جـامعـة وهـران

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد

تخصص: اقتصاد دولي

دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي في التجمعات العربية الإقليمية

- حالتي إتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي-

إعداد الطالب:

بكادي مسعود

إشراف الأستاذ:

د. قنيش محمد

لجنة المناقشة:

أ.دريال عبدالقادر	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران**	**رئيساً**
أ.قنيش محمد	**أستاذ محاضر –أ–**	**جامعة وهران**	**مقرراً**
أ.زايري بلقاسم	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران**	**مناقشاً**
أ.بن باير حبيب	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران**	**مناقشاً**

2013-2012

جـامعـة وهـران

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد

تخصص: اقتصاد دولي

دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي في التجمعات العربية الإقليمية

- حالتي إتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي-

إعداد الطالب:

بكادي مسعود

إشراف الأستاذ:

د. قنيش محمد

لجنة المناقشة:

أ.دريال عبدالقادر	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران**	**رئيساً**
أ.قنيش محمد	**أستاذ محاضر –أ–**	**جامعة وهران**	**مقرراً**
أ.زايري بلقاسم	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران**	**مناقشاً**
أ.بن باير حبيب	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران**	**مناقشاً**

2013-2012

الإهـــــــداء

إلى من يرجع لهما الفضل في تربيتي وتعليمي، والديّ الكريمين.

إلى زوجتي التي ضحت بحقوقها، وحملت على كاهلها مسؤولية البيت في فترات غيابي، وقاسمتني أعباء البحث، ورفعت من همتي في سبيل استكماله وبزوغه.

إلى ابنتي "فاطمة الزهراء".

إلى أخي "محمد"، وإلى جميع أفراد عائلته.

إلى أختاي، بغرداية وطلمين.

إلى عبادي السي بلقاسم (عرفانا بحسن تربيته وتعليمه)، وإلى جميع أفراد عائلته.

إلى كل الأصدقاء والمحبين.

* إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي وعملي*

مسـعود بـكادي

شكـــــر وعرفـــــــان

أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي

الدكتور **قنيش محمد** على توجيهاته وإرشاداته القيمة لي

طيلة فترة إعدادي لهذا البحث.

كما أتوجه بالشكر كذلك إلى أعضاء اللجنة المشرفة على قبولهم

مناقشة هذا العمل.

الشكر موصول أيضاً إلى كل من تتلمذت على يدهم، وتلقيت منهم تعلمي.

مسـعود بـكادي

فـــهـرس المـحـتـويـات

إهداء

شكر وعرفان

فهرس المحتويات..... VII-I

قائمة الجداول..... X-VIII

قائمة الأشكال ..... XII-XI

قائمة الخرائط..... XIII

المقدمة العامة..... أ - خ

الفصل الأول: مفاهيم نظرية عامة متعلقة بالتكامل الاقتصادي..... 8-70

مـدخـل..... 9

المبحث الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي، شروطه ودوافعه..... 10

المطلب الأول:مدلول التكامل الاقتصادي وتعريفه..... 10

الفرع الأول: مدلول التكامل الاقتصادي..... 10

الفرع الثاني: تعريف التكامل الاقتصادي..... 11

المطلب الثاني: علاقة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم..... 13

الفرع الأول: التعاون الاقتصادي..... 13

الفرع الثاني: العمل المشترك..... 14

الفرع الثالث: التنسيق..... 15

الفرع الرابع: الاتفاقيات الثنائية..... 15

المطب الثالث: شروط التكامل الاقتصادي..... 16

الفرع الأول: التقارب الجغرافي..... 16

الفرع الثاني: الإرادة السياسية..... 17

الفرع الثالث: تنسيق السياسات الاقتصادية، المالية والنقدية..... 17

الفرع الرابع: توفر البنية الأساسية الملائمة..... 18

الفرع الخامس: التقارب في مستويات النمو..... 18

الفرع السادس: وجود الفائض والعجز..... 18

الفرع السابع: تشابه القيم الاجتماعية والثقافية..... 19

الفرع الثامن: اختيار مرحلة التكامل المناسبة..... 19
المطلب الرابع: دوافع وأسباب التكامل الاقتصادي..... 19
الفرع الأول: الدوافع السياسية للتكامل الاقتصادي..... 20
الفرع الثاني: الدوافع الاقتصادية للتكامل الاقتصادي..... 21
الفرع الثالث: الدوافع الأمنية والاجتماعية..... 23
المبحث الثاني: أشكال التكامل الاقتصادي ومناهجه..... 25
المطلب الأول: أشكال التكامل الاقتصادي..... 25
الفرع الأول: منطقة التفضيل الجمركي..... 25
الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة..... 26
الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي..... 28
الفرع الرابع: السوق المشتركة..... 29
الفرع الخامس: الاتحاد الاقتصادي..... 29
الفرع السادس: الاتحاد النقدي 30
الفرع السابع: التكامل الاقتصادي التام..... 30
المطلب الثاني: مناهج التكامل الاقتصادي..... 31
الفرع الأول: المنهج التقليدي والمنهج البديل للتكامل الاقتصادي..... 32
الفرع الثاني: التكامل الاقتصادي الرأسمالي والتكامل الاقتصادي الاشتراكي..... 36
الفرع الثالث: التكامل الاقتصادي الرأسي والتكامل الاقتصادي الأفقي..... 37
المبحث الثالث: مزايا التكامل الاقتصادي ومشاكله..... 39
المطلب الأول: مزايا التكامل الاقتصادي..... 39
الفرع الأول: اتساع حجم السوق..... 39
الفرع الثاني: تحسين شروط التبادل وتعزيز القدرة على التفاوض للدول المتكاملة..... 40
الفرع الثالث: تنويع فرص استغلال الموارد وتيسير الاستفادة من المهارات والقدرات..... 41
الفرع الرابع: زيادة معدل النمو الاقتصادي..... 41
الفرع الخامس: إسهام التكامل في تطوير القاعدة التكنولوجية..... 42
الفرع السادس: تحسين مستوى المعيشة..... 43
المطلب الثاني: مشاكل وعوائق التكامل الاقتصادي..... 43

الفرع الأول: مشاكل التعريفة الجمركية الموحدة..... 43
الفرع الثاني: مشاكل الحماية الجمركية..... 44
الفرع الثالث: مشكل توزيع الإرادات وتعويض الخسائر 45
الفرع الربع: مشكل تنسيق السياسات الاقتصادية..... 45
المبحث الرابع: آثار التكامل الاقتصادي ونماذجه في العالم..... 47
المطلب الأول:آثار التكامل الاقتصادي..... 47
الفرع الأول: الآثار الساكنة(الإستاتيكية)للتكامل الاقتصادي..... 48
الفرع الثاني: الآثار الحركية(الديناميكية) للتكامل الاقتصادي..... 53
المطلب الثاني: نماذج التكامل الاقتصادي في العالم..... 54
الفرع الأول: تجربة التكامل الاقتصادي في أوروبا..... 55
الفرع الثاني: تجارب التكامل الاقتصادي في أمريكا الشمالية..... 59
الفرع الثالث: السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية، المركوسور(MERCOSUR) ... 61
الفرع الرابع: مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة، الكوميكون(COMECON)..... 61
الفرع الخامس: رابطة دول جنوب شرق آسيا، الآسيان(ASEAN)..... 62
الفرع السادس: جماعة التعاون الاقتصادي لدول آسيا الباسيفيكية، أبك(APEC)..... 63
الفرع السابع: السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا، الكوميسا(COMESA) 63
الفرع الثامن: الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى، أودياس(UDEAC)..... 63
الفرع التاسع: التجارب العربية في ميدان التكامل..... 64
خلاصة..... 70
الفصل الثاني: التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي: الإمكانيات والتحديات. 71-153
مدخل..... 72
المبحث الأول: مجلس التعاون الخليجي، النشأة، الأهداف ومسيرة العمل الاقتصادي المشترك..... 74
المطلب الأول: الخلفية التاريخية لإقامة مجلس التعاون الخليجي..... 74
المطلب الثاني: المؤسسات الاقتصادية الخليجية المشتركة قبل ميلاد مجلس التعاون الخليجي..... 77
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لدول مجلس التعاون الخليجي..... 79

الفرع الأول: المجلس الأعلى..... 79
الفرع الثاني: المجلس الوزاري..... 80
الفرع الثالث: الأمانة العامة..... 80
الفرع الرابع: الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي..... 81
المطلب الرابع: أهداف مجلس التعاون الخليجي..... 82
المطلب الخامس: مسيرة العمل الاقتصادي المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي..... 82
الفرع الأول: الاتفاقية الإقتصادية الأولى(نوفمبر 1981)..... 83
الفرع الثاني: الاتفاقية الاقتصادية الثانية (ديسمبر2001)..... 84
المبحث الثاني: المعطيات الجغرافية والإمكانيات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي..... 86
المطلب الأول: المعطيات الجغرافية والديمغرافية لدول مجلس التعاون الخليجي..... 86
الفرع الأول: موقع تجمع مجلس التعاون الخليجي ووضعه المناخي..... 86
الفرع الثاني: مساحة تجمع مجلس التعاون الخليجي..... 89
الفرع الثالث: سكان مجلس التعاون الخليجي..... 90
المطلب الثاني: الإمكانيات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي..... 93
الفرع الأول: الموارد البشرية (اليد العاملة)..... 93
الفرع الثاني: الموارد الزراعية..... 95
الفرع الثالث: إمكانيات النقل والمواصلات..... 99
الفرع الرابع: الموارد المعدنية والأسمدة الإصطناعية..... 99
الفرع الخامس: الموارد الطاقوية (النفط والغاز)..... 100
المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية الأساسية لدول مجلس التعاون الخليجي..... 105
الفرع الأول: الناتج المحلي الإجمالي..... 105
الفرع الثاني: الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي..... 108
الفرع الثالث: القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي..... 110
الفرع الرابع: قطاع الخدمات ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي..... 114

الفرع الخامس: التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي..... 117
الفرع السادس: مؤشرات التكامل النقدي الخليجي على ضوء معايير اتفاقية "ماستريخت". 121
1- تغيرات معدل الصرف لعملات دول مجلس التعاون الخليجي نسبة للدولار الأمريكي.. 121
2- نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي..... 123
3- التضخم..... 124
4- نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي..... 126
المبحث الثالث: إنجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي... 128
المطلب الأول: التدرج في مراحل التكامل الاقتصادي..... 128
الفرع الأول: إقامة منطقة التجارة الحرة (مارس 1983)..... 128
الفرع الثاني: قيام الإتحاد الجمركي (يناير2003)..... 129
الفرع الثالث: إنشاء السوق الخليجية المشتركة..... 131
الفرع الرابع: توقيع اتفاقية الإتحاد النقدي..... 133
المطلب الثاني: مجالات التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي 134
الفرع الأول: التعاون الاقتصادي البيني..... 134
الفرع الثاني: التعاون الاقتصادي مع الدول..... 140
الفرع الثالث: التعاون مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية..... 143
المبحث الرابع: التحديات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي..... 145
المطلب الأول: الاعتماد المفرط على قطاع النفط..... 145
المطلب الثاني: الخلل السكاني وسيادة العمالة الوافدة..... 146
المطلب الثالث: تنامي الفجوة الغذائية..... 150
المطلب الرابع: الانكشاف الاقتصادي الشبه الكامل على العالم الخارجي..... 152
خـلاصــة..... 153
الفصل الثالث: التكامل الاقتصادي المغاربي بين إمكانيات وجوده وعوائق تفعيله..... 231-154
مـدخـل..... 155
المبحث الأول: جذور الوحدة المغاربية..... 156
المطلب الأول: بدايات اصطلاح المغرب..... 156
المطلب الثاني: المشاهد التاريخية الوحدوية المغاربية..... 157

الفرع الأول: المشاهد الوحدوية المغاربية في الأزمنة القديمة (910م- 1815م)..... 158
الفرع الثاني: المشاهد الوحدوية المغاربية في الأزمنة الحديثة (منذ عام 1915)..... 159
الفرع الثالث: الاتفاقيات الثنائية بين بلدان المغرب العربي قبل ميلاد الإتحاد المغاربي..... 162
المبحث الثاني: نشأة إتحاد المغرب العربي..... 166
المطلب الأول: الاجتماع التمهيدي لإعلان الإتحاد المغاربي وميلاده الرسمي..... 166-
الفرع الأول: الاجتماع التمهيدي(10 جوان1988) 166
الفرع الثاني: الميلاد الرسمي لاتحاد المغرب العربي (17 فبراير 1989)..... 167
المطلب الثاني: مؤسسات الإتحاد المغاربي..... 168
المطلب الثالث: أهداف الإتحاد المغاربي..... 173
المبحث الثالث: المعطيات الجغرافية والإمكانيات الاقتصادية لدول إتحاد المغرب العربي. 176
المطلب الأول: المعطيات الجغرافية لمنطقة المغرب العربي..... 176
الفرع أول: موقع تجمع المغرب العربي ووضعه المناخي..... 176
الفرع الثاني: مساحة تجمع المغرب العربي..... 178
الفرع الثالث: سكان اتحاد المغرب العربي..... 179
المطلب الثاني: الإمكانيات الإقتصادية لدول إتحاد المغرب العربي..... 181
الفرع الأول: الموارد البشرية (القوة العاملة)..... 181
الفرع الثاني: الموارد الزراعية..... 183
الفرع الثالث: إمكانيات النقل والمواصلات..... 187
الفرع الرابع: الموارد المعدنية والأسمدة الإصطناعية..... 187
الفرع الخامس: الموارد الطاقوية (النفط والغاز)..... 189
المطلب الثالث: المؤشرات الإقتصادية الأساسية لدول إتحاد المغرب العربي..... 196
الفرع الأول: الناتج المحلي الإجمالي..... 196
الفرع الثاني: الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي..... 197
الفرع الثالث: القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 200
الفرع الرابع: قطاع الخدمات ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي..... 204
الفرع الخامس: التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي..... 207
الفرع السادس: مؤشرات التكامل النقدي المغاربي على ضوء معايير اتفاقية ماستريخت... 211

1- تغيرات معدل الصرف لعملات دول إتحاد المغرب العربي نسبة للدولار الأمريكي.... 211
2- نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي..... 213
3- التضخم..... 215
4- نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي..... 217
المبحث الرابع: مقومات ومعوقات العمل الإقتصادي المغاربي المشترك..... 219
المطلب الأول: مقومات التكامل الإقتصادي المغاربي..... 219
الفرع الأول: المقومات العقائدية والثقافية..... 219
الفرع الثاني: المقومات السياسية والإجتماعية..... 220
الفرع الثالث: المقومات الأمنية والإستراتيجية..... 222
المطلب الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي..... 222
الفرع الأول: المعوقات الاجتماعية..... 223
الفرع الثاني: المعوقات السياسية..... 226
الفرع الثالث: المعوقات الاقتصادية..... 228
خـلاصـة..... 231
الخاتمة العامة..... 232-236
الملاحق..... 238-249
المراجع..... 250-261

قـائـمة الجـداول

رقم الجدول	العـنــوان	الصفحة
01	المقارنة بين المنهج التقليدي والمنهج البديل للتكامل الاقتصادي	35
02	مساحة مجلس التعاون الخليجي	89
03	السكان، وتطور الكثافة السكانية وسكان الحضر والريف	90
04	السكان الأصليين والسكان الوافدين في دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات (2006، 2007، 2009)	92
05	القوة العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي وتطورها خلال السنوات (1995،2007، 2009)	94
06	الأراضي الزراعية ونسبة العاملين فيها خلال الفترة (2000، 2003-2007، 2009)	96
07	تطور إنتاج واحتياطات النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة (2005 – 2009) في دول مجلس التعاون الخليجي	102-101
08	نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي وعلاقته بتغيرات أسعار البترول خلال الفترة (1995-2010)	107
09	تطور الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات (2000، 2005، 2010)	109
10	القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2010	111
11	تطور القيمة المضافة للصناعة التحويلية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1992-2010)	113
12	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2010	115
13	مساهمة التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي في إجمالي تجارتها الخارجية خلال السنوات(1984، 1990، 2000، 2005-2010)	118
14	إتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية لدول مجلس التعاون الخليجي وحجم مبادلاتها سنة 2010	120

15	تغيرات معدل الصرف لعملات دول مجلس التعاون الخليجي نسبة للدولار الأمريكي خلال الفترة (1999-2009)	122
16	تغير معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة(1999-2010)	125
17	نسبة العجز أو الفائض في الموازنات العامة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2003- 2010)	127
18	الحجم الفعلي لاستفادة مواطني دول مجلس التعاون الخليجي من قرارات المواطنة الاقتصادية الخليجية خلال السنوات (1999، 2005، 2010)	132
19	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن خلال الفترة (1999-2008)	141
20	تطور مساهمة قطاع النفط والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي وإرادات الموازنة العامة خلال الفترة (1996-2009)	145
21	تطور صافي التحويلات المالية من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1999-2009)	148
22	تطور إجمالي الصادرات والواردات الزراعية لدول مجلس التعاون الخليجي وعجز ميزانها التجاري الزراعي خلال الفترة (2000، 2003-2009)	151
23	مساحة إتحاد المغرب العربي	179
24	السكان، وتطور الكثافة السكانية وسكان الحضر والريف	180
25	التوزيع العمري لسكان دول الإتحاد المغاربي الأقل من 65 سنة خلال السنتين (2000 و2009)	182
26	الأراضي الزراعية وتطور نسبة العاملين فيها خلال الفترة(2000-2009)	184
27	تطور إنتاج واحتياطات النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة (2005-2009) في الدول المغاربية	192-191
28	تطور الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في دول إتحاد المغرب العربي خلال السنوات (2000، 2005- 2010)	198

29	القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2010	201
30	تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في دول إتحاد المغرب العربي خلال الفترة(1995-2010)	203
31	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في دول إتحاد المغرب العربي خلال عام 2010	205
32	مساهمة التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي في إجمالي تجارتها الخارجية خلال السنوات(2005، 2007-2010)	208
33	إتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية لدول إتحاد المغرب العربي وحجم مبادلاتها سنة 2010	210
34	تغيرات معدل الصرف لعملات دول إتحاد المغرب العربي نسبة للدولار الأمريكي خلال الفترة (1999-2009)	212
35	تغيرات نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول المغرب العربي خلال الفترة (1999- 2010)	214
36	تغير معدلات التضخم في دول إتحاد المغرب العربي خلال الفترة (1999-2010)	215
37	نسبة العجز أو الفائض في الموازنات العامة لدول إتحاد المغرب العربي خلال الفترة(2003- 2010)	217
38	تطور متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول الإتحاد المغاربي خلال الفترة (1999-2008)	224

قائمــة الأشــكال

رقم الشكل	العـنـــوان	الصفحة
01	أشكال التكامل الاقتصادي ومستوياته	31
02	آثار التكامل الاقتصادي	47
03	خلق التجارة وتحويل التجارة بعد قيام التكامل الاقتصادية	50
04	نصيب دول مجلس التعاون الخليجي من إنتاج النفط الخام والإحتياطي منه عربيا وعالميا سنة 2009	104
05	نصيب دول مجلس التعاون الخليجي من إنتاج الغاز الطبيعي والإحتياطي منه عربيا وعالميا سنة 2009	104
06	نسبة الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى إجمالي الناتج المحلي العربي سنة 2010	106
07	نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي وعلاقته بتغيرات أسعار البترول خلال الفترة (1995-2010)	108
08	تركيب الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي سنة 2010	117
09	حجم التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي سنة 2009	119
10	تغيرات معدل الصرف لعملات دول مجلس التعاون الخليجي نسبة للدولار الأمريكي خلال الفترة (1999-2009)	123
11	تغيرات نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عمان خلال الفترة (1999- 2010)	124
12	معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي سنة 2010	126
13	الهيكل التنظيمي لمؤتمر وزراء الاقتصاد	161
14	الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي	172
15	نصيب دول الإتحاد المغاربي من إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي، وباقي الدول العربية، وباقي دول العالم خلال سنة 2009	194

16	نصيب دول الإتحاد المغاربي من احتياطي النفط الخام والغاز الطبيعي مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي، وباقي الدول العربية، وباقي دول العالم خلال سنة 2009	194
17	نسبة الناتج المحلي لدول الإتحاد المغاربي مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي، وباقي الدول العربية سنة 2010	197
18	تركيب الناتج المحلي الإجمالي لدول إتحاد المغرب العربي سنة 2010	207
19	نسب الصادرات المغاربية البينية حسب تصنيف القطاعات سنة 2009	209
20	تغيرات معدل الصرف لعملات دول اتحاد المغرب العربي نسبة للدولار الأمريكي خلال الفترة (1999-2009)	213
21	الشكل رقم(21): معدل التضخم في دول إتحاد المغرب العربي عام 2010	216
22	تغيرات نسبة العجز أو الفائض في الموازنات العامة لدول إتحاد المغرب العربي خلال الفترة(2003- 2010)	218
23	تطور متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول الإتحاد المغاربي خلال الفترة (1999-2008)	225

قائمــة الخرائط

رقم الخريطة	العنـــوان	الصفحة
01	الموقع الجغرافي لدول مجلس التعاون الخليجي	87
02	الموقع الجغرافي لدول اتحاد المغرب العربي	177

المـقـدمــة الـعامــة

بانتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت ظاهرة التكتلات الاقتصادية تتزايد بوتيرة متسارعة، وقد تجلى أثرها مبكراَ في الدول المتقدمة، حيث فطنت هذه الأخيرة منذ بزوغ البشائر الأولى للعولمة، وأدركت صعوبة مواجهة الدول فرادى للأعباء الباهظة للمنافسة المتنامية، وأيقنت أنه لا سبيل لتلك المواجهة إلا بالانتظام في شكل تجمعات إقليمية عملاقة وفعالة، تتيح لها فرص الاستفادة من وفورات الحجم الكبير والتخصص الإنتاجي، القائم على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول الأعضاء، بما يعزز من القدرة التنافسية لمنتجاتها، ويساهم في زيادة النمو الاقتصادي بها، كما يمكنها من تعميق العلاقات التجارية فيما بين أعضاءها وبين التكتلات الأخرى.

لذلك كان من ردود الأفعال لهذه التوجهات أن بدأت معظم دول العالم في تشكيل تكتلات اقتصادية على أسس جغرافية، سياسية، دينية وعرقية، اختلفت في درجات ارتباطها، بدءاً من اتفاقيات تجارية، مناطق التجارة الحرة، اتحادات جمركية، أسواق مشتركة واتحادات اقتصادية.

في ظل تلك التحولات التي شهدها العالم، لم تكن الدول العربية في معزل عنها فحسب، بل أدركت ما تتمتع به من مزايا مثل الامتداد الجغرافي، الدين، اللغة، المصير المشترك وتشابه الظروف الاقتصادية...، وأيقنت أن من مصلحة شعوبها التعاون فيما بينها في شتى المجالات، فسعت منذ بداية العمل الاقتصادي المشترك في عقد الخمسينات إلى تبني تحرير التبادل التجاري بينها كمدخل رئيسي لتحقيق التكامل الاقتصادي، وفي سبيل ذلك، أبرمت الدول العربية العديد من الاتفاقيات، استهدفت جميعها زيادة التجارة البينية والاستثمار البيني من أجل إنشاء سوق عربية مشتركة، وصولا إلى الوحدة الاقتصادية.

الجدير بالذكر أن عدم التوفيق في تحويل تلك الاتفاقيات المبرمة إلى واقع عملي، وبالتالي تعثرها في مهدها، ثم تكرارها في صيغ مختلفة، وجدت الدول العربية نفسها مجبرة على المضي نحو الدخول في تكوين تجمعات عربية إقليمية، والتي من بينها وأهمها، مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي.

إن عدم تلقي المناداة بإقامة التكامل لاقتصادي العربي الشامل تجاوبًا كبيرًا من قبل الدول العربية، يمكن أن يكون التكامل عن طريق الأقاليم سبيل غير مباشر وأسلوبا متدرجا لتحقيقه،

غير أن هذا الطرح يتوقف على إمكانيات وقدرات التجمعات العربية الإقليمية، وبالأخص مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، الأمر الذي يستوجب إيجاد إجابة واضحة للسؤال الذي يبلور إشكالية هذا البحث.

الإشكالية

إن تبني طرح دراسة لإمكانية التكامل الاقتصادي في التجمعات العربية الإقليمية، ليس من باب فك ارتباط هذه الأخيرة عن واقعها العربي فحسب، بل من قبيل قراءة ما هو ممكن وما هو صعب التحقيق، ومن وجهة إعادة النظر في شأن المشروع الاقتصادي العربي المشترك وفق منطلق الواقعية، واحترام التواصل الجغرافي الذي هو أسلس العقلانية الاقتصادية الجديدة، هذا فضلا عن أن مسألة التكامل في الأقاليم العربية أكثر إلحاحاً من جهة، وزيادة التباين الإقليمي في جوانب الاقتصاد والديمغرافية والسياسة من جهة أخرى. لهذه الاعتبارات وغيرها يبقى السؤال الذي يطرح نفسه هو:

هل هناك إمكانية للتكامل الاقتصادي في التجمعات العربية الإقليمية، خاصة في تكتلي مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي؟

بناءً على هذا السؤال يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالتكامل الاقتصادي؟ وما هي شروطه ودوافعه، أشكاله ومناهجه، مزاياه، مشاكله وآثاره؟

2- ما هي أهم المحاولات لإقامة التكامل الاقتصادي العربي الشامل؟ وما هي الأسباب التي حالت دون نجاحها حتى الآن؟

3- هل توجد إمكانية للتكتل في دول مجلس التعاون الخليجي؟

4- هل هناك إمكانية للتكتل في بلدان اتحاد المغرب العربي؟

فرضيات البحث

تتمثل الفرضيات التي يعمل البحث على اختبار صحتها فيما يلي:

1- يفترض أن فشل محاولات التكامل الاقتصادي العربي الشامل، يرجع إلى فقدان الأحكام الملزمة لتنفيذ القرارات والاتفاقيات المبرمة بين الدول الأعضاء، واعتمادها على المدخل

السوقي (الذي يعتمد على تحرير التبادل التجاري)، وإهمالها المدخل الإنتاجي التنموي (الذي يعتمد على تطوير الهياكل الإنتاجية).

2- يضم مجلس التعاون الخليجي دولا متجاورة، صغيرة الحجم مساحةً وسكانًا، لها سمات وأنظمة متشابهة، غنية، تعتمد على مورد النفط كمصدر رئيسي في الدخل القومي، تواجه نفس التحديات، لذلك أقامت التكامل الاقتصادي فيما بينها لتكون قوة إقتصادية وسياسية في المنطقة لتحافظ عن مصالحها.

3- تمتلك دول المغرب العربي جل المقومات والإمكانيات والموارد لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها.

4- يتوقف استكمال وتفعيل التكامل الإقتصادي المغاربي في الأساس على مدى توفر الإرادة السياسية.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي في التجمعات العربية الإقليمية، ذاكراً على وجه الخصوص، مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، وهذا للوصول إلى نتائج، بناءً على جملة من الأهداف هي:

1- إبراز جميع الجوانب المتعلقة بالدراسة النظرية للتكامل الاقتصادي.

2- تناول تجربة التكامل الاقتصادي العربي، مع إبراز أهم أسباب عدم نجاحها.

3- تحديد إمكانيات التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

4- تبيان أهم الإنجازات المشتركة التي تم تحقيقها بين دول مجلس التعاون الخليجي.

5- إبراز إمكانيات التكامل الاقتصادي في دول اتحاد المغرب العربي، وكذا أهم العقبات التي تحول دون استكمال مسار تكتلها.

دوافع اختيار الموضوع

هناك عدة دوافع لاختيار هذا الموضوع، نجملها فيما يلي:

1- الأهمية التي يتضمنها الموضوع، كونه يعالج إمكانية التكامل الاقتصادي في التجمعات العربية الإقليمية، وحاجة الدول العربية عموما، والمغاربية خصوصا لأحياء تجاربهم التكاملية.

2- الميول الشخصي لدراسة مثل هذه الموضوعات باعتباري مواطن عربي، مهتم بالبحث في المواضيع المتعلقة بالاقتصاديات العربية، وبالأخص التجمعات العربية الإقليمية (اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي).

المنهج المتبع

للإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات المذكورة آنفا، ونظرا لطبيعة الموضوع محل الدراسة، فإنه سيتم بداية اعتماد المنهج التاريخي لإظهار التدرج الزمني لمحاولات التكامل الاقتصادي العربي، والخلفيات التاريخية لقيام كل من مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، إذ أنه لا يمكن فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل دون التطرق إلى الماضي. كما سيستعمل المنهج الوصفي لوصف جميع المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالدراسة، وكذا المنهج التحليلي لدراسة جميع البيانات و الإحصائيات التي تم استخدامها.

كذلك سيتم استعمال المنهج المقارن لإجراء مقارنات بين المفاهيم والتجارب التكاملية في العالم، إلى جانب مقارنة مختلف الوحدات السياسية التي يتشكل منها كل من مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، وهذا لإظهار مدى أهمية تفعيل هذين التجمعين وعلاقته بتحقيق التكامل الاقتصادي العربي المنشود.

حدود الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث، وتحقيقا للأهداف المرجوة من الدراسة، فقد تعين وضع محددات وأبعاد لهذه الأخيرة، والتي تمثلت في الاقتصار على دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي في التجمعات العربية الإقليمية - مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي.

كما اهتمت الدراسة بجميع الدول المشكلة لمجلس التعاون الخليجي، وكذا اتحاد المغرب العربي. في حين ركزت على الحقبة الزمنية الممتدة ما بين 1999 و2010.

الدراسات السابقة

يعتبر موضوع التجمعات العربية الإقليمية جانبا من موضوع أشمل وهو التكامل الاقتصادي العربي. لقد حظي هذا الأخير بعدة دراسات اقتصادية تناولت جوانب هامة تختص

بدول مجلس التعاون الخليجي أو بدول اتحاد المغرب العربي، سواءً من حيث الإمكانيات أو المعوقات أو التحديات أو غيرها. من بين أهم الدراسات التي أتيحت للإطلاع عليها ما يلي:

1- كتاب **جمال الدين قوشي** " L'union du Maghreb Arabe, intégration régionale et développent économique "، نشر بالجزائر في عام 2002، تناول فيه المؤلف الإندماج الإقليمي لدول اتحاد المغرب العربي والتنمية الاقتصادية، مستنداً إلى نظريات التكامل الاقتصادي، كما تطرق إلى مختلف عوامل التكامل في منطقة المغرب العربي، وكذا المشاكل والمعوقات التي تسببت في تعثر مسار الإندماج في المنطقة، مع إبراز أهمية التكامل في تحقيق التنمية الاقتصادية لدول المغرب العربي.

2- أطروحة دكتوراه لِـ**حنيش الحاج** "التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية"، قدمت للمناقشة بجامعة الجزائر عام 2009، تميزت بغزارة الأفكار من جانب الطرح النظري لموضوع التكامل الاقتصادي العربي، تطرق الباحث لمسألة التجمعات العربية الإقليمية بصفة سطحية، وأشار إلى أن تفعيل التجمعات العربية الإقليمية - خاصة اتحاد المغرب العربي- يمكن أن تكون مهداً لبناء الوحدة العربية الشاملة، ومنطلقا نحو أتحاد أوسع يضم دولا أخرى في المستقبل.

3- كتاب **خلف محمد الجراد** "معضلات التجزئة والتأخر وآفاق التكامل والتطور"، نشر بسوريا سنة 1998، تناول دراسات اجتماعية واقتصادية، من أهم ما تضمنه الكتاب موضوع التكامل الاقتصادي العربي كطموح وعقبات، كما ناقش المؤلف مسألة التجمعات العربية الإقليمية، وقد توصل إلى أن تجاوز أوضاع النشاط القطري في المجال الاقتصادي، وتطوير العمل العربي المشترك، يتوقف كذلك على تفعيل التجمعات العربية الجزئية، انسجاما مع متطلبات المصلحة العربية.

4- أطروحة دكتوراه لِـ**عبد الوهاب الرميدي**"التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، دراسة تجارب مختلفة"، قدمت للمناقشة بجامعة الجزائر عام 2007، تطرق الباحث إلى أهمية التكتلات الاقتصادية في مجابهة العولمة، كما تناول أهم نماذج التكامل الاقتصادي في العالم، كتجربة الإتحاد الأوروبي، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية...، واستفاض في دراسته لتجربة التكامل الاقتصادي العربي ومتطلبات

تفعيله، أشار بإيجاز إلى التجمعات العربية الإقليمية، وخلص إلى أنه لعل تفعيلها سيساعد إلى حد كبير في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ووحدته الشاملة.

صعوبات البحث

تكمن أهم صعوبات إعداد هذا البحث في السعي للحصول على البيانات والإحصائيات التي كانت متضاربة في بعض الأحيان، إضافة إلى مشكل تحديد المصطلحات.

هيكل الدراسة

لمعالجة هذا البحث، وبلوغ الأهداف المرجوة منه، اشتملت الدراسة على مقدمة عامة، ثلاثة فصول وخاتمة عامة.

تضمن الفصل الأول - المعنون بالمفاهيم النظرية العامة المتعلقة بالتكامل الإقتصادي- أربعة مباحث، حيث تناول المبحث الأول مفهوم التكامل الاقتصادي، شروطه ودوافعه، أما المبحث الثاني فقد تطرق إلى أشكال التكامل الاقتصادي ومناهجه، أما المبحث الثالث فقد تناول أهم مزايا التكامل الاقتصادي ومشاكله، في حين خصص المبحث الرابع لدراسة الآثار التي تترتب على التكامل الاقتصادي، إلى جانب تناول بعض تجاربه في العالم.

الفصل الثاني الموسوم بالتكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي: الإمكانيات والتحديات، فقد اشتمل على أربعة مباحث، حيث تناول المبحث الأول نشأة مجلس التعاون الخليجي وأهدافه، ومسيرة العمل الاقتصادي المشترك بين دوله. أما المبحث الثاني فقد تضمن دراسة المعطيات الجغرافية والإمكانيات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، في حين تناول المبحث الثالث إنجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي، أما المبحث الرابع فقد تطرق لأهم التحديات الاقتصادية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي.

أما الفصل الثالث المعنون باتحاد المغرب العربي بين إمكانيات وجوده وعوائق تفعيله، فقد تشكل من أربعة مباحث، حيث تناول المبحث الأول جذور الوحدة المغاربية، ليتطرق المبحث الثاني إلى نشأة إتحاد المغرب العربي، مؤسساته وأهدافه. أما المبحث الثالث فقد تضمن دراسة المعطيات الجغرافية والإمكانيات الاقتصادية لدول اتحاد المغرب العربي، في حين تناول المبحث الرابع أهم مقومات وأبرز معوقات العمل الاقتصادي المغاربي المشترك.

الفصـــل الأول

مفاهيم نظرية عامة متعلقة بالتكامل الاقتصادي

مدخل

لقد حظي التكامل الاقتصادي من طرف العديد من دول العالم - الكبرى منها قبل الصغرى- باهتمام بالغ خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أدركت أهمية التعاون لمجابهة التحولات التي بدأت تكسو الاقتصاد العالمي، حتى سمي هذا العصر بعصر التكتلات والتجمعات الاقتصادية.

تأكدت أهمية التكامل الاقتصادي في النصف الثاني من القرن العشرين، وأصبح جليا أن عملية النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم والرقي لن يتحقق بالشكل والسرعة المطلوبين دون تكامل اقتصاديات الدول المعنية، وذلك في شكل اتحادات جمركية، أو مناطق تجارة حرة، أو سوق مشتركة...الخ. كما استخدم التكامل في تلك الفترة وجهة محددة، بحيث أخذت الدراسات الاقتصادية انطلاقا من الثمانينات من القرن العشرين لتربط الكامل الاقتصادي بمبدأ الكفاية الإنتاجية، ووفورات الحجم الكبير من خلال استغلال الموارد البشرية والمادية بصورة مشتركة، ضمن منطقة اقتصادية تتعدى الحدود الوطنية.

إن دراسة ظاهرة التكتلات الإقليمية المتمثلة في التكامل الاقتصادي، تستدعي البحث في مفهومه وشروطه ودوافعه، وكذا أشكاله ومناهجه، ومزاياه ومشاكله، إضافة إلى تحديد آثاره وأهم نماذجه في العالم، وهذا بتقسيم الفصل الأول إلى أربعة مباحث.

المبحث الأول: يتم فيه تناول مفهوم التكامل الاقتصادي من خلال دراسة وشرح مدلوله، وكذا تحديد الشروط التي يبنى عليها، والدوافع التي تقود الدول إلى إقامته.

المبحث الثاني: يخصص لدراسة الأشكال التي يقوم عليها الكامل الاقتصادي، وتحديد أهم أوجه الإخلاف بين منهجيه، التقليدي والبديل.

المبحث الثالث: يتناول أهم المزايا التي تكتسبها الدول من خلال إقامة التكامل الاقتصادي، والمشاكل التي يمكن أن تعترضها في مساره.

المبحث الرابع: تدرس فيه الآثار التي تترتب عن التكامل الاقتصادي، مع تناول بعض تجاربه في العالم.

المبحث الأول

مفهوم التكامل الاقتصادي، شروطه ودوافعه

إن الحديث عن التكامل الاقتصادي يقود إلى البحث في مدلوله، ثم التطرق إلى وجهات نظر الاقتصاديين حول تعريفه، وتناول بعض المفاهيم التي ترتبط به كالتعاون الاقتصادي، العمل المشترك، التنسيق، والاتفاقيات الثنائية، ثم بعد ذلك تحديد أهم شروطه ودوافعه.

المطلب الأول:مدلول التكامل الاقتصادي وتعريفه

ليس لتعبير «التكامل الاقتصادي» في المجال الاقتصادي معنى محدد، غير أن ما يمكن فعله هو تحديد مفهومه من الناحية اللغوية مع ذكر بعض تعريفاته الواردة في الأدبيات الاقتصادية.

الفرع الأول: مدلول التكامل الاقتصادي

تجدر الإشارة إلى أن هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي، هذا الاختلاف يرجع في الأساس إلى تباين وجهات نظرهم حول التكامل المقترح بين مجموعة من الدول، هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية، أو تعاون بين دول في شكل تكامل إقليمي من أجل إنشاء كتلة اقتصادية واحدة.

لذلك نجد مثلا أن مصطلحي التكامل والاندماج لم يجدا الصياغة الفكرية الدقيقة إلا في مرحلة متأخرة من تاريخ الفكر الاقتصادي، حيث تعددت الصياغات العلمية لهما تبعا للتخصص الذي ينتمي إليه المفكر أو الباحث. فالأصل اللاتيني لكلمة الاندماج هو « Integration » والتي تعني التكتل أو الكل التام، وفي اللغة الانجليزية اشتق هذا اللفظ من فعل « Integer » الذي يعني يكمل أو تجميع أو توحيد الأجزاء، أو يكمل لتكوين كل أو وحدة أكبر، أو عملية ربط الأجزاء المنفصلة وتجميعها وإضافة بعضها إلى بعض لتكوين كل متكامل[1].

[1] نزية عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2006، ص ص10-11

مما تقدم فإنه يمكن القول أن كلمة « التكامل » من الناحية اللغوية تدل على التكتل أو التكميل أو التمام أو الكل التام، أما من ناحية الفعل، فتدل على عملية ربط الأجزاء المنفصلة وتجميعها وإضافة بعضها إلى بعض لتكون في الأخير كل متكامل.

الفرع الثاني: تعريف التكامل الاقتصادي

من خلال الملاحظة السابقة الذكر، يمكن تناول بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي والتي تداولت في الأدبيات الاقتصادية من أبرزها ما يلي:

يعرف "Jan Tinbergen" 1954 التكامل الاقتصادي على أساس احتوائه على جانبين، جانب إيجابي وآخر سلبي[1]، فيشير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية المتمثلة في الحواجز والعقبات، أما من الناحية الإيجابية منه فيشير إلى الإجراءات المؤدية إلى إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين دول التكامل، ووضع برامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال إلى الوضع الجديد الذي تخلقه عملية التكامل.

في حين أن "John Pinder" يتبنى نفس الطرح الذي تبناه "Jan Tinbergen"، إلا أنه يرى في تعريفه أن التكامل الاقتصادي يشمل إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية للأقطار المتكاملة وهو ما يعبر عن الجانب السلبي، وانتهاج وتطبيق سياسات مشتركة ومتناسقة على نطاق كاف لتحقيق الأهداف الاقتصادية[2].

أما "Fritz Machlub" 1977 فيرى أن التعريف الأكثر ملائمة لمصطلح التكامل ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقييم الكفء للعمل، كما يضيف أنه في أية منطقة تكاملية بين الدول يتم استخدام عوامل

[1] J. Tinbergen, « **International economic integration** », El Sevier, Amsterdam, 1954, p.22.
[2] سماح أحمد فضل، المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، 2010، ص 16.

الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة وهذا دون تمييز أو تحيّز متعلق بالمكان الجغرافي الذي أنتجت فيه تلك السلعة[1].

من جهة أخرى، يعرف "Bela Balassa" 1973 التكامل بأنه «عملية وحالة[2]»، فبوصفه عملية فإنه يتضمن الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء صور التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وبوصفه حالة فإنه في الإمكان أن تمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.

أما الاقتصادي "Gunnar Myrdal" 1964 فيرى أن التكامل يستلزم أن يصاحب إلغاء الحواجز الجمركية على السلع والخدمات، حرية انتقال عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال)، سواءً على المستوى الإقليمي أو الدولي[3].

إلى جانب التعريفات السابقة، فإن هناك أيضا محاولات أخرى تناولتها الأدبيات الاقتصادية العربية لتحديد مفهوم التكامل، نذكر في مقدمتها التعريف الذي وضعه "محمد محمود الإمام" حيث قال أن مصطلح التكامل في السياق العام هو «قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحد»[4]، والمقصود بالمفردات دولا مستقلة تسعى إلى إقامة علاقات وثيقة فيما بينها وتتصرف كما لو كانت كيانا واحدا، بمعنى كدولة واحدة، وهذا يحدث عادة ضمن إقليم جغرافي واحد.

في حين يعرف "رعد الصرن" التكامل الاقتصادي بأنه نوع من التطوير الهيكلي يتحقق من خلال التشابك في العملية الإنتاجية بين اقتصاديات دول الأطراف طبقا لتخطيط تنموي لهذه الاقتصاديات، مما يدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل منها ويساندها مما يؤدي إلى نحو حقيقي ومستمر في تبادل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج فيما بينها[5].

---

[1] سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، جامعة حلوان، القاهرة، 2003، ص 31.

[2] بيلا بالاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص10.

[3] محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، مديرية المطبوعات الجامعية، حلب، 1972/1971، ص 30

[4] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000، ص1.

[5] رعد الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، دار الرضا، بيروت، 2001، ص 265.

أما "أحمد الغندور" فيعرف التكامل الاقتصادي في كتابه تحت اسم الاندماج الاقتصادي، حيث يقول أن«التكامل الاقتصادي هو إذابة الاقتصاديات المختلفة في اقتصاد واحد[1]»، ويرى أن الاندماج الاقتصادي درجات تتفاوت حسب العناصر التي يتم تحقيقها من قيام الاندماج.

من خلال التعريفات السابقة الذكر يمكن القول أنه ليس هناك تعريف جامع ومانع للتكامل الاقتصادي. لكن هذا لا ينفي أن جميع المفاهيم التي قدمها الاقتصاديون لتحديد مفهوم التكامل الاقتصادي تصب في مصب واحد وتشترك فيه، بحيث يمكن تعريفه بأنه العملية التي يمكن بموجبها إزالة جميع الحواجز والقيود الجمركية على التجارة في السلع والخدمات، وكذا انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، كما يتضمن التنسيق المستمر بين مختلف سياساتها الاقتصادية الموجودة بين الدول المختلفة بغية تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج توقعا للحصول على مكاسب اقتصادية في صورة زيادة معدلات النمو.

المطلب الثاني: علاقة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم

لتحديد مفهوم التكامل الاقتصادي بأكثر دقة ووضوح، يستوجب التفرقة بينه وبين بعض المفاهيم مثل التعاون الاقتصادي، العمل المشترك، التنسيق والاتفاقيات الثنائية.

الفرع الأول: التعاون الاقتصادي

يرى "Bela Balassa" أن الفرق بين التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي يتعلق بالكم والكيف، حيث يقصد بالتكامل التدابير والإجراءات التي تؤدي إلى التقليص من التفاوت والتباين والقضاء على قدر من التمييز مثل إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي.

في حين يعني بالتعاون الاقتصادي، الأفعال والأعمال التي تهدف إلى التقليل من التمييز أو إلى تخفيف قدر من التفاوت بين الدول المتعاونة، ومثال ذلك الاتفاقيات الدولية الخاصة بالسياسات التجارية التي تدخل في إطار التعاون الاقتصادي الدولي، حيث نجد فيها إلغاء الحواجز التي في وجه التجارة وهي إجراء من إجراءات التكامل الاقتصادي[2].

[1] أحمد الغندور، التكامل الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1976، ص ص 2 – 4.
[2] بيلا بالاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

من خلال المثالين السابقين، يتضح أن التعاون الاقتصادي ما هو إلا محاولة لترتيب سياسات الدول في المجال الاقتصادي بطريقة لا تؤدي - كما هو الحال بالنسبة للتكامل الاقتصادي – حتى إلى إقامة نوع من البناء المؤسسي، وإنما إلى تحقيق اتفاق في الميدان الاقتصادي، وذلك لبلوغ أهداف اقتصادية محددة، وليس بالضرورة مشتركة، دون الرغبة في توسيع هذا التعاون، أو محاولة نشره إلى ميادين أخرى.

لهذا نجد أن التعاون الاقتصادي يقوم على مجموعة مكثفة من التفاعلات والعلاقات والاتصالات في مجالات مختلفة وبين أطراف عدة، ليس بالضرورة أن يكون بينهم تقارب جغرافي ولا تجانس اقتصادي أو اجتماعي. في حين نجد أن التكامل الاقتصادي يستلزم وجود التقارب الجغرافي يسوده التجانس.

لذلك فإن التكامل الاقتصادي يشمل مجموعة من الإجراءات، كما يتضمن وسائل وأدوات وسياسات، كلها تعمل على إحداث تغييرات هيكلية وسياسية في اقتصاديات الدول الداخلة في التكتل لكي يكون للتكامل آثار تغييرية عملية، بينما التعاون الاقتصادي، قد يحدث تغيرات في اقتصاديات الدول المعنية بالتعاون، دون أن تكون تلك التغييرات بالدرجة والعمق الذي يحدث عند التكامل الاقتصادي.

هكذا فإنه يمكن القول أن التكامل الاقتصادي ما هو إلا شكل من أشكال التعاون، غير أن هذا الأخير يتميز ببساطة التغيرات التي يحدثها والآثار التي يمكن أن تترتب عنه، فإذا كان التعاون الاقتصادي الغرض منه التخفيف من أثر العقبات والمشكلات القائمة في العلاقات الاقتصادية بين الدول، فإن التكامل الاقتصادي يذهب إلى أبعد من ذلك بحيث يهدف إلى إزالة تلك العقبات وحل تلك المشكلات بشكل يزيد من التشابك والتلاحم والعمق بين فروع اقتصاديات وأسواق الدول المتكاملة.

الفرع الثاني: العمل المشترك

يمكن تعريف العمل المشترك بأنه اجتماع عدة رغبات على إنجاز عمل ما، قصد الوصول إلى هدف واحد محدد، بحيث يكون ذلك العمل محور تلاقي الإرادات وليس بالضرورة أن يكون في المجال الاقتصادي، إلا أنه في الغالب يدل على العمل الاقتصادي المشترك، والذي يعني

بدوره قيام عدد من الدول بصفة مشتركة بنشاط أو عمل ذو طابع اقتصادي للوصول إلى مصالح وأهداف مشتركة[1]، كما يمكن أن يكون وسيلة لتقريب سياسات الأطراف من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل الاقتصادي.

من خلال التعريف السابق، يمكن أن نستخلص أن العمل المشترك يكون لفترة محددة ومدروسة بحيث ينتهي ذلك العمل بمجرد بلوغ الهدف المنشود، يمكن تعديه إلى أهداف أخرى، مثل التكامل الاقتصادي الذي يتصف بالتدرج والاستمرارية.

الفرع الثالث: التنسيق

يتلخص مفهومه في تقريب وترتيب وانسجام الأفكار والسياسات الاقتصادية للدول في مجالات معينة، وذلك عن طريق مشاورات ومفاوضات واتصالات مكثفة بين الدول داخل جهاز دولي أو جهوي، قصد تحقيق أهداف اقتصادية لتلك الدول، والتي لا يمكن تحقيقها بصفة منفردة[2]. والتنسيق ينطلق من مؤسسة أو جهاز سابق على بدءِ عمليته، على عكس التكامل الذي يهدف إلى تكوين أجهزة ومؤسسات جديدة، وقد يكون في غالب الأحيان ذو طابع مؤقت خلافا للتكامل الذي يتميز بالاستمرارية.

مما تقدم يتضح لنا أن عملية التنسيق تنطلق من مؤسسة أو لجان تُخوّل لها مهمة التنسيق تنتهي صلاحيتها بمجرد إتمام عملية التنسيق وبلوغ الهدف، على عكس التكامل الذي له بعد أكبر من ذلك وهو إنشاء وتكوين مؤسسات وأجهزة جديدة لتحقيق التطور والرقي والنمو الاقتصادي.

الفرع الرابع: الاتفاقيات الثنائية

الاتفاقيات الثنائية في المجال الاقتصادي عبارة عن اجتماع رغبة دولتين – أو أكثر – على إنجاز مشاريع استثمارية مشتركة أو غير مشتركة تحت بنود محددة، كما تتضمن تنظيم الأحجام والمعدلات الكمية للتبادل التجاري بينهما، وهذا لتنشيط الصادرات والواردات بمعدل أكبر

[1] عبد الغني عماد، التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة، أسباب التعثر وشروط الانطلاقة، المستقبل العربي، العدد 250، ديسمبر 1999، ص 65.

[2] سماح أحمد فضل، المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سبق ذكره، ص34.

ولمدة أطول، وتنويع مصادر الصادرات وتوسيع الأسواق والتخلص من مخاطر التجارة الخارجية[1].

من خلال التعريف السابق للاتفاقيات الثنائية، يمكن القول أن هذه الأخيرة لا تتعدى حدود دولتين، تحقق لطرفي الاتفاق عدد من المكاسب والتسهيلات لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وتنشيط التجارة الخارجية، إلا أن ما يؤخذ عنها أنه يمكن لتلك الاتفاقيات أن يكون لها دور سلبي، مثل الاتفاق على تقييد حرية انتقال السلع والخدمات بين الدولتين المعنيتين.

المطب الثالث: شروط التكامل الاقتصادي

لتحقيق الأهداف المرجوة من عملية التكامل الاقتصادي، يستوجب توفر عدد من الشروط بين الدول المتكاملة يمكن حصرها في ما يلي:

الفرع الأول: التقارب الجغرافي

يمكن اعتبار التقارب الجغرافي من أهم الشروط التي تبني عليها الدول تكاملها الاقتصادي، ذلك أن التقارب بين الدول المتكاملة يوفر ميزات لا تكون بين الدول المتباعدة.[2] مثلا، لا يتصور قيام تكامل بين دول في آسيا وأخرى في أمريكا، في حين نجد أنه من الواقعي قيام التكامل بين الدول الأوربية أو بين دول هذه الأخيرة وبين دول مجاورة من قارة أخرى مثل إفريقيا أو آسيا.

إن تقارب الدول جغرافيا له أثر إيجابي على تكاليف النقل والوقت، فبفضل توفر هذا الشرط تتيسر عملية انتقال السلع والخدمات واليد العاملة بين الدول المتكاملة، كما يعمل على تخفيض تكاليف النقل. لذا فإن التقارب الجغرافي يعد من أهم شروط التكامل الاقتصادي، وسيبقى

[1] محمد رئيف مسعد عبده، التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2005، ص 179.

[2] بكري كامل، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1984. ص18.

عاملا ضروريا لتسهيل وتسريع النقل والاتصال وتيسير انتقال السلع والخدمات واليد العاملة، وهذا على الرغم من تطور وسائل النقل والمواصلات في الوقت الحالي[1].

الفرع الثاني: الإرادة السياسية

يعتر وجود الرغبة السياسية للحكام من أهم الشرط التي تساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي. كما أنه كلما توفر نمط متشابه في الأنظمة السياسية وتوجهاتها، كلما تيسر قيام التكامل، حيث أن غياب الإرادة السياسية - كما هو الحال في دول المغرب العربي-، وتشعب التوجهات والأفكار يعد من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي، لذلك فإن نجاح هذا الأخير مرهون بمدى التزام الحكومات بالبنود والقوانين المتفق عليها داخل عملية التكامل والقبول بالتضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك[2].

الفرع الثالث: تنسيق السياسات الاقتصادية، المالية والنقدية

لضمان نجاح التكامل بين دول ما، يستلزم وضع صيغة تدريجية وآلية تسير عليها عملية التكامل، وهذا من خلال التنسيق التدريجي للتشريعات والسياسات الاقتصادية، المالية والنقدية، وتخصيص وقت كافي لإتمام المفاوضات حول اختيار ووضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تخول لها صلاحيات متابعة عملية التكامل، وذلك حتى يتسنى الاتفاق على السياسة التجارية، والسياسة النقدية، والسياسة الاستثمارية، والسياسات الأخرى التي سيتم إتباعها[3].

بالإضافة إلى ذلك، تحديد كيفية تعويض الخاسرين واقتسام الأرباح، وهذا مع مراعاة ظروف كل بلد داخل المنطقة المتكاملة. على سبيل المثال المرحلة التي مر بها الإتحاد الأوروبي وحاول من خلالها الانتهاء من عملية تنسيق هذه السياسات، وخاصة السياسة النقدية التي تعتبر الأصعب مع نهاية القرن العشرين عام 1999.

---

[1] عبد الوهاب الرميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية- دراسة تجارب مختلفة-، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص 8.

[2] إسماعيل العربي، التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985، ص 43.

[3] مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، العمل الاقتصادي العربي المشترك ومنظمة التجارة العالمية، فبراير 2001، ص64.

الفرع الرابع: توفر البنية الأساسية الملائمة

إن عدم وجود وسائل النقل والموصلات أو شبكات الاتصالات الملائمة بين الدول المتكاملة، يضعف من إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي بينهم، كما يصعب حرية التبادل التجاري وتكامل عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية، وهذا خاصة في ظل نقص البنية التحتية في مجال البناء وشبكتي المياه والكهرباء في حالة الاستثمار وإقامة المشاريع الإنتاجية[1].

الفرع الخامس: التقارب في مستويات النمو

إن قيام التكامل بين دول لها اقتصاديات متماثلة ومتقاربة نسبيا في النمو يؤدي إلى خلق فضاء حقيقي للتضامن، حيث لا وجود للفوارق الاقتصادية بين الدول المتكاملة، في حين نجد أن التفاوت في مستويات النمو بين أطراف التكامل كثيرا ما يؤدي إلى آثار عكسية، وهذا من خلال توليد فرص للاستقطاب اتجاه الاقتصاديات الأقوى في التجمع التكاملي، على نحو ما يحدث في الدولة الواحدة في حالة غياب دور المركزية في إعادة التوازن وتطوير المناطق الأقل نموا، أو بالأحرى ما حدث في تكامل دول الكمكون، حيث كان الاتحاد السوفياتي - سابقا- الأقوى والمسيطر على الدول الأعضاء داخل التكامل من خلال احتكاره لسوق المنطقة بمنتجاته الأعلى كفاءة مقارنة بسلع الدول الأخرى الأعضاء[2].

غير أنه لا يمكن اعتبار عدم التقارب في مستويات النمو الاقتصادي بين الدول المتكاملة عائقا كبيرا لإتمام عملية التكامل، إذ أن التكامل بحد ذاته يؤدي إلى إحداث تقارب إذا كان هناك تسيير حسن لإدارة التكامل ومراعاة ظروف الدول الأقل نموا والرقي بها نحو مستويات أعلى.

الفرع السادس: وجود الفائض والعجز

يقصد بوجود الفائض والعجز الزيادة في كمية السلع والخدمات أو اليد العاملة بحجم لا يمكن أن يستقطبه اقتصاد الدولة المعنية، وبالتالي يتم تصديرها إلى الدولة التي هي في حالة نقص وعوز في تلك السلع والخدمات أو اليد العاملة، في حين نجد في الدولة الثانية منتجات تحقق فيها فائض، وبالتالي تصدرها إلى الدولة الأولى، وبذلك يكون هناك تناسب وتناظر في سد العجز،

[1] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، عربية للطباعة والنشر، القاهرة، 2002، ص 44.
[2] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين، المستقبل العربي 138، أوت 1990، ص 37.

والتخلص من الفائض[1]، وهذا ما يجب أن يكون في الدول المتكاملة. هذه العملية ليست بالأمر الهين، ذلك أن أي دولة لا تستطيع التخلص من الفائض أو العجز إلا إذا كان هناك منافع متبادلة بين تلك الدول المتكاملة.

الفرع السابع: تشابه القيم الاجتماعية والثقافية

عمليا نجد أن الدول التي تفكر في إيجاد تعاون فيما بينها تنتمي إلى جنس مشترك أو ثقافة واحدة أو دين واحد ولغة واحدة أو أي صفة أخرى مشتركة، وذلك نظرا لما لهذه العوامل من أثر على تجمع هذه الدول وتحفيزها على إقامة التكامل الاقتصادي يخدم أغراض وأهداف هذه الدول[2]، كما حصل مثلا بين الدول الأوربية أو الدول العربية، ويظهر جليا في دول مجلس التعاون الخليجي.

الفرع الثامن: اختيار مرحلة التكامل المناسبة

يتوجب على الدول التي تريد إقامة التكامل فيما بينها، اختيار المرحلة أو الشكل الملائم مع درجة النمو التي تمر بها وتقاربها ومدى استعداد اقتصادياتها لتحقيق أرباح ومنافع من خلال التكامل، وذلك حتى يحالف هذا الأخير النجاح وعدم الفشل، والوصول إلى طموحات أكبر، والتمكن من الانتقال إلى درجة أعلى من الأولى المختارة[3].

المطلب الرابع: دوافع وأسباب التكامل الاقتصادي

هناك العديد من الأسباب والدوافع للتكامل الاقتصادي، من منظور أن قيام هذا الأخير بين مجموعة من الدول ليس في حد ذاته الهدف المنشود ولكنه وسيلة لتحقيق عدد من الغايات، ولذالك تتشعب الدوافع والأسباب التي تؤدي بالدول المختلفة إلى اللجوء للتكامل الاقتصادي، ومن أهمها ما يلي:

---

[1] إبراهيم العيسوي وآخرون، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، مقاربات نظرية، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 1990، ص 223.

[2] حسين بوقارة، سياسات التكامل الاقتصادي، مطبوعة محاضرات، جامعة باتنة، 1994، ص 17.

[3] بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة- دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سبق ذكره، ص 22 .

الفرع الأول: الدوافع السياسية للتكامل الاقتصادي

تعتبر المصالح السياسية من أهم الأسباب التي تدفع الدول لإقامة التكامل الاقتصادي فيما بينها، ولذلك فإن هناك علاقة وثيقة بين السياسة والتكامل الاقتصادي، والدوافع التي تكون من وراء قيام التكامل الاقتصادي لها أسباب عديدة، تختلف باختلاف ظروف كل منها، فقد تكون الدوافع هو توثيق العلاقات السياسية القائمة بين الدول المتكاملة، وقد يكون الدافع هو تمكين تلك الدول من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية، وخير مثال على ذلك قيام السوق الأوروبية المشتركة، حيث كان الدفع وراء قيام تلك السوق هو تخوف الدول الأوروبية من امتداد النفوذ الشيوعي إليها، أو تقسيم الولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد السوفيتي -سابقا- العالم إلى قسمين وبالتالي سيطرتهما عليها[1].

تجدر الإشارة إلى أن السياسة تؤثر في التكامل الاقتصادي حتى ولو لم يستهدف من التكامل أغراضا سياسية، وير جع ذلك إلى أن الوضع السياسي الاقتصادي يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فكما تؤثر السياسة في التكامل الاقتصادي فإنه يحدث العكس كذلك، فقد يكون في الدوافع السياسية ما يحمل على اتخاذ الخطوة الأولى نحو التكامل الاقتصادي، ولكن التكامل ذو أثر يرتد على المجال السياسي. وبالمثل إذا كانت الدوافع المبدئية اقتصادية فإن الحاجة إلى الوحدة السياسية يمكن أن تنشأ في مرحلة لاحقة.

لذلك يمكن القول أن نجاح التكامل الاقتصادي بين عدد من الدول لن يبقي العلاقات السياسية على وضعها القديم سواءً فيما بين الدول الداخلة في التكامل، أو فيما بينها وبين العالم الخارجي، إذ يتوجب عليها إجراء التعديلات اللازمة التي تتوافق مع الوضع الاقتصادي الجديد.

للتدليل على أن الدوافع السياسية تعد من أهم الأسباب التي تدفع إلى إقامة التكامل الاقتصادي بين الدول، يمكن ذكر المثالين التاليين[2]:

1- اتحاد الولايات الألمانية الذي بدأ اقتصاديا وانتهى سياسيا بتوحيد ألمانيا، وذلك بإقامة اتحاد جمركي فيما بينها تم خلال القرن التاسع عشر بزعامة ولاية بروسيا "Brussia"، الغرض

[1] إسماعيل عبد الرحيم شلبي، التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، بدون سنة، ص ص54-56.

[2] نزية عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، مرجع سبق ذكره، ص22.

منه الوصول إلى تقارب سياسي بداية من التقارب الاقتصادي. وبالفعل كان أداة مباشرة لتحقيق وحدة ألمانيا سياسيا انطلاقا من عام 1834.

2- التجمع الاقتصادي الأوروبي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية بقصد الرد على التحديات السياسية التي واجهت أوروبا خلال تلك الفترة من قبل الإتحاد السوفيتي- سابقا- والولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك أقامت الدول الأوروبية تكامل اقتصادي لغرض الوصول إلى تحقيق سياسة واحدة.

الفرع الثاني: الدوافع الاقتصادية للتكامل الاقتصادي

على غرار الدوافع السياسية للتكامل الاقتصادي، هناك أيضا دوافع وأسباب اقتصادية يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

1- فتح الأسواق وتوسيع نطاقها، وهذا حتى تتمكن الدول الصغيرة الأقل تقدما من تسويق منتجاتها وذلك بمنحها تسهيلات الدخول إلى أسواق الدول الكبرى في منطقة التكامل. وبالمثل تحقق الدول الكبرى سعيها نحو فتح أسواق جديدة لمنتجاتها ومحاولة حمايتها في هذه الأسواق عن طريق اتفاقيات التكامل الاقتصادي.

2- الاستفادة من وفورات النطاق والإنتاج الكبير، وذلك من خلال توسع الأسواق مما يؤدي إلى تمتع المشروعات المقامة في منطقة التكامل بوفورات الإنتاج الكبير والتي يمكن تقسيمها إلى:

- وفورات داخلية، والتي تنشا من كبر حجم الإنتاج الناتج عن ضخامة حجم المشروع والتخصص في الإنتاج تبعا للميزة النسبية والتنافسية وما ينجر عنها من زيادة الكفاءة الإنتاجية، وهذا بفضل مهارة العمال وارتفاع إنتاجيتهم، وكذلك استخدام الآلات الأكثر تطورا وبالتالي انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة منها. إضافة إلى ذلك الوفورات الناشئة عن عمليات النقل والشحن الكبيرة، ونفقات أبحاث تطوير المنتجات.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص ص22-25.

- وفورات خارجية، والتي تتولد من عوامل خارج نطاق المشروع، مثل وفورات التركز في منطقة معينة حيث تستفيد من تواجد الأسواق والعمالة ووسائل النقل، بالإضافة إلى وفورات البحوث والتقنيات الفنية.

3- إيجاد مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، حيث يمكن للمشروعات المنشأة في مناطق تعاني من ندرة الموارد ونقص المهارات الفنية والإدارية، الاستفادة من مناطق أخرى بها فائض. كذلك يؤدي اتساع حجم السوق نتيجة التكامل الاقتصادي إلى زيادة حجم الاستثمار ومن ثم ارتفاع مستوى الدخل، وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات. إضافة إلى ذلك يُحدث التكامل نوع من التنسيق فيما يتعلق بمشروعات البنية الأساسية، وإمكانية انجازها في المناطق الأقل تقدما، حتى يمكن خلق نوع من النمو المتوازن داخل منطقة التكامل.

4- بناء اقتصاد قوي يقلل من التبعية للخارج، فالتكامل الاقتصادي عندما يأخذ أي شكل من أشكاله فإنه يؤدي إلى زيادة التبادل بين الدول الأعضاء، وفي نفس الوقت يترتب عليه إقلال انفتاح منطقة التكامل على الخارج، وذلك نتيجة للحواجز الجمركية والقيود التجارية والمالية والنقدية التي تحد من حرية انتقال السلع بين منطقة التكامل والعالم الخارجي.

5- تحسين معدلات التبادل الدولي والحصول على شروط أفضل في التجارة الدولية لصالح الدول الأعضاء في التكامل، واكتسابها القدرة على مواجهة السوق العالمية، ويتجلى ذلك في دخول السوق كبائعٍ أو مشترٍ واحد.

6- تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتلافي التذبذب الذي يحدث في مستوى الإنتاج والتوظيف والأسعار، حيث أن الدخول في التكامل الاقتصادي سيؤدي إلى تنسيق السياسات الاقتصادية في كل دول المنطقة وبالتالي مراعاة المصالح المشتركة لجميع الدول الأعضاء، لذلك نجد أنه من الصعب مواجهة الدول فرادى لبعض المشاكل الاقتصادية التي يمكن أن تحدث في الداخل أو تستورد من الخارج. فمثلا اعتماد اقتصاد دولة على اقتصاد دولة أخرى لا ترتبط معها بأي سياسات اقتصادية، فإنه عندما ترتفع أسعار السلع الأجنبية أو التضخم سيؤدي إلى خلق تضخم مستورد في هذه الدولة نتيجة ارتفاع السلع المستوردة.

الفرع الثالث: الدوافع الأمنية والاجتماعية

يعتبر الاستقرار الأمني هدف قد يدفع ببعض الدول إلى إقامة نوع من التنسيق داخل الإقليم المنتمية إليه، وهذا للمحافظة على سياستها ومصالحها بالتعاون مع دول أخرى، فإنشاء مثلا الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب في عام 1951، هو طريق غير مباشر لتقوية واستتبات الأمن، والتخفيف من حدة التوترات السياسية[1]. كذلك مناداة الاتحاد الأوروبي بضم دول جنوب البحر المتوسط في شكل اتفاقيات شراكة واتفاقيات ثنائية، كل ذلك رغبة منه لتامين الجنوب، وتفادي المشكلات التي يمكن أن تصدر منه[2].

كذلك من بين دوافع التكامل الاقتصادي هناك دوافع اجتماعية، والتي تتمثل أساسا في تحسين مستوى الصحة والتعليم ورفع القدرة الشرائية للمواطنين، وهذا من خلال الاستفادة من الخبرات الطبية والمناهج التعليمية المتواجدة في بعض الدول الأعضاء نتيجة دخولها في نموذج تكاملي فيما بينها، ومحاولة نقلها إلى المناطق التي تعاني من النقص في ذلك، وكذا رفع مستوى رفاهية المواطنين وتحسين وضعهم المعيشي من خلال حصولهم على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار نتيجة إزالة الرسوم الجمركية وتخفيض تكاليف الإنتاج الناشئة عن توسيع رقعة السوق[3]. إضافة إلى ذلك يعمل التكامل على إعادة توزيع السكان بين المناطق الأكثر اكتظاظا والأقل سكانا.

بالتطبيق على الدول العربية فإننا نجد أن هناك مجموعة من الدوافع والأسباب التي تدفعها لإقامة التكامل فيما بينها، نذكر منها ما يلي[4]:

1- اختلاف وتباين الموارد الطبيعية والبشرية من دولة لأخرى، حيث توجد دول كثيفة السكان مثل مصر والسودان، ودول أخرى قليلة السكان مثل ليبيا وموريتانيا، كما توجد دول لها موارد طبيعية هائلة مثل النفط في دول الخليج، ودول أخري تعاني من شح الموارد مثل اليمن وموريتانيا.

---

[1] زايري بلقاسم، الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2004، ص20.

[2] عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية – دراسة تجارب مختلفة-، مرجع سبق ذكره، ص39.

[3] عبد الهادي منصور، التكامل الاقتصادي الإقليمي والعولمة، جامعة حلب، دمشق، 1993، ص37.

[4] نزية عبد المقود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، مرجع سبق ذكره، ص ص26-27.

2- كذلك اختلاف الموارد المالية بين الدول العربية، حيث توجد دول لها فوائض مالية كبيرة ومتراكمة كالدول النفطية، ودول أخرى تعاني من ندرة رؤوس الأموال وذات مديونيات مرتفعة، ويتراوح متوسط دخل الفرد سنويا في الدول العربية 600، وأكثر من 25الف دولار، ومع هذا التباين فإننا نجد أن رؤوس الأموال الخاصة ببعض الدول العربية النفطية يتم استثمارها في الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، في حين نجد أن هناك دول عربية أخرى غارقة في مديونيتها الخارجية.

3- ضيق حجم أسواق بعض الدول العربية، ومن ثم عدم قدرتها على إقامة المشروعات الكبيرة الحجم والتي لها مردود اقتصادي.

4- انخفاض حجم التجارة العربية البينية حيث لم تتجاوز 11.5% من إجمالي تجارتها الخارجية، في حين نجد أن دول الاتحاد الأوروبي يبلغ حجم تجارتها الخارجية البينية 60% من تجارتها الخارجية.

5- تبعية الدول العربية للدول الغربية في النواحي العلمية والثقافية والفنية، وبالتالي ارتكاز مناهجها على الجانب النظري فضلا عن عدم قدرتها على استيراد التكنولوجيا الحديثة، وهو ما أدى إلى انخفاض الإنتاج والكفاءة الإنتاجية، والعجز عن مواجهة التقلبات الاقتصادية التي تشهدها الدول المتقدمة من حين إلى آخر.

6- ضعف المركز التفاوضي للدول العربية في علاقاتها الاقتصادية الدولية، حيث ترتبط كل دولة في علاقاتها مع الخارج وتتفاوض بصفة منفردة، وهو ما يفقد لها فرض شروطها، خاصة وأن معظم الدول العربية تصدر منتجات أولية وتستورد غالبية حاجاتها من الخارج.

فأمام المبررات والدوافع السابقة الذكر، وأمام التغيرات السياسية والاقتصادية العالمية، لم يعد للدول العربية سبيل لتحقيق مشروع التكامل الاقتصادي بينها، سوى العمل الجاد لتجاوز كل الصعوبات التي تحول دون بلوغ ذلك الهدف، وهذا بإيجاد الإرادة السياسية الصادقة وتجاوز كل الصعوبات والمعوقات. ذلك أن الإرادة السياسية هي أساس إمكانية التغلب على كل ما يعترض تحويل مشروع التكامل الاقتصادي العربي إلى واقع ملموس، سواءً بالتجمع في كيانات جهوية وإحداث روابط بينها، أو إيجاد تكامل اقتصادي حقيقي تحت وصاية جامعة الدول العربية.

المبحث الثاني

أشكال التكامل الاقتصادي ومناهجه

إن التكامل الاقتصادي أشكال متعددة، تختلف باختلاف الدول الأعضاء المكونة له، حيث قد تُلغى جميع القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بين أقطاره، إضافة إلى إمكانية إتباع سياسات مالية ونقدية، وتداول عملة موحدة، ووضع موازنة موحدة.

كما قد يكون التكامل الاقتصادي تكاملا جزئيا، بحيث يشمل جوانب محددة فقط، ومثال ذلك منطقة التفضيل الجمركي ومنطقة التجارة الحرة، والإتحاد الجمركي والسوق المشتركة، إضافة إلى الإتحاد الاقتصادي والإتحاد النقدي، والتكامل الاقتصادي التام، وفيما يلي نتناول بالتفصيل هذه الأشكال، إلى جانب المناهج التي يتخذها التكامل الاقتصادي.

المطلب الأول: أشكال التكامل الاقتصادي

للتكامل الاقتصادي عدة مراحل ومستويات، تزداد درجة التكامل كلما تم الانتقال من شكل إلى آخر، بمعنى أن هناك مراحل متتالية، بحيث تكون المرحلة التي تلي أوثق اقتصاديا من التي قبلها إلى أن يصل التكامل الاقتصادي في النهاية إلى شكل الاندماج الاقتصادي أو ما يسمى بالتكامل الاقتصادي التام.

الفرع الأول: منطقة التفضيل الجمركي

تعتبر هذه المرحلة أول خطوة على سلم التكامل الاقتصادي، بحيث يكون العمل مقتصرا فقط على منح بعض الميزات للتخفيف من القيود التي تعيق انسياب السلع بين الدول المتكاملة وذلك وفق قوائم سلعية تعدها وتتفق عليها الدول الموقعة على الاتفاقية، ومثال ذلك تخفيض نسبة الرسوم الجمركية دون إلغائها كلية، تكتسب هذه المرحلة أهميتها من سعي مختلف دول العالم للعمل على تنشيط التجارة فيما بينها لزيادة الصادرات، وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها.

عموما هناك مجموعة من الخصائص تميز مرحلة إقامة منطقة التفضيل الجمركي عن غيرها يمكن حصرها في ما يلي[1]:

- تقتصر هذه المرحلة على منح بعض المزايا للتخفيف من القيود التجارية دون إلغائها كلية.

- تنحصر المعاملة في منطقة التفضيل الجمركي في الجانب السلعي دون تعديه إلى الجانب النقدي.

- يحق لكل دولة عضو في منطقة التفضيل الجمركي تحديد وصياغة نمط سياستها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية بمفردها دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في المنطقة، وهذا ما يعني أن للدول الأعضاء الحرية التامة في منح المزايا وتخفيض القيود التجارية.

من أمثلة هذا الشكل من التكامل نذكر اتفاقية لومي(توغو) المبرمة بين بلدان مجموعة أفريقيا والكاريبي والباسفكي (ACP) والاتحاد الأوروبي ، حيث تم توقيع هذه الاتفاقية من قبل 46 دولة عام 1975 ، والتي تنص على الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية للمنتجات الصناعية مع إبقاء المنتجات الزراعية تخضع لشروط السياسة الزراعية ومنحها بعض التخفيضات خارج مواسم الحصاد[2].

الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة

تعتبر منطقة التجارة الحرة الخطوة الثانية على سلم التكامل الاقتصادي، حيث يتم في هذه المرحلة إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على التجارة الخارجية بين الدول التي تشترك في المنطقة، وهذا مع احتفاظ كل دولة عضو في المنطقة بالتنظيمات والقوانين والإجراءات التي تنظم بها علاقاتها الاقتصادية الخارجية مع الدول غير الأعضاء[3]، وبالتالي فإن منطقة التجارة الحرة هي عبارة عن دمج أسواق السلع الوطنية للدول الأعضاء في سوق واحدة كبيرة تتحقق داخلها

[1] عبد الحكيم الرفاعي، الرسوم الجمركية والتكتلات الاقتصادية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1996، ص 27.

[2] بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة- دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سبق ذكره، ص 27 .

[3] سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتنظيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 288 – 289.

حرية انتقال البضائع ذات الصنع المحلي بين أقطار إقليم التكامل، وذلك بموجب شهادة المنشأ التي تقوم على قواعد يتم الاتفاق عليها.

كما تعتبر أيضا المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي تهدف إلى زيادة التبادل السلعي ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وتنويع التجارة، غير أن الذي يؤخذ على منطقة التجارة الحرة عادة ما يلي[1]:

- مشكلة إعادة التصدير وما يتمخض عنها من احتمالات الانحراف في التجارة عن طرقها الطبيعية بالتحايل على الحواجز الجمركية وذلك باستيراد إحدى الدول الأعضاء من دولة خارج المنطقة تطبق تعريفة منخفضة، ويحدث هذا خاصة عندما يكون هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية،

- احتمالات حدوث الانحراف في الإنتاج أو الاستثمار، حيث أن الأول يحدث عندما يتم إنتاج سلعة ما في دول المنطقة تحتوي على نسبة عالية من المواد الأولية مستوردة من خارج المنطقة، فاختلاف التعريفة الجمركية الخارجية للدول الأعضاء في المنطقة تؤثر على الكفاءة الاقتصادية، ذلك أن عملية الإنتاج في هذه الحالة تتم على أساس تكلفة الرسوم الجمركية لا على مبدأ الميزة النسبية أو القدرة التنافسية، أما الانحراف في الاستثمار فهو تابع للانحراف في الإنتاج، ذلك أن الدول الأجنبية عادة توجه استثماراتها للدول الأعضاء التي تطبق تعريفة جمركية منخفضة على المواد الأولية لتستفيد من تخفيض التكاليف وبالتالي تحقيق عائد أعلى.

الجدير بالذكر أنه على الرغم من وجود مشكل إعادة التصدير في بعض الأحيان إلا أنه تحدد الدول الأعضاء المنتجات التي تدخل للمنطقة دون البعض الآخر ولهذا يمكن اعتبار منطقة التجارة الحرة أبسط الصيغ في التكامل الاقتصادي.

من أبرز صور هذا الشكل من التكامل نجد منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) التي أبرمت اتفاقيتها بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا والمكسيك في عام 1992، ودخلت حيز التنفيذ اعتبارا من حلول عام 1994، وقد تضمنت هذه الاتفاقية إلغاء

[1] عبد الحكيم الرفاعي، الرسوم الجمركية والتكتلات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص29

الحواجز التجارية وتخفيض القيود على الاستثمار، وتعزيز حماية الملكية الفكرية، واتخاذ إجراءات تحرير تجارة الخدمات، وضمان المعاملة بالمثل[1].

الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي

إضافة إلى ما تتضمنه منطقة التجارة الحرة، يزيد عنها الاتحاد الجمركي بتوحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء اتجاه الدول خارج الاتحاد[2]، وبهذا المعنى يكون الاتحاد الجمركي الصورة الثالثة من صور التكامل الاقتصادي بعد منطقة التفضيل الجمركي ومنطقة التجارة الحرة، ويشترط لقيامه ثلاثة أنواع من الإجراءات هي[3]:

1- أن تكون قد تمت إزالة جميع التعريفات الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التجارة فيما بين الدول الأعضاء، أي بمعنى قيام منطقة التجارة الحرة بين الدول الأعضاء.

2- وضع تعريفة جمركية موحدة وذلك فيما يتعلق بالتجارة الخارجية مع الدول غير المشاركة في الاتحاد الجمركي.

3- امتناع الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي عن عقد أي اتفاقية بشأن التعريفة الجمركية أو التجارة مع العالم الخارجي بصفة منفردة.

يعد الاتحاد الجمركي أشد أشكال التكامل تعقيدا، وذلك لاحتوائه على ترتيبات تنطوي على الكثير من التنسيق والتفاهم في صنع قراراته، واتخاذ الإجراءات، وكثيرا ما يعتبر الاتحاد الجمركي مؤشرا على أن الدول الأعضاء تنوي إتباع سياسة التكامل بدلا من مجرد التعاون[4]. ومن الأمثلة البارزة لقيام الاتحادات الجمركية هو اتحاد دول البنولكيس"Benelux" الذي أنشئ سنة 1947 بين كل من بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ، والذي دخل حيز التنفيذ بحلول عام 1948.

---

[1] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص416.

[2] علي توفيق الصادق، التكامل الاقتصادي العربي، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010، ص15.

[3] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 291 – 292.

[4] عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص 13.

الفرع الرابع: السوق المشتركة

لا يقتصر الأمر في هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي على إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية، على حركة السلع داخل التجمع- كما في منطقة التجارة الحرة-، وتوحيد الإجراءات على التبادل التجاري لكل الدول الأعضاء مع الدول غير الأعضاء - كما في الإتحاد الجمركي- فحسب، بل يشمل أيضا تحرير انتقال عوامل الإنتاج من أشخاص ورؤوس الأموال بين الدول المتكاملة، ولذلك تعتبر مرحلة السوق المشتركة أكثر عمقا وتطورا من الاتحاد الجمركي، حيث يتم فيها دمج أسواق السلع والخدمات وكذا أسواق عناصر الإنتاج، مما يؤدي إلى مضاعفة فرص الاستثمار، وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، ورفع معدلات النمو[1]. وبهذا يمكن القول أن مسار التكامل على خطى نحو تحقيق الاتحاد الاقتصادي.

من أبرز الأمثلة على ذلك السوق الأوروبية المشتركة التي تم توقيعها بموجب معاهدة روما في 25 مارس 1957 بين كل من ألمانيا الاتحادية(وقتذاك) وفرنسا وألمانيا من جانب، ودول البنولكيس(هولندا وبلجيكا ولوكسمبورج) من جانب آخر، التي أصبحت سارية المفعول اعتبارا من أول يناير 1958[2].

الفرع الخامس: الاتحاد الاقتصادي

يعتبر الخطوة الخامسة على مسار التكامل الاقتصادي، حيث أنه بالإضافة إلى إلغاء القيود الجمركية، وتوحيد الإجراءات الجمركية على التبادل التجاري مع العالم الخارجي، وإلغاء القيود على انتقال عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء، فهو يشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية، سواء كانت سياسات صناعية أو زراعية أو مالية أو نقدية، وهذا بغية تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي وحتى الاجتماعي فيما بين الدول المتكاملة[3].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مرجع سبق ذكره، ص 28 – 29.

[2] بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل العربي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005، ص109.

[3] حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998، ص 125.

الفرع السادس: الاتحاد النقدي*

ويقصد بالاتحاد النقدي مجموعة الإجراءات والترتيبات التي تهدف إلى تسهيل المدفوعات بين الدول المتكاملة، وذلك بإحلال عملة موحدة محل العملات القطرية للدول الأعضاء[1]، حيث أنه بفضل توحيد العملة تتيسر عملية انتقال عناصر الإنتاج وتحويل رؤوس الأموال والأجور دون تلقي مشكل المبادلة بين العملات المختلفة داخل المنطقة المتكاملة، ولذلك فإن عدم توحيد العملات بين الدول المتكاملة قد يصعب الوصول إلى الأهداف المرجوة من التكامل.

من الأمثلة البارزة للاتحادات النقدية نجد العملة الأوروبية الموحدة التي بدأ تداولها كعملة رسمية منذ بداية عام 2002 بين نحو 12 دولة أوروبية، وكذلك العملة الموحدة لدول أفريقيا الوسطى والتي استكملت مؤسساتها عام 1959 بإنشاء البنك المركزي الذي يتولى مهمة إصدار فرنك الجماعة المالية الأفريقية(CFA).

الفرع السابع: التكامل الاقتصادي التام**

يعتبر هذا الشكل، المرحلة النهائية والمثلى التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي، إذ تتضمن بالإضافة إلى المراحل السالفة الذكر، توحيد كافة السياسات الاقتصادية، وإيجاد سلطة إقليمية عليا "فوق قطرية" وعملة موحدة تتداول في بلدان المنطقة المتكاملة، وجهاز إداري موحد لتنفيذ تلك السياسات. كما يتم في هذه المرحلة تخلي كل دولة عضو عن جزء من سلطتها القطرية لحساب السلطة الإقليمية[2].

إن ببلوغ هذه الدرجة تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وعلى درب نحو تحقيق الوحدة السياسية وهذا بخطو خطوات محدودة.

---

* يسمى أيضا بالتكامل النقدي.

[1] سماح أحمد فضل، المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سبق ذكره، ص58.

** يطلق عليه أيضا اسم الاندماج الاقتصادي.

[2] محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شهاب الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص243.

من خلال العرض السابق لأشكال التكامل الاقتصادي، نلاحظ أن هذا الأخير يتميز بالمرحلية في خطوات تطوره وتقدمه، وعلى قدر ما تتبع الدول التي تريد الدخول في مسار تكاملي اقتصادي هذه الخطوات أو المراحل، على قدر ما تكون احتمالات نجاحها أكبر.

لتبسيط وتوضيح أشكال التكامل الاقتصادي أكثر، يمكن أن نعبر عنها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1): أشكال التكامل الاقتصادي ومستوياته

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على:

YADWEGA Forowicz, « **Economie internationale a l'heure des grandes transformations** », Beau chemin, Canada, 1998, p 266.

المطلب الثاني: مناهج التكامل الاقتصادي

يصنف التكامل الاقتصادي حسب إقليميته وعالميته إلى المنهج التقليدي والمنهج البديل، أما من جانب طبيعة الأنظمة الاقتصادية-الاجتماعية إلى التكامل الاقتصادي الرأسمالي والتكامل الاقتصادي الاشتراكي، ومن زاوية الفترة الزمنية إلى التكامل الاقتصادي الرأسي والتكامل الاقتصادي الأفقي.

الفرع الأول: المنهج التقليدي والمنهج البديل للتكامل الاقتصادي

لقد تم فيما سبق من هذا الفصل تحليل المنهج التقليدي للتكامل الاقتصادي الذي يقوم على نظرية المراحل، بداية من منطقة التفضيل الجمركي، وصولا إلى التكامل الاقتصادي التام، هذا المنهج تعارف عليه الفكر الاقتصادي السائد قبل قيام منظمة التجارة العالمية، غير أنه بعد إقامة هذه الأخيرة، ظهر منهج آخر أطلق عليه اسم المنهج البديل للتكامل والذي يقوم على الجمع بين الإقليمية والعالمية.

لتوضيح أهم أوجه الاختلاف والتباين بين المنهج التقليدي والمنهج البديل للتكامل الاقتصادي، يمكن الاعتماد على مجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي[1]:

1- النطاق الجغرافي: ينصرف المنهج التقليدي إلى إقامة التكامل ضمن إقليم يضم دولا متجاورة، أما المنهج البديل فيرى أنه ليس من الضروري أن يكون التكامل بين دولا متجاورة، بل يمكن أن يكون بين إقليم أو أكثر متجاورين.

2- الخصائص الإقليمية والاجتماعية والثقافية: يستلزم إقامة التكامل بين عدد من الدول توفر قدرا كافي من التجانس والتقارب في مستويات النمو الاقتصادي حسب المنهج التقليدي، بينما يذهب المنهج البديل عكس ذلك، حيث يفرض التباين والاختلاف في المستويات الاقتصادية مع إعطاء القيادة لأحد الأعضاء المتقدمين. أما فيما يخص الخصائص الاجتماعية والثقافية فإن المنهج التقليدي يؤكد ضرورة تقارب العادات والتقاليد الاجتماعية، وتشابه الثقافات بين الدول الراغبة في التكامل، في حين يسمح المنهج البديل بالخصوصيات للدول الأعضاء مع إيجاد قدر من تبادل التفاهم.

3- الدوافع السياسية: يهدف المنهج التقليدي للتكامل إلى تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب بين الدول الأعضاء. أما المنهج البديل فهدفه دعم الاستقرار السياسي والعمل قدر الإمكان على تحجيم الأصولية.

[1] عبد الناصر طالب نزال، النزعة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومغزاها بالنسبة للوطن العربي، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002، ص ص16- 18.

4- التوجه الاقتصادي: إن المنهج التقليدي للتكامل يرى أن دعم التوجه الداخلي للاقتصاد سيعطي للدول الأعضاء دفعا قويا نحو تحقيق الاندماج وتفادي الضغوط التي يمكن أن تتعرض لها نتيجة الانفتاح على العالم الخارجي، بينما يأخذ المنهج البديل بما يخالف ذلك تماما، حيث يرى أن التوجه الاقتصادي الخارجي يمنح فرصة أكبر للبحث عن اندماج مأمون في العالم.

5- تحرير الجارة: حسب المنهج التقليدي فإن التكامل الاقتصادي يبدأ بإقامة منطقة تجارة حرة ثم إتحاد جمركي، وسوق مشتركة، واتحاد اقتصادي، والتكامل الاقتصادي التام، أما المنهج البديل فيرى أن تحرير التجارة يكون ضمن إقامة منطقة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها.

6- عدم المعاملة بالمثل: حسب المنهج التقليدي فإن عدم المعاملة بالمثل مسموح به لصالح الدول الأقل تقدما، أما المنهج البديل فيرى أنه غير مسموح به مع تعويض الدول الأقل تقدما.

7- نطاق التجارة: بالنسبة للمنهج التقليدي فإن نطاق التجارة يكمن أساسا في السلع الصناعية، وذلك بهدف الإحلال محل الواردات على مستوى إقليم التكامل. أما حسب المنهج البديل فإنه يشمل السلع والخدمات مع إعطاء تحفيزات للصناعات التي هدفها الإنتاج من أجل التصدير.

8- عنصر رأس المال: حسب المنهج التقليدي فإن انتقال رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة تحريره يكون تدريجيا مع وضع شروط أشد بالنسبة للتكامل النقدي. أما المنهج البديل فإنه يفرض من البداية حركة رأس المال من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأعضاء الأقل تقدما.

9- عنصر العمل: إن هذا العنصر بالنسبة للمنهج التقليدي لا يتم تحريره إلا بعد التقدم في درجات التكامل بدءًا من السوق المشتركة، ويتحقق التحرير التام بعد الوصول إلى شكل الإتحاد الاقتصادي. أما بالنسبة للمنهج البديل، فإن عنصر العمل غير متاح لمواطني الأعضاء الأقل تقدما.

10- تنسيق السياسات: بالنسبة للمنهج التقليدي فإن تنسيق السياسات يكون تدريجيا حسب التقدم في درجات التكامل إلى حين بلوغ إقامة سلطة فوق وطنية تخول لها الصلاحيات تشارك

فيها كل الدول الأعضاء. أما المنهج البديل فإنه يفرض إعطاء وزن أكبر للشركات المتعددة الجنسيات والأعضاء الأكثر تقدما.

11- المرحلة النهائية: حسب المنهج التقليدي فإن المرحلة النهائية للتكامل هي الوصول إلى الوحدة الاقتصادية على أمل أن تقود إلى وحدة سياسية. أما بالنسبة للمنهج البديل فإن التكامل الاقتصادي يبدأ وينتهي عند مرحلة واحد هي إقامة منطقة حرة يسمح فيها بحرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

12- النظام الاقتصادي: بالنسبة للمنهج التقليدي فإن تخصيص الموارد قد يكون حرا أو موجها مع فرض قيود على حركة الاستثمارات الأجنبية. بينما المنهج البديل فإنه يفرض منح الحرية التامة لدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والالتزام بحرية قوى السوق.

13- الدعوة والتوجيه: في نظر المنهج التقليدي فإن الدعوة والتوجيه من اختصاص السلطة الرسمية للدول الأعضاء في التكامل، بينما المنهج البديل فإنه يفرض إعطاء مسؤولية الدعوة والتوجيه لرجال الأعمال والشركات المتعددة الجنسيات.

من خلال العرض السابق للخصائص التي تميز المنهج التقليدي عن المنهج البديل للتكامل الاقتصادي فإنه يمكن أن نوجزها في الجدول رقم (1) الموالي:

الجدول رقم(1): المقارنة بين المنهج التقليدي والمنهج البديل للتكامل الاقتصادي

الخصائص	المنهج التقليدي للتكامل	المنهج البديل للتكامل
- النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولا متجاورة.	إقليم أو أكثر متجاورين.
- الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية.	التباين وتولي عضو متقدم القيادة.
- الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي.	السماح بالخصوصيات وتبادل التفاهم.
- الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب.	دعم الاستقرار السياسي وتحجيم الأصولية.
- التوجه الاقتصادي	داخلي لتفادي ضغوط الانفتاح على العالم.	خارجي بحثا عن اندماج مأمون في العالم.
- تحرير التجارة	ترتيبات تفضيلية بدءًا من منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي، وسوق مشتركة، واتحاد اقتصادي، واندماج اقتصادي.	منطقة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها.
- عدم المعاملة بالمثل	مسموح به لصالح الدول الأقل تقدما.	غير مسموح مع تعويض الأقل تقدما.
- نطاق التجارة	أساسا السلع الصناعية بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي.	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير.
- العناصر/رأس المال	تحرير تدريجي مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي.	يفرض من البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما.
- العناصر/العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة ويستكمل عند الإتحاد.	غير متاح لمواطني الأعضاء الأقل تقدما.
- تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الدول الأعضاء بالتساوي.	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدما.
- المرحلة النهائية	الوحدة الاقتصادية على أمل أن تقود إلى وحدة سياسية.	أساسا مرحلة واحدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال.
- النظام الاقتصادي	تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على حركة الاستثمار الأجنبي.	الالتزام بحرية قوى السوق. وضع حرية دخول الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الدعوة والتوجيه	السلطات الرسمية.	رجال الأعمال وعابرات القوميات.

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص17.

إلى جانب أشكال ومناهج التكامل السابقة الذكر، يمكن تصنيف أشكال علاقات التكامل الاقتصادي من حيث طبيعة الأنظمة الاقتصادية-الاجتماعية إلى التكامل الاقتصادي الرأسمالي والتكامل الاقتصادي الاشتراكي، ومن زاوية الفترة الزمنية إلى التكامل الاقتصادي الرأسي والتكامل الاقتصادي الأفقي.

الفرع الثاني: التكامل الاقتصادي الرأسمالي والتكامل الاقتصادي الاشتراكي

إن تباين طبيعة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية بين كل من الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية، كانت عوامل أساسية في اختلاف الوسائل التي اعتمدتها كل من هاتين المجموعتين من الدول لإقامة التكامل الاقتصادي فيهما، باعتبار أن وسيلة بلوغ التكامل الاقتصادي لابد وان تتفق مع طبيعة الأنظمة الاقتصادية، لذلك نجد أن الفكر الرأسمالي بنا نموذج تكامله الاقتصادي على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وعلى مبدأ الحرية الاقتصادية، وتفاعل قوى السوق، وتقليص تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية[1].

لقد نجم عن النظام الرأسمالي مظاهر أساسية من بينها الدورات الاقتصادية، وما ترتب عنها من مشاكل تعاني منها الدول الرأسمالية باستمرار، متمثلة في مشكلة فوائض الإنتاج والبطالة. لذلك نجد أن النموذج الذي استندت إليه الدول الرأسمالية في الوصول إلى تكاملها الاقتصادي، تركز أساسا في العمل على تحقيق حرية التجارة بين الدول الإطراف كوسيلة لتوسيع أسواقها والتخلص من فوائض الإنتاج، وضمان صيرورة التشغيل، إضافة إلى إنشاء قوة اقتصادية قادرة على توفير شروط أفضل في تجارتها مع دول العالم[2].

أما النموذج الاشتراكي للتكامل الاقتصادي فيستند إلى خصائص تميزه عن نموذج التكامل الاقتصادي الرأسمالي، متمثلة أساسا في الملكية العامة لوسائل الإنتاج بقصد إلغاء العوامل التي تؤدي إلى استغلال الإنسان للإنسان، وإعطاء للدولة الدور القيادي في العملية الإنتاجية لبلوغ أقصى إشباع ممكن للحاجات البشرية المتنامية وبأقل تكلفة ممكنة، والعمل على إعادة توزيع

[1] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص297.
[2] محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص25-28.

الدخل القومي باتجاه إقامة العدل الاجتماعي كخطوة رئيسية نحو تحقيق التقارب في المستويات الاقتصادية للمواطنين[1].

مما سبق يمكن ملاحظة أن طبيعة النظام الاشتراكي لا تسمح بالاعتماد على الحرية الاقتصادية أو آلية السوق- كما هو في النظام الرأسمالي- باعتبارها مرتبطة بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ومنافية لمبدأ التخطيط الشامل الذي يعتبر خاصية أساسية من خصائص هذا النظام. كما يمكن ملاحظة أيضا أن مشكلة الدول الاشتراكية لا تكمن في التخلص من فوائض الإنتاج فحسب، بل مشكلتها تتجلى في السعي لزيادة الإنتاج وتنويعه باتجاه إعادة تركيب الهياكل الإنتاجية وخلق التكامل بينها، إضافة إلى العمل على تقليل الفوارق في مستويات التطور الاقتصادي بين الدول المتكاملة.

الفرع الثالث: التكامل الاقتصادي الرأسي والتكامل الاقتصادي الأفقي

يقصد بمفهوم التكامل الاقتصادي الرأسي ربط اقتصاد بلدين-أو أكثر- يمران بمرحة تطور اقتصادية واجتماعية متباينة عن طريق دمج اقتصادياتها بعضها ببعض، بحيث أن العملية الإنتاجية في هذا الشكل تتكامل رأسيا وعلى مرحلتين، المرحلة الأولى، تتم في الدول الأقل تقدما، وذلك بإنتاج المواد الأولية، والمرحلة الثانية، تتم في الدول الأكثر تقدما، وهذا بتصنيع تلك المواد المنتجة. وأبرز مثال على ذلك يمكن ذكر التكامل الاقتصادي الذي كان قائما بين الدول المستعمِرة والدول المستعمَرة[2]. إن النتيجة المنطقية لمثل هذا الشكل من التكامل، هي تحقيق معدلات نمو سريعة والتي تؤدي إلى زيادات مرتفعة في الدخول القومية للدول المتقدمة، مقابل زيادات بطيئة في الدخول القومية للاقتصاديات الأقل تقدما، لأن الأولى تستفيد باستمرار من مرحلة التصنيع وما ينتج عنها من القدرة على خلق قيمة مضافة جديدة من صنع سلع أخرى يمكن إنتاجها من المواد الأولية، في حين تبقى الدول النامية في دوامة الصناعات الإستخراجية فقط.

[1] مفيد حلمي وكمال محمد زبيدة، التكامل الاقتصادي الاشتراكي، دار التقدم العربي، 1973، ص67-68.
[2] عبد الوهاب حميد رشيد، التكامل الاقتصادي العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1977، ص ص19-21.

إن هذا النموذج من التكامل المفروض من الدول الرأسمالية المستعمِرة، يؤدي إلى تقسيم العمل غير المتكافئ يصب في مصلحة الدول المتطورة على حساب الدول المتخلفة، ومن ثم اتساع الفجوة بينها.

لذلك أصبح هذا النوع من التكامل رمزا للتبعية والتخلف الذي تعاني منها الدول النامية - والتي منها الدول العربية- في علاقاتها مع الدول الرأسمالية المتقدمة منذ ظهور الاستعمار الاقتصادي الحديث المرتبط بتطور النظام الرأسمالي، والذي حقق تكامل اقتصادي مشوه وغير متكافئ، يخدم أساسا مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية.

أما التكامل الاقتصادي الأفقي فهو يتميز بتجانس طبيعة الأنظمة الاقتصادية، وتقارب مرحلة التطور للدول الأطراف، حيث تتكامل العملية الإنتاجية على أساس التخصص التقليمي، وخلق علاقات تشابك اقتصادية متبادلة بهدف تحقيق التناسب في معدلات نموها، وتقليص الفجوة في مستويات التطور بينها لبلوغ وحدتها الاقتصادية[1].

إن هذا النوع من التكامل الاقتصادي قد بدأ بالظهور بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة للظروف الاقتصادية الجديدة التي ألقت بظلالها على الدول الرأسمالية، وفرضت عليها المساهمة الجماعية في بناء اقتصادياتها التي دمرتها الحرب، والحفاظ على مصالحها الاستعمارية التي هددتها الظروف السياسية الجديدة التي ظهرت في الدول النامية والتي استهدفت تحقيق استقلالها السياسي.

[1] جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل المتكافئ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985، ص18.

المبحث الثالث

مزايا التكامل الاقتصادي ومشاكله

إن قيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول، على أي شكل كان، يعتبر مكسبا لها، وذلك لما تحققه من طموحات وأهداف لا يمكن أن تصل إليها أية دولة بمفردها، غير أن هذا لا ينفي ما قد يعترض المسار التكاملي من مشاكل.

المطلب الأول: مزايا التكامل الاقتصادي

للتكامل الاقتصادي عدة مزايا مختلفة يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

الفرع الأول: اتساع حجم السوق

إن التكامل الاقتصادي يعمل على حل المشكلة التي تواجهها الدول بمفردها في تصريف وتسويق منتجاتها بفعل ضيق أسواقها المحلية مثل دول مجلس التعاون الخليجي، أو دول اتحاد المغرب العربي، فبفضل إلغاء القيود بين الدول المتكاملة، ستجد المنتجات المختلفة أسواقا أوسع ومجالا اكبر للتخلص من فائض الإنتاج، كما يؤدي أيضا اتساع حجم السوق إلى إمكان إقامة وتشييد صناعات لم تكن قائمة قبل عملية التكامل، وذلك لتغطية الطلب الكبير الذي يتحقق عندما تدخل المنتجات الجديدة إلى أسواق الدول التي ليس لها تلك الصناعات وبأسعار موحدة ومنخفضة، نتيجة وفورات الحجم الكبير.

فإلغاء الرسوم والحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء في التكامل يوسع من الدائرة التي تستطيع الدول أن تصرف فيها منتجاتها، حيث يمكنها في هده الحالة إدخال منتجاتها إلى أسواق الدول الأخرى الأعضاء في التكامل ، بعد أن كانت هذه الأسواق مقفلة أمامها بسبب الرسوم والحواجز الجمركية المرتفعة.

لذلك فإن اتساع حجم السوق وما سيتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء في التكامل سوف يترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة يمكن إجمالها في ما يلي[1]:

[1] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

1- ستجد المشروعات الإنتاجية في كل دولة من الدول الأعضاء فرصة أكبر ومجالا أوسع لزيادة إنتاجها، حتى يمكنها مقابلة الزيادة الجديدة في الطلب على منتجاتها، وهو ما يؤدي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة ويزيد من كفاءتها الإنتاجية.

2- يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة التخصص، وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة، حيث يمكن أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية أكبر عن غيرها من الدول الأعضاء داخل المنطقة المتكاملة.

3- كذلك يؤدي اتساع حجم السوق إلى تحقيق وفورات الحجم الكبير وتخفيض تكاليف الإنتاج ، وتشغيل عدد أكبر من العاطلين عن العمل، وذلك لأن اتساع حجم السوق عادة يجعل إقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي ممكنا.

4- إن اتساع حجم السوق يقضي على الاحتكار الذي يمارسه بعض المنتجين داخل الدولة الواحدة وذلك لاستحواذهم على قسط كبير من السوق المحلية وعدم وجود منافسين آخرين لهم، وعندما ينفتح السوق على أسواق أخرى داخل المنطقة المتكاملة، يكون من الممكن دخول منتجين آخرين إلى السوق وبالتالي تكون هناك منافسة، ومنه تنخفض أسعار السلع. كما يمكن من ناحية أخرى، الحصول على ضروب وأنواع جديدة من نفس صنف تلك المنتجات وتصريفها حسب الأذواق والقدرات الشرائية للمستهلكين.

الفرع الثاني: تحسين شروط التبادل وتعزيز القدرة على التفاوض للدول المتكاملة

إن عملية التكامل الاقتصادي تجعل اقتصاديات الدول المتكاملة كتلة واحدة، وهو ما يزيد من أهميتها على الساحة العالمية اكبر مما تكون كل دولة تمارس نشاطها الاقتصادي بصفة منفردة، ويتجلى ذلك في قدرة الدول المتكاملة على إملاء وتحديد أو تعديل شروط التبادل التجاري بينها وبين العالم الخارجي وفقا لما يحقق لها المصالح الخاصة، كما أن التكامل الاقتصادي يعطي للدول الأعضاء مركزا قويا ووزنا عالميا تستطيع بفضله التفاوض وتقريب وجهات النظر بينها

وبين الدول الأخرى حول تصدير واستيراد من وإلى الأسواق الخارجية ، وهذا بمراعاة أهدافها المنشودة[1].

الفرع الثالث: تنويع فرص استغلال الموارد وتيسير الاستفادة من المهارات والقدرات

إن قيام التكامل الاقتصادي يزيد من حدود أسواق الدول المتكاملة، وهو ما يتيح للدول داخل المنطقة الحصول على حاجاتها من السلع أو عوامل الإنتاج، وسد النقص الذي تعاني منه الدول على مستوى السوق المحلية.

لذلك فإن التكامل يمنح لكل دولة عضو فرصة تشغيل الطاقات المعطلة لديها، وتحقيق مكاسب استغلال المهارات والقدرات خارج نطاق سوقها الضيق وبالتالي الاستفادة من اليد العاملة من جهة، ومن زيادة وتوسيع المشاريع الاستثمارية من جهة أخرى.

إضافة إلى ذلك فإن اتساع السوق يمكّن الدول من استغلال الموارد الطبيعية والمادية التي تتوفر لديها، وذلك بتصريفها خارج نطاق حدودها السياسي داخل المنطقة لتتم عليها عملية التحويل إلى سلع ومنتجات، أو جلب ما تفتقر إليها تلك الدول لتحويل وتصنيع المواد محليا، وبهذه العملية تستفيد كل دولة داخل التجمع بمواردها وقدراتها المادية والبشرية[2].

الفرع الرابع: زيادة معدل النمو الاقتصادي

يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تحقيق معدلات متزايدة للنمو الاقتصادي في الدول الأعضاء، ودلك من خلال تواجد التحفيزات والمشجعات الجديدة للاستثمار، حيث أنه وبلا شك أن اتساع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة، سيؤدي حتما إلى زيادة الحافز للاستثمار، وبالتالي تتاح الفرصة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل إنتاج هذه السلع. فضلا عن ذلك تشجيع ظاهرة التخصص في

[1] محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية المصرية، الإسكندرية، 1977، ص169.
[2] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مرجع سبق ذكره، ص60-61.

الإنتاج وما يتولد عنه من زيادة الاستخدام الأفقي والرأسي لرأس المال على نطاق واسع، بحيث يشمل مختلف الصناعات ويزيد من تكامل الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية[1].

الجدير بالذكر أن إتاحة حرية التنقل والتوطن والإقامة لرؤوس الأموال داخل دول التكامل، فضلا عن الظروف الاقتصادية الجديدة التي تزيد من توقعات رجال الأعمال، وأصحاب رؤوس الأموال بتحقيق مكاسب، ييسر استغلال موارد جديدة في القطاعات المختلفة كالزراعة والصناعة والخدمات، وهو ما ينتج عنه تكوين رأس مال جديد وبحجم أكبر، وزيادة معدل النمو في الدول المتكاملة.

من أبرز الأمثلة التي يمكن طرحها في هذا الصدد، تفعيل التكامل الاقتصادي العربي وما يمكن أن يحققه من نمو اقتصادي من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات التي تتباين بين قطر وآخر، حيث نجد دول تمتلك أرصدة مالية ضخمة مثل دول مجلس التعاون الخليجي، وأقطار أخرى لها موارد بشرية وزراعية مثل مصر والسودان على التوالي. هذه الميزة تنسحب على بقية الدول العربية، ولذلك فإن التغلب عن الخلافات السياسية التي تطغى على العلاقات العربية، تجعل من هذه القدرات سبيلا لتوسيع حجم السوق، وتوفير اليد العاملة، والتقليل من تكاليف الاستثمار والزيادة في عوائده، ومن ثم الرفع من الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد، ومنه زيادة النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء.

الفرع الخامس: إسهام التكامل في تطوير القاعدة التكنولوجية

تعتبر التكنولوجيا إحدى متطلبات التنمية الاقتصادية، تحتاج إلى إمكانات ضخمة لتحقق من خلالها الدول التي تساهم في عملية الابتكار والتطوير مكاسب هامة، الأمر الذي دفع بالدول المتقدمة إلى السيطرة على هذا المجال، وذلك لاستخدامه كأداة لاستنزاف موارد وثروات البلدان النامية مقابل حصولها على خبرات لا تفي ومتطلبات التنمية فيها.

[1] سماح أحمد فضل، المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سبق ذكره، ص62.

لذلك فإنه باعتبار أن أغلب الدول النامية ليس لها القدرة على إقامة قاعدة تكنولوجية بمفردها بالاعتماد على إمكانياتها المالية والمادية والبشرية، فإن التكامل يمكن أن يتيح قدرات أكبر تساهم في بناء قاعدة تكنولوجية ذاتية.

الفرع السادس: تحسين مستوى المعيشة

على غرار ما يحققه التكامل الاقتصادي من مكاسب للدول الأعضاء، فإنه يعتبر أيضا سبيلا نحو تحسين مستوى معيشة سكان المنطقة، ودلك بإتاحة فرصة تنقل وتشغيل الأفراد في المشاريع الجديدة التي تظهر من خلال التكامل، وبالتالي امتصاص البطالة وتحقيق مدخول مالي للعاملين في شتى القطاعات الاقتصادية، ومنه الرفع من مستوى المعيشة وتحسين القدرة الشرائية بفضل منصب العمل وتحقيق الدخل من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض أسعار السلع المنتجات نتيجة احتدام المنافسة[1].

المطلب الثاني: مشاكل وعوائق التكامل الاقتصادي

يحقق التكامل الاقتصادي عدة مكاسب للدول الأعضاء، إلا أن قيامه لا يخلوا من مشاكل وعوائق وعقبات قد تؤدي به إلى الفشل، وفي الغالب يأخذ شكل التكامل المراحل الأولى له وتعثر وصوله إلى درجات عليا.

الفرع الأول: مشاكل التعريفة الجمركية الموحدة

إن قيام التكامل بين عدد من الدول ومحاولتها توحيد تعريفاتها الجمركية تجاه العالم الخارجي قد تصادفها بعض المشاكل التي تعجل بفشله، وقد تكون هذه العقبات قبل تنفيذ المراحل الأولى منه، مما يعمل على عدم تجسيده على أرض الواقع إطلاقا، وقد تكون هذه المشاكل أو العقبات أثناء مراحله المتقدمة، مما قد يحول دون الوصول إلى مرحلة التكامل التام الذي يعتبر الهدف الأسمى من وراء المراحل الأولى.

تتمثل أهم المشاكل التي تتسبب في تعثر مشاريع التكامل الاقتصادي في التباين الكبير في مستويات التعريفة الجمركية المعمول بها قبل قيام التكامل فيما بين الدول المتكاملة، والذي

[1] حسين عمر، التكامل الاقتصادي، أنشودة العالم المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص24.

يرجع في الأساس إلى صعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة بين الدول الأعضاء، حيث أن بعض الدول قد لا تقبل بأن تفرض عليها تعريفة جمركية موحدة تقل عن الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية، والبعض الآخر ترفض كذلك تعريفة موحدة تزيد عن الرسم الذي تأخذ به من ذي قبل، وهذا تخوفا من تعرض مصالحها التجارية للخطر[1].

ولتفادي المشاكل التي قد تنتج من توحيد التعريفة الجمركية بين الدول المتكاملة تنتهج الدول الأعضاء طريقة للتوفيق فيما بينها ولمدة زمنية محددة يمكن توضيحها فيما يلي[2].

1- بالنسبة للدول التي تقل تعريفاتها الخاصة بها عن التعريفة الموحدة، يمكن إعفاؤها مؤقتا من التزام رفع تعريفاتها على بعض السلع المستوردة، شريطة أن تكون هذه المواد لازمة وضرورية للإنتاج المحلي، وهذا مع إلزام تلك الدول برفعها تدريجيا حتى تبلغ مبلغ التعريفة الموحدة.

2- أما فيما يخص الدول التي تزيد تعريفاتها عن التعريفة الموحدة، فيمكن إعفاؤها مؤقتا أيضا من إلزامية تخفيضها على بعض السلع المستوردة، والتي يمكن أن تنافس المنتجات المحلية المماثلة، وهذا بشرط تخفيض تعريفاتها تدريجيا إلى أن تتساوى مع التعريفة الموحدة.

الفرع الثاني: مشاكل الحماية الجمركية

إن التفاوت في درجات النمو الاقتصادي للدول المتكاملة، وتقدم الصناعات في دولة عضو عن غيرها، واختلاف توفر الموارد عن بعضها، يجعل تباين تكلفة الحصول على السلع والمنتجات أمرا حتمياً، ونتيجة لاختلاف الإمكانات وتباين التكاليف في ظل التكامل قد يصعب التخلي عن الحماية وهذا خوفا من اشتداد المنافسة وإغراق السوق المحلية من طرف الدول التي لها ميزة في الحصول على المنتوج بأقل التكاليف.

[1] بكري كامل، التكامل الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص130.

[2] بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سبق ذكره، ص 233.

إن هذا المشكل قد يظهر بحدة في بداية مشروع التكامل، لكن سرعان ما يتراجع وقد يزول في المدى الطويل، إذا تم رسم سياسات خاصة بدعم المشاريع الإستراتيجية، وتأهيل القطاعات، وتنظيم الدخول إلى سوق المنطقة، وهذا حتى لا يكون هناك مبررا للحماية[1].

لذلك يتوجب على الدول التي ترغب في استمرار تكاملها، أن تتحمل بعض الأعباء والآثار السلبية التي يمكن أن تتلقاها في بداية مشوارها نحو تحقيق درجة من درجات التكامل الاقتصادي.

الفرع الثالث: مشكل توزيع الإرادات وتعويض الخسائر

من بين المشاكل التي قد تحدث بين الدول المتكاملة هو الاختلاف حول كيفية توزيع الإرادات الجمركية التي تحصل عليها الدول الأعضاء، وذلك لتباين مساهمة كل دولة في إرادات الاتحاد الجمركي، وبالتالي فإن توزيع الإرادات حسب مساهمة كل دولة، فإنه سيكون هناك دولة رابحة وأخرى خاسرة من خلال قيام التكامل، وتفاديا لهذه المعضلة تلجأ الدول المتكاملة إلى الأخذ بإحدى الطريقتين هما[2]:

1- احتفاظ كل دولة عضو بإيراداتها الجمركية التي تحصّلها من الواردات السلعية والمواد الأولية، مع قيام الدول الكبرى في الاتحاد بدفع مبلغ معين للدول الصغيرة المتضررة، وذلك تعويضا لما خسرته من الإيرادات الجمركية نتيجة انضمامها للاتحاد، وإقامة التكامل الاقتصادي معها.

2- القيام بتقسيم الإرادات الجمركية بين الدول الأعضاء على نسبة عدد سكان كل دولة إلى إجمالي سكان المنطقة المتكاملة.

الفرع الربع: مشكل تنسيق السياسات الاقتصادية

من بين الشروط الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي هو تنسيق السياسات الاقتصادية، غير أن تحقيق هذا الشرط قد يصطدم ببعض المشاكل التي لا يمكن تجاوزها بسهولة، إذ تجعل منها

[1] عبد الغني عماد، التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة، أسباب التعثر وشروط الانطلاقة، مرجع سبق ذكره،ص84.

[2] سماح أحمد فضل، المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص71-72.

في البداية أمرا سلبيا للدول الأعضاء، مثلا توحيد سعر الضريبة في المنطقة المتكاملة قد يؤدي إلى تقليل إيرادات بعض الدول الأعضاء، في حين يزيد من إيرادات الدول الأخرى، كما أن تثبيت أسعار الصرف قد يؤدي إلى تسرب رؤوس الأموال من دولة عضو إلى دولة أخرى في المنطقة، ولهذا نجد أن الدول المتكاملة تكتفي بتوحيد بعض أنواع الضرائب التي لها مساس مباشر بالإنتاج مثل ضريبة الاستهلاك والإنتاج، دون توحيد كافة أنواع الضرائب، خاصة في الوهلة الأولى للتكامل الاقتصادي[1].

تجدر الإشارة إلى أن المشاكل السابقة الذكر يمكن أن تكون عقبات في بداية المشروع التكاملي، ولكن مع مرور الزمن وتقدم المفاوضات، والانتقال من شكل إلى آخر، لا تلبث أن تختفي تلك المشاكل ويسود التعايش، ولهذا نجد أن التكامل الاقتصادي قسم إلى مراحل وخطوات تجعل من عملية الاندماج التام تتحقق بصفة تدريجية.

لذلك فإنه من المفيد لأي تجمع اقتصادي أن يتبع سلم وخطوات حتى يصل إلى أعلى شكل للتكامل الاقتصادي بنجاح، وتفادي أسباب الفشل التي تتولد عادة من الطموحات العالية، دون توفير الشروط الملائمة - توفر الإرادة السياسية، تقارب مستويات النمو، تنسيق السياسات الاقتصادية - على نحو ما حدث مثلا في التكامل الاقتصادي العربي، حيث عمدت الدول العربية إلى تقرير إقامة السوق المشتركة في عام 1964 ثم تراجعت أمانيها لتحاول إقامة منطقة تجارة حرة - التي تعتبر أدنى درجات التكامل- بدءًا من عام1998.

[1] سمير التنير، التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 1978، ص57.

المبحث الرابع

آثار التكامل الاقتصادي ونماذجه في العالم

للتكامل الاقتصادي أنواع مختلفة من الآثار على اقتصاديات المنطقة المعنية به، كما أن له تجارب كثيرة في ربوع العالم.

المطلب الأول:آثار التكامل الاقتصادي

يترتب عن قيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول إحداث آثار مختلفة، منها ما هو ساكن ومنها ما هو ديناميكي، يمكن توضيح تلك الآثار من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(2): آثار التكامل الاقتصادي

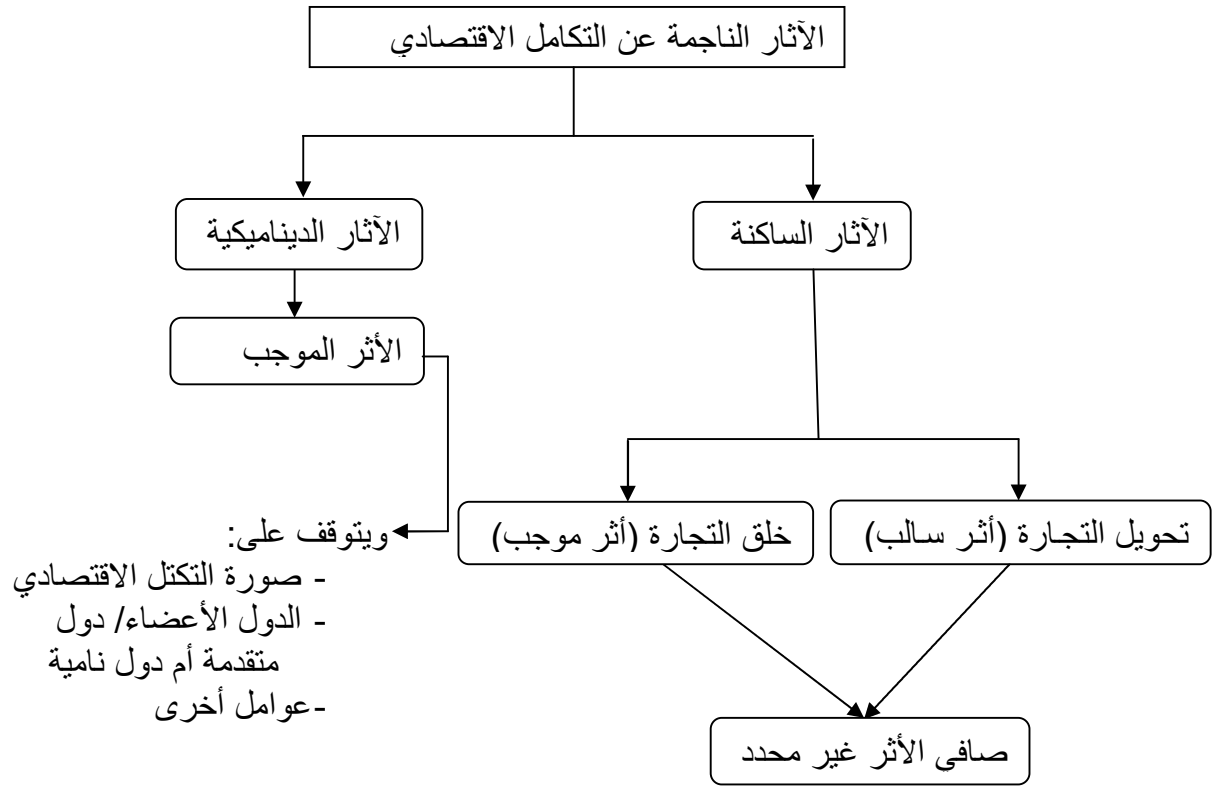

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص32.

الفرع الأول: الآثار الساكنة(الإستاتيكية)للتكامل الاقتصادي

تنطوي الآثار الساكنة للكامل الاقتصادي على المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء في التكامل والدول غير الأعضاء، حيث أن إلغاء الحواجز الجمركية والقيود الكمية على حركة التجارة بين الدول المتكاملة يؤدي إلى التغير في نمط التجارة بين منطقة التكامل والعالم الخارجي.

1- أثر تحويل التجارة

يتلخص أثر تحويل التجارة في استبدال الطلب على الواردات من باقي دول العالم بالسلع المنتجة داخل منطقة التكامل نتيجة تطبيق التعريفة الجمركية الموحدة على السلع الخارجية، وعدم خضوع السلع المنتجة في الدول الأعضاء لأي تعرفه جمركية. إن هذا الأثر سلبي على الرفاهية الاقتصادية وذلك لأن عملية الإنتاج لا تتم حسب المزايا النسبية كما تتجاهل التخصيص الأمثل للموارد[1]. وعموما يتجلى الأثر السالب لتحويل التجارة في[2]:

- أثر الإنتاج السالب: يشير هذا الأثر إلى انتقال الإنتاج من مصدر إنتاجي تكلفته النسبية اقل خارج دول الاتحاد الجمركي، إلى مصدر إنتاجي تكلفه النسبية أعلى داخل دول الاتحاد.

- أثر الاستهلاك السالب: يظهر هذا الأثر في تخفيض الدخل الحقيقي للمستهلكين بسبب زيادة مستويات الأسعار الناتجة من ارتفاع معدلات الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من خارج الاتحاد عن المعدلات السائدة قبل قيام الاتحاد الجمركي في بعض دول التكامل.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص141.

[2] F. Gouthier, « **Relation économiques internationales** », Ed P. U de Laval, Canada, 1992, p. 192.

2- أثر خلق التجارة

يُقصد بخلق التجارة إحلال جزء من الإنتاج المحلي للدولة العضو في منطقة التكامل الاقتصادي، بإنتاج أقل تكلفة مستورد من البلدان الأخرى الأعضاء. أي بمعنى «التحول من المنتجين غير أكفاء إلى منتجين أكفاء بسبب التكامل[1]».

يظهر أثر خلق الجارة عند ازدياد الطلب على الواردات نتيجة لتحول الإنتاج من مصدر المنتجين المحليين الأقل كفاءة (تكلفة أعلى) إلى مصادر الإنتاج الأعلى كفاءة (تكلفة اقل) في الدول الأعضاء. هذا التحول في الطلب ذو أثر ايجابي، وذلك لأنه ينجر عنه إعادة تخصيص الموارد نتيجة لحرية التجارة، وهو ما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية نتيجة زيادة الاستهلاك والكميات المشتراة من السلع، بسبب زيادة الدخول الحقيقية للمستهلكين، وانخفاض الأسعار بعد قيام الاتحاد[2]. وعموما يظهر الأثر الايجابي لخلق التجارة في[3]:

- أثر الإنتاج الموجب: يشير هذا الأثر إلى انتقال الإنتاج من المصادر الإنتاجية الأعلى تكلفة إلى المصادر الإنتاجية الأقل تكلفة داخل الدول الأعضاء، وهو ما يؤدي إلي تحسين الرفاهية للدول المستوردة في الاتحاد.

- أثر الاستهلاك الموجب: يتجلى هذا الأثر في زيادة الدخل الحقيقي للمستهلكين نتيجة انخفاض الأسعار بعد قيام الاتحاد، وبالتالي تحسين القدرة الشرائية لمواطني دول التكامل وتمكينهم من زيادة مستوى استهلاكهم.

لتوضيح أكثر لأثري خلق التجارة وتحويل التجارة بعد قيام التكامل الاقتصادي يمكن الاستعانة بالشكل رقم (3) الموالي:

لنفرض بداية أنه لدينا ثلاث دول هي: الدولة (أ)، الدولة (ب)، الدولة (جـ)، حيث أن: الدولة (أ) والدولة (ب) تمثلان منطقة التكامل بعد قيام الاتحاد الجمركي. الدولة (جـ) تمثل العالم الخارجي.

---

[1] المعهد العربي للتخطيط(API)،التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة جسر التنمية، العدد الواحد والثمانون، الكويت، مارس 2009، ص 8.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[3] F. Gouthier, « **Relation économiques internationales** », Op. Cit, p.192.

الشكل رقم(3): خلق التجارة وتحويل التجارة بعد قيام التكامل الاقتصادي

أ- وضعية الدول قبل إقامة الإتحاد الجمركي

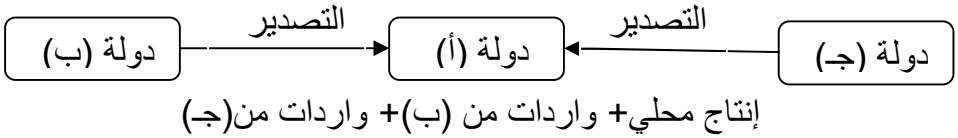

ب- تحويل التجارة وخلق التجارة بعد إقامة الإتحاد الجمركي

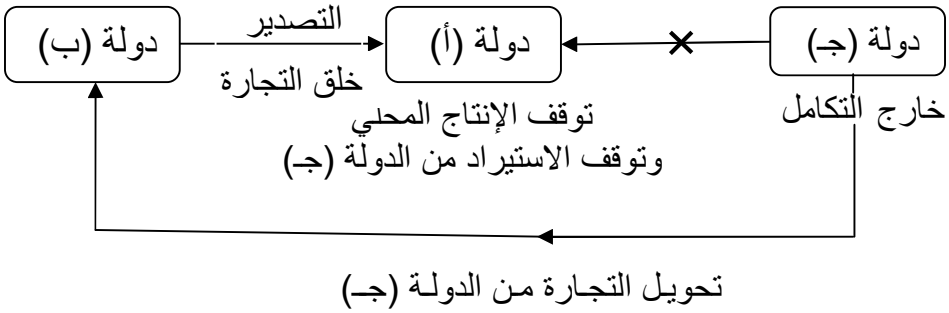

المصدر: حسين عمر، التكامل الاقتصادي العربي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص53-54.

قبل إقامة الاتحاد الجمركي بين الدولتين (أ) و(ب)، كان يتم تغطية الطلب المحلي على السلعة "س" في الدولة (أ) عن طريق الإنتاج المحلي في الدولة (أ) بالإضافة إلى الواردات من الدولة (ب) والدولة (جـ).

أما بعد إقامة الاتحاد الجمركي بين الدولتين (أ) و(ب) فإنه يمكن أن نميز بين الحالتين التاليتين:

الحالة الأولى: كلا الدولتين (أ) و(ب) تنتجان السلعة "س" قبل إقامة الاتحاد الجمركي الذي يضم أقل المنتجين تكلفة، فبعد قيام الاتحاد نجد أن المنتج الأقل كفاءة (الأعلى تكلفة) وليكن الدولة (أ) سوف يتوقف عن إنتاج هذه السلعة ويسد حاجته عن طريق الاستيراد من الدولة (ب) وهذا ما يسمى بخلق التجارة، وبهذه العملية تتحقق النتيجة نفسها لو ألغيت التعريفات تجاه جميع الدول الأخرى.

الحلة الثانية: الدولة (ب) تنتج السلعة "س" في ظل الحماية الجمركية، بينما الدولة (أ) تستوردها من الدولة (جـ) الذي هو أقل بلد من ناحية تكلفة الإنتاج. إن إلغاء الرسوم الجمركية (أي إقامة اتحاد جمركي) بين الدولتين (أ) و(ب) يحول واردات الدولة (أ)من الدولة (جـ) إلى

الدولة (ب) لأن تكاليف الإنتاج في الدولة (ب) تصبح أقل من مجموع الرسوم وتكلفة الإنتاج في الدولة (جـ)، وهذا ما يسمى بتحويل التجارة.

تجدر الملاحظة إلى أنه يمكن أن تكون هناك حالة ثالثة والتي يمكن أن تحدث عندما تكون كلا الدولتين (أ) و(ب)تنتجان السلعة "س" في ظل الحماية الجمركية دون أن تكون بينهما فوارق في إنتاج السلعة "س". إن إلغاء الرسوم الجمركية بين الدولتين (أ) و(ب) سوف يخلق تجارة جديدة أيضا وذلك باستغلال الفوارق في التكلفة التي كانت التعريفة تحول دون ظهورها[1].

على الرغم من ثبوت حدوث أثر سالب عند تحويل التجارة، وحدوث أثر موجب عند خلق التجارة إلا أن صافي الأثر يبقى مبهما، حيث أنه قد يكون سالبا وقد يكون موجبا. وعموما فإن حسم النتيجة يتوقف على مجموعة من العوامل من أهمها ما يلي[2]:

1- التنافسية والتكاملية

يوصف التنافس والتكامل بأنهما عاملين منفصلين يؤثران في التكاليف النسبية لمختلف السلع والخدمات، فتكون الاقتصاديات متكاملة حينما تظهر تكاليف الإنتاج في بعض الفروع اختلافات كبيرة بالنسبة لمعظم السلع. أما إذا تشابهت تكاليف الإنتاج فإن الاقتصاديات تكون متنافسة. ويعتقد *"Jacob Viner" 1964- في نظريته للاتحاد الجمركي- بأن التكامل سيكون مفيدا إذا تم بين عضوين من أعضاء الاتحاد ينتجان نفس السلع قبل إقامة الاتحاد، حيث أن التكامل في هذه الحالة يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد، وزيادة التخصص حسب الكفاءة الإنتاجية، أما إذا كان أحد الأعضاء فقط منتجا للسلع قبل تكوين الاتحاد، فإن التكامل سيكون مضرا، وذلك لأنه من المتوقع أن لا يسفر على أي زيادة في التبادل بينهم.

[1] محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص50.

[2] سمير التنير، التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية، مرجع سبق ذكره، ص36-38.

* يعتبر الاقتصادي الأمريكي "Jacob Viner" أول من وضع الأساس لتقييم جهود التكامل الاقتصادي من وجهة النظر التحليلية، وذلك من خلال اقتراحه لمفهومين هما: خلق التجارة، وتحوّل التجارة لغرض تقييم آثار التكامل.

2- حجم الإتحاد

كلما كان حجم الاتحاد كبيرا، كلما عظمت تأثيرات الإنتاج الموجبة، حيث أن شساعة منطقة التكامل الاقتصادي تزيد من فرص تقسيم العمل وتخصيص الإنتاج حسب الكفاءة الإنتاجية، وبالتالي تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

الجدير بالذكر أن حجم الاتحاد لا يقاس باتساع المساحة الجغرافية أو عدد السكان فحسب، بل يقاس بحجم إنتاجه، أي بالدخل القومي العام للاتحاد.

3- تكاليف النقل

إن قرب المسافات بين الدول الأعضاء في التكامل، يعتبر من العوامل التي تؤدي إلى إحداث آثار إيجابية للحصول على المنتجات بأقل التكاليف، وبالتالي التقليل من الآثار التي تقود إلى تحويل التجارة. فبعد المسافات بين الدول التي لها علاقات تجارية يؤدي إلى زيادة تكلفة الحصول على السلع، وبالتالي التأثير سلبا على الدخول الحقيقية للمستهلك وتخفيض الرفاهية الاقتصادية، ومنه تفقد الدول المعنية الاستخدام الأمثل للموارد والتخصص في الإنتاج.

الملاحظ أيضا أنه كما تؤثر المسافة في تكاليف السلع، فقد تكون عند قصرها عاملا مهما في احتمال تشابه الأذواق وسهولة إقامة قنوات تصريف المنتجات، كما يمكن أن يكون للبلدان المتجاورة تاريخ مشرك، ووعي بالمصالح المشتركة، ومن هنا تكون الرغبة أشد في تنسيق السياسات وتحقيق عائد إيجابي بالنسبة لكل الدول الأعضاء[1].

4- قيمة التعريفة الجمركية

يكون للرسوم الجمركية تأثير على الكفاءة الاقتصادية (أي على تكلفة المنتوج) عندما تكون مرتفعة في الدول الراغبة في إقامة الإتحاد. فكلما كانت معدلات التعريفة الجمركية مرتفعة على المنتجات قبل قيام التكامل الاقتصادي، ومنخفضة تجاه العالم الخارجي، كلما زاد الأثر الإيجابي على التكاليف عند تكوين الاتحاد بين الدول الأعضاء، حيث أن إلغاء الرسوم على

[1] بن يوب لطيفة، التكتل النقدي لدول الخليج-الفرص والتحديات، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2007، ص20.

المنتجات له أثر مباشر على الاستهلاك وانخفاض الأسعار، وهو ما يؤدي أيضا إلى الاستخدام الأمثل للموارد والتخصص في الإنتاج.

الفرع الثاني: الآثار الحركية(الديناميكية) للتكامل الاقتصادي

هناك اختلاف جوهري بين الأثر الحركي والأثر الساكن، حيث أنه بينما تحلل نتائج هذا الأخير عند نقطة زمنية معينة، فإن الأول يأخذ في حسبانه مدة زمنية لتحليل تلك الآثار، ولذلك فانه يمكن القول أن التكامل الاقتصادي من شأنه إحداث مجموعة من الآثار الموجبة مع مرور الزمن، تتلخص أهمها فيما يلي[1]:

1- تحقيق وفورات الحجم الكبير الناجمة عن اتساع نطاق السوق

إن إقامة المشاريع ذات الحجم الاقتصادي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وذلك نتيجة للتشغيل حسب اختصاص العمال، واستخدام الآلات، واستعمال اقتصادي أكثر للموارد، ومن ثم الاستفادة من الوفورات الاقتصادية الناتجة عن اتساع حجم السوق. لذلك فان التكامل يعزز من التوجه للدخول في الصناعات المتطورة وإقامة المشاريع الكبيرة الحجم، في حين نجد أنه لا يمكن للدول فرادى- خاصة الصغيرة منها- تحقيق هذه المكاسب في الأسواق المحلية، وهذا نظرا لمحدودية وصغر أسواقها وعدم قدرتها على استيعاب الطاقات الإنتاجية العالية.

2- زيادة حدة المنافسة وتراجع قوة الاحتكار

حيث أنه كلما كبر حجم السوق كلما ساعد على قيام عدد أكبر من الوحدات الإنتاجية ذات الكفاءة وتراجع قبضة الاحتكار الذي كان يمارسه بعض المنتجين على مستوى السوق الضيقة للدول قبل التكامل. كما أن الضغوط التنافسية يمكن أن تتخذ شكل التنافس في أسعار السلع مما يدفع المنتجين إلى مزيد من البحث وتطوير منتجات جديدة ذات جودة عالية وتكلفة منخفضة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى الاستخدام الأمثل للموارد. من جهة أخرى، تعتبر المنافسة في ظل إلغاء الرسوم الجمركية أمرا مرغوبا فيه لأنها تساهم في استبعاد المنتجين غير الأكفاء مع إحداث دافعا قويا نحو التطوير والابتكار.

[1] مصطفى محمد عز العرب، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية،الطبعة الأولى، 1988، ص ص259-260.

3- رفع مستوى التقدم التكنولوجي

إن احتدام المنافسة الناجمة عن اتساع حجم السوق، تتطلب إنشاء مراكز الأبحاث التي تسعى إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وبأعلى كفاءة، وهذا ما سيكون له تأثير إيجابي على تحقيق مزيد من التقدم والرقي داخل منطقة التكامل.

4- زيادة فرص الاستثمار

يؤدي ارتفاع المستوى التكنولوجي وانخفاض تكاليف الإنتاج إلى زيادة أرباح المنتجين، وتحسين القدرة الشرائية للمستهلكين مما يزيد من الطلب على السلع والخدمات وبالتالي خلق محفزات جديدة لإقامة وتوسيع الاستثمارات.

5- خلق نمو اقتصادي مستمر

إن تخفيض معوقات التجارة بين الدول المتكاملة له أثر ايجابي مع مرور الزمن، حيث تؤدي زيادة معدلات التجارة البينية بين الدول الأعضاء إلى زيادة فرص الاستثمار، التوظيف والتشغيل، والتمتع بوفورات الإنتاج الكبير. نتيجة لتوسيع نطاق السوق وبالتالي خلق مناخ أكثر ملائمة للدخول في حلقات نمو مستمر[1].

المطلب الثاني: نماذج التكامل الاقتصادي في العالم

إن أهم ما يميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد، هو الاتجاه المتزايد نحو تكوين التجمعات الاقتصادية، لتنتشر بوتيرة لم يسبق لها مثيل خاصة مع بداية الربع الأخير من القرن العشرين لتشمل 80% من سكان العالم، وتسيطر على 90% من حجم التجارة العالمية. ويصل الناتج المحلي الإجمالي لثلاث تجمعات كبرى- الإتحاد الأوروبي، النافتا والآسيان- إلى نحو

[1] P. Maillet et P. Rollet, « **L'intégration économique européenne : théorie et pratique** », Ed Nathan, Paris, 1988, p. 29.

81% من الناتج العالمي، بما يعني في المحصلة النهائية أن 19% فقط من العملية الإنتاجية تتم خارج تلك التجمعات[1].

الفرع الأول: تجربة التكامل الاقتصادي في أوروبا

إن محاولات التكامل الاقتصادي بين الدول الأوروبية بدأت منذ القرن التاسع عشر، غير أن أهم محاولة بدأت في عام 1918 باتحاد البنوليكس (Benelux) الذي كان يضم في عضويته ثلاث دول هي: بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج، لكن هذا الاتحاد لا يمثل أكثر من تجربة تاريخية. غير أن إنشاء جماعة الفحم والصلب عام 1951 كانت خطوة ناجحة في مسيرة التكامل الاقتصادي الأوروبي[2].

فيما يلي نتناول أهم مراحل نشأة الإتحاد الأوروبي ومسار تكامله النقدي.

1- مراحل نشأة الإتحاد الأوروبي

بدأت أهم خطى تكوين الاتحاد الأوروبي(Union Européenne) بتوقيع معاهدة باريس في 18 أبريل 1951 والتي بموجبها أنشئت الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب وذلك بين ست دول هي: فرنسا وألمانيا وإيطاليا هولندا وبلجيكا ولوكسمبورج، وهذا باعتبار أن الفحم والصلب القطاع القائد في الوقود والاستثمارات الصناعية[3]. وفي 25 ماي 1957 أعلنت الدول الست قيام السوق الأوروبية المشتركة لتحرير تجارة السلع والخدمات ورفع قيود الاستثمار فيما بين الدول الأعضاء[4]، وتم الاتفاق على استكمال مقوماتها في فترة تتراوح ما بين 12 و15 عاما، وتلخصت أهم أهدافها فيما يلي[5]:

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص23.

[2] رفعت السيد العوضي وإسماعيل علي بسيوني، الاندماج والتحالفات الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007، ص43.

[3] مجذاب بدر عناء ومحي الدين حسين، المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات الشرق الأوسط، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ليبيا، 1998، ص161.

[4] R. Taviation, « **Le système économique de la communauté européenne** », Ed Dalloz, Paris, 1990, p.26.

[5] سماح أحمد فضل، المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سبق ذكره، ص76.

1- إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على التجارة الأوروبية البينية.

2- توحيد التعريفة الجمركية تجاه الواردات المتأتية من خارج الدول غير الأعضاء.

3- إلغاء القيود التي تحد من تنقل عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء.

4- انتهاج سياسة زراعية مشتركة.

5- تحقيق المنافسة الحرة في السوق المشتركة.

6- معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات، وتنسيق السياسات النقدية المتعلقة بالدول الأعضاء.

7- تشجيع وتدعيم الاستثمار خاصة في المناطق المتخلفة نسبيا داخل نطاق السوق المشتركة.

لقد توالى انضمام أعضاء جدد للاتحاد الأوروبي تِباعا، حيث انضمت إلى السوق الأوروبية المشتركة في أول يناير 1973 كل من بريطانيا، وايرلندا، والدا نمارك، وأصبحت تسمى بالجماعة الاقتصادية الأوروبية. وفي سنة 1981 انضمت اليونان، ثم اسبانيا والبرتغال في عام 1986. وفي عام 1993 تم انضمام كل من النمسا والسويد وفنلندا[1]، ليصبح عدد أعضاء الإتحاد الأوروبي في هذا التاريخ 15عضوا.

في شهر ماي عام 2004 انضمت عشر دول أوروبية هي: المجر، بولندا، استونيا، لتوانيا، التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، مالطا، لاتفيا[2]، ليصل عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى نحو 25عضوا.

[1] لمية خضاري نجاة، التكامل النقدي الأوروبي منطقة النقد المثالية ومدى استفادة الدول العربية، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2006، ص ص20-22.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)، مرجع سبق ذكره، ص97.

2- مسار التكامل النقدي الأوروبي

كانت أسعار الصرف في الجماعة الأوروبية في الفترة مابين 1951 و1972 مرتبطة بأسعار الصرف بروتون وودز* (Bretton Woods)، الذي ينص على أن كل دولة تعلن سعر صرف عملتها، مقومة بالدولار أو الذهب، وفقا لما يسمى بنظرية تعادل القوة الشرائية (مثلا 1 فرنك فرنسي يساوي 2 دولار أمريكي، وهذا استنادا للقدرة الشرائية لـِ 1 فرنك فرنسي). يتولّى صندوق النقد الدولي التأكيد من تعادل القوة الشرائية، وبعد المراجعة والتأكيد، لا يسمح لأي دولة تغيير سعر صرف عملتها إلا في حدود ±10% فقط وبموافقة من الصندوق. كان النظام المطبق يسمى بنظام سعر الصرف الثابت، أو المرونة الموجهة، حيث أن أي تغير في سعر الصرف يخضع لتوجيه صندوق النقد الدولي[1].

في عام 1972 ألغت الولايات المتحدة الأمريكية الثبات وبدأ نظام التعويم، غير أن تطبيق هذا الأخير أدى إلى ظهور تقلبات أسعار الصرف في أوروبا وهو ما ألحق أضرارا بالغة بتجارتها الخارجية، وبالتالي إجبارها على عقد العديد من الاتفاقات من أهمها اتفاقية "الثعبان الأوروبي في النفق"؛ وتعني هذه الاتفاقية أن أسعار صرف العملات الأوروبية تتحرك فيما بينها في حدود ±1.75 وتتحرك فيما بينها وبين الدولار في حدود ±2.25 وكان هذا أول تحدي للاتحاد الأوروبي للتغلب على مشكلة أسعار الصرف[2].

في سنة 1979 توصلت دول الجماعة الأوروبية إلى إيجاد عملة أوروبية تسمى "الإيكو" (ECU)، وهي عملة حسابية ليست ملموسة أو متداولة، وإنما هي عبارة عن قيود في الاتفاقيات والإقراض والاقتراض، وكانت مرتبطة بسلة من العملات، وكانت تراجع السلة سنويا بحيث يظل الإيكو عملة ثابتة[3].

---

* بروتون وودز هي مدينة في ولاية نيوهامبشاير (New Hapshire) بالولايات المتحدة الأمريكية.

[1] مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 1997، ص ص73-75.

[2] SIROEN Jean-Marc, « **Finances internationales** », Sous la direction de colin éditeur, Paris,1993, p.66.

[3] فاروق محمود الحمد، الوحدة النقدية الأوروبية. النشأة التطور والآثار، مجلة بنك الكويت الصناعي، العدد 61، الكويت، 2000، ص23-24.

كان الإيكو عملة حسابية لتسهيل انتقال السلع ورؤوس الأموال، ولكنه لم يرق إلى أن يكون عملة للاستثمار الأوروبي في الخارج. ونتيجة لاستمرار المفاوضات توصلت الدول الأعضاء إلى عقد اتفاقية "ماستريخت" *(Maastricht) في يومي 9 و10 ديسمبر 1991، اتفقت الجماعة على أن يتم إصدار العملة الأوروبية الموحدة أورو (Euro) لها وجود في الأرصدة والتداول. كما تم الاتفاق على إقامة بنك مركزي أوروبي يتولى عملية الإصدار النقدي وهذا بتوحيد الغطاء النقدي والسياسات النقدية، وبالتالي التدرج في مراحل علمية وعملية منها[1]:

- عجز الموازنة العامة إلى إجمالي الناتج المحلي للدولة لا يتجاوز الحد الأقصى 03% كمعدل سنوي.

- الدين العام الخارجي لأي دولة عضو لا يجب أن يزيد عن 60% من الناتج المحلي للدولة.

- الدولة العضو الراغبة في الدخول إلى منطقة اليورو لابد أن يكون معدل التضخم السنوي فيها في حدود ضيقة لا يتجاوز 2.4%.

- معدل الفائدة على المدى الطويل لا يتجاوز 7.6%.

من خلال الخطوات الحثيثة والمعايير المطلوبة استطاعت نحو 12 دولة قبل عام 1999 تحقيق تلك الشروط، فانطلق اليورو كعملة حسابية مع بقاء العملات لفترة انتقالية إلى يناير2002، ومن ثم أصبح اليورو عملة رسمية وسحبت العملات الأخرى في تلك الدول.

تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي يعتبر حاليا أكثر التكتلات الاقتصادية تطورا، حيث نجح في تحقيق زيادة كبيرة في تجارته البينية التي تشكل أعلى حصة في أجمالي تجارته إذ تبلغ حوالي 67,5% من تبادله التجاري الخارجي، كما يعتبر أكبر مصدر وأكبر مستورد في

* " ماستريخت" هي مدينة هولندية، عقد فيها المجلس الأوروبي اتفاقية تعد من أهم المنعطفات التي شهدها الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي خلال مسيرته، وذلك لما تضمنته من معايير وخطوات محددة، ومراحل منطقية توجت بالتكامل النقدي الذي يتمثل في إصدار عملة موحدة (اليورو).

[1] صلاح الدين حسن السيسي، الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) – السوق العربية المشتركة (الواقع والطموح)، مكتبة الأسرة، القاهرة،2003، ص17-19.

العالم، حيث بلغت حصته من الصادرات والواردات العالمية نسبة13,5% و14% على التوالي، وهذا حسب احصائيات2004[1].

من خلال العرض السابق الموجز لمسار الإتحاد الأوروبي، يمكن القول أن هذا الأخير حقق ما لم يحققه أي تكامل اقتصادي آخر، بحيث وصل للوحدة النقدية، وهو ما يجعله يستحق أن ينال مكانة النموذج الرائد يستشهد به في التكاملات الاقتصادية العالمية.

الفرع الثاني: تجارب التكامل الاقتصادي في أمريكا الشمالية

عقد في أمريكا الشمالية اتفاقيتين هامتين للتجارة الحرة كانت الأولى بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية، والثانية كانت بين الدول الثلاث المكونة لإقليم أمريكا الشمالية، وذلك بضم المكسيك إلى المجموعة السابقة.

1- اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية، كوسفتا (Canada -United States Free Trade Agreement **CUSFTA)**

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وكندا الشريك التجاري الأكبر كل منهما للأخرى قبل إقامة الاتفاقية. وفي عام 1965 طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من الغات ترخيص تجاوز لعقد اتفاقية مع كندا لإزالة الرسوم على السيارات بين الدولتين[2]. وفي سنة 1988 استكملت التحرير معها وذلك بعقد اتفاقية الكوسفتا التي دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من فاتح عام 1989 لتتم على مرحلتين خماسيتين. كما تضمنت الاتفاقية إزالة القيود على الاستثمار، ومعاملة المنتجات المتماثلة معاملة متساوية. ومن النتائج الايجابية لهذه الاتفاقية تحقيق زيادة سنوية في الناتج المحلي الإجمالي الكندي بنسبة 2,5% والولايات المتحدة بنسبة 1%، وخلق ما يزيد عن 750 فرصة عمل[3].

---

[1] الأكاديمية العربية للعلوم، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، المجلد الرابع(البعد الاقتصادي)، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007، ص375.

[2] E. Richard, « **Multilateralising regionalism, Spaghetti bowls as building blocs on the path to global free trade** », Graduate institute of International Studies, First draft, Geneve, 21June2006, pp. 21-22.

[3] محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ديسمبر2004، ص336-337.

2- اتفاقيـة التجـارة الحـرة لأمريكـا الشـمالية، النافتـا(North American Free Trade **(Agreement NAFTA**

يعتبر توقيع اتفاقية النافتا في سنة 1992 التي دخلت حيز التنفيذ بحلول عام 1994 امتداداً للأولى الأمريكية الكندية التي أقيمت عام 1989. وتلزم أحكام اتفاقية النافتا الولايات المتحد الأمريكية، وكندا، والمكسيك بإلغاء القيود الجمركية وتحرير التجارة وسياسة الاستثمار عن طريق زيادة التبادل عبر الحدود، وتسهيل الاستثمارات بين الدول الأعضاء. ويعد تكتل أمريكا الشمالية من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم بعد الإتحاد الأوروبي من ناحية الحجم والإمكانات، حيث بلغ حجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي نحو 1017 مليار دولار عام 1995، ووصل حجم الناتج المحلي الإجمالي إلى 6770 مليار دولار في نفس السنة[1].

الجدير بالملاحظة أن تكتل منطقة التجار الحرة لأمريكا الشمالية يمثل تحولا جلياً في السياسة التجارية للولايات المتحدة، من خلال إعطاء أهمية أقل للعلاقات متعددة الأطراف، والتوجه أكثر نحو سياسات تجارية مركبة تجمع بين الإقليمية والتعددية في العلاقات التجارية، فبعد أن أبرمت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1989 اتفاقية لإقامة منطقة تجارة حرة مع كندا، الشريك الرئيسي في الشمال، اتجهت إلى إقامة منطقة التبادل الحر (النافتا) التي تشمل في عضويتها الولايات المتحدة وكندا بالإضافة إلى دولة المكسيك النامية ، الشريك الرئيسي في الجنوب.

إلى جانب التحولات السياسية لتجارة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تزايد توجهها نحو التكامل بوتيرة كبيرة منذ عام 2000، حيث توصلت إلى إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية لإنشاء مناطق التجارة الحرة، من بينها اتفاقية التبادل الحر مع الأردن عام 2000، وأستراليا و التشيلي عام 2002، والمغرب والبحرين عام 2004. كما تسعى الولايات المتحدة لإبرام اتفاقيات ثنائية لإقامة منطقة التجارة الحرة مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي، وبقية الدول العربية، وذلك في

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العلمي الجديد وآفاقه بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003، ص127.

إطار مبادرة الولايات المتحدة لإقامة منطقة كبرى للتبادل الحر بينها وبين ما يسمى الشرق الأوسط الكبير[1].

الفرع الثالث: السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية، المركوسور (March commun du Sud MERCOSUR)

لقد تم توقيع الاتفاقية التي تمخضت عنها السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية في نوفمبر 1991 من قبل أربعة دول من أمريكا الجنوبية هي: الأرجنتين، البرازيل، لأوروغواي ولباراغواي والتي عدّلت عام 1994. وابتداءً من أول يناير1995 تم تطبيق حرية تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة إلى جانب توحيد التعريفة الجمركية. ما يميز دول المركوسور أنه في ظرف وجيز - مقارنة بالإتحاد الأوروبي- استطاعت إزالة التعريفات الجمركية الداخلية وتطبيق توحيد التعريفة الخارجية، حيث استغرقت في ذلك ثلاث سنوات (من1992إلى1995)[2] مقارنة بالإتحاد الأوروبي الذي استغرق في هذه العملية ما يزيد عن عشر سنوات (من1957 إلى 1968).

إن هدف السوق المشتركة لدول المركوسور هو السعي لبناء مصالح اقتصادية بين كبرى دول أمريكا الجنوبية، وهذا باستغلال الموارد والإمكانات المتوفرة لديها لتصنيع منتجات منخفضة التكلفة، بمهارات ذات اليد العاملة المكثفة، ونوعية تتناسب حاجة أسواقها، والتقليل من تبعيتها لأسواق أمريكا الشمالية.

الفرع الرابع: مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة، الكوميكون(Council for Mutual Economic Assistance COMECON)

لقد أنشئ الكوميكون عام 1949 بين كل من الإتحاد السوفياتي، ألبانيا، بلغاريا، تشيكوسلافيا، كوبا، منغوليا، هنغاريا، بولندا ورومانيا. في عام 1950 انضمت إليها ألمانيا الشرقية. تتمثل أهم أهدافه فيما يلي[3]:

---

[1] الأكاديمية العربية للعلوم، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص376.

[2] RODRGUE Jean-Paul, « **L'espace économique mondial : les économies avancées et la mondialisation** », Presses de l'université de Québec, Canada, 2000, p.73.

[3] علي توفيق الصادق، التكامل الاقتصادي العربي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010، ص ص48-49.

1- تسهيل التنمية الموجهة للاقتصادات الوطنية من خلال تنسيق جهود الدول الأعضاء.

2- رفع مستوى التصنيع في الدول الأقل تقدما.

3- تسريع التقدم الاقتصادي والتقني للدول الأعضاء.

الجدير بالذكر أن الكوميكون كان يراجع إنجازاته من خلال التشاور والتنسيق بين أعضائه، غير أنه في أواخر الستينات برزت مشاكل الإكتفاء الذاتي، وظهرت الاختلافات في العملات الوطنية في تكوين الأسعار وقابلية العملات المختلفة للتحويل، الأمر الذي دفع بالدول الأعضاء إلى إقرار برنامجا شاملا في عام 1971 لتوسيع التعاون وتطوير التكامل الاشتراكي بينها. غير أن توجه الدول الأعضاء إلى تحويل اقتصاداتها من النظام الاشتراكي إلى نظام السوق تسبب في انفصال أقطار الكوميكون عن بعضها، وانتهى بتفكك الإتحاد السوفيتي نهاية عام 1991.

الفرع الخامس: رابطة دول جنوب شرق آسيا، الآسيان (Association of South-East Asian Nations **ASEAN)**

يضم تكتل الآسيان في عضويته عشر دول هي: اندونيسيا، بروناي، تايلاند، سنغافورة، الفلبين، فيتنام، كمبوديا، لاوس، ماليزيا وميانمار[1]. وتتميز هذه الدول بوفرة الموارد الطبيعية، خاصة الغابات والمعادن، وبحدة التفاوت بينها، سواء في عدد السكان أو المساحة، توصلت الرابطة إلى إقامة منطقة التجارة الحرة عام 1991، وقد تضمنت اتفاقية إنشائها مجموعة من الأهداف هي[2]:

- تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في دول الإقليم.

- إشاعة السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي، والعمل على مواجهة القوى الكبرى وتجنب المشاحنة بينها.

[1] علي توفيق الصادق، التكامل الاقتصادي العربي، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، مرجع سبق ذكره، ص67.
[2] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص335-337.

- تحسين مستوى المعيشة وتعزيز التقدم الاجتماعي لأعضائها بتشجيع التعاون في مجال البحث والتدريب.

الفرع السادس: جماعة التعاون الاقتصادي لدول آسيا الباسيفيكية، أبك (Asian Pacific Economic Co-operation APEC)

يتشكل أبك من 12 دولة في مقدمتها اليابان وأستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، فنيوزلندا، كوريا الجنوبية وبعض دول الآسيان. وعند انعقاد اتفاقيتها عام 1995 وضعت الدول الأعضاء مجموعة من الأهداف، من أهمها، زيادة حرية تنقل رؤوس الأموال، والتعاون المشترك في المجال التكنولوجي وتدريب الأفراد والعمالة.

تستحوذ دول أبك على أكبر تجمع للادخار وأكثر التكنولوجيات تقدما، وأسرع الأسواق نمواً، ويُتنبأ له أن يكون من التكتلات الاقتصادية التي ستؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي، حيث يمتلك حوالي 54% من الناتج الحلي الإجمالي العالمي[1].

الفرع السابع: السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا، الكوميسا (Common Market for Eastern and Southern Africa COMESA)

يضم تجمع الكوميسا كل من أنغولا، بوروندي، جزر القمر، الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، إثيوبيا، كينيا، ملاوي، مريتس، ناميبيا، رواندا، السيشل، السودان، سوتزيلاندا، زامبيا وزمبابوي، وقد توصلت دول التكتل عام 2005 إلى إنشاء اتحاد جمركي وإقامة سوق مشتركة بهدف إلى إلغاء جميع الرسوم الجمركية وغير الجمركية وتوحيد التعريفة الجمركية فيما بينها تجاه العالم الخارجي[2].

الفرع الثامن: الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى، أودياس (Union Douanière de l'Afrique Centrale UDEAC)

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العلمي الجديد وآفاقه بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص378-379.

[2] الأكاديمية العربية للعلوم، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص378-379.

يمكن تلخيص أهم مراحل تطور التكامل الاقتصادي في أفريقيا الوسطى الفرانكفونية فيما يلي[1]:

إن بدايات الاتحاد بين دول أفريقيا الوسطى الفرانكفونية كانت منذ 1910 حينما قام بين الدول الأربع- أفريقيا الوسطى، وتشاد ، والغابون، والكونغو- نوع من التكامل باسم أفريقيا الاستوائية الفرنسية. فأنشئت عدة خدمات مشتركة تضمنت، البريد والسكك الحديدية وخدمات النقل النهري ودائرة الجمارك.

في محاولة للمحافظة على الترتيبات الجمركية القائمة، وأنظمة النقل والمواصلات، وعلى البنك المركزي المشترك، وقعت الدول الأربع في منتصف 1959 اتفاقية الإتحاد الجمركي الاستوائي (UDE)، وانضمت الكامرون إليها في عام 1961، ووقعت الدول الخمس في أواخر سنة 1964 معاهدة برازافيل بإنشاء الإتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى. كما انضمت إلى الإتحاد غينيا الاستوائية في عام 1983. وبناء على دراسة أجراها الإتحاد الجمركي والاقتصادي تم التوقيع على اتفاقية إنشاء "الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا" في مارس 1994 وذلك لتحل محل الإتحاد في فبراير 1998.

أما فيما يخص التعاون المالي والنقدي، فإن الجماعة استبقت الإتحاد النقدي الذي كان قائما أصلا بينها، وأنشأت في عام 1959 البنك المركزي لدول أفريقيا والكامرون (BCEAEC)، ليخلف دار الإصدار لأفريقيا الاستوائية والكامرون، ويتولى إصدار فرنك الجماعة المالية الأفريقية (CFA)، ثم بعد ذلك في سنة 1972 أنشئ بدلا منه بنك دول وسط أفريقيا(BEAC) في ياوندي، وشاركت فيه فرنسا بموجب ميثاق تعاون نقدي على أن تكون ضامنة لعملته.

يتولى البنك المركزي لدول الإقليم مسؤولية إصدار الأدوات النقدية، وبيع وشراء الذهب والنقد الأجنبي، وتقديم قروض مصرفية مقابل ضمانات معينة. كما يمسك هذا البنك حسابا منفصلا لكل دولة، مع تجميع في الوقت نفسه احتياطات الدول الأعضاء من النقد الأجنبي، وقد بلغ رأسماله 45 مليار فرنك أفريقي في منتصف 1994، وفي آخر 1997 وصلت جملة موارده 165 مليار فرنك.

[1] محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مرجع سبق ذكره، ص146-155.

الفرع التاسع: التجارب العربية في ميدان التكامل

تبنت الدول العربية منذ بداية العمل الاقتصادي العربي المشترك في عقد خمسينات القرن العشرين، تكوين تكتل اقتصادي بينها كمدخل رئيسي لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي. وفي سبيل ذلك، أبرمت الدول العربية عددا من الاتفاقيات استهدفت تحرير التجارة العربية البينية والاستثمار البيني من أجل إنشاء سوق عربية مشتركة، من أهم تلك الاتفاقيات ما يلي[1]:

خلال عقد الخمسينات كان أهم اتفاقيات التعاون الاقتصادي العربي، إبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية في 13 ابريل 1950، وبعدها تم إبرام اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت في 7 سبتمبر 1953، ثم اتفاقية إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في 3 جوان 1957 والذي دخل حيز التنفيذ عام 1964 باتفاقية السوق العربية المشتركة. وقد اشتمل مجلس الوحدة الاقتصادية على خمس دول عربية، هي: الأردن، العراق، سوريا، الكويت، ومصر، ثم انضمت إلى المجلس في وقت لاحق، كل من اليمن، السودان، الإمارات، ليبيا، والصومال.

أما خلال عقدي السبعينات والثمانينات، فقد عرف العمل الاقتصادي العربي المشترك مرحلة تطور جديدة بفعل مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية التي حدثت في تلك الفترة، من أبرزها الطفرة النفطية التي ظهرت بعد تعديل أسعار البترول العالمية في عام 1974 والذي ترتب عنه تراكم فوائض مالية لدى الدول المصدرة للنفط. لذلك شهدت تلك المرحلة تعاونا اقتصاديا عربيا مكثفا، كان من أهم انجازاته، إنشاء المؤسسات المالية العربية المشتركة كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

كان أيضا من أبرز انجازات تلك الفترة إبرام اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية في 27فبراير 1981. تهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود لبعض السلع والمنتجات.

[1] نزية عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، مرجع سبق ذكره، ص40-49

إلى جانب ذلك فقد أفرز توجه الدول العربية نحو التكامل الاقتصادي فيما بينها، ظهور تجمعات عربية إقليمية من أبرزها، مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أنشئ في سنة 1981، واتحاد المغرب العربي في عام 1989[1]، وسنتناول هذين التجمعين بشيء من التحليل والتفصيل في الفصلين اللاحقين. أما في هذا الفصل فسنكتفي بالتعرض للسوق العربية المشتركة التي تم التوقيع على اتفاقيتها في عام 1964، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي وضع برنامج تنفيذها بداية من سنة 1998.

1- السوق العربية المشتركة

لقد تم توقيع القرار الذي تمخضت عنه السوق العربية المشتركة في 13 أوت 1964 والقاضي بوضع برنامج زمني اشتمل على مراحل متدرجة، يبدأ العمل بأحكامها اعتبارا من مطلع عام 1965 وتنتهي في نهاية 1974 يتم خلالها تحرير التجارة من القيود الجمركية وغير الجمركية، والتوجه نحو إقامة اتحاد جمركي. غير أن واقع طموحات إلغاء الرسوم لم تحظ بأدنى تطبيق سوى زيادة القيمة الكلية لصادرات السوق - والتي قد ترجع للاتفاقيات الثنائية- من 31 مليون دولار عام 1965 إلى 82 مليون عام 1969. ويرجع عدم نجاح برنامج التحرير لسببين هما[2]:

1- غياب التنسيق بين إجراءات إعفاء السلع من الرسوم الجمركية وغير الجمركية.

2- التشابه البنياني، حيث أن معظم المنتجات المحلية للدولة العضو تتأثر بمنافسة السلع المماثلة الآتية من دول السوق العربية المشتركة الأخرى، ولم تتخذ البلدان الأعضاء، منذ إقامة السوق أي إجراء من شأنه التكيف مع المتطلبات الجديدة، وذلك بإعادة ترتيب القطاع الصناعي، وإقامة عدد من المشروعات التي تجعل الدول أكثر تكاملا.

أما عن التوجه نحو إقامة اتحاد جمركي، فإن مجلس الوحدة الاقتصادية، قد استعد لذلك عن طريق اعتماد جدول موحد للتعريفات، ووضع أسس إدارة جمركية موحدة، والبحث عن صيغة لإعداد تعريفة خارجية موحدة عند الانتهاء من مرحلة منطقة التجارة الحرة. غير أن ما تم

[1] خلف محمد الجراد، معضلات التجزئة والتأخر وآفاق التكامل والتطور، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دوشق، 1998، ص113.

[2] عبد الحميد براهيمي، الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، بيروت، 1986، ص ص131-134.

انجازه هو تحقيق تقدم ضئيل في البحث عن صيغة تمكن من دمج التعريفات الجمركية للدول العربية تجاه العالم الخارجي.

إن عدم نجاح السوق العربية المشتركة وتعثرها حتى في إقامة منطقة التبادل الحر يرجع لعدة أسباب، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي[1]:

- تفاوت الدول العربية في مستويات النمو، وبالتالي تخوف الدول الأقل تقدما من تأثير المراكز الصناعية الأكثر تقدما داخل السوق على نمو صناعاتها الصغيرة.

- التطابق الكبير في السلع الغذائية والمواد الأولية التي تنتجها الدول العربية.

- اختلاف الأنظمة الاقتصادية بين الدول الأعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية.

- افتقار نظرية السوق العربية المشتركة إلى آلية لتسهيل تسوية المعاملات بينها، ولكيفية تعويض الخسائر واقتسام الأرباح.

- رفض مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ضم أي بلد عربي للسوق ما لم يوقع اتفاقية الوحدة العربية، بحجة أن عدم توقيع الاتفاقية يشكل مخالفة صريحة للأحكام التي بنيت عليها السوق، وفقدانا للانسجام القانوني بين الدول الأعضاء وبين سلطة السوق التشريعية.

2- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مبادرة جديدة لجامعة الدول العربية، تحاول من خلالها إحياء جهود التكامل الاقتصادي العربي، وتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية. ولقد توصلت الأقطار العربية إلى التوقيع على اتفاقيتها في شهر جوان عام 1996، والتي تضمنت إزالة الحواجز التجارية للدول الأعضاء خلال مرحلة انتقالية مدتها عشر سنوات، تبدأ في بداية عام 1998 وتنتهي في عام 2007، على أن يتم تخفيض الرسوم بنسب متساوية 10% سنويا، ثم بعد ذلك تم اختصار تلك الفترة الانتقالية إلى سبع سنوات تنتهي في

[1] مدحت العراقي، السوق العربية المشتركة وتحديات الكيانات الاقتصادية البديلة، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية، العدد التاسع، الجزائر، جويلية 2007، ص41.

مطلع عام 2005 وذلك من خلال تطبيق نسب تخفيض على الرسوم الجمركية والقيود ذات الأثر المماثل عامي 2004 و2005 بـ 20% كل سنة[1].

أما عن مدى انضمام الدول العربية إلى المنطقة فقد بلغ عددها عام 2005 سبع عشرة دولة هي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، سوريا، العراق، السعودية، فلسطين، عمان، قطر، الكويت، مصر، ليبيا، لبنان، المغرب، اليمن والسودان[2].

من جانب آخر وفي إطار منطقة التجارة الحرة وما تحقق عنها من جراء التخفيض التدريجي لمعدلات التعريفة الجمركية على الواردات العربية البينية، فقد ارتفعت قيمة التجارة العربية البينية من 17.1 مليار دولار عام 2001 إلى 23.5 مليار عام 2003، ثم إلى 42.1 مليار عام 2005[3]، وهذا ما يعني أن حجم التجارة العربية البينية حقق نموا ملحوظا خلال الفترة الانتقالية.

من خلال النتائج الايجابية التي حققتها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ضم أكبر عدد من الدول العربية، وسعي الدول الأخرى للانضمام إليها، وتحقيق نمو معدلات التبادل التجاري البيني سنة بعد أخرى، فإنه يُتنبأ أن تكون أهم انعكاساتها الايجابية أيضا على تحسين مناخ الاستثمار بين الدول العربية، وتوفير الخدمات المساندة بحيث يستفيد المنتجون العرب داخل المنطقة من المنافع التي ترتبط باتساع السوق الإقليمية، بما في ذلك زيادة الاستثمارات البينية. لكن من جهة أخرى، فإن هناك العديد من المعوقات والعقبات تعترض دون التطبيق الفعلي للبرنامج التنفيذي لهذه المنطقة، وتتمثل أهم تلك المعوقات فيما يلي[4]:

- استمرار تدخل الدول العربية في إدارة اقتصادياتها وفي عمل السوق، الأمر الذي أدى إلى التقليل من نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

---

[1] الجوزي جميلة، التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الخامس، الجزائر، 2007، ص31.

[2] الأكاديمية العربية للعلوم، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص381.

[3] تواتي بن علي فاطمة، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة الباحث، العدد السادس، الجزائر، 2008، ص191.

[4] نزية عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، مرجع سبق ذكره، ص70-72.

- استمرار العديد من الدول العربية على فرض قيود غير جمركية على الكثير من السلع، بالرغم من النص الصريح الذي تضمنه البرنامج التنفيذي بحظر وضع هذه القيود أمام حركة السلع بين الدول العربية.

- عدم رغبة الدول العربية في التنازل عن حماية صناعاتها، واهتمامها برفع نسبة الرسوم الجمركية لزيادة إيراداتها.

- عدم توفر هياكل الإنتاج الملائمة للتكامل الاقتصادي بين الدول العربية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة التجارة العربية البينية، واستمرار بقاء الدول العربية على هامش النظام التجاري العالمي بنسبة متواضعة جدا من حجم التجارة العالمية.

- المبالغة من جانب معظم الدول العربية في حماية قطاعها الزراعي، ولجوء بعضها إلى فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات الزراعية من بعض الدول الأعضاء في الاتفاقية.

- تعقيدات إجراءات الاستيراد والتصدير في الحدود مابين الدول الأعضاء في الاتفاقية.

إن الملاحظة التي يمكن أن نستخلصها من خلال تناولنا لمسار التكامل الاقتصادي في الدول العربية مقارنة بتجربة الإتحاد الأوروبي، نجد أن هناك مفارقات واضحة في فكرة إقامة السوق المشتركة التي ظهرت في كل من أوروبا والدول العربية في آن واحد تقريبا، حيث يتبين أنه بينما نجحت التجربة في أوروبا وتجاوزت مرحلة السوق فعلا في عام 1992، وانتقلت إلى المراحل الأعلى للتكامل الاقتصادي (الوحدة النقدية)، فإن الدول العربية لم تنجح في إنشاء السوق، بل تراجعت إلى أدنى درجات التكامل الاقتصادي، وهي محاولة إنشاء منطقة التجارة الحرة أملا في تحرير تبادل السلع بين الدول العربية من الرسوم الجمركية والقيود الكمية، والتي تعاني من الكثير من المعوقات والعقبات، من بينها ما ذكرناه آنفا.

خلاصة

إن ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل هو أن موضوع التكامل الاقتصادي احتل مكانا مرموقا في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، حتى أصبح يشغل بال الكثير من الباحثين في المجال الاقتصادي، وذلك لتحديد مفهومه ومدلوله، وتشابهه واختلافه عن بعض المفاهيم، وانتهت جل الدراسات إلى أن مفهومه يتجلى في إزالة الحواجز الجمركية والقيود الكمية على انتقال السلع بين الدول المتكاملة.

تم التوصل أيضا إلى أن قيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول، يستلزم توفر عدد من الشروط، والتي تتمثل أساسا في التقارب الجغرافي، ووجود الإرادة السياسية، وتنسيق السياسات الاقتصادية وتوفر البنية الأساسية الملائمة، والتقارب في مستويات النمو، وكذا وجود عدد من الدوافع، منها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والأمنية.

كما يتخذ الكامل الاقتصادي عدة أشكال كشكل التفضيل الجمركي ومنطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة، والاتحاد الاقتصادي، لينتهي عند أعلى درجة في سلم التكامل الاقتصادي هي الاندماج الاقتصادي أو التكامل الاقتصادي التام.

ما استخلص أيضا من الفصل أن هناك منهجين للتكامل مختلفين في خصائصهما. كما أن له عدة مزايا ومجموعة من المشاكل ،حيث أنه على الرغم مما يحققه من مزايا للدول الأعضاء، إلا أن قيامة و التدرج في مراحله غالبا ما تصادف الدول المتكاملة مشاكل وعقبات قد تحول دون الانتقال من مرحلة إلى أخرى أعلى، خاصة إذا لم تكن هناك سياسة حكيمة تعمل بها الدول المتكاملة.

إلى جانب ما تقدم، تبين أيضا من خلال الفصل أن للتكامل الاقتصادي آثار تتنوع من ساكنة إلى متحركة.

الفصل الثاني

التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي: الإمكانيات والتحديات

مدخـــل

لقد سعت معظم دول العالم نحو إقامة تكتلات اقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك من أجل الإستفادة من المزايا التي تنجر عنها، من أهمها: تحرير انتقال السلع وعوامل الإنتاج. التخلص من ضيق الأسواق المحلية. تنويع فرص إستغلال الموارد. تيسير الإستفادة من المهارات والقدرات، وكذا تعزيز القدرة على التفاوض بما يكفل مصالحها، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية لمواطني الدول الأعضاء في التكامل.

تعتبر الدول العربية من بين الدول التي حاولت بناء كيان اقتصادي متكامل منذ منتصف القرن العشرين، بداية بإبرامها معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في 17 جوان 1950. غير أن فشلها إلى حد كبير في تجسيد ذلك فيما بينها عن طريق الإندماج والتكتل وتكوين أسواق مشتركة ومناطق تجارة حرة، لم يكن لها لتبقى في معزل عن التطورات التي تفرضها البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة، بل وجدت نفسها مجبرة على المضي قدما نحو الدخول في محاولات إقليمية والتي من بينها مجلس التعاون الخليجي* (Conseil de coopération du Golf GCC).

تعد تجربة مجلس التعاون الخليجي من التجارب المثيرة للاهتمام في التجمعات العربية الإقليمية، والجديرة بالدراسة والتقويم، لاسيما وأن هذه التجربة جاءت نتاجا طبيعيا للتطور التاريخي في منطقة الخليج العربي، وحققت بعد إعلان قيامها مجموعة من الأهداف والإنجازات لم تحققها الدول العربية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي.

لذلك فإنه من المفيد البحث في الخلفية التاريخية لقيام مجلس التعاون الخليجي وأهدافه، ومسيرة العمل الاقتصادي المشترك بين دوله، وكذا المعطيات الجغرافية والإمكانيات الاقتصادية التي تمتلكها، ثم بعد ذلك، دراسة مؤشرات إقامة تكتلها، إلى جانب تحديد أهم الإنجازات التي تم تحقيقها، وأبرز التحديات التي تقف حجرة عثرة أمام مسار تكاملها الإقتصادي، وهذا بتقسيم الفصل إلى أربعة مباحث.

* هناك عدة تسميات لهذا التجمع منها "مجلس التعاون الخليجي"، "مجلس التعاون"، غير أن التسمية الحقيقية التي وردت في المادة الأولى من نظامه الأساسي هي:"مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، وسيتداول في هذا البحث اسم "مجلس التعاون الخليجي"، أو تعريفها بـ"دول المجلس"

المبحث الأول: يتم فيه تناول نشأة مجلس التعاون الخليجي، وتحديد أهم أهدافه، وكذا عرض مسيرة العمل الاقتصادي المشترك بين دوله.

المبحث الثاني: تدرس فيه المعطيات الجغرافية والإمكانيات الاقتصادية التي تمتلكها دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بذكر موقعه ومساحته وعدد سكانه، وكذا تحليل البنيان الإقتصادي للدول المكونة له، ومدى وجود التبادل التجاري فيما بينها، إلى جانب دراسة أهم مؤشرات تكاملها النقدي.

المبحث الثالث: يتناول أهم الإنجازات الاقتصادية التي تم تحقيقها من خلال العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الرابع: يخصص لدراسة أهم التحديات التي تعترض مسار التكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الأول

مجلس التعاون الخليجي، النشأة، الأهداف ومسيرة العمل الاقتصادي المشترك

جاءت إقامة مجلس التعاون الخليجي انعكاسا للعلاقات الخاصة والسمات المشتركة لدول الخليج العربية، وتشابه أنظمتها وتماثل تكوينها السياسي والاجتماعي والسكاني، وتقاربها الثقافي والحضاري، واستهدافا لتحقيق أكبر قدر من التنسيق بين أعضائه للوصول إلى التكامل الاقتصادي الكامل.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لإقامة مجلس التعاون الخليجي

إن الوحدة ومحاولاتها بين أقطار الخليج العربية ليست وليدة الصدفة فحسب، بل أنه عندما تكونت الدولة الإسلامية كانت تشمل منطقة الجزيرة العربية برمتها. ظل هذا الوضع طبيعي في المنطقة وسكانها، مما جعلها تنصهر في بوتقة وحدوية متكاملة تجمعها عوامل ومقومات الدين واللغة والتاريخ المشترك ومواجهة التحديات،واتسمت جهودها في انجازات الحضارة العربية والإسلامية[1].

غير أنه حين مرت بها فترات الانقسام والتجزئة، التي كانت واضحة أنها حالات استثنائية، لا تلبث أن تختفي وتزول ليعود الوضع الطبيعي للتصدي للتحديات مدعوما بعوامل الوحدة المختلفة وخاصة عامل الإسلام.

من بين الأمثلة الجلية للتجزئة والانحطاط، ما حدث عندما كانت منطقة الخليج في حالة من الفوضى والتناحر بين المنتمين للمذاهب المختلفة، خاصة السنة والشيعة مع الدولة الفارسية في الفترة ما بين (1711- 1803)، والصراع على السلطة في الفترة السابقة لظهور الدعوة الإصلاحية لمحمد بن عبد الوهاب، فما أن انطلقت هذه الأخيرة عام 1803[2]، حتى تجاوب معها سكان الجزيرة العربية والتفوا حولها على وحدة الهدف والمصير، مما مكن الدولة السعودية الأولى بقيادة محمد بن سعود وأنجاله من تحقيق وحدة المنطقة بكاملها[3].

---

[1] عبد المنعم السيد علي، الإتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008، ص 141.

[2] عبد الله صالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، الجزء الأول، الرياض، 1984، ص135.

[3] محمد محجوب محمود، تاريخ الجزيرة العربية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص17.

غير أنه عندما أعاد الملك عبد العزيز تكوين الدولة السعودية بداية من سنة 1901[1]، ومحاولته إزالة ما اعترى المنطقة من التجزئة، اصطدم مسعاه بعوامل خارجية وخاصة الاستعمار البريطاني الذي عمل على خلق النزوع للقطرية في سكان المنطقة، رغم المحاولات المتعددة لضم دول الخليج التي كانت مستعمرة من قبل بريطانيا – إمارات الساحل، قطر، البحرين، الكويت – في إطار دولة واحدة، لكن الظروف لم تساعد على تحقيق ذالك كاملا، ولذلك كانت حصيلة الجهود الأولى قيام دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971، وبقاء كل من الكويت وقطر والبحرين دولا مستقلة.

توالت المحاولات وبذل الجهود لتحقيق الوحدة بين دول الخليج العربية إلى أن جاءت الخطوة الأولى لإنشاء مجلس التعاون الخليجي عام 1975، حينما كان "الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح"، أمير دولة الكويت، وقتذاك وليا للعهد ورئيسا لمجلس الوزراء، في زيارة لأبو ظبي في 16 ماي 1975، وبعد محادثات مع "الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان"، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، صدر بيان مشترك يرأسه وزيرا خارجية البلدين، ويجتمع مرتين في العام على الأقل[2].

في شهر ماي عام 1976، دعا أمير دولة الكويت إلى « إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية، وإيجاد نوع من الوحدة القائمة على أسس سلمية ومتينة لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها»[3]. في نفس السنة وجهت سلطنة عمان الدعوة لعقد مؤتمر لوزراء خارجية دول الخليج للتوصل إلى صيغة جماعية تكفل أمن المنطقة واستقرارها، وتحدد العلاقات بين دولها.

في يومي 25 و26 نوفمبر 1976 تم عقد المؤتمر الوزاري الأول في مسقط، والذي افتتحه سلطان عمان بكلمة أكد فيها على أهمية التفاهم للوصول إلى صيغة متفق عليها للتعاون بين دول المنطقة.

---

[1] محمد نصر مهنا،الخليج العربي(التطور الحديث والمعاصر)، مؤسسة شهاب الحامعية، الإسكندرية، 1996، ص307 وما بعدها.

[2] سمير محمد سعود، دول مجلس التعاون الخليجي، بيت الحكمة، القاهرة، 1991، ص25.

[3] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، العمل الاقتصادي العربي، العمل الاقتصادي في دول مجلس التعاون أنموذجا، إدارة البحوث والدراسات، الرياض، 2009، ص31.

تتمة وتنفيذاً لما سبق، بدأت الجهود المكثفة لقيام مجلس التعاون الخليجي خلال انعقاد مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان بالأردن في شهر نوفمبر 1980، حيث أطلع أمير دولة الكويت القادة الخليجيين على تصور بلاده لإستراتيجية خليجية للتعاون وتقوية الروابط في جميع المجالات، السياسية، الاقتصادية، الثقافية والعسكرية في إطار تنسيق مشترك، وهو ما رحبت به دول المنطقة بشكل عام.

في 29 ربيع الأول 1401هـ الموافق 4 فبراير عام 1981، عقد في الرياض مؤتمر بحضور وزراء خارجية دول الخليج العربية الست وهي: دولة البحرين، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، الكويت، وأسفر هذا الاجتماع عن إنشاء مجلس التعاون بين هذه الدول، وفضلت الأقطار الخليجية أن يقوم المجلس على شكل تعاون وليس في شكل وحدة أو إتحاد[1].

في التاسع مارس من نفس السنة عقد وزراء خارجية الدول الخليجية اجتماعا في مسقط تمت فيه الموافقة على الهيكل التنظيمي للمجلس وتوقيع نظامه الأساسي، وأصدر الوزراء المجتمعون بيانا بهذه المناسبة أكدوا فيه على قيام تنظيم يهدف إلى تعميق وتوثيق الروابط والتعاون بين أعضائها في مختلف المجالات، يطلق عليه مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومقره الرياض بالمملكة العربية السعودية[2].

لتنفيذ البيان السابق الذكر عقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعاتهم في أبو ظبي خلال الفترة من 23 إلى 25 ماي 1981 أعدوا فيه جدول أعمال القمة الأولى، وخلال الفترة من 25 إلى 26 ماي 1981 عقد في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مؤتمر القمة الأول لدول الخليج العربية الست، الذي تمخض عنه تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتصديق النهائي على النظام الأساسي له - مما يعد بداية قانونية للمجلس - و الذي يحتوي على اثنان وعشرون مادة تغطي كافة الاختصاصات ومهام المجلس والأجهزة التابعة له، بالإضافة إلى

[1] محمد نصر مهنا، الخليج العربي(التطور الحديث والمعاصر)، مرجع سبق ذكره، ص474.

[2] الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عشرون عاما من الإنجازات، على الموقع: http://library.gcc-sg.org/arabic

الامتيازات والحصانات ونظام التصويت، وغيره من الوسائل المتعلقة بالتنسيق والتعاون والتكامل في شتى الميادين[1].

كما تم اختيار أول أمين عام من دولة الكويت، والموافقة على تشكيل هيئة لتسوية المنازعات، والنظام الداخلي لكل من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري - الذين سنتناولهما لاحقا-، وتشكيل لجان مشتركة لتعزيز التعاون بين الدول الست.

المطلب الثاني: المؤسسات الاقتصادية الخليجية المشتركة قبل ميلاد مجلس التعاون الخليجي

على غرار الجهود والمحاولات التي بذلتها الدول الخليجية الست لإقامة التعاون والتكامل فيما بينها، فقد تزامن ذلك إنشاء عدة مؤسسات اقتصادية مشتركة قبل إعلان قيام مجلس التعاون الخليجي عام1981، من أهمها ما يلي[2]:

1- شركة طيران الخليج (Gulf Air)

تعتبر شركة طيران الخليج أقدم مؤسسات التعاون الاقتصادي بين دول الخليج العربي، حيث تأسست في 24 مارس 1950، مقرها البحرين، وضمت كل من دولة الإمارات، قطر، البحرين وعمان، وبحصص متساوية، وقد كان من بين فوائدها أنها ساهمت في تعزيز العلاقات بين الأقطار الخليجية، وزيادة الانفتاح على العالم الخارجي.

2- الحوض الجاف (Dry Dock)

قامت كل من دولة الإمارات وقطر والبحرين والسعودية والعراق واليمن بإنشاء الحوض الجاف عام 1968، والذي يقع مقره في مملكة البحرين، الغرض منه تقديم خدمات اصلاح وصيانة السفن.

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، تقويم تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص17.

[2] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، العمل الاقتصادي العربي، العمل الاقتصادي في دول مجلس التعاون أنموذجا، مرجع سبق ذكره، ص ص79-81.

3- المشروع الإقليمي لتنمية الثروة السمكية (Regional Project for the development of Fisheries)

أنشئ هذا المشروع عام 1975، يوجد مقره في دولة قطر، ويضم في عضويته كل من دول مجلس التعاون بالإضافة إلى إيران، هدفه تنمية الثروة السمكية، وتصدير الأسماك.

4- بنك الخليج الدولي (GIB Gulf International Bank**)**

تأسس بنك الخليج الدولي عام 1975 ومقره مملكة البحرين، هدفه تقديم الخدمات المصرفية، وتوفير التمويل للمشاريع في الدول الأعضاء.

5- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (Gulf Organization for Industrial Consulting **GOIC)**

أنشئت هذه المنطقة عام 1976، ومقرها دولة قطر وتضم في عضويتها كل من دول مجلس التعاون الخليجي، وتهدف إلى تقديم المساعدات الفنية في إعداد المشروعات الصناعية.

6- إتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة لدول الخليج العربية (Federation of Gulf Chambers of Commerce and Industry and Agriculture**)**

تم تأسيس هذا الاتحاد في عام 1979، مقره الدمّام بالمملكة العربية السعودية، ويضم في عضويته جميع دول مجلس التعاون، هدفه دعم الجهود الرامية إلى التكامل والتنسيق بين اقتصاديات الدول الأعضاء في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة والخدمات.

7- شركة الخليج للصناعات البتروكيماوية (Gulf Petrochemical Industries Company **GPIC)**

أنشئت هذه الشركة عام 1979، يقع مقرها في مملكة البحرين، هدفها تصنيع مشتقات بترولية وسطية وشبه منتهية، وإقامة مشروعات لتحويل الغاز إلى أمونيا أو ميثانول، أو المتاجرة بالمواد التي تدخل في هذه الصناعات، وتضم في عضويتها كل من البحرين والكويت والسعودية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لدول مجلس التعاون الخليجي

يتألف الهيكل التنظيمي لدول مجلس التعاون من أربعة أجهزة أساسية هي: المجلس الأعلى، المجلس الوزاري، الأمانة العامة، الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى. فيما يلي تناول بشيء من التفصيل تركيبة ومهام كل جهاز من تلك الأجهزة.

الفرع الأول: المجلس الأعلى

يمثل المجلس الأعلى السلطة العليا لمجلس التعاون الخليجي. يتكون من رؤساء الدول الأعضاء. تتم رئاسته بصفة دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء، ويجتمع في دورتين عاديتين كل سنة. يجوز له عقد دورات استثنائية بناءً على دعوة أي دولة عضو وبتأييد عضو آخر. يعتبر عقد اجتماع المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتتم التفرقة بين المسائل الموضوعية والتي يستوجب الأمر فيها إجماع الدول الأعضاء المشاركة في التصويت، والمسائل الإجرائية التي يكتفي فيها بالأغلبية. من أهم اختصاصات المجلس الأعلى ما يلي[1]:

1- العمل على تحقيق أهداف مجلس التعاون الخليجي من خلال النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء

2- النظر في التقارير والتوصيات والمشاريع والدراسات التي تعرض عليه من قبل المجلس الوزاري أو التي يكلف الأمين العام بإعدادها.

3- تعيين الأمين العام وتعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي وإقراره، والتصديق على النظام الداخلي للمجلس الأعلى وعلى ميزانية الأمانة العامة.

4- تشكيل ما يراه ضروريا من لجان وتحديد سير اجتماعاتها ومهامها ونظامها وهذا بموجب لائحته الداخلية.

5- اعتماد أسس وقوانين التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات والتكتلات الدولية.

[1] نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 1995، ص149 وما بعدها.

الفرع الثاني: المجلس الوزاري

يعتبر المجلس الوزاري الجهاز التنفيذي وثاني الهيئات العامة في مجلس التعاون الخليجي. يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء. تكون رئاسته دورية لمدة ستة أشهر حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، كما يجوز له عقد دورات استثنائية بناءً على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر. من أهم اختصاصاته ما يلي[1] :

1- اقتراح السياسات و وضع التوصيات التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات.

2- تشجيع وتطوير وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء وإحالة القرارات المتخذة في هذا المجال إلى المجلس الأعلى لدراستها أو التصديق عليها.

3- تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التعاون.

الفرع الثالث: الأمانة العامة

تتكون الأمانة العامة من أمين عام وأمناء مساعدين وما تستدعيه الحاجة من موظفين. يكون الأمين العام مسؤولا مباشرا على أعمال الأمانة العامة وحسن سير العمل في مختلف قطاعاتها، كما يعين هذا الأخير من مواطني دول المجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. من أهم اختصاصات الأمانة العامة ما يلي[2] :

1- إعداد التقارير الدورية عن أعمال المجلس والتحضير للاجتماعات وذلك بوضع جداول الأعمال .

2- إعداد الموازنات والحسابات الختامية لمجلس التعاون الخليجي.

3- متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى والمجلس الوزاري ، وإعداد مشروعات اللوائح الإدارية والمالية التي تتماشى مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسؤولياته .

---

[1] محمد نصر مهنا، الخليج العربي(التطور الحديث والمعاصر)، مرجع سبق ذكره، ص ص497-498.

[2] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية عشرون عاما من الإنجازات، مطبوعات الأمانة العامة، الرياض، يناير 2002، ص 5.

الفرع الرابع: الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي

لتوسيع مجال التشاور والحوار بين دول مجلس التعاون الخليجي، عمد المجلس الأعلى إلى إقرار وإنشاء الهيئة الاستشارية له في دورته الثامنة عشر في ديسمبر1997 لتكون من بين الروافد المؤسسية للقادة، حيث تقوم هذه الهيئة بدراسة المواضيع المكلفة بها من قبل رؤساء الدول الأعضاء، وإبداء توصياتها ليتم رفعها للقادة للمصادقة عليها واعتمادها وإرسالها للجان المختلفة لتنفيذه ثم متابعة عملية التنفيذ.

تتشكل الهيئة من ثلاثين عضواً أي بمعدل خمسة أعضاء من كل دولة من مواطني دول مجلس التعاون، وتقدر مدة العضوية بثلاث سنوات، وتنعقد الهيئة الاستشارية بتوجيه من المجلس الأعلى. من بين الرؤى التي أصدرتها الهيئة الاستشارية وتم اعتمادها من قبل المجلس الأعلى ما يلي[1]:

1- توظيف القوى العاملة لمواطني دول مجلس التعاون وإعطاء الأولوية لهم وتسهيل تنقلهم في ما بين الأقطار الأعضاء.

2- بناء القدرة العلمية والفنية وذلك بتطوير المنظومة التعليمية.

3- التعامل مع التكتلات الاقتصادية والإقليمية وتحقيق المصالح المتبادلة.

4- المعالجة الشاملة لقضايا السكان وإصلاح الاختلال في التركيبة السكانية بما يحقق التجانس السكاني والاجتماعي.

5- تعزيز بيئة العمل الملائمة للقطاع الخاص بما يضمن معاملة الشركات والاستثمارات في دول المجلس معاملة الشركات والاستثمارات الوطنية.

6- تطوير إنتاج المحاصيل الزراعية المستوطنة ذات القيمة الاقتصادية العالية مثل النخيل، ورفع مساهمة الإنتاج الزراعي و الحيواني السمكي في الناتج المحلي.

[1] الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، ثلاثون عاما من الإنجاز على طريق التكامل والوحدة، مجلة المسيرة، العدد 39، الرياض، ماي 2011، ص ص51-52.

المطلب الرابع: أهداف مجلس التعاون الخليجي

لقد نصت المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس على مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي[1]:

1- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

2- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

3- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين، من أهمها الشؤون التالية:

- الشؤون الاقتصادية والمالية.
- الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.
- الشؤون التعليمية والثقافية.
- الشؤون الإجتماعية والصحية.
- الشؤون الإعلامية والسياحية.
- الشؤون التشريعية والإدارية.

4- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

يتضح من خلال أهداف مجلس التعاون إلى أنه يصبو إلى الوحدة الشاملة بين الدول الأعضاء المكونة له.

المطلب الخامس: مسيرة العمل الاقتصادي المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي

لقد كان العامل الإقتصادي أحد العوامل الأساسية في ظهور مجلس التعاون ككيان مؤسسي إقليمي إلى الوجود، وذلك من وجهتين، خارجية وداخلية[2].

على المستوى الخارجي، فإنه قد شهدت مرحلة السبعينات تغيرات جذرية في العلاقات الإقتصادية العالمية نتجت عن انتقال السيادة النفطية من الشركات ودول الاستهلاك الكبرى إلى

[1] نزار حميد، مجلس التعاون الإقليمي العربي، مجلس التعاون الخليجي نموذجا، مجلة معلومات دولية، العدد 64، 2000، ص97.

[2] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية عشرون عاما من الإنجازات، مرجع سبق ذكره، ص73.

المنتجين، وقد برزت منطقة الخليج في هذا الإطار كمخزن رئيسي للمطالب العالمية المتزايدة على الثروة النفطية، مما عرض المنطقة لضغوط شديدة من الخارج، وهو ما دفع الدول الخليجية إلى بلورة ترابط عضوي فيما بينها، وخاصة بعدما أدركت أن معركتها واحدة في مواجهة من يحاولون فرض رؤاهم وتلبية حاجاتهم دون أدنى اعتبار لمصلحتها الذاتية.

أما على الصعيد الداخلي فقد كانت مبادرة التحرك نحو التكامل الاقتصادي - بالمثل - تدفعه الاشتراك في المشاكل والتحديات الاقتصادية - سنتناولها بالتفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل – الداخلية، من بينها قضايا التنمية والعمالة الوافدة والرغبة في إيجاد قاعدة صناعية زراعية تؤمن حاجات المنطقة، وتغطي مخاطر التذبذب في الثروة النفطية، كل ذلك فرض "جماعة المواجهة" وعزز بالتالي من قيام مجلس التعاون الخليجي.

يمثل النظام الأساسي لمجلس التعاون، والاتفاقية الاقتصادية، وقرارات المجلس الأعلى، المرجعية الأساسية للعمل الاقتصادي المشترك، ويشكل التكامل والترابط بين الدول الأعضاء في المجال الإقتصادي أحد الأهداف الأساسية لمجلس التعاون المنصوص عليها في النظام الأساسي في المادة الرابعة من هذا الأخير[1].

الفرع الأول: الاتفاقية الإقتصادية الأولى(نوفمبر 1981)

لتحقيق أهداف العمل المشترك في المجال الاقتصادي، أقر المجلس الأعلى في دورته الثانية في نوفمبر 1981 الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لترسم معالم العمل الإقتصادي المشترك ومراحل التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول المجلس، ولتشكل نواة البرامج التكاملية التي تم وضعها بشكل مفصل على مدى السنوات العشرين الأولى من قيام مجلس التعاون، وتشمل على وجه الخصوص ما يلي[2]:

1- تحقيق المواطنة الاقتصادية لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي.

2- تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وفق خطوات مرحلية بدءاً بإقامة منطقة التجارة الحرة والتي تم إقرار دخولها حيز التنفيذ اعتبارا من مارس 1983، ثم الإتحاد الجمركي، ثم استكمال السوق المشتركة، وانتهاءً بالإتحاد النقدي والاقتصادي، وإقامة المؤسسات اللازمة لذلك.

---

[1] أنظر الملحق رقم:(1)

[2] الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، المسيرة والإنجاز، الطبعة الرابعة، مركز المعلومات، الرياض، 2011، ص68.

3- تقريب وتوحيد الأنظمة والسياسات والإستراتيجيات في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية.

4- ربط البنى التحتية بدول المجلس، لاسيما في مجالات المواصلات والكهرباء والغاز، وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة.

الفرع الثاني: الاتفاقية الاقتصادية الثانية (ديسمبر2001)

استجابة لقناعات قادة دول مجلس التعاون بضرورة نقل العمل الاقتصادي المشترك إلى مرحلة جديدة بعد تقييمهم العملي لمسيرة العمل الاقتصادي المشترك خلال العقدين الأوليين من عمر إنشاء المجلس، وإدراكا من القادة بطبيعة التحولات الإستراتيجية والتحديات والمستجدات التي شهدها ويشهدها الاقتصاد العالمي، من تنامي عدد التجمعات والتكتلات، والاتفاقيات، وازدياد الشركات المتعددة الجنسيات، أقر المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين الاتفاقية الإقتصادية الجديدة التي تم التوقيع عليها في مدينة مسقط بعمان في 31 ديسمبر 2001[1].

لقد نقلت الاتفاقية الجديدة أسلوب العمل المشترك من طور التنسيق إلى طور التكامل وفق آليات وبرامج محددة، وهذا بعدما نجحت دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقدين الماضيين في تطوير علاقاتها الإقتصادية بما يقربها من التكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية، ولذلك جاءت الاتفاقية الثانية ترجمة لرغبة دول المجلس في تحقيق مراحل متقدمة للتكامل الاقتصادي بين دول المجلس ضمن برنامج زمني محدد، مع تعزيز آليات السوق في اقتصاد دول المجلس في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية وما تتطلبه من تكامل أوثق بين أقطار المجلس من موقفها التفاوضي، وقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، ثم استجابة لتطلعات وآمال مواطني دول المجلس في تحقيق المواطنة الخليجية، بما في ذلك المساواة في المعاملة في التنقل والإقامة، والعمل والاستثمار، والتعليم والصحة، والخدمات الاجتماعية.

تتضمن الاتفاقية الثانية نصوصا جديدة جاءت أكثر شمولية لمعالجتها للموضوعات التالية[2]:

---

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، العمل الاقتصادي العربي، العمل الاقتصادي في دول مجلس التعاون أنموذجا، مرجع سبق ذكره، ص ص41-42.

[2] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، المسيرة والانجاز بعد خمسة وعشرون عاما، مطبوعات الأمانة العامة، الرياض، ماي 2006، ص45.

1- إقامة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي اعتبارا من يناير 2003.

2- إقامة العلاقات الإقتصادية الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى، والمنظمات الدولية والإقليمية، وتقديم المعونات الاقتصادية.

3- إنشاء السوق الخليجية المشتركة والتي جاء إعلانها في الرابع من ديسمبر 2007، لشمل مجالات المواطنة.

4- إقامة الإتحاد النقدي والاقتصادي، والذي كان يتوقع أن يدخل حيز التنفيذ اعتبارا من بداية عام 2010 ولكنه لم يتحقق حتى الآن، وذلك بسبب عدم استكمال المعايير والشروط المطلوبة، مثل معدل أسعار الفائدة والتضخم.

5- تحسين البيئة الإستثمارية في دول مجلس التعاون.

6- تحقيق التكامل الإنمائي بين دول ل مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك التنمية الصناعية، وتطوير قطاعات النفط والغاز والزراعة، وإقامة المشروعات المشتركة.

7- الاهتمام بالبحث العلمي والتقني، وتطوير القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية، وحماية الملكية الفكرية.

8- التكامل في مجال البنية الأساسية بما في ذلك النقل، الاتصالات والتجارة الإلكترونية.

9- توحيد القوانين والأنظمة والإجراءات في المجالات الإقتصادية المختلفة.

10- بناء المؤسسات الخليجية المشتركة.

المبحث الثاني

المعطيات الجغرافية والإمكانيات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

تستدعي دراسة أي تكتل اقتصادي، أو تجمع إقليمي بين عدد من الدول، تقديم كل المعطيات التي يتوفر عليها، لذا فإنه من الضروري إعطاء فكرة عن المنطقة المكونة لمجلس التعاون ككل والدول الأعضاء المنتمية له، وذلك بذكر بعض المعطيات الأساسية المتعلقة بموقعها ووضعها المناخي، ومساحتها وعدد سكانها، وكذا تناول الإمكانيات والمؤشرات الاقتصادية المتعلقة بها.

المطلب الأول: المعطيات الجغرافية والديمغرافية لدول مجلس التعاون الخليجي

تتلخص المعطيات الجغرافية والديمغرافية في الموقع والوضع المناخي، المساحة وعدد السكان، ولذلك قسمنا هذا المطلب إلى الفروع التالية:

الفرع الأول: موقع تجمع مجلس التعاون الخليجي ووضعه المناخي

تمتد دول مجلس التعاون الخليجي- المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت- بين دائرتي عرض 15 إلى 35 درجة شمال خط الاستواء، وبين خطي طول 35 إلى 60 درجة غرب غرينيتش[1].

لتوضيح موقع وحدود دول مجلس التعاون الخليجي، يمكن الإستعانة بالخريطة رقم (1) الموالية.

[1] محمود عصام الميداني، موسوعة الأطلس الجغرافي الحديث: الوطن العربي والعالم، دار دمشق للنشر والتوزيع، 1997، ص 43.

الخريطة رقم (1): الموقع الجغرافي لدول مجلس التعاون الخليجي

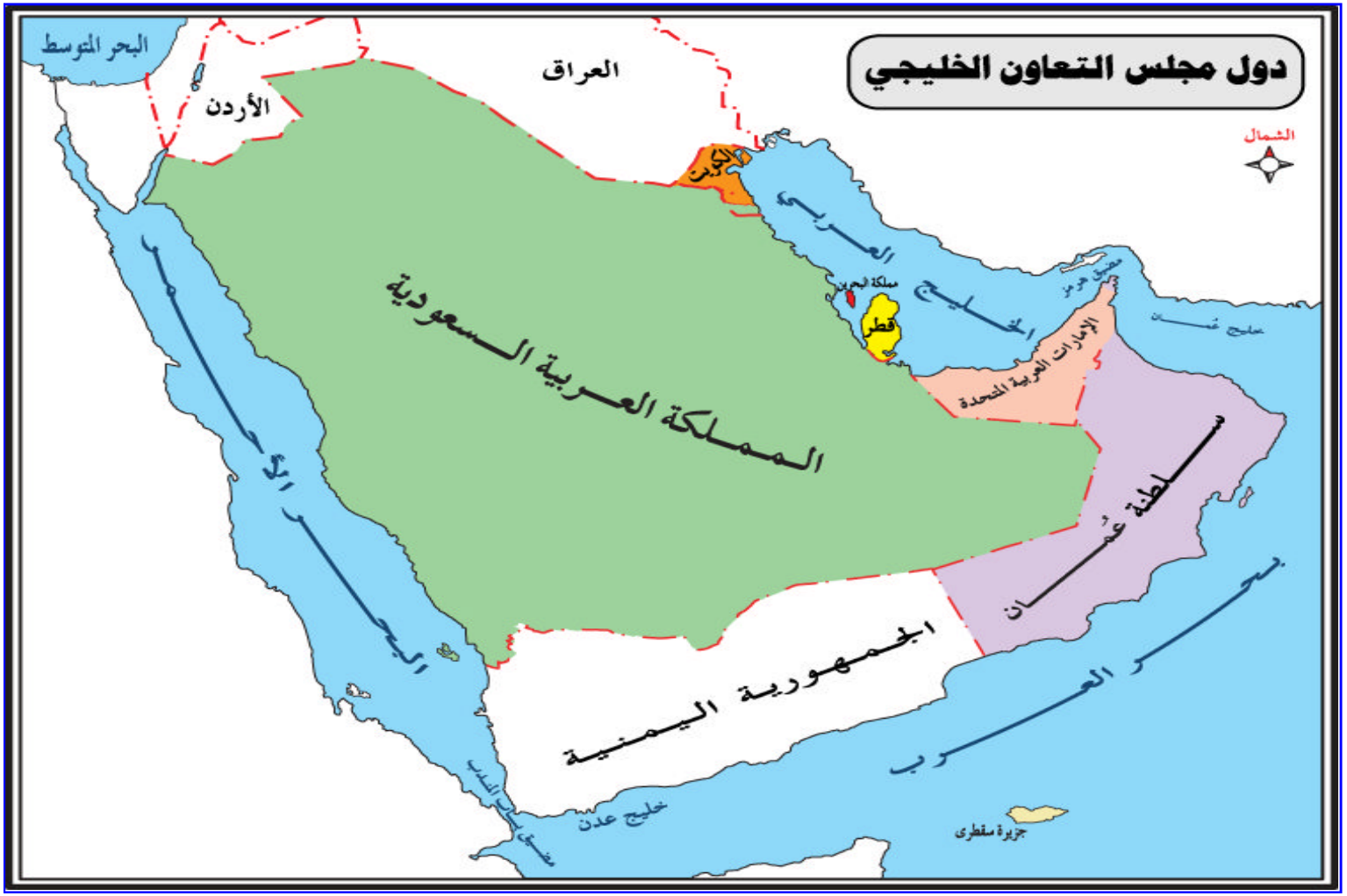

المصدر: خرائط دول مجلس التعاون الخليجي على الموقع:

www.eg.manhg.com

من خلال الخريطة رقم (1)، يلاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجي تقع في الجزء الجنوبي الغربي من القارة الأسيوية، وتحتل معظم مساحة شبه الجزيرة العربية، يحدها من الشرق خليج عمان والخليج العربي، ومن الغرب البحر الأحمر، ومن الشمال العراق والأردن، ومن الجنوب الجمهورية اليمنية وبحر العرب.

تعتبر منطقة الخليج العربي أحد أهم المناطق التي توفر مجالا طبيعيا ملائما لقيام دولة كبرى ذات وزن دولي ، حيث تتوسط بين قارات العالم الثلاث، آسيا وإفريقيا وأوروبا، فضلا عن أن شبه الجزيرة العربية تشرف على أهم الأذرع المائية المتمثلة في البحر الأحمر، بحر العرب والخليج العربي، مما جعل المنطقة تتحكم في طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية وحركة النقل والتجارة.

علاوة على ذلك، زاد في الأهمية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون مواردها النفطية، وامتلاكها لأكبر احتياط بترولي في العالم[1].

أما من ناحية الوضع المناخي، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تتميز بتباعد درجات الحرارة بين الصيف والشتاء، حيث يسود المناخ الصحراوي وشبه الصحراوي ترتفع فيه درجات الحرارة صيفا لتصل إلى ما يقرب من 50 درجة مئوية، وتنخفض شتاءً لتصل في بعض الأحيان إلى أقل من الصفر درجة مئوية خاصة في شمال المملكة العربية السعودية[2].

تتعرض المنطقة المكونة لمجلس التعاون الخليجي بصفة عامة في فصل الشتاء إلى تيارات هوائية باردة مصحوبة ببعض المنخفضات التي تصلها عن طريق حوض البحر المتوسط، بالإضافة إلى ما يصل إلى المنطقة من تيارات من مرتفعات سيبيريا وهضبة إيران تسقط على إثرها بعض الأمطار. أما في فصل الصيف فإن معظم دول مجلس التعاون تتعرض لرياح تهب من مناطق يابسة ينتج عنها زيادة التبخر وفقدان كمية من المياه سواء من الأرض أو النباتات بفعل النتح، إضافة إلى ذلك ما تحمله العواصف الرملية التي تمطر الأراضي الزراعية، وتعطيل عمليات صيد الأسماك بفعل الأمواج البحرية.

---

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية عشرون عاما من الإنجازات، الرياض، يناير 2002، ص2.

[2] الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي، الطبعة الرابعة، الرياض، 2005، ص ص23-24.

أما فيما يتعلق بسقوط الأمطار فإنها تتميز بقلتها، حيث يتراوح معدل سقوطها بين 50 و150 ملم، ومعظم المياه المتكونة من الأمطار لا يستفاد منها حيث تتجه إلى المنحدرات ومنها إلى البحر، كما أنها تفقد كمية منها عن طريق التبخر أثناء نزولها وجريان السيول على سطح الأرض بسبب الحرارة والرياح وقلة الرطوبة، غير أن هذه الظاهرة بدأت تختفي بفضل إنشاء العديد من السدود لحجز المياه والاستفادة منها، خاصة في المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان.

الفرع الثاني: مساحة تجمع مجلس التعاون الخليجي

تبلغ مساحة دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة حولي 2672.9ألف كلم^2، أي ما نسبته 19% من المساحة الإجمالية للوطن العربي، تتوزع بين الست دول المشكلة له بنسب متفاوتة، تستحوذ المملكة العربية السعودية على أكبر نصيب لتغطي ما قدره 2250ألف كلم^2، أي ما يمثل 84.18% من المساحة الكلية لدول مجلس التعاون الخليجي، تليها سلطنة عمان بـ309.5ألف كلم^2، ثم الإمارات العربية المتحدة بـ83.6ألف كلم^2، لتأتي كل من الكويت وقطر والبحرين بـ17.8 و11.4 و0.6ألف كلم^2 على الترتيب.

فيما يلي جدول يبين مساحة دول مجلس التعاون الخليجي فرادى ومجتمعة، ونسبة مساهمة كل منها في المساحة الكلية.

الجدول رقم(2): مساحة مجلس التعاون الخليجي

الدولة	المساحة(10^3كلم^2)	النسبة(%)
الإمارات	83.6	3.12
البحرين	0.6	0.02
السعودية	2250	84.18
عمان	309.5	11.58
قطر	11.4	0.42
الكويت	17.8	0.67
المجموع	2672.9	100

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

Larousse des noms propres, « **Grand dictionnaire des noms propres** », éditions Larousse, France, 2008.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (2) أن هناك تفاوت كبير في المساحة بين دول مجلس التعاون، ففي حين تستأثر السعودية بنسبة 84% نجد أن البحرين لا يمثل سوى 0.02% من المساحة الإجمالية.

الفرع الثالث: سكان مجلس التعاون الخليجي

يبلغ عدد سكان مجلس التعاون – كما هو موضح في الجدول رقم (3) – حسب تقديرات 2009 حوالي38.7مليون نسمة، أي ما نسبته 11% من إجمالي سكان الوطن العربي.

فيما يلي جدول يبين عدد السكان، وتطور الكثافة السكانية وسكان الحضر والريف في دول مجلس التعاون الخليجي.

الجدول رقم(3): السكان، وتطور الكثافة السكانية وسكان الحضر والريف

الدولة	السكان* (10^6نسمة)	الكثافة السكانية (فرد/ كلم^2)		سكان الحضر والريف كنسبة مئوية من الإجمالي (%)							
				1970		1990		2000		2009	
		1970	2010	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
الإمارات	4.8	29	99	57	43	79	21	78	22	78	22
البحرين	1.1	883	1858	79	21	88	12	88	12	89	11
السعودية	25.4	8	12	49	51	77	23	80	20	82	18
عمان	3.2	7	11	5	95	66	34	72	28	72	28
قطر	1.6	43	149	80	20	92	8	100	0	100	0
الكويت	2.6	106	215	94	6	98	2	100	0	100	0
المجموع	38.7										

*إحصائيات 2009

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، النشرة الإحصائية، 2011، ص293.
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، النشرة الإحصائية، 2010، ص ص272- 273.

من خلال الجدول رقم (3) يمكن ملاحظة أن المملكة العربية السعودية، كما تمثل أكبر دولة من حيث المساحة، فإنها تمثل أيضا أكبر دولة من حيث عدد السكان في مجلس التعاون الخليجي، إذ يبلغ عدد سكانها – حسب إحصائيات 2009 – حوالي 25.4مليون نسمة، أي ما

يعادل نسبة 66% من إجمالي سكان تجمع مجلس التعاون الخليجي، في حين أن دولة قطر عدد سكانها يدور حول 1.6مليون نسمة، وهذا ما يفسر التباين الكبير في المعطيات الجغرافية والسكانية خاصة بين السعودية وباقي الدول الأخرى الأعضاء.

أما فيما يتعلق بالتوزيع السكاني بين الحضر والريف فيلاحظ أن هناك اختلال بينهما وتزايد سكان هذا الأخير مع تقدم السنوات في جميع دول المجلس لتبلغ في كل من قطر والكويت نسبة 100% واقتربت دولة البحرين من هذه النسبة.

تتميز فئة أهل الحضر في دول مجلس التعاون بالاستقرار والاشتغال بالتجارة والأعمال الإدارية والصناعية، وتقطن المدن المنتشرة في الجزيرة العربية، مثل مكة والمدينة والطائف وجدة في السعودية، ومدينة الكويت، ودبي وأبو ظبي في دولة الإمارات، وغيرها من المدن التي أنشئت بعد تنامي الثروة البترولية والتي قادت إلى تغيرات ضخمة في التركيب الاجتماعي في شبه الجزيرة العربية، حتى برزت ظاهرة الدولة المدينة.

أما عن فئة البدو فهي معظمها قبائل وعشائر تتميز بطبيعة متنقلة، كانت تتكون من مجموعات سكانية كبيرة، غير أنه تلاشى جزء كبير منها مع ظهور الفورة النفطية، وترك أبناؤها الرعي والأعمال التي تتفرع عنه وسكنوا المدن ومارسوا أعمال التجارة والوظائف الحكومية، مما ضاعف من سكان الحضر[1].

أما فيما يتعلق بالكثافة السكانية فهي تختلف من دولة إلى أخرى، حيث تبلغ أقصاها في دولة البحرين لتصل إلى حوالي 1858 فرد في الكيلو متر مربع، وأدناها في سلطنة عمان إذ تبلغ نحو 11 أفراد في الكيلو متر مربع، ويرجع تباين الكثافة السكانية في دول مجلس التعاون إلى الاختلاف الكبير في المساحات الإجمالية وفي درجة جذب السكان والعمالة الأجنبية، وفيما يلي جدول يبين عدد السكان الأصليين والسكان الوافدين في دول مجلس التعاون الخليجي

[1] السيد عبد المنعم المباركي، دول مجلس التعاون الخليجي، الفجوة بين إمكاناتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1998، ص ص31-32.

الجدول رقم (4): السكان الأصليين والسكان الوافدين في دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات (2006، 2007، 2009)

الوحدة(10^6 نسمة)

الدولة	2006				2008				2009			
	السكان الأصليين		السكان الوافدين		السكان الأصليين		السكان الوافدين		السكان الأصليين		السكان الوافدين	
	العدد	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)
الإمارات	0.83	20	3.39	80	0.89	19	3.89	81	0.90	19	3.9	81
البحرين	0.50	53	0.45	47	0.53	49	0.56	51	0.55	50	0.55	50
السعودية	17.2	73	6.4	27	18.1	73	6.69	27	18.54	73	6.86	27
عمان	1.88	74	0.69	26	1.96	69	0.9	31	2.01	63	1.19	37
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الكويت	0.93	41	1.39	59	1	40	1.5	60	1.02	39	1.58	61

- إحصائيات غير متوفرة.

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، النشرة الإحصائية، العدد التاسع عشر، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، الرياض، 2011، ص13
- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، النشرة الإحصائية، العدد الثامن عشر، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، الرياض، 2010، ص13.

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن السكان وتزايد تعدادهم في دول مجلس التعاون الخليجي لا يرجع إلى النمو الطبيعي فقط، بل يعود أيضا إلى توافد وتكاثر السكان الأجانب، حيث أنه عندما نقرأ الإحصائيات المتعلقة بالسنوات 2006، 2008، 2009، نجد أنه في دول مجلس التعاون الخليجي نسبة السكان الوافدين تزيد عن نسبة السكان الأصليين، ففي الإمارات مثلا تصل فيها نسبة السكان الأجانب نحو 80% من جملة السكان عام 2006، وبلغت 81% عام 2009.

كما تشير إحصائيات عام 2005 أن نسبة السكان الوافدين في قطر تجاوزت 61%من جملة السكان[1]، وبلغت 60% في دولة الكويت، وتجاوزت 51% في دولة البحرين، وهو ما يترجم أن دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد في تنمية اقتصادياتها وتوسيع سوقها المحلي على استقدام السكان والعمالة الوافدة. غير أن عدم إتباع أساليب محكمة في توظيف العمال وسن قوانين في تحويلات أموالها قد كان لها أثر سلبي على اقتصاديات الدول الأعضاء، وهو ما سنبينه في المبحث الثالث من هذا الفصل.

المطلب الثاني: الإمكانيات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

تتميز بلدان الخليج - كما هو مبين سابقا – بأنها دول عربية ذات رقعة جغرافية متصلة تطل على الخليج العربي ويربط بينها تراث تاريخي في العادات والتقاليد الاجتماعية ونمط الحياة، غير أن تحقيق تكاملها لا يتوقف على هذه المعطيات فحسب، بل يتوقف أيضا عن مدى توفر الإمكانيات الاقتصادية وتنوع بنيتها ووجود التبادل التجاري فيما بينها .

الفرع الأول: الموارد البشرية (اليد العاملة)

لقد نتج عن الفورة النفطية عام 1973 تزايد الطلب عن العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي، من داخل الوطن العربي وخارجه على حد سواء، حيث كان من بين البلدان العربية المصدرة للعمالة هي: مصر، الأردن، فلسطين، اليمن، ومن خارج المنطقة العربية كانت البلدان الرئيسية هي : باكستان ودول غرب وجنوب شرق أسيا، لذلك عرفت العمالة الأجنبية نموا مطْردا لتصبح نسبها الأكثر ارتفاعا لتشكل العمالة الوافدة ما يزيد عن ثلث السكان وحوالي ثلثي قوات

[1] أحمد بن سليمان بن عبيد، تحديات سوق العمل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإمكانات مواجهتها، جامعة الملك سعود، 2007، ص14.

العمل في معظم دول المجلس وفي الإمارات والكويت وقطر تشكل أغلبية السكان منذ مطلع الثمانينيات [1].

فيما يلي جدول يبين تطور القوة العاملة وتوزيعها في دول مجلس التعاون الخليجي.

الجدول رقم (5) :القوة العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي وتطورها خلال السنوات (1995،2007، 2009)

الدولة	القوة العاملة (10^6مليون عامل)			النسبة إلى إجمالي السكان(%)		
	1995	2007	2009	1995	2007	2009
الإمارات	1.34	2.84	3.13	55.6	67.8	65.8
البحرين	0.26	0.41	0.46	45.5	39.7	42.2
السعودية	6.32	7.76	8.61	34.9	33.5	33.9
عمان	0.77	0.91	1.19	36.2	42.8	37.5
قطر	0.28	0.82	1.26	59.3	67.5	78.4
الكويت	1.05	1.39	1.44	55.9	61.5	56.1
المجموع	10.02	14.13	16.09	39.2	38.23	41.7

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، دول مجلس التعاون، لمحة إحصائية، العدد الثاني، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، ديسمبر2010، ص15.

تشير الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (5)، أن اليد العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي عرفت تزايدا ملحوظا خلال الفترة الممتدة ما بين 1995 و2009، حيث ارتفعت من حوالي 10 مليون عامل إلى ما يزيد عن 16.09 مليون عامل، أي بمعنى زيادة القوى العاملة بمعدل تجاوز60 % خلال فترة تقل عن 15 سنة، وهو ما يفسر تزايد استخدام العنصر النسوي[2] ودخول العمالة التي تقل أعمارها عن 20 سنة إلى سوق العمل واستقدام العمالة الأجنبية، وهذا لتغطية عجز واحتياجات مشاريع التنمية الاقتصادية التي عرفتها دول مجلس التعاون الخليجي،

[1] عبد الرزاق فارس الفارس، مستقبل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون في ظل التحديات المعاصرة، مجلة التعاون، العدد 60، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، ديسمبر 2004، ص76.

[2] الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، النشرة الإحصائية، العدد الثامن عشر، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، 2010، ص ص24-26.

خاصة بعد ظهور الطفرة النفطية عام 1973، حيث شهدت دول المجلس نقلة نوعية في بنيانها الاقتصادي وأنماطها المعيشية.

أما فيما يتعلق بنسبة القوة العاملة إلى إجمالي السكان، فقد بلغت – حسب إحصائيات 2009- حوالي 41.7% وتختلف هذه النسبة من قطر إلى آخر، حيث تتصدر دولة قطر أعلى نسبة لتبلغ حوالي 78.4% تليها الإمارات بنسبة 65.8% ثم الكويت بنسبة 56.1% لتأتي كل من البحرين وعمان و السعودية بـ 42.2 و37.5 و33.9% على التوالي.

الفرع الثاني: الموارد الزراعية

بالرغم من الظروف الصحراوية التي تعامل معها سكان منطقة الخليج، فإن الزراعة كانت مصدرهم الشبه الوحيد للحصول على حاجاتهم من الغذاء منذ القدم. استمر الحال على هذا المنوال حتى بدأ تدفق البترول في دول المجلس مما أحدث تغييرا كبيرا في نمط الحياة، حيث هجر الكثير من العاملين بالزراعة مهنتهم الأساسية واتجهوا للبحث عن مهنة جديدة لتطوير مستواهم المعيشي، وللحصول على دخل أكبر مما يتقاضاه العامل بالزراعة، فتردّت أوضاع هذه الأخيرة وقل إنتاجها، الأمر الذي دفع بدول المنطقة إلى الاعتماد على الاستيراد من الخارج لسد حاجة الاستهلاك المتزايدة[1]، وهو ما أدى إلى تنامي الفجوة الغذائية مع تقدم السنوات كما هو مبين في المبحث الرابع من هذا الفصل.

أما فيما يتعلق بالموارد الزراعية التي تمتلكها دول مجلس التعاون الخليجي، فيمكن توضيحها من خلال الجدول رقم(6) الموالي.

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الرابعة، الرياض، 2005، ص38.

الجدول رقم(6): الأراضي الزراعية ونسبة العاملين فيها خلال الفترة (2000، 2003- 2007، 2009)

الدولة	المساحة الكلية* (10^6هكتار)	المساحة القابلة للزراعة* (10^6هكتار)	المساحة القابلة للزراعة/ المساحة الكلية(%)	الأراضي المروية**/ الأراضي القابلة للزراعة (%)	الأراضي الرعوية/ المساحة الكلية (%)	نسبة العمالة في الزراعة إلى العمالة الكلية(%)						
						2000	2003	2004	2005	2006	2007	2009
الإمارات	8.3	0.2	2.4	100	3.6	4.9	4.2	8.1	7.3	6.5	5.8	5.2
البحرين	0.07	0.004	5.7	100	0.0	0.9	2.8	2.7	2.6	2.5	2.5	2.4
السعودية	225	4.4	2.0	20.5	75.6	6.1	7.7	7	7	8.1	7.8	4.1
عمان	31	0.07	0.2	100	8.4	36.9	34.3	30.8	31.4	34.4	30.5	20.7
قطر	1.1	0.03	2.7	33.3	4.5	1.2	1.2	0.9	0.9	3	2.3	1.6
الكويت	1.7	0.01	0.5	100	5.9	1.6	1.6	1.6	1.8	1.8	1.8	1.8
المجموع	267.2	4.7	1.8	25.4	64.8	8.05	9.01	8.2	8.1	9.1	8.3	5.6

* إحصائيات 2009.

** الأراضي المروية هي نفسها الأراضي المستغلة.

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم (30)، الخرطوم، 2010، ص ص8-10.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، ص304.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2010، ص ص 289- 290.

من خلال الجدول رقم (6)، نلاحظ أن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة تشكل 1.8% من إجمالي مساحة دول مجلس التعاون الخليجي، أي ما يعادل حوالي 4.7 مليون هكتار. تبلغ المساحة المروية منها حوالي 1.2 مليون هكتار، أي ما يقارب 25.4% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة.

ما يلاحظ أيضا من الجدول أن دول مجلس التعاون الخليجي تتفاوت من حيث المساحة الصالحة للزراعة، حيث تتصدرها السعودية لتستحوذ وحدها على حوالي 93.6% من الأراضي القابلة للزراعة، ثم تأتي الدول الأعضاء الأخرى لتساهم بنسب ضئيلة جداً، وهو ما يعني إمكانية التكامل في المجال الزراعي بحيث يكون للسعودية الدور القيادي في توسيع وتنويع الإستثمارات الفلاحية.

إلى جانب ذلك، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تمتلك مساحات مائية كبيرة تقدر بأكثر من 400 ألف كيلومتر مربع، يبلغ طول سواحلها ما يقارب 6000 كيلو متر، ممتدة على كل من الخليج العربي، بحر عمان، البحر العربي والبحر الأحمر، الأمر الذي يجعلها تتوفر على مخزون سمكي معتبر، قدر بما يزيد عن 1.2مليون طن، بلغ إنتاج عام 2008 حوالي 392ألف طن، تتصدرها سلطنة عمان بإنتاج بلغ نحو 152ألف طن، أي ما يعادل 38.8%، تليها دولة الإمارات بـ 105ألف طن، أي ما نسبته 27%، ثم تأتي كل من السعودية، قطر، البحرين والكويت بنسب متفاوتة، سجلت على الترتيب 24%، 4.3%، 3.7% و2.2%[1].

أما فيما يتعلق بالعمالة بالقطاع الزراعي، تشير بيانات الجدول رقم (6) أن نسبتها متواضعة خلال الفترة ما بين 2000 و2009، حيث بلغت عام 2009 حوالي 5.6% من إجمالي القوة العاملة، لتسجل تراجعا ملحوظا قدر بـ2.7% مقارنة بسنة 2007. ويعود سبب ذلك إلى استمرار الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، نظرا لضعف مستوى الخدمات الرئيسية في الريف من صحة وتعليم، وانخفاض العائد من النشاط الزراعي بالمقارنة بالقطاعات الأخرى،

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الخامسة، الرياض، 2011، ص ص244-246.

بالإضافة إلى عدم التوازن في توزيع المستثمرات مما أحدث تباينا في المستويات المعيشية والخدمية بين الريف والحضر[1].

بالإضافة إلى تلك الأسباب السابقة الذكر، التي أدت إلى تردي الوضع الزراعي في دول مجلس التعاون الخليجي، هناك عدة معوقات أخرى ساهمت في انخفاض نسب إنتاج المحاصيل الزراعية من أهمها ما يلي[2]:

1- ارتفاع نسبة الملوحة في بعض الأراضي الزراعية وعدم وجود نظم الري والصرف المناسبة.

2- افتقار التربة للعناصر الغذائية مما يؤدي إلى قلة الإنتاج.

3- تعرض الأراضي لعوامل التعرية والانجراف مما يؤدي إلى زيادة الأراضي الصحراوية على حساب الأراضي الزراعية.

5- طغيان التربة الخشنة (الرمال) مما يجعلها قليلة الاحتفاظ بالمياه و بالتالي ضعف الإنتاج.

5- ندرة الأمطار وكثرة التقلبات المناخية القاسية مما يؤدي إلى الجفاف المستمر.

6- تعرض المنطقة للرياح الشديدة المحملة بذرات الرمال الزاحفة تغطي الأراضي الزراعية مما يقلل من مساحتها ويزيد من مساحة الأراضي المتصحرة.

7- تعرض المراعي للرعي الجائر مما أدى إلى زوال الغطاء النباتي مسببا التصحر في المناطق الرعوية وبالتالي عدم حصول الحيوانات على كفايتها الغذائية من النباتات .

8- الزحف العمراني وتوسعه على حساب الأراضي الزراعية مما قلل من مساحتها وبالتالي قدرتها الإنتاجية.

9- تدني إنتاج السلالات الحيوانية المحلية مما أدى إلى قلة الإنتاج الحيواني.

بناءً على ما تقدم من سرد أهم العقبات والمعوقات التي تعتري التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومحدودية إمكاناتها في هذا المجال، فإن الإصرار على إنتاج الغذاء

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 51.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الندوة القومية حول إمكانيات التكامل الزراعي العربي، الخرطوم، 10-11 نوفمبر 2003، ص ص56-57.

محليا بصرف النظر على تكلفته الإقتصادية، سيعني هدراً ماليا غير عقلاني، وبالتالي الابتعاد عن أهداف التكامل الاقتصادي العربي، ولذلك فإنه من الأجدى بدول مجلس التعاون الخليجي إحداث تكامل زراعي مع دول عربية أخرى، مثل السودان لاستغلال الإمكانيات الزراعية الطبيعية التي تتوفر لديها، ومنه تقليل التكاليف، وبالتالي الإستفادة من الفوائض المالية البترولية التي تمتلكها دول المجلس.

الفرع الثالث: إمكانيات النقل والمواصلات

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي منطقة جغرافية متصلة، تمتلك جميع دوله سواحل وأذرع مائية مشتركة، وهو ما يسهل من عملية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وتنقل الأشخاص وتخفيض أعباء النقل والمواصلات، إضافة إلى موقعها الإستراتيجي الذي يتوسط بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، وتشكل نقطة اتصال بحري وبري وجوي بين دول العالم.

الفرع الرابع: الموارد المعدنية والأسمدة الإصطناعية

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من أفقر دول الوطن العربي من حيث الموارد المعدنية والأسمدة الإصطناعية، حيث تمتلك البعض منها – مثل السعودية – نسب قليلة وتنعدم في دول أخرى مثل قطر، والكويت، والبحرين والإمارات. فيما يلي جملة الموارد المعدنية والأسمدة التي تتوفر في دول مجلس التعاون الخليجي[1].

بالنسبة للسعودية تشير تقديرات عام 2010 إلى أن إحتياطاتها من خام الحديد بلغت نحو 2.6 مليار طن، ووصلت طاقة إنتاجها من خام الرصاص 18 ألف طن، و0.7 ألف طن من خام النحاس.

بالنسبة لسلطنة عمان، فإنه حسب إحصائيات عام 2010 قد بلغت طاقتها الإنتاجية لاستخراج خام الحديد حوالي 174 ألف طن، و20 ألف طن من خام الرصاص.

من خلال ما تقدم فإن ما يمكن قوله على الموارد المعدنية والأسمدة الاصطناعية في دول مجلس التعاون الخليجي، ينطبق على المجال الزراعي، حيث تندر في الدول الأعضاء المعادن

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، ص324.

والأسمدة، ولذلك فإن إقامة الصناعات التي تتطلب هذه الموارد يستلزم إقامة علاقات مع دول عربية أخرى تمتلك قدرات معتبرة في إنتاج واحتياط هذه المنتجات، حتى يتم استغلالها، وبالتالي المساهمة في العمل الاقتصادي العربي المشترك.

الفرع الخامس: الموارد الطاقوية (النفط والغاز)

يعتبر قطاع الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي القاعدة الاقتصادية وعصب التنمية فيها، وتعد عمليات إنتاج وتصدير النفط والغاز من أهم نشاطات هذا القطاع في الأقطار الأعضاء نظرا لما تتوفر عليه تلك الدول من إحتياطات هذين الموردين، وفيما يلي جدول يبين تطور إنتاج واحتياطات البترول والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2005-2009).

الجدول رقم (7): تطور احتياطات وإنتاج النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة (2005 – 2009) في دول مجلس التعاون الخليجي

أ- الإحتياطات

الدولة	2005		2006		2007		2008		2009	
	النفط الخام (10^9 برميل)	الغاز الطبيعي (10^9م^3)	النفط الخام (10^9 برميل)	الغاز الطبيعي (10^9م^3)	النفط الخام (10^9 برميل)	الغاز الطبيعي (10^9م^3)	النفط الخام (10^9 برميل)	الغاز الطبيعي (10^9م^3)	النفط الخام (10^9 برميل)	الغاز الطبيعي (10^9م^3)
الإمارات	97.80	6060	97.80	6040	97.80	6072	97.80	6072	97.80	6091
البحرين	0.13	93	0.12	92	0.13	92	0.12	92	0.12	92
السعودية	264.21	6899	264.25	7153	264.25	7305	264.25	7305	264.60	7920
عمان	5.0	830	5.70	914	5.70	950	5.50	950	5.50	950
قطر	15.21	25783	15.21	25636	15.21	25172	15.21	25172	25.40	25366
الكويت	101.50	1586	101.50	1780	101.50	1780	101.50	1780	101.50	1784
إجمـــــالي دول مجلـس التعـاون الخليجي	483.85	41250	484.58	41615	484.59	41371	484.38	41371	494.92	42203
نسبة دول مجلس التعاون الخليجي للـــــــــوطن العربي(%)	72.8	77.3	72.5	77.7	72.3	77.2	72.0	77.0	72.4	77.5
نسبة دول مجلس التعاون الخليجي للعالم(%)	41.9	22.9	42.5	23	42.0	23.6	41.60	23.3	42.1	22.5

ب- الإنتاج

الدولة	2005		2006		2007		2008		2009	
	النفط الخام (10^3برميل / اليوم)	الغاز الطبيعي (10^9م^3 /سنة)	النفط الخام (10^3برميل / اليوم)	الغاز الطبيعي (10^9م^3 /سنة)	النفط الخام (10^3برميل / اليوم)	الغاز الطبيعي (10^9م^3 /سنة)	النفط الخام (10^3برميل / اليوم)	الغاز الطبيعي (10^9م^3 /سنة)	النفط الخام (10^3برميل / اليوم)	الغاز الطبيعي (10^9م^3 /سنة)
الإمارات	2378	47	2568	47.4	2557	50.3	2572	50.2	2249	48.8
البحرين	187	10.7	183	11.1	184	9.2	182	9.5	182	9.1
السعودية	9353	71.2	9208	73.5	8754	74.4	8532	80.4	8190	78.5
عمان	774	21.8	687	25.1	710	25.2	748	25.2	708	24.5
قطر	766	45.8	803	49.5	803	63.2	843	77	773	89.3
الكويت	2572	12.3	2644	12.9	2575	12.1	2676	12.7	2261	11.5
إجمالي دول مجلس التعاون الخليجي	16030	208.8	16093	219.5	15583	234.4	15553	255	14356	262
نسبة دول مجلس التعاون الخليجي للوطن العربي(%)	70.5	57.3	69.7	56.7	69.7	58.5	68.2	59.6	67.4	60.6
نسبة دول مجلس التعاون الخليجي للعالم(%)	22.1	7.2	19.7	7.4	18.1	7.9	18.3	8.3	20.4	8.8

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، 2010، ص ص9 -22.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2010، ص ص320-323.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (7) أن السعودية تحتل المرتبة الأولى في إنتاج واحتياطات النفط، حيث قدرت إحتياطاتها سنة 2009 بنحو 264.60مليار برميل، وهو ما يمثل حوالي 55% من إجمالي احتياط دول مجلس التعاون الخليجي، وإنتاج يومي بلغ 8190ألف برميل، أي ما يعادل تقريبا 53% من إجمالي إنتاج الدول الأعضاء، لتأتي في المرتبة الثانية دولة الكويت باحتياطي قدر بـ101.5 مليار برميل وبإنتاج بلغ حوالي 2261 ألف برميل يوميا، ثم تليها كل من الإمارات، قطر، عمان والبحرين على الترتيب سواءً من ناحية الاحتياط أو الإنتاج.

أما عن تطور الإنتاج والاحتياط خلال الفترة 2005-2009، فإنه من ناحية إحتياطات دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، قد اِتسمت بالتذبذب مع زيادة في تقديرات عام 2009 مقارنة بسنة 2005 بحوالي11.07 مليار برميل من النفط الخام، و953 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، أي ارتفاع بنسبة 2.3% في كلا المادتين.

أما فيما يتعلق بالإنتاج في الفترة ما بين 2005 و2009، فإن البيانات الواردة في الجدول تشير إلى أن النفط الخام قد سجل تراجعا ملحوظا بحوالي 1674ألف برميل في اليوم، وارتفاع في الغاز الطبيعي بمقدار 53.2 مليار متر مكعب

إلى جانب التطورات التي شهدها إنتاج واحتياطي النفط الخام والغاز الطبيعي في دول مجلس التعاون الخليجي، فإن لهذين الموردين أهمية نسبية عربيا وعالميا، يمكن إيجازها فيما يلي:

- بالنسبة لإنتاج النفط الخام فإن دول مجلس التعاون الخليجي تساهم بنسبة 67.4% من الإنتاج العربي، أي ما يعادل 20.4% من إجمالي الإنتاج العالمي. أما فيما يخص الإحتياطات منه فإن نسبته بلغت حوالي 72.4%من الإحتياطي العربي، أي ما يعادل 42.1% من الاحتياطي العالمي، وهذا حسب بيانات 2009.

فيما يلي شكل يوضح نصيب دول مجلس التعاون الخليجي من إنتاج النفط الخام واحتياطاته مقارنة بباقي الدول العربية، وباقي دول العالم خلال عام 2009.

الشكل رقم (4): نصيب دول مجلس التعاون الخليجي من إنتاج النفط الخام والإحتياطي منه عربيا وعالميا سنة 2009

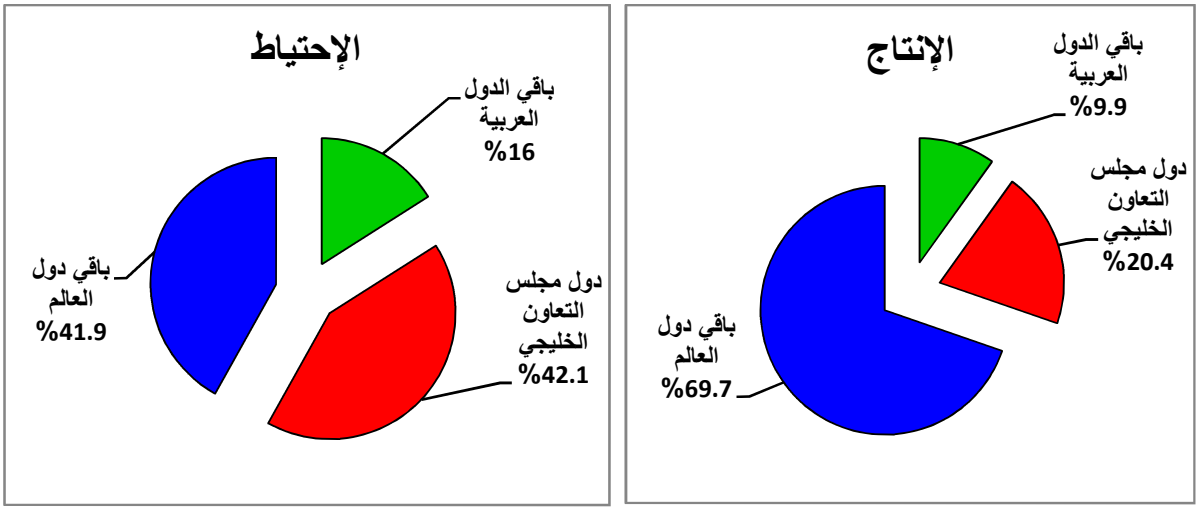

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول رقم(7)

- بالنسبة لإنتاج الغاز الطبيعي فإن دول مجلس التعاون الخليجي تساهم إجمالا بنسبة 60.6% من الإنتاج العربي، أي ما يعادل 8.8% من الإنتاج العالمي. أما فيما يتعلق بالاحتياطات منه، فإن نسبته بلغت حوالي 77.5% من الاحتياطي العربي، أي ما يعادل 22.5% من الاحتياطي العالمي، وهذا حسب تقديرات 2009، وفيما يلي شكل توضيحي لنصيب دول مجلس التعاون الخليجي من إنتاج الغاز الطبيعي واحتياطاته مقارنة بباقي الدول العربية وباقي دول العالم.

الشكل رقم (5): نصيب دول مجلس التعاون الخليجي من إنتاج الغاز الطبيعي والإحتياطي منه عربيا وعالميا سنة 2009

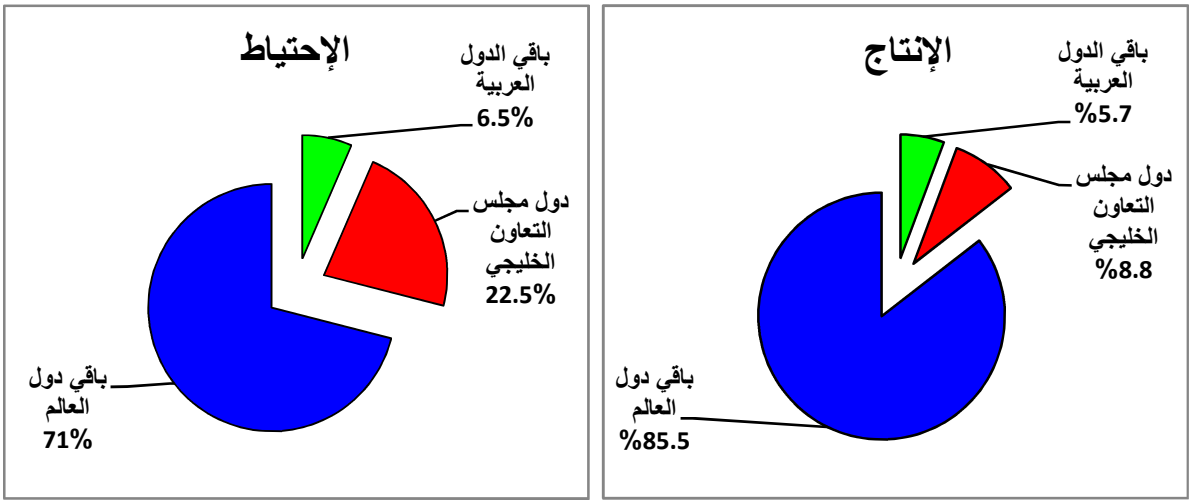

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول رقم(7)

من خلال الشكلين الذين يبينان نسب امتلاك دول مجلس التعاون الخليجي لكل من مادتي النفط الخام والغاز الطبيعي، وقدراتها في الإنتاج والاحتياط مقارنة مع باقي الدول العربية وباقي دول العالم، فإنه يمكن القول أن دول الخليج الست تعتبر أكبر مخزون عالمي للموارد الطاقوية، خاصة بعد تحول دول العالم إلى استخدام البترول بديلا عن الفحم. لذلك فإنه إذا أحسن استغلال الإرادات المتأتية منه في تنويع هيكلها الاقتصادي، وإقامة علاقات تكامل وتعاون مع دول عربية أخرى التي تتوفر على الإمكانيات الزراعية الطبيعية مثل السودان، وموارد بشرية مثل مصر، يجعل من منطقة الخليج العربي قادرة على تحقيق أمنها الغذائي عربيا، وتكون مجموعة قوية لها مكانتها وقراراتها، ودور أكبر بين باقي الدول الإقليمية والعالمية.

المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية الأساسية لدول مجلس التعاون الخليجي

إن أية محاولة على طريق التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول، تستدعي الدراسة للموارد الاقتصادية ومدى تنوعها في المنطقة المتكاملة، ومعرفة نسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لتلك الأقطار، وكذا مراعاة حجم التبادل التجاري بينها، لذلك فإن فعالية تجمع مجلس التعاون الخليجي، وإمكانية الإستفادة منه في العمل الإقتصادي العربي المشترك يستوقف البحث في طبيعة المداخل التي تسلكها في سعيها لتحقيق أهداف التكتل، والتي يمكن توضيحها من خلال المؤشرات التالية:

الفرع الأول:الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الإقتصادية لمدى نمو وتطور اقتصاديات الدول، وبخصوص أقطار مجلس التعاون الخليجي، فقد قدر حسب إحصائيات عام 2010، بحوالي 1084.3 مليار دولار، أما فيما يتعلق بمساهمة كل دولة عضو في هذا الناتج، فإن المملكة العربية السعودية تتصدر المرتبة الأولى بناتج إجمالي محلي بلغ حوالي 447.8 مليار دولار، ثم تأتي في المرتبة الثانية دولة الإمارات بـ 297.6 مليار دولار، تليها كل من قطر، الكويت، عمان والبحرين بـ 128.6 و124.2 و63.2 و22.9 مليار دولار على التوالي.

أما فيما يتعلق بالوزن الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في الوطن العربي فإنه تظهر من خلال مساهمته بنسبة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي العربي - كما هو مبين في الشكل رقم(6)الموالي – والتي قدرت حسب إحصائيات 2010 بـ53.5% [1].

الشكل رقم (6): نسبة الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى إجمالي الناتج المحلي العربي سنة 2010

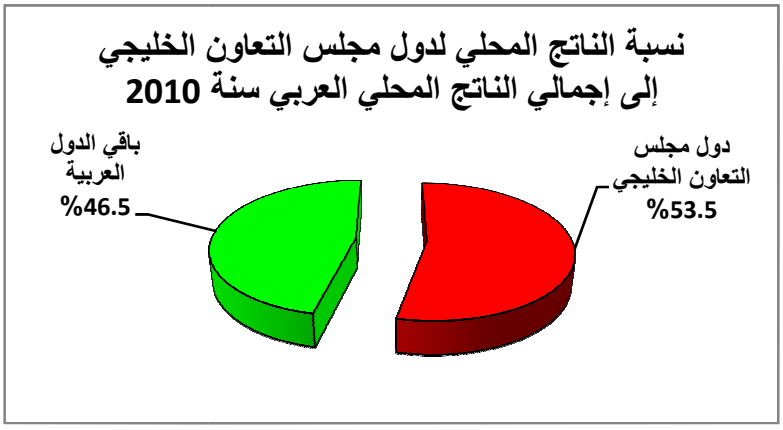

المصدر: تم إعداد الشكل استنادا إلى المعطيات السابقة.

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من مساهمة الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي بما يزيد عن النصف في الناتج المحلي العربي، إلا أن الناتج المحلي في دول المجلس ذو خصوصية على مستوى العالم العربي، حيث أن المتتبع لتغيراته يدرك بوضوح مدى ارتباطه القوي بسعر برميل النفط .

فيما يلي جدول يبين نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي وعلاقته بتغيرات أسعار البترول خلال الفترة (1995-2010).

[1] التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، ص286.

الجدول رقم(8): نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي وعلاقته بتغيرات أسعار البترول خلال الفترة (1995-2010)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي(10^9دولار)	معدل التغير(%)	سعر النفط(دولار/برميل)
1995	240.2	-	16.9
1996	267.6	11.4	20.3
1997	280	4.6	18.7
1998	250.9	-10.3	12.3
1999	281.2	12	17.5
2000	321.3	14.2	27.6
2001	332.2	3.3	23.1
2002	343.8	3.4	24.3
2003	405.2	17.8	28.2
2004	482.7	19.1	36
2005	615.1	27.4	50.6
2006	735.5	19.5	61.1
2007	826.8	12.4	69.1
2008	1054	27.4	94.1
2009	917.7	-13	61
2010	1084.3	18.2	77.4

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، النشرة الإحصائية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد الثامن عشر، الرياض، 2010، ص ص111-112.

- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، النشرة الإحصائية، 2011، ص ص 343- 286.

من خلال الجدول رقم (8)، يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي تزايد بشكل مستمر طوال الفترة (1995-2010)، لتستثنى منه سنتي 1998 و2009 التي تراجع فيها بمعدل (10.3%-) و(13%-) على التوالي، والذي يعود إلى انخفاض سعر برميل النفط، وهو ما سيتضح أكثر من خلال الشكل رقم (7) الموالي.

الشكل رقم(7): نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي وعلاقته بتغيرات أسعار البترول خلال الفترة (1995-2010)

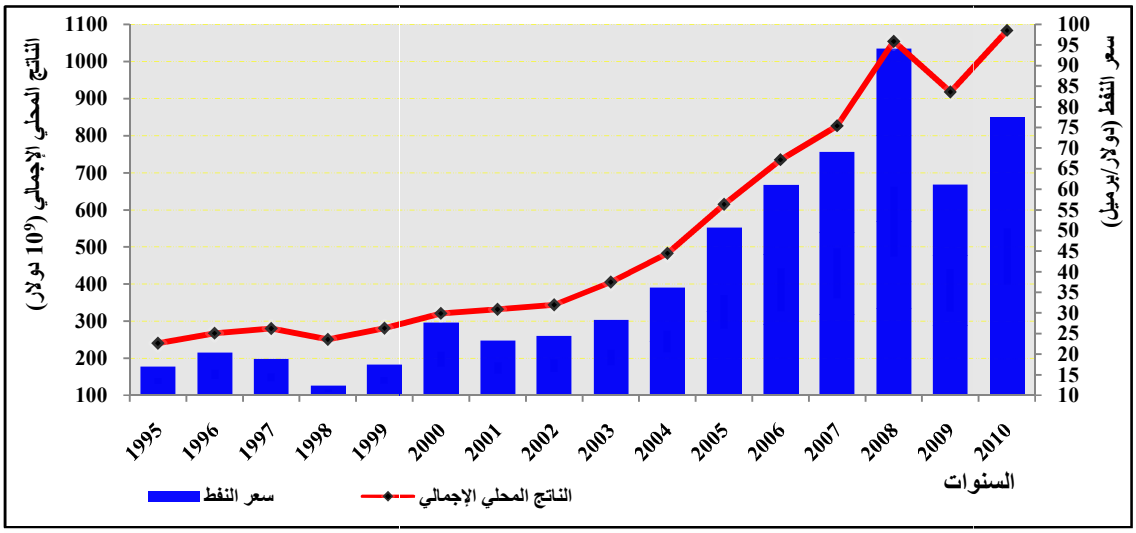

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على المعطيات الواردة في الجدول رقم (8).

يلاحظ من خلال الشكل رقم (7) أن هناك علاقة طردية بين سعر برميل النفط والناتج المحلي الإجمالي، فنتيجة تراجع سعر برميل النفط من 18.7 دولار سنة 1997 إلى 12.3 دولار عام 1998، تهاوى إجمالي الناتج المحلي بمعدل 10.3%، ونتيجة تزايده من 12.3 دولار عام 1998 إلى 17.5 عام 1999، ارتفع إجمالي الناتج المحلي بمعدل 12% سنة 1999، وهكذا نجد السنوات الموالية، حيث أنه كلما ارتفع سعر برميل النفط تبعه تزايداً في الناتج المحلي الإجمالي والعكس كذلك. تعد هذه التغيرات مؤشراً قويا على الاعتماد المفرط على النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بدول مجلس التعاون الخليجي، وهذا ما سيتجلى من خلال دراسة وتحليل تركيب الناتج المحلي ومدى مساهمة كل قطاع في تكوينه لاحقاً.

الفرع الثاني: الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي

لقد وُضع قطاع الزراعة في دول مجلس التعاون الخليجي في سلم اهتمامات خطط التنمية لهدف تنويع مصادر الدخل والاعتماد على إنتاج الغذاء محليا، ومنه ضمان أمن غذائي مستقر، ولتحقيق ذلك عملت جاهدة لتطوير وزيادة المحاصيل الزراعية والثروة السمكية وتربية

الحيوانات[1]، غير أن عزوف العمالة عنها، وتواجد جملة من العقبات- منها ما ذكر آنفاً- جعل هذا القطاع يحظى بأقل نسبة – مقارنة مع القطاعات الأخرى – في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء، والذي يتضح جليا من خلال الشكل رقم (8) اللاحق، وفيما يلي جدول يبين الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم(9): تطور الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات (2000، 2005، 2010)

الدولة	الناتج الزراعي (10^6دولار)			مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي(%)		
	2000	2005	2010	2000	2005	2010
الإمارات	2463	2407	2611	3.5	1.7	0.9
البحرين	61	55	93	0.8	0.4	0.4
السعودية	9326	10208	11204	4.9	3.2	2.6
عمان	404	476	857	2.1	1.5	1.4
قطر	66	59	92	0.4	0.1	0.1
الكويت	134	243	262	0.4	0.3	0.2
مجموع دول مجلس التعاون الخليجي	12454	13448	15119	3.8	2.1	1.4
نسبة دول مجلس التعاون الخليجي للوطن العربي(%)	22	19	12.2	/	/	/

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، ص 307.
- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، دول مجلس التعاون، لمحة إحصائية، العدد الثاني، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، الرياض، ديسمبر2010، ص32.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (9) إلى أن إجمالي الإنتاج الزراعي في دول مجلس التعاون الخليجي، حسب إحصائيات عام 2010 بلغ حوالي 15.1 مليار دولار، أي ما يعادل 1.4% من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يجعل مساهمة قطاع الزراعة دون المستوى المطلوب، إذ أنها تراجعت خلال السنوات المدروسة، فبعد أن كانت نسبة المساهمة في الناتج

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الخامسة، 2011، ص41.

المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي 3.8% عام 2000، تهاوت إلى 2.1% عام 2005 ثم إلى 1.4% عام 2010. وهو ما يعبر على أن قطاع الزراعة لا يزال لم يواكب متطلبات التنمية ولم يؤد الدور المنتظر منه في حل مشكلة الغذاء للمنطقة، ويرجع سبب ذلك - كما أشرنا سابقا- إلى أن إقليم مجلس التعاون الخليجي منطقة غير مناسبة للزراعة، حيث تتميز بالحرارة المرتفعة، وندرة الأمطار، وتعرضها لهبوب الرياح الموسمية المضرة بالمحاصيل الزراعية، إضافة إلى ذلك التصحر ونقص الأيدي العاملة المدربة.

أما عن ناتج دول مجلس التعاون الخليجي فرادى، فالملاحظ من الجدول رقم (9)، أن السعودية تحتل المرتبة الأولى بناتج قدر عام 2010 بـ 11.2 مليار دولار، لتليها الإمارات بـ 2.6 مليار دولار، لتأتي عمان في المرتبة الثالثة بـ857 مليون دولار، ثم تتبعها كل من الكويت والبحرين وقطر بـ 262 و93 و92 مليون دولار على التوالي.

أما فيما يتعلق بتطور الناتج الزراعي بدول مجلس التعاون الخليجي، فإن ما يصدق على الكل ينطبق على الجزء، حيث أنه عرف تزايدا نسبيا في قيمته، في حين سجل تراجعا ملحوظا في نسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات(2000، 2005، 2010).

الفرع الثالث: القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

يتكون القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي من الصناعة الأولية والصناعة التحويلية، حيث أن الأولى تتمثل في استخراج الموارد الطاقوية (النفط الخام والغاز الطبيعي)، والمعادن (الحديد والرصاص). أما الثانية فتشمل كل الموارد القابلة للإستعمال والإستهلاك. لتوضيح القيمة المضافة لهذا القطاع ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي يمكن الإستعانة بالجدول التالي:

الجدول رقم(10): القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2010

الدولة	الصناعة الإستخراجية		الصناعة التحويلية		إجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة (10^9دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)	القيمة المضافة (10^9دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)	القيمة المضافة (10^9دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)
الإمارات	94	31.6	28.9	9.7	122.9	41.3
البحرين	5.6	24.4	3.9	17.1	9.5	41.5
السعودية	214.1	47.8	44.8	10.0	258.9	57.8
عمان	30.1	47.7	6.2	9.8	36.3	57.5
قطر	71.6	55.7	9.4	7.3	81.0	63
الكويت	64	51.5	6.6	5.3	70.6	56.8
المجموع	479.4	44.2	99.8	9.2	579.2	53.4
نسبة دول مجلس التعاون الخليجي للوطن العربي(%)	66.7	/	53.2	/	63.9	/

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، ص323.

من خلال الجدول يلاحظ أن القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية لدول مجلس التعاون الخليجي تمثل ما يقرب من خمسة أضعاف الصناعة التحويلية، حيث بلغت هذه الأخيرة حوالي 99.8 مليار دولار، في حين قدرت الأولى بنحو 479.4 مليار دولار. وبما أن إقليم دول مجلس التعاون الخليجي تندر فيه الموارد المعدنية فإن القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية تعبر عن اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي بصفة كبيرة على استخراج الموارد الطاقوية في تكوين ناتجها المحلي الإجمالي.

أما فيما يتعلق بناتج القطاع الصناعي إجمالا، فإنه قد بلغ - حسب المعطيات الواردة في الجدول رقم (10)- بالقيمة المضافة حوالي 579.2 مليار دولار، أي ما يمثل نسبة 53.4% من إجمالي الناتج المحلي، تأتي السعودية في المرتبة الأولى في تكوين هذا الناتج لتساهم بقيمة 258.9

مليار دولار، تليها الإمارات بـ122.9 مليار دولار، ثم قطر بـ 80 مليار دولار، ثم تأتي على الترتيب، الكويت، عمان ثم البحرين. أما بخصوص مساهمة ناتج كل دولة في تكوين ناتجها المحلي الإجمالي، نلاحظ من الجدول أن قطر تحتل المرتبة الأولى بنسبة 63%، تليها السعودية بـ57.8% ثم عمان بـ 57.5%، ثم تأتي بعدها على الترتيب كل من الكويت، البحرين والإمارات بـ56.8% و41.5% و41.3%.

تجدر الإشارة إلى أن الصناعة التحويلية - مثلها مثل القطاع الزراعي – حظيت باهتمام متزايد في دول مجلس التعاون الخليجي وذلك لتحقيق هدف إحداث نوع من التوازن في الهيكل الاقتصادي، وإيجاد محركات أخرى للنمو على غرار النفط، وقد برز هذا التوجه من خلال تقديم الحوافز والمتمثلة في الدعم، وتسهيل عمليات التمويل وإقامة مشاريع البنية التحتية اللازمة لإنشاء المنشآت الاقتصادية[1]، وهو ما أدى إلى تزايد القيمة المضافة لهذا القطاع، ومنه المساهمة أكثر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كما هو مبين في الجدول رقم (11) الموالي.

[1] الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، دول مجلس التعاون الخليجي: اقتصادات آخذة في التنوع المتزايد، مرجع سبق ذكره، ص6.

الجدول رقم (11): تطور القيمة المضافة للصناعة التحويلية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1992-2010)

السنوات	القيمة المضافة للصناعة التحويلية(10^9دولار)	معدل التغير(%)	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)
1992	18.2	-	8.8
1994	18.4	1	8.9
1996	23.3	2.6	9.2
1998	24	3	10.4
2000	30.4	26.6	9.4
2002	36.4	19.7	10.6
2004	50.6	39	10.4
2006	67.5	33.3	10.1
2008	94.6	40.1	8.9
2010	99.8	5.5	9.2

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- المعطيات الواردة في الجدول رقم(10).
- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، دول مجلس التعاون الخليجي: اقتصادات آخذة في التنوع المتزايد، إدارة المعلومات، الرياض، أبريل 2010، ص ص6-7.
- صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية، 2010، ص35 وما بعدها.

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المضافة للصناعة التحويلية عرفت نمواً متزايدا خلال الفترة ما بين 1992 و2010، حيث انتقلت من 18.2مليار دولار عام 1992 إلى 30.4 مليار دولار عام 2000، لتصل إلى حوالي 99.8 مليار دولار سنة 2010، وهو ما جعل هذا القطاع يحافظ على نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي رغم تزايد أسعار النفط، والتي تؤثر بشكل مباشر في نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي، لذلك نجد مثلا أنه عندما انخفض سعر برميل البترول إلى 12.3 دولار عام 1998، بعدما كان سعره 20.3 دولار عام 1996، ارتفعت نسبة مساهمة هذا الأخير في الناتج المحلي الإجمالي إلى 10.2% عام 1998 بعدما كانت 9.2% عام 1996.

مما سبق يمكن القول أنه على الرغم من الجهود المبذولة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي نحو إيجاد نوع من التوازن بين أهمية القطاعات، وعدم الاعتماد على القطاع الاستخراجي الناضب، إلا أن هذا الأخير لا يزال يمثل أكبر نسبة في تكوين الناتج المحلي

الإجمالي، حيث يساهم فيه - حسب تقديرات عام 2010 – بأكثر من 44.2%، في حين لا تتعدى الصناعة التحويلية نسبة 10%، وبالمثل الزراعة لا تتجاوز1.5%.

الفرع الرابع: قطاع الخدمات ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

ينقسم قطاع الخدمات إلى قسمين هما:

1- قطاعات الخدمات الإنتاجية:

يشمل هذا القطاع كل من التجارة، المطاعم، الفنادق، النقل والمواصلات، التخزين، التمويل والتأمين والمصارف.

2- قطاعات الخدمات الإجتماعية:

تتمثل أهم قطاعاته في الإسكان والمرافق والخدمات الحكومية.

يعتبر قطاع الخدمات أيضا من بين القطاعات التي احتلت أهمية متزايدة في اقتصادات أقطار دول مجلس التعاون الخليجي، وأوليت اهتماما متناميا من قبل الدول الأعضاء خلال السنوات الأخيرة، سعيا منها لرفع مساهمة النشاطات الخدمية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، والتقليل من الاعتماد على الموارد الطاقوية الناضبة.

نتيجة للجهود المبذولة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، فقد عرف ناتج قطاعات الخدمات نموا مطردا، حيث بلغ ناتج الدول الأعضاء عام 2005 حوالي 43.3 مليار دولار في قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق لينتقل إلى نحو 89 مليار دولار عام 2010. كما انتقل ناتج قطاع النقل والاتصالات والتخزين من 26.8 مليار دولار عام 2005 إلى نحو 33.6 مليار دولار عام 2010، وبالمثل ارتفع ناتج قطاع الخدمات المالية والتأمين من 37.2 مليار دولار عام 2005 إلى 34.6 مليار دولار سنة 2010. كما عرف أيضا ناتج الخدمات الحكومية نموا ملحوظا ليبلغ حوالي 119.7 مليار دولار عام 2010 بعد أن كان 74.8 مليار دولار سنة 2005[1]، وبإضافة ناتج النشاطات الخدماتية الأخرى، فإن مجموع قطاع الخدمات سيساهم بما يزيد

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، ص287.

عن ثلث الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس، وهو ما سيتم توضيحه من خلال الجدول رقم (12) الموالي.

الجدول رقم (12): مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2010

الدولة	قطاع الخدمات الإنتاجية		قطاع الخدمات الإجتماعية		إجمالي قطاع الخدمات	
	الناتج (10^9دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)	الناتج (10^9دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)	الناتج (10^9دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)
الإمارات	78.5	26.4	51.3	17.2	129.8	43.6
البحرين	6.5	28.4	5.3	23.1	11.8	51.5
السعودية	52.1	11.6	98.5	22	150.6	33.6
عمان	9.8	15.5	11.6	18.4	21.4	33.9
قطر	19	14.8	19.4	15.1	38.4	29.9
الكويت	23.8	19.2	25.0	20.1	48.8	39.3
المجموع	189.7	17.5	211.1	19.5	400.8	37
نسبة دول مجلس التعاون الخليجي للوطن العربي(%)	44.1	/	51	/	47.5	/

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، النشرة الإحصائية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد التاسع عشر، 2011، ص ص111-112.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، ص 287.

من خلال الجدول نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات في دول مجلس التعاون الخليجي بلغ 400.8 مليار دولار، أي ما يمثل 37% من إجمالي الناتج المحلي، وتحتل السعودية المرتبة الأولى بناتج إجمالي بلغ 150.6 مليار دولار، ثم الإمارات بـ 129.8 مليار دولار، تليها الكويت بـ 48.8 مليار دولار، ثم تأتي كل من قطر وعمان والبحرين على التوالي.

أما بخصوص مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لأقطار مجلس التعاون الخليجي فرادى، فالبحرين هي التي تتصدر الدول الأعضاء بنسبة بلغت نحو 51.5% تليها

الإمارات بـ43.6%، ثم الكويت بـ39.3%، ثم تأتي كل من عمان، السعودية وقطر بـ 33.9% و33.6% و29.9% على الترتيب.

باستقراء نسب مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة عضو في مجلس التعاون على حدى، فإنه يمكن القول أن هناك تباين في الأهمية النسبية لهذا القطاع، حيث نجد مثلا في البحرين أن النشاط الخدماتي يساهم بأكبر من النصف في تكوين إجمالي ناتجها المحلي، وهو ما يعبر على أن هذه الأخيرة لها إمكانيات كبيرة في هذا المجال مقارنة مع قطاع الصناعة الذي لا تتجاوز نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 41.5%، أو مع قطاع الزراعة الذي يساهم بنسبة متدنية لا تتعدى 0.4%، في حين نجد دولة أخرى مثل قطر يساهم قطاعها الخدماتي في ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة تدور حول 29.9%.

أما فيما يتعلق بناتج قطاعي الخدمات الإنتاجية والخدمات الإجتماعية، يلاحظ من الجدول أن دول مجلس التعاون الخليجي، في حين تقاربت نسب مساهمة كل دولة في ناتجها المحلي الإجمالي بالنسبة لقطاع الخدمات الإجتماعية، سجلت تباينا في نسب المساهمة لقطاع الخدمات الإنتاجية، ويتضح ذلك جليا عندما نأخذ بنسب مساهمة هذا الأخير، حيث انحصرت بين 11.6% في المملكة العربية السعودية، و28.4% في دولة البحرين، وفي المقابل نجد أن قطاع الخدمات الإجتماعية نسبه تراوحت بين 23.1 % في البحرين و15.1% في دولة قطر.

إن الاختلاف والتباين بين نسب مساهمة القطاعات الإقتصادية في إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي، يعبر عن إمكانيات التكامل التي تتوفر عليها الأقطار الأعضاء، غير أن السمة الغالبة على اقتصاداتها هو اعتمادها بشكل مفرط على الصناعات الإستخراجية، وهو ما سيتضح أكثر من خلال تلخيص تركيب الناتج المحلي الإجمالي لتجمع مجلس التعاون الخليجي في الشكل رقم (8) الموالي.

الشكل رقم (8): تركيب الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي سنة 2010

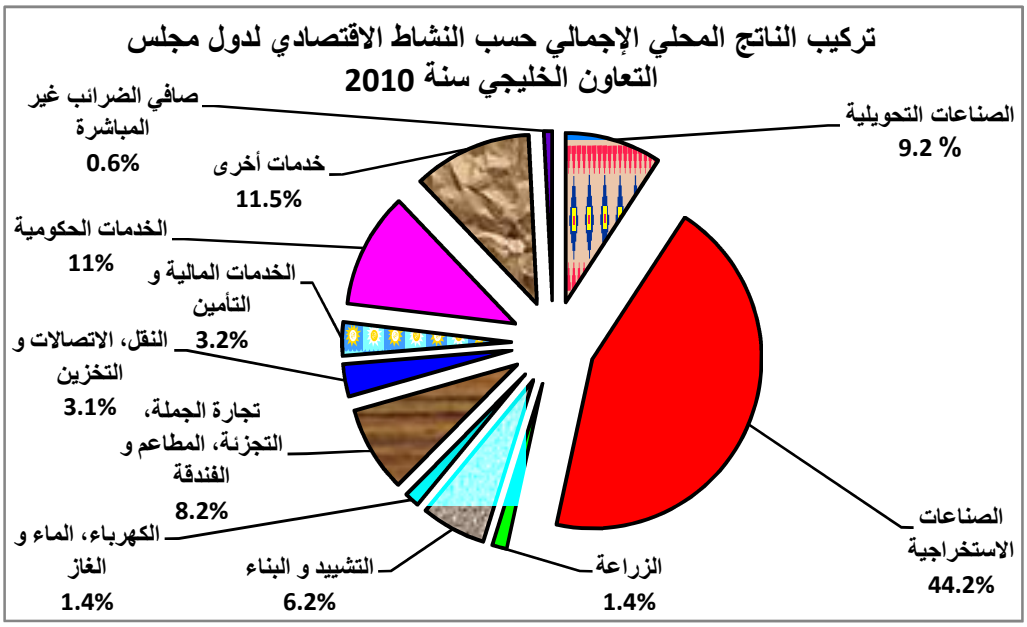

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على:
- البيانات الواردة في الجدول رقم (10) و(11) و(12).
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، ص287.

الفرع الخامس: التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

سجلت دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة(1984-2010) نموا ملحوظا في حجم تبادلها التجاري البيني، لينتقل من 5.9 مليار دولار عام 1984 إلى 7.5 مليار دولار عام 1990 ثم إلى 13.5 مليار دولار عام 2000، ليصل إلى 52.5 مليار دولار عام 2010. وفيما يلي جدول يبين مساهمة تجارتها البينية في إجمالي تجارتها الخارجية.

الجدول رقم(13): مساهمة التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي في إجمالي تجارتها الخارجية خلال السنوات(1984، 1990، 2000، 2005-2010)

الوحدة(10^9 دولار)

السنة	التجارة البينية	التجارة مع بقية دول العالم	إجمالي التبادل التجاري	نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التبادل التجاري(%)
1984	5.9	-	-	-
1990	7.5	-	-	-
2000	13.5	108.1	121.6	11.1
2005	24.9	186.8	211.7	11.8
2006	35.3	237.9	273.2	12.9
2007	43.5	313.5	357	12.2
2008	56	419.2	475.2	11.8
2009	51.7	349.9	401.6	12.9
2010	52.5	416.2	468.7	11.2

- بيانات غير متوفرة.

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، الرياض، 2011، ص94.

- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، النشرة الإحصائية، مركز المعلومات، العدد التاسع عشر،الرياض، 2011، ص ص101-104.

- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، 156.

يلاحظ من خلال الجدول أنه على الرغم من بلوغ حجم التجارة البينية عام 2010 ما يقارب تسعة أضعاف نظيره سنة 1984، إلا أنه بالموازاة، شهد أيضا التبادل التجاري مع العالم الخارجي تزايدا ملحوظا، بحيث تنتقل قيمته من 108.1 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 416.2 مليار دولار سنة 2010، الأمر الذي يجعل نسبة التجارة البينية شبه مستقرة تدور عند نسب متدنية، تتراوح بين 11% و13%، في حين نجد أن حجم تبادلها مع الإتحاد الأوروبي بلغ نسبة قدرت بـ21% من إجمالي التجارة الخارجية، وهو ما سيتضح من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم(9): حجم التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي سنة 2009

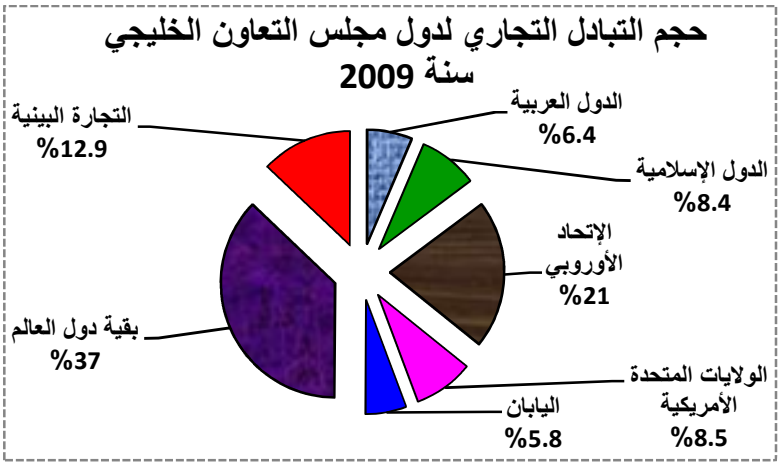

المصدر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، النشرة الإحصائية، مركز المعلومات، العدد التاسع عشر، الرياض،2011، ص105.

إن هذه الوضعية التي تتسم بها التجارة الخليجية، تستدعي تكييف وتصحيح خلل الهيكل الاقتصادي وفق ما يشجع على زيادة التبادل البيني، وذلك بإقامة مشاريع اقتصادية تأخذ في الحسبان الميزة النسبية لكل بلد حسب الموارد المتاحة، أو التي يمكن تطويرها، وتقليل الاعتماد على مورد النفط، وكذا إقامة علاقات تكامل مع دول عربية أخرى، خاصة عند استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي تضم 17 دولة عربية منها دول مجلس التعاون الخليجي الست، حيث ينتظر أن تؤدي هذه المنطقة إلى زيادة ملحوظة قي تدفق التجارة السلعية بين دول مجلس التعاون الخليجي والأقطار العربية، ورفع معدلات التبادل التجاري والذي لم يتجاوز – حسب إحصائيات 2009 – نسبة 6.4%[1].

لتوضيح إتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية* لدول مجلس التعاون الخليجي وحجم مبادلاتها يمكن الإستعانة بالجدول رقم (14) الموالي.

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، النشرة الإحصائية، مركز المعلومات، العدد التاسع عشر، الرياض، 2011، ص105.

* يفترض نظرياً أن قيمة الواردات البينية هي قيمة الصادرات البينية نفسها مضافا إليها تكاليف الشحن والتأمين، ولكن يلاحظ عمليا اختلاف هذه القيم، حيث تظهر البيانات الواردة في الجدول رقم (14) أن قيمة الصادرات البينية أعلى من قيمة الواردات البينية أحيانا. ترجع هده الاختلافات لأسباب عديدة مثل، تسجيل بيانات إعادة التصدير ضمن الصادرات الوطنية، وكذلك عدم نشر بعض الدول بيانات صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي ضمن بيانات التجارة الخارجية.

الجدول رقم (14): إتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية لدول مجلس التعاون الخليجي وحجم مبادلاتها سنة 2010

الوحدة (10^9دولار)

المصدر / الاتجاه	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	مجموع التجارة البينية	الرصيد(الصادرات-الواردات)
الإمارات								
الصادرات		0.3	2.2	4.8	1.4	0.7	9.4	4.5
الواردات		0.4	2	1.8	0.4	0.3	4.9	
البحرين								
الصادرات	0.5		0.8	0.1	0.3	0.1	1.8	-1.62
الواردات	0.3		2.7	0.04	0.08	0.3	3.42	
السعودية								
الصادرات	2.7	3.7		0.7	1	1.3	9.4	3.7
الواردات	3.5	1.1		0.5	0.2	0.4	5.7	
عمان								
الصادرات	3.6	1	0.4		0.2	0.08	4.38	-1.92
الواردات	4.2	1.3	0.6		0.2	0.3	6.3	
قطر								
الصادرات	0.7	0.09	0.1	0.2		0.04	1.13	-2.47
الواردات	1.6	0.5	1.2	0.2		0.1	3.6	
الكويت								
الصادرات	0.4	0.03	0.3	0.2	0.1		1.03	-0.98
الواردات	0.5	0.2	1.2	0.08	0.03		2.01	

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، ص375.

من خلال الجدول رقم (14)، نلاحظ أن الإمارات والسعودية تحتلان المرتبة الأولى في حجم التبادل التجاري السلعي البيني لدول المجلس من جانب الصادرات لتسجل كل منهما حوالي 9.4 مليار دولار، أي ما يعادل مجموعهما نسبة 35.4% من إجمالي التجارة البينية، أما من جانب الواردات نجد سلطنة عمان هي التي تتصدر دول المنطقة لتستورد من دول المجلس ما قيمته 6.3 مليار دولار، والملفت للانتباه أنه لا تزال دول مجلس التعاون الخليجي - مثل الكويت – لم تبلغ صادراتها نحو الأقطار الأعضاء واحد مليار دولار.

إن اختلاف مساهمة التجارة البينة بين أقطار مجلس التعاون الخليجي من دولة إلى أخرى، يعود إلى التباين في الهياكل الإقتصادية التي أقيمت في دول المجلس ومدى تكيفها مع متطلبات

السوق الخليجية المشتركة، الأمر الذي جعل السعودية والإمارات تستحوذ على أكبر نصيب في التجارة الخارجية بين دول المجلس، والذي يتضح جليا من خلال القيمة المضافة للصناعة وناتج قطاع الخدمات الوارد في الجدولين(10) و(12) على التوالي.

الفرع السادس: مؤشرات التكامل النقدي الخليجي على ضوء معايير اتفاقية "ماستريخت"

لقد تم التطرق آنفا في المبحث الربع من الفصل الأول إلى أن إصدار العملة الأوروبية الموحدة كان قائما على استيفاء الدول الأعضاء لبعض الشروط والمعايير*، من أهمها، أن يكون تحرك سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار في حدود ±2.25%، الدين العام الخارجي لأية دولة عضو لا يجب أن يزيد عن 60% من الناتج المحلي للدولة، معدل التضخم السنوي للدولة العضو لا يتجاوز 2.4%، عجز الموازنة العامة للدولة لا يتجاوز الحد الأقصى 3% من الناتج المحلي الإجمالي كمعدل سنوي، معدل الفائدة على المدى الطويل لا يتعدى 7.6% **.

إن إسقاط هذه المعايير على دول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن يكون مؤشراً عن إمكانية التكامل النقدي، واستصدار العملة الخليجية الموحدة.

1- تغيرات معدل الصرف لعملات دول مجلس التعاون الخليجي نسبة للدولار الأمريكي

يعتبر العمل بمعيار أسعار الصرف وربطه بنظام مثيله من المسائل المهمة في تبني عملة موحدة وفي رسم الإطار العام للسياسة النقدية، لما تتضمنه هذه الأخيرة من شروط الإصدار النقدي، وتوزيع عوائده بين الأقطار الأعضاء، وكذلك تحديد دور البنك المركزي لكل دولة، والبنك المركزي المشترك. فيما يلي جدول يبين تغيرات معدل الصرف لعملات دول مجلس التعاون الخليجي نسبة للدولار الأمريكي.

* هذه الشروط والمعايير شبيهة بالتي أقرها المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر 2005، بأبوظبي.
** نظرا لعدم العثور على البيانات المتعلقة بأسعار الفائدة طويلة الأجل، تكتفي الدراسة بالمعايير الأخرى المذكورة.

الجدول رقم(15): تغيرات معدل الصرف لعملات دول مجلس التعاون الخليجي نسبة للدولار الأمريكي خلال الفترة (1999-2009)

(نسب مئوية)

السنة / الدولة	1999*	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
باقي دول مجلس التعاون الخليجي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
الكويت	100	100.98	100.98	100	98.02	97.03	96.05	95.39	93.42	88.48	94.73

* سنة الأساس

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية، 2010، ص9.
- صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2011، ص9.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (15)، أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي عرفت استقراراً في أسعار صرف عملتها المحلية مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1999-2009، باستثناء دولة الكويت التي شهدت فيها تذبذبا طفيفا، لتنخفض قيمتها في عامي 2000 و2001، لتسجل نسبة 100.98%، ثم تأخذ في الارتفاع تدريجيا في السنوات الموالية، لتصل إلى 88.84% سنة 2008، لتعاود بعدها الانخفاض وتتقلص إلى نسبة 94.73% عام 2009، لتوضيح ذلك أكثر يمكن الإستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم(10): تغيرات معدل الصرف لعملات دول مجلس التعاون الخليجي نسبة للدولار الأمريكي خلال الفترة (1999-2009)

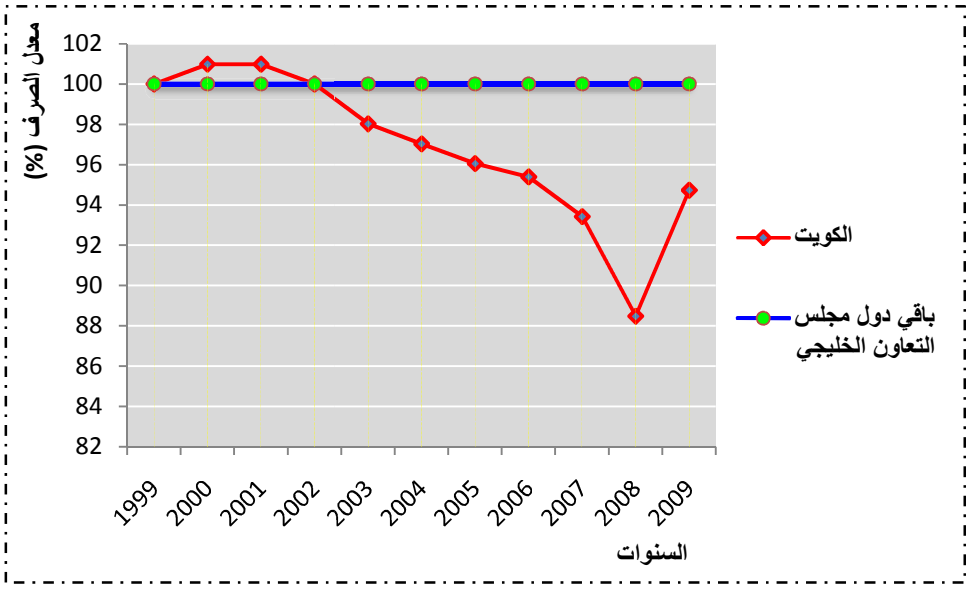

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على المعطيات الواردة في الجدول رقم (15).

تجدر الإشارة إلى أن التذبذب الحاصل في معدل الصرف لعملة الكويت يرجع إلى ارتباط سعر صرف هذه الأخيرة بسلة خاصة من العملات غير المعلنة[1]، وبالتالي عدم تأثر قيمة الدينار الكويتي بالتقلبات التي تطرأ على قيمة الدولار الأمريكي، لكن ما يمكن قوله أن ضيق مجال التغير بين أسعار صرف العملتين، يجعل إمكانية إقامة الإتحاد النقدي الخليجي- حسب هذا المعيار- ممكنا.

2- نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

يتألف تجمع مجلس التعاون الخليجي من دول صغيرة، قليلة السكان وغنية، تساهم بما يزيد عن نصف إجمالي الناتج المحلي العربي، تعتمد في تنمية مشاريعها الاقتصادية على الإرادات النفطية الضخمة، الأمر الذي جعلها أقطار غير مقترضة باستثناء سلطنة عمان، وبالتالي فإن العمل بمعيار نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، يتوقف على مدى استيفاء هذه الأخيرة للمعايير والشروط المطلوبة في اتفاقية "ماستريخت"، والذي يتضح من خلال الشكل رقم(11) الموالي.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2010، ص370.

الشكل رقم(11): تغيرات نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عمان خلال الفترة (1999- 2010)

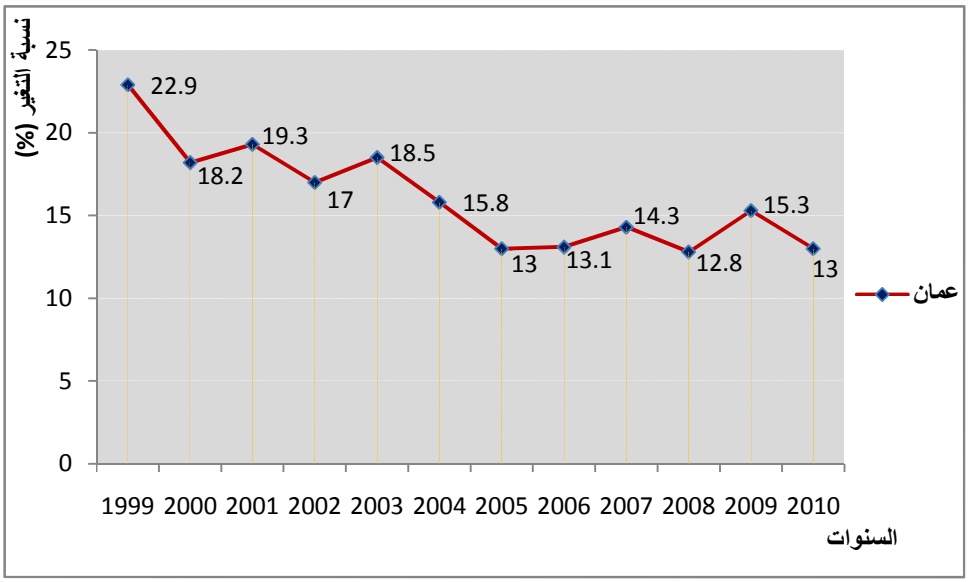

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على البيانات الواردة في:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2010، ص368.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، ص390.
- صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية، 2010، ص ص11، 26.

من خلال الشكل رقم(11)، نلاحظ أنه على الرغم من التذبذب الحاصل في نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان خلال الفترة(1999- 2010)، إلا أن هذا الأخير لم يصل السقف المشروط عدم تعديه في اتفاقية "ماستريخت" فحسب، بل تراجع بمعدل ملحوظ، لينخفض من نسبة تقارب 23% عام1999، إلى حوالي 13% سنة 2010، الأمر الذي يفسر- حسب هذا المعيار- إمكانية التكامل وإصدار العملة الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

3- التضخم

يتعلق هذا المعيار بكبح تمويل العجز المالي عن طريق الإصدار النقدي بالشكل الذي يهدد استقرار المستوى العام للأسعار، لذلك حددت اتفاقية "ماستريخت" معدل التضخم بـ2.4% كحد أقصى المسموح به للدخول إلى منطقة اليورو. وبتطبيق هذا المعيار على دول مجلس التعاون الخليجي، يمكن أن يكون مؤشراً على إمكانية إقامة تكاملها النقدي، وللحكم على ذلك، يستلزم الأخذ بالبيانات الواردة في الجدول رقم(16) الموالي.

الجدول رقم(16): تغير معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2010-1999)

(نسب مئوية)

الدولة / السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
1999	-	-1.3	-1.1	-0.5	1.4	3.0
2000	3.1	-0.7	-1.1	-1.2	1.7	1.8
2001	2.8	-1.2	1.2	-0.8	1.5	1.3
2002	2.9	-0.5	0.2	-0.3	0.2	0.9
2003	3.1	1.7	0.6	-0.2	2.3	1.0
2004	5.0	2.3	0.3	0.8	6.8	1.3
2005	6.2	2.6	0.7	1.9	8.8	4.1
2006	9.3	2.0	2.2	3.4	11.8	3.1
2007	11.1	3.3	4.1	4.8	13.8	5.5
2008	12.3	3.5	9.9	-4.6	15.1	10.6
2009	1.6	2.8	5.1	3.4	-4.9	4.0
2010	0.9	1.9	5.3	3.2	-2.4	4.0

- بيانات غير متوفرة.

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، ص 23.
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في دول مجلس التعاون، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، الرياض، جوان 2011، ص 16.
- www.data.Worldbank.org/indicator .

تشير بيانات الجدول رقم(16)، أن ما يميز دول مجلس التعاون الخليجي، هو عدم استقرار المستوى العام للأسعار السائدة بها طِوال الفترة الممتدة ما بين 1999 و1010، حيث شهدت معدلات التضخم ارتفاعا وانخفاضا، وهو ما يدل على الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي للأقطار الخليجية، الأمر الذي يجعل اقتصاداتها عرضة للتقلبات التي تطرأ على الأسعار العالمية.

يلاحظ أيضا من الجدول تراجع معدلات التضخم في عام 2010 عن مستوياتها في عام 2009 في كل من الإمارات والبحرين وعمان، بينما زادت في السعودية وقطر، وبقيت مستقرة في الكويت. وساهمت برامج دعم السلع الاستهلاكية في عدد من هذه الدول في إبقاء التضخم عند

مستويات معقولة، كما أن تراجع معدلات التضخم في الإمارات والبحرين يعود إلى المبادرة بتصحيح أسعار الإيجار والسكن[1].

أما بخصوص إمكانية إصدار العملة الخليجية الموحدة، حسب معيار التضخم، فإن البيانات الواردة في الجدول رقم (16) تستبعد ذلك، حيث نلاحظ تباين أداء دول مجلس التعاون الخليجي سنة 2010، ليتراوح معدل التضخم بين 5.3% في السعودية، إلى انكماش في قطر بلغ حوالي 2.4%. وبقيت كل من عمان والكويت هي الأخرى، ضمن دول المجلس عالية التضخم، بالمقارنة مع المعدل المقبول 2.4%، وهو ما سيتضح أكثر في الشكل الموالي.

الشكل رقم(12): معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي سنة 2010

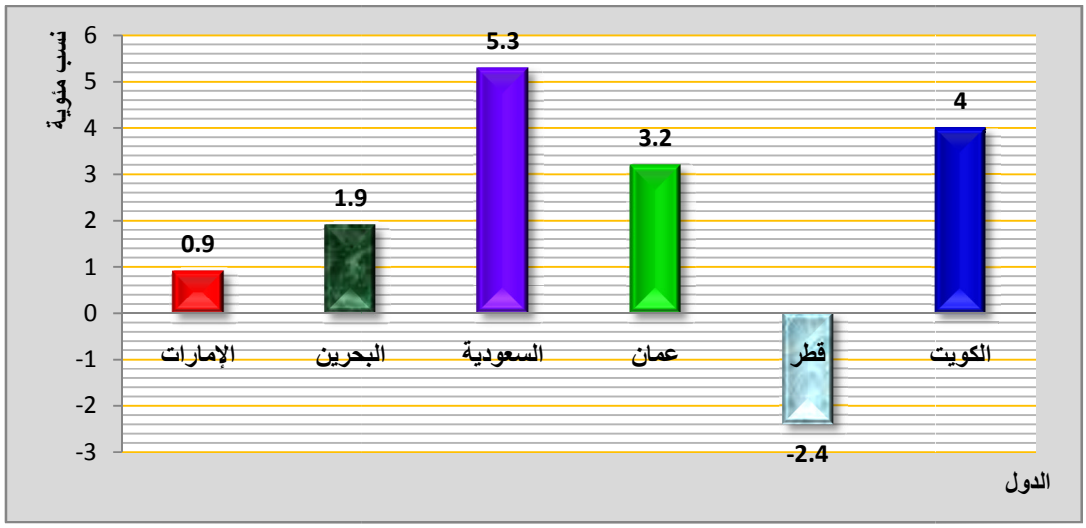

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول رقم (16).

4- نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر عجز الموازنة العامة من أهم المعايير التي أولتها الدول الأوروبية اهتماما كبيرا قبل إصدار عملتها الموحدة، وذلك لما للاختلال المالي من تأثير مباشر على المؤشرات الأخرى[2]، حيث أنه غالبا ما تلجأ الدول في تغطية عجزها المالي، إما إلى الإصدار النقدي وبالتالي إمكانية حدوث تضخم، أو اللجوء إلى الاستدانة من الخارج، أو رفع معدلات الفائدة على القروض ومنه انخفاض فرص الإستثمار.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 24.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) – السوق العربية المشتركة (الواقع والطموح)، مكتبة الأسرة، القاهرة،2003، ص20.

فيما يتعلق بمجلس التعاون الخليجي، فإن جميع دوله حققت فائضا في موازناتها العامة عام 2010، والذي يتضح من خلال الجدول رقم(17) الموالي.

الجدول رقم(17): نسبة العجز أو الفائض في الموازنات العامة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2003- 2010)

(نسب مئوية)

الدولة / السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2003	-4.5	-5.7	4.5	1.4	4.3	8.9
2004	-0.4	0.5	11.4	2.4	17.0	8.0
2005	7.8	2.1	18.4	2.5	9.2	11.1
2006	11.7	-0.1	21.0	0.3	5.7	23.2
2007	9.5	2.6	12.3	0.3	12.8	15.7
2008	24.0	13.2	39.9	13.8	16.7	29.6
2009	4.1	-0.2	6.6	14.0	18.6	17.6
2010	6.9	3.2	17.1	14.9	12.2	21.7

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2010، ص336.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، ص356.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (17)، إلى أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2004، استوفت الشرط القائل بعدم تعدي عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة 3%، الأمر الذي يمكن أن نستنتج من خلاله إمكانية إصدار العملة الخليجية الموحدة حسب هذا المعيار.

من خلال دراسة المعايير السابقة الذكر، يمكن القول أنه بإمكان دول مجلس التعاون الخليجي إصدار عملتها الموحدة، خاصة إذا عملت على التحكم أكثر في تقلبات معدلات التضخم.

لذلك فإن بلوغ درجة الإتحاد النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي، يجعل أقطار هذا الأخير فعليا كتلة اقتصادية واحدة على المستوى الدولي، ومن ثم تتاح الفرصة للدول الأعضاء لتحقيق أهدافها الاقتصادية، وخلق كيان يحدث نوع من التوازن النقدي العالمي مقابل العملات الأخرى.

المبحث الثالث

إنجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي

لقد حقق تجمع مجلس التعاون الخليجي خلال الثلاثة عقود(1981 -2011) مجموعة من الإنجازات في عدة مجالات، وضع المجلس ضمن التجمعات الناجحة - خاصة العربية منها - بل أنه أصبح نموذجا للتكامل الإقليمي العربي جدير بأن تدرس تجربته، ويستفاد من منهجيته المتميزة التي هي أحد أسباب استمراره، ونجاحه في تحقيق أهدافه من خلال التدرج في مراحل التكامل الاقتصادي، وإقامة علاقات التعاون.

المطلب الأول: التدرج في مراحل التكامل الاقتصادي

لتفعيل العمل الجماعي، شرعت دول مجلس التعاون الخليجي منذ إعلان تجمعها سنة 1981 باتخاذ الترتيبات القانونية والعلمية التي تمهد الطريق لإقامة منطقة التجارة الحرة، حينما سارعت إلى التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بينها في نوفمبر 1981، ثم الانتقال إلى إقامة الإتحاد الجمركي بعد عقدين من الزمن، لتدخل دول المجلس المرحلة الثانية من مراحل التكامل الاقتصادي، ثم المرحلة الثالثة التي تحققت بإعلان تأسيس السوق الخليجية المشتركة اعتبارا من يناير 2008، بعد أن تحقق معظم متطلباتها، وأصبحت المواطنة الاقتصادية واقعا معاشا.

استكمالا لمتطلبات تفعيل العمل الاقتصادي المشترك بين أقطار مجلس التعاون الخليجي، تم اعتماد اتفاقية الإتحاد النقدي في ديسمبر 2008، والتوقيع عليها في جوان 2009، وهو ما وضع مجلس التعاون الخليجي بالفعل على أعتاب مرحلة الوحدة الاقتصادية.

الفرع الأول: إقامة منطقة التجارة الحرة (مارس 1983)

يعتبر تشجيع ودعم التبادل التجاري أحد أهم المتطلبات أي تجمع اقتصادي، سواءً كان على شكل منطقة تجارة حرة، أو إتحاد جمركي، أو سوق مشتركة، أو إتحاد اقتصادي. من هذا المنطلق، شرعت دول مجلس التعاون الخليجي منذ بداية إقامة التكتل بينها في ماي 1981 بالعمل على اتخاذ الترتيبات القانونية والعملية اللازمة عن طريق إبرام الاتفاقية الإقتصادية الموحدة في نوفمبر 1981 وما تضمنته من أحكام مرتبطة بإقامة منطقة التجارة الحرة لدول المجلس.

دخلت منطقة التجارة الحرة لدول مجلس التعاون الخليجي حيز التنفيذ ابتداء من مارس 1983، واستمرت تعمل إلى ما يقارب عشرون عاما، حتى نهاية عام 2002، حينما حل محلها الإتحاد الجمركي.

تميزت منطقة التجارة الحرة لدول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص بإعفاء المنتجات الصناعية والزراعية ومنتجات الثروة الطبيعية من الرسوم الجمركية، وتنسيق سياسات الإستيراد والتصدير بين الدول الأعضاء وفق ما يلي[1]:

1- السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول المجلس دونما حاجة لاتخاذ أية إجراءات سوى إثبات شهادة المنشأ، والتقيّد بمنافذ التصدير.

2- في حالة استيفاء رسوم جمركية أو التأمين على أية سلعة ذات منشأ وطني بسبب الشك في صحة منشئها، يعاد هذا التأمين أو الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة بعد التأكد من وطنيتها.

3- العمل بنظام التخليص الفوري لإنهاء الإجراءات الجمركية للسلع التي يصطحبها المسافرون بالمراكز الحدودية لدول المجلس.

4- تخصيص ممرات في المنافذ الحدودية بين الدول الأعضاء لمواطني دول المجلس، مع وضع لوحة تحمل عبارة "مواطنو دول مجلس التعاون ".

بفضل التسهيلات والإجراءات التي تبنتها دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة تطبيق منطقة التجارة الحرة (1983-2002)، سجلت زيادة ملحوظة في حجم التبادل التجاري البيني، حيث ارتفع من أقل 3 مليار دولار عام 1983 إلى نحو 20 مليار دولار عام 2002[2].

الفرع الثاني: قيام الإتحاد الجمركي (يناير2003)

يعد قيام الإتحاد الجمركي مطلع يناير 2003 من أهم إنجازات التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، إذ أنه يمثل نقلة نوعية في العمل الاقتصادي الخليجي المشترك نظرا لما يتضمنه من توحيد التعريفة الجمركية، والتي حددت بواقع 5% على جميع السلع الأجنبية المستوردة من خارج منطقة الإتحاد، وإزالة كافة أشكال معوقات التبادل التجاري،

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، العمل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجا، مرجع سبق ذكره، ص ص102-103.

[2] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، 30 عاما من الإنجاز على طريق التكامل والوحدة، مجلة المسيرة، العدد التاسع والثلاثون، الرياض، ماي 2011، ص37.

وتوحيد إجراءات الإستيراد والتصدير، ومعاملة المنطقة الجغرافية للدول الأعضاء الست معاملة منطقة جغرافية واحدة لها نقطة دخول واحدة، يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.

يقوم المنفذ الذي دخلت عبره السلع بإجراءات التفتيش والمعاينة والتأكد من مطابقة السلع للمواصفات والمستندات المطلوبة وخلوها من الممنوعات، واستيفاء الرسوم المستحقة عليها، وتنقل البضائع بحرية داخل دول المجلس، وبموجب ذلك تم إلغاء التعامل بالنقل بالعبور (الترانزيت) للسلع الأجنبية فيما بين الدول الأعضاء باعتبارها منطقة جمركية واحدة، كما تم إنشاء مركز معلومات جمركي لتسهيل العمليات الجمركية وحركة انتقال السلع بين دول المجلس، وحركة التجارة بينها وبين دول العالم الأخرى.

لمعرفة مدى الإستفادة الفعلية لقيام الإتحاد الجمركي، تم إعداد دراسة مفصلة لتحليل حجم التجارة البينية في مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2002- 2009، والتي أثبتت أن انتقال السلع الوطنية والأجنبية حققت نموا ملحوظا تضاعف ثلاث مرات عما كان عليه قبل إنشاء الإتحاد[1].

أما على مستوى العالم العربي، فإن جامعة الدول العربية التي تسعى لإقامة اتحاد جمركي بعد نجاحها النسبي في تحقيق إقامة منطقة التجارة الحرة، استفادت من تجربة الإتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي، وأخذت بمعظم مقومات هذه التجربة للعمل بها في وضع أسس وخطوات الإتحاد الجمركي العربي، ودعمت دول المجلس الجهود التي تبذل في إطار استكمال متطلبات الإتحاد الجمركي العربي، وقدمت دول المجلس قانونها الجمركي الموحد وتعريفتها الجمركية الموحدة كأساس للإتحاد الجمركي العربي[2].

أما على الصعيد الدولي، تعامل دول مجلس التعاون الخليجي كإتحاد جمركي في منطقة الجمارك العالمية، حيث تشارك الأمانة العامة في العديد من لجانها بصفة مراقب، وتشمل اللجان الخاصة بجدول التعريفة الجمركية، وقواعد المنشأ، وأسس القيمة الجمركية، ومكافحة التهريب،

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، المسيرة والإنجاز، الطبعة الخامسة، مركز المعلومات، الرياض، 2011، ص105.

[2] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، المسيرة والإنجاز، مرجع سبق ذكره، ص118.

والغش التجاري، بالإضافة إلى مشاركة الأمانة العامة في الاجتماعات السنوية لمدراء عامي الجمارك على المستويين، الإقليمي والدولي.

من خلال ما تقدم، فإنه يمكن القول أن تجربة الإتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي، من التجارب الناجحة على المستويين الإقليمي والدولي، حيث أصبحت دول المجلس بعد اتفاقها على قيام الإتحاد الجمركي في عام 2003 ضمن جدار جمركي واحد تجاه العالم الخارجي، تطبق فيه الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية لمرة واحدة في نقطة الدخول الأولى، ويتم انتقال كافة هده السلع بين دول المجلس دون فرض رسوم جمركية أخرى عليها، ويتم معالجة نصيب كل دولة من الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية الخاصة بالسلع الأجنبية التي تم انتقالها بين الأقطار الأعضاء من خلال إجراء عملية المقاصة.

الفرع الثالث: إنشاء السوق الخليجية المشتركة (يناير 2008)

جاء الإعلان عن إقامة السوق الخليجية المشتركة في القمة الثامنة والعشرون للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي المنعقدة بالدوحة في ديسمبر 2007، لتدخل حيز التنفيذ في مطلع عام 2008. تستهدف بشكل أساسي تحقيق المواطنة الاقتصادية الخليجية، وذلك من خلال معاملة مواطنو دول المجلس الطبيعيون والإعتباريون في أية دولة عضو، نفس معاملة مواطنيها دون تمييز في كافة المجالات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص ما يلي[1]:

1- التنقل والإقامة.

2- العمل في القطاعات الحكومية والخاصة.

3- التأمين الاجتماعي والتقاعد.

4- مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.

5- تملك العقارات مع منح حق الإرث والإيصاء.

6- تنقل رؤوس الأموال.

7- المعاملة الضريبية.

8- تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، السوق الخليجية المشتركة من الحلم إلى الواقع، إدارة البحوث والدراسات، الرياض، 2009، ص ص20-21.

فيما يلي جدول يبين الحجم الفعلي لاستفادة مواطني دول مجلس التعاون الخليجي من قرارات المواطنة الاقتصادية الخليجية في مجالات التنقل والإقامة، العمل، التقاعد، التأمين، تملك العقار، تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات خلال السنوات (1999، 2005، 2010).

الجدول رقم(18): الحجم الفعلي لاستفادة مواطني دول مجلس التعاون الخليجي من قرارات المواطنة الاقتصادية الخليجية خلال السنوات (1999، 2005، 2010)

البيان		الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
عدد المواطنين الذين يتنقلون فيما بين الدول الأعضاء(10^6 فرد)	1999	1.4	2.4	2.6	0.2	0.2	0.7	7.5
	2005	1.7	4.5	4.5	0.1	0.4	1.2	12.4
	2010	1.7*	5.8	5.8	0.4	0.6	2.0	16.3
عدد المواطنين العاملين في القطاع الحكومي بالدول الأعضاء الأخرى(10^3 عامل)	1999	-	-	-	0.01	0.3	1	1.31
	2005	-	-	0.01	0.03	0.4	9.3	9.74
	2010	3.3	0.3	0.02	0.04	1.5	10.7	15.86
عدد المواطنين العاملين في القطاع الخاص بالدول الأعضاء الأخرى(10^3 عامل)	1999	-	0.4	0.6	-	0.2	10.4	11.6
	2005	-	0.5	0.9	0.05	0.8	13	15.25
	2010	0.9	0.7	1.3	0.03	0.6	19	22.53
عدد المواطنين المتقاعدين بالدول الأعضاء الأخرى(10^3 فرد)	1999	-	-	-	0.06	-	0.7	0.76
	2005	-	0.1	-	0.06	-	0.7	0.86
	2010	3.2	0.3	0.02	0.04	1.5	3.1	8.16
عدد المواطنين المؤمَّنين اجتماعيا بالدول الأعضاء الأخرى (10^3)	1999	-	0.4	0.7	-	-	-	1.1
	2005	-	0.5	0.9	-	-	-	1.4
	2010	0.9	0.7	1.3	-	0.6	1.9	5.4
عدد المواطنين الممتلكين للعقار بالدول الأعضاء الأخرى(10^3 فرد)	1999	0.3	0.7	0.2	-	0.01	0.04	1.25
	2005	3.7	0.7	0.1	1.7	0.05	0.06	6.31
	2010	4.6	0.4	0.8	4.4	0.1	0.3	10.6
عدد شركات المساهمة المسموح تداول أسهمها بين مواطني الدول الأعضاء	1999	-	39	62	125	1	85	312
	2005	37	44	64	104	31	158	438
	2010	79	48	146	126	43	210	652

*إحصائيات 2006.

- إحصائيات غير متوفرة.

المصدر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام، العدد الرابع، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، الرياض، 2011، ص14 وما بعدها.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (18) إلى تضاعف أعداد المواطنين الذين يتنقلون فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي، ليبلغ عددهم عام 2010 حوالي16.3 مليون فرد مقابل 7.5 مليون فرد سنة 1999، أي ما يعادل نسبة نمو قدرها 117.3%. تستقبل البحرين وحدها ما يقارب 6 مليون زائر من مواطني دول المجلس.

إلى جانب ذلك، يلاحظ من الجدول تزايد أعداد المواطنين العاملين بالدول الأعضاء الأخرى سنة 2010 ليبلغ مجموعهم حوالي 16 ألف عامل في القطاع الحكومي، و22 ألف عامل في القطاع الخاص، و8.1 ألف مستفيد من التقاعد، و4.5 ألف مستفيد من التأمين الاجتماعي. كما عرف عدد المواطنين الممتلكين للعقار بالدول الأعضاء الأخرى نموا مطردا بحيث انتقل من 6.31ألف سنة 2005إلى نحو 10.6 ألف عام 2010، وبالمثل ارتفع عدد شركات المساهمة المسموح تداول أسهمها بين مواطني الدول الأعضاء من 438 شركة سنة 2005 إلى 652 شركة عام 2010.

من خلال ما تقدم، يمكن القول أن رفع القيود على تنقل المواطنين بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، ومساواتهم مع مواطني الدولة مقر العمل في القطاعين العام والخاص، واستفادتهم من التأمين الاجتماعي والتقاعدي، وممارستهم جميع الأنشطة الاقتصادية، وتملكهم للعقار، وتداول شرائهم للأسهم، وتأسيس الشركات... يعبر عن خطوات جادة، وإنجازا حقيقيا للسوق الخليجية المشتركة.

الفرع الرابع: توقيع اتفاقية الإتحاد النقدي (جوان 2009)

ترجع فكرة إصدار العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي إلى بداية إنشاء المجلس، حيث أشار النظام الأساسي للمجلس الأعلى عام 1981 إلى ذلك. لتنص عليه الاتفاقية الاقتصادية الموحدة عام 1981 في مادتها الثانية والعشرون على أن إصدار عملة موحدة هدف منشود. لتأتي الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس عام 2001 لتبرز أهمية إتمام مراحل التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث نصت المادة الرابعة من الفصل الثالث للاتفاقية الاقتصادية بأن « تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات الإتحاد... لاسيما تقارب السياسات المالية والنقدية، والتشريعات المصرفية، ووضع معايير لتقريب معدلات الأداء

الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي »[1] والتي من بينها وأهمها ما تم دراسته في المبحث الثاني من هذا الفصل.

المطلب الثاني: مجالات التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي

منذ توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة عام 1981 ركزت دول مجلس التعاون الخليجي اهتمامها على توسيع مجالات التعاون فيما بينها، وإقامة علاقات اقتصادية مع الدول والتكتلات الاقتصادية الإقليمية وهذا رغبة في الإسراع بالتنمية الاقتصادية في إقليم المنطقة، وتقوية المواقف التفاوضية والقدرات التنافسية في الأسواق العالمية.

الفرع الأول: التعاون الاقتصادي البيني

تتمثل أهم مجالات التعاون الاقتصادي البينية لدول مجلس التعاون الخليجي في التجارة، الطاقة، الصناعة، الزراعة، الكهرباء، الماء، النقل والموصلات، نتناولها بشيء من التفصيل فيما يلي:

أولا: التعاون في المجال التجاري

حققت دول مجلس التعاون الخليجي العديد من **الإ**نجازات في مجال التعاون التجاري، والتي تمثلت في عدد من القوانين والأنظمة وتعزيز المواطنة الإقتصادية، وإنشاء الهيئات المشتركة، وفيما يلي إيجاز لأهم الإنجازات في هذا المجال[2]:

1- السماح لمواطني الدول الأعضاء بممارسة تجارة التجزئة والجملة في أي دولة من دول المجلس ومساواتهم بمواطني الدولة المضيفة.

2- الموافقة على إقامة مركز التحكيم التجاري لدول المجلس، وقد أقيم المركز في مملكة البحرين وأعلن عن قيامه عام 1995 بهدف توفير آلية لفض المنازعات في المجال التجاري، حيث يختص المركز بالنظر في المنازعات التجارية بين مواطني دول المجلس، بينهم والغير، سواءً كانوا أشخاص طبيعيين أو اعتباريين.

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، المسيرة والإنجاز، مرجع سبق ذكره، ص83.
[2] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، المسيرة والإنجاز، مرجع سبق ذكره، ص ص99-100.

3- اعتماد النظام الأساسي لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي وذلك بموجب قرار المجلس الأعلى في ديسمبر1998.

4- إنشاء هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر 2002 بهدف إعداد واعتماد ونشر المواصفات القياسية الخليجية الموحدة للسلع والمنتجات، بما يساهم في تطوير قطاعاتها الإنتاجية والخدمية وتنمية التجارة بينها وحماية المستهلك والبيئة والصحة وتشجيع الصناعات والمنتجات الزراعية الخليجية.

5- اعتماد وثيقة السياسة التجارية الموحدة التي تهدف إلى توحيد السياسة التجارية الخارجية لدول المجلس بموجب قرار المجلس في ديسمبر 2005.

6- اعتماد قانون (نظام) العلامات التجارية بدول المجلس في ديسمبر 2006.

7- السماح للشركات الخليجية بفتح فروع لها في دول مجلس التعاون وتطبيق المساواة التامة في معاملة فروع الشركات الوطنية بموجب قرار المجلس الأعلى في ديسمبر 2010.

ثانيا: التعاون في مجال الطاقة

يهدف هذا التعاون إلى تنسيق سياسات دول مجلس التعاون في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها من استخراج وتكرير وتسويق وتصنيع وتسعير واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة، والعمل على وضع سياسات نفطية موحدة واتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي وفي المنظمات الدولية.

لتحقيق تلك الأهداف، قامت دول مجلس التعاون الخليجي باتخاذ مجموعة من الأهداف من أهمها ما يلي[1]:

1- خطة الطوارئ الإقليمية للمنتجات البترولية

لقد تم اعتماد العمل بخطة الطوارئ الإقليمية للمنتجات البترولية لدول المجلس في 1988 بهدف تعاون وتضامن الدول الأعضاء عند تعرض أي منها لحوادث تسبب في حدوث انقطاع أو

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي على الموقع:
http://WWW.gcc-sg.org/indexcee37

عجز في إمكانياتها الذاتية عن تلبية احتياجاتها من استهلاك المنتجات البترولية حتى تتمكن من استعادة إمكانيتها والاعتماد على مصادرها الخاصة.

2- نظام الإقراض البترولي

يهدف نظام الإقراض البترولي الذي تمت الموافقة عليه في ديسمبر 1987 إلى التضامن بين دول مجلس التعاون الخليجي عند حدوث أي ضرر أو خلل يترتب عليه تعطيل المنشآت الناقلة للصادرات من الموانئ، على أن تكون نسبة الضرر 30% من الكمية المتوقع أن تقوم الدولة المتضررة بتصديرها والتوقع باستمرار الضرر لمدة شهر على الأقل، مع ارتباط تلك النسبة بالحصص التي تلتزم بها الدول الأعضاء في الأوبك*.

3- التنسيق في مجال التسويق

يهدف العمل في مجال التسويق إلى تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات بين المختصين في دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بتسويق المنتجات البترولية المكررة والبتروكيماويات إلى مختلف الأسواق العالمية، والعمل لإزالة كل المعوقات الضريبية وغيرها من العقبات التي تعيق نفاذ صادرات الدول الأعضاء من النفط الخام ومنتجاته إليها.

ثالثا: التعاون في المجال الصناعي

لقد عملت دول مجلس التعاون الخليجي على تنسيق النشاط الصناعي فيما بينها وتوحيد السياسات والتشريعات والأنظمة الصناعية التي تسهل عملية التحول الصناعي على أساس تكاملي بين الأقطار الأعضاء بتشجيع إقامة الصناعات الأساسية والصناعات التحويلية المكملة للمشروعات الأساسية، وفي إطار تلك الجهود بادرت دول المجلس إلى ما يلي[1]:

* الأوبك (OPEC): هي منظمة عالمية تسمى بـ "منظمة الأقطار المصدرة للبترول" تضم في عضويتها ثلاث عشرة دولة من بينها دول مجلس التعاون الخليجي الست، تأسست عام 1960، تشكل صادرات أعضائها ما يزيد عن نصف صادرات العالم من النفط الخام.

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، المسيرة والإنجاز بعد خمسة وعشرون عاما، مركز المعلومات، الرياض، ماي2006، ص95.

1- إقرار الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي، والتي تمت الموافقة عليها عام 1985، وذلك بهدف تحقيق تنمية صناعية على أسس تكاملية وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

2- الموطنة الخليجية في المجال الصناعي، حيث أعفت الاتفاقية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي عام 1981 المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني في الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل والتي دخلت حيز التنفيذ بدءً بتطبيق الإتحاد الجمركي في مطلع عام 2003.

3- إعفاء مدخلات الصناعة من الرسوم الجمركية بدءً من ديسمبر 2001 وذلك بعدم فرض أي رسوم على وارداتها من الآلات والمعدات وقطع الغيار والمواد الخام الأولية ونصف المصنعة ومواد التعبئة والتغليف اللازمة للإنتاج الصناعي.

4- توحيد القوانين والأنظمة الصناعية وذلك بإعداد قواعد تنسيق وتشجيع إقامة المشاريع الصناعية، ووضع قانون موحد للتنظيم الصناعي لدول المجلس.

رابعا: التعاون في مجال الزراعة

يهدف التعاون في مجال الزراعة إلى توحيد سياسات وأنظمة الدول الأعضاء وإقرار المشاريع المشتركة ذات الصلة بالزراعة. من أهم الإنجازات التي تم تحقيقها في هذا المجال ما يلي[1]:

1-إقرار المجلس الأعلى في ديسمبر 1996 السياسة الزراعية المشتركة بهدف تحقيق التكامل الزراعي بين دول المجلس وفق إستراتيجية موحدة تعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد المائية، وتوفير الأمن الغذائي من مصادر وطنية، وزيادة الإنتاج، وتشجيع المشاريع المشتركة بمساهمة من القطاع الخاص.

2- تحديد وتوحيد أطوال الأسماك التجارية المتداولة بين دول المجلس كوسيلة استرشادية تهدف أساسا إلى الحفاظ على مخزون الثروة السمكية وذلك من خلال حظر صيد الأسماك قبل بلوغها الأعمار التي تسمح لها بالتكاثر.

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سبق ذكره، ص ص169-171.

3- تنظيم مرور السلع الزراعية في المنافذ الحدودية باعتماد شهادات الصحة النباتية، وتوحيد آلية الفحوصات المخبرية.

4- دراسة الأمن الغذائي والمائي بدول مجلس التعاون الخليجي بهدف زيادة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.

5- تنفيذ مشروع مشترك لتطوير إنتاج ثمور النخيل وذلك بمكافحة أمراضها، وتسويق محصولها، وإعداد بنك وراثي للجينات.

خامسا: التعاون في مجال النقل والمواصلات

يهدف التعاون في مجال النقل والمواصلات إلى تعميق التماسك الطبيعي لدول مجلس التعاون الخليجي والتنسيق في إقامة مشاريع البنية الأساسية كالموانئ والمطارات والطرق، فيما يلي إيجاز لما تم تحقيقه في مجالات النقل بأنواعه، البري، البحري والجوي[1].

1- إنجازات النقل البري

من أهم الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال النقل البري ما يلي:

- إعداد مواصفات قياسية موحدة لبناء طرق الربط والطرق الرئيسية بدول المجلس.
- تأسيس جمعية هندسية للطرق الخليجية، والتي تعتني بالرفع من مستوى تعبيد الطرق، وتمكن مهندسيها من تبادل الخبرات في هذا المجال.
- إعداد دليل وسائل التحكم المروري.
- إعداد لائحة اشتراطات سلامة النقل البري بدول المجلس.

2- إنجازات النقل الجوي

من أهم الإنجازات المتعلقة بقطاع النقل الجوي ما يلي:

- إنشاء مكتب مشترك لدول المجلس لدى منظمة الطيران المدني الدولية يتولى تنسيق المواقف بين الدول الأعضاء في المحافل الدولية ومتابعة مستجدات النقل الجوي في المنظمة الدولية وإبلاغه للدول الأعضاء.

---

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي على الموقع:
http://WWW.gcc-sg.org/Achiev/chapt13

- الشراء المشترك لوقود الطائرات في عدد من المحطات في أنحاء العالم.
- تكثيف الرحلات الجوية بين الدول الأعضاء، مما يساهم في زيادة التبادل التجاري وتنمية السياحة.

3- إنجازات النقل البحري

- إصدار الدليل الموحد لقواعد وتعليمات الموانئ بدول المجلس واعتباره إلزاميا.
- إعداد واعتماد النموذج الموحد لإحصائيات الموانئ بدول المجلس.
- إصدار القانون البحري الموحد لدول المجلس والعمل بموجبه في موانئ الدول الأعضاء وإدارات الشؤون البحرية.
- إنشاء شركة خليجية للمساعدات الملاحية.

سادسا: التعاون في مجال الكهرباء والماء

ينطوي التعاون في هذا المجال على الربط الكهربائي بين دول المجلس، وإنشاء قاعدة للمعلومات الكهربائية والمائية، وتوحيد مواصفات الأدوات الكهربائية والمائية، وترشيد استهلاك الكهرباء والماء، وتوليد الطاقة اللازمة عند الحالات الطارئة. فيما يلي إيجاز لأهم ما تم تحقيقه من إنجازات في مجال الكهرباء والماء[1].

1- تدشين مشروع الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر 2009.
2- وضع قاعدة معلوماتية للكهرباء والماء لتسهيل تبادل المعلومات بين الجهات المختصة بقطاعي الكهرباء والماء في دول المجلس، والاستفادة من الخبرات المتوفرة في كل دولة.
3- توحيد الموصفات الفنية الكهربائية والمائية لدول مجلس التعاون الخليجي شملت ثماني مواصفات، تهدف إلى ضمان سلامة مواطني المجلس، والتمهيد لقيام صناعات خليجية موحدة.
4- إعداد التشريعات المائية الاسترشادية المشتركة للمحافظة على مصادر المياه بنوعيها التقليدية وغير التقليدية، وتحسين استخداماتها لتحقيق التنمية المستدامة للمياه.

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي على الموقع:
http://WWW.gcc-sg.org/indexcee37

الفرع الثاني: التعاون الاقتصادي مع الدول

يمكن إيجاز أهم الدول التي أقام معها مجلس التعاون الخليجي علاقات اقتصادية فيما يلي:

1- التعاون مع الجمهورية اليمنية

هناك عدة مجالات إقتصادية انضمت إليها اليمن للتعاون مع دول المجلس من أهمها ما يلي[1]:

- في ديسمبر 2001 تمت الموافقة على انضمام اليمن إلى مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي، كما أصدر المجلس الأعلى قرارا في ديسمبر2008 انضمام اليمن إلى المؤسسات التالية:
- منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية.
- هيئة تقييس لدول مجلس التعاون.
- هيئة المحاسبة لدول المجلس.

في نوفمبر 2006 عقد مؤتمر المانحين برعاية مجلس التعاون الخليجي في لندن شاركت فيه 25 دولة و15منظمة قدمت تعهدات بلغت حوالي 4.7 مليار دولار لتمويل البرنامج الاستثماري لليمن للفترة مابين 2007 و2010، ساهمت دول مجلس التعاون الخليجي وحدها بأكثر من 3.7 مليار دولار، أي ما يعادل 75% من إجمالي التعهدات، وفي عام 2009 قرر المجلس الأعلى انضمام اليمن إلى لجنة رؤساء البريد في دول المجلس.

تجدر الإشارة إلى أن الجمهورية اليمنية رغم موقعها الجغرافي، وتتاخم أراضيها مع دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنه لم يتم قبولها للانضمام إلى هذا الأخير، وذلك لعدة اعتبارات من أهمها:

- الاختلاف في الأنظمة السياسية، وتمسك دول مجلس التعاون الخليجي بسماتها المشتركة، وأنظمة حكمها المتشابهة.

[1] مدحت عزمي، التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية اليمن، غرفة التجارة والصناعة، دبي، 20-23 ماي 2010، ص38 وما بعدها.

- التفاوت في مستويات الفقر والغنى بين دول المجلس من جهة، ودولة اليمن من جهة أخرى، والذي يتجلى من خلال الجدول الموالي.

الجدول وقم(18): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن خلال الفترة (1999-2008)

الوحدة(10^3دولار)

الدولة / السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	اليمن
1999	18.1	10.7	8	6.8	21	13.2	0.4
2000	23.3	12.6	9.2	8.1	28.6	16.9	0.5
2001	21.7	12.2	8.8	7.8	27	15.6	0.5
2002	22	12.6	8.8	7.9	28.5	16.1	0.6
2003	24.4	14.1	9.8	9.2	32.7	19.3	0.6
2004	28.4	13.7	11.1	10.2	41.8	22.4	0.7
2005	33.7	15.1	13.6	12.3	47.7	28.2	0.8
2006	39.8	16.5	15	14.3	54.6	33.3	0.9
2007	43.8	17.7	15.8	15.2	57.8	34.4	1
2008	52.5	21.7	18.9	20.9	70.6	43.1	1.2

المصدر: صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية، 2010، ص13.

من خلال الجدول رقم(19)، نلاحظ أن نصيب الدخل الفردي في اليمن طوال الفترة ما بين 1999 و2008، سجل مستويات أقل بكثير من أدنى متوسط دخل يتقاضاه الفرد في دول مجلس التعاون الخليجي.

يتجلى التفاوت بوضوح إذا أخذ مثلا الدخل الفردي في اليمن عام 2008 وقورن بمثيله في السعودية، حيث نجد أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الأخيرة، يزيد عن ثمانية عشرة ضعف نظيره في اليمن، بمعنى أنه في حين بلغ متوسط دخل الفرد ما يقرب من19 ألف دولار في السعودية - التي سجلت أدنى متوسط دخل فردي في دول المجلس-، لم يتجاوز 1.2 ألف دولار في اليمن، الأمر الذي جعل أقطار مجلس التعاون الخليجي تتحفظ من انضمام اليمن كعضو في تجمعها، وخشيتها من تذويب مواردها المالية معها.

2- العلاقات مع الدول العربية

لقد حرصت دول مجلس التعاون الخليجي منذ انطلاق مسيرتها عام 1981 على توطيد علاقاتها في الإطار العربي، وفيما يلي يمكن تلخيص أهم علاقات التعاون المبرمة بين دول المجلس والدول العربية[1].

1- توقيع اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس والجمهورية اللبنانية، وكذا مع الجمهورية السورية عام 2004.

2- انضمام دول مجلس التعاون الخليجي إلى اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي دخلت حيز التنفيذ عام 2005.

3- عقد لقاء تشاوري بالرياض في 10 ماي2011 حول انضمام الأردن والمغرب إلى مجلس التعاون الخليجي للدخول في مفاوضات لاستكمال الإجراءات اللازمة لذلك. تعكس هذه الخطوة رغبة دول المجلس في توثيق العلاقات مع كل من الأردن والمغرب حيث ترتبط الدول الأعضاء بالمجلس مع هاتين الدولتين بعلاقات خاصة وسمات مشتركة، وأنظمة متشابهة.

3- العلاقات مع اليابان

لقد قرر المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 1984 مبدأ الدخول في مفاوضات مباشرة مع اليابان لتطوير علاقاتها معها، حيث بدأت الاتصالات مع الحكومة اليابانية لفتح حوار اقتصادي بين الجانبين، وعقدت من أجل ذلك عدة جولات أولها في طوكيو عام 1987 وأعقبتها ثلاث جولات، لتأتي الرابعة منها في الرياض عام 1995 اشتمل جلها على التعاون في مجال الاستثمار والتجارة ونقل التقنية والطاقة، وفي فبراير 2006 أبدت اليابان رغبتها في تطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع تجمع مجلس التعاون الخليجي وإقامة منطقة تجارة حرة معها[2].

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ،المسيرة والإنجاز، مرجع سبق ذكره، ص10 وما بعدها.

[2] بن يوب لطيفة، التكتل النقدي لدول الخليج، الفرص والتحديات ، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2007، ص ص188-189.

4- العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية

لتعزيز العلاقات الإقتصادية القائمة بين الجانبين قرر المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي في مارس 1985 فتح حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن زيادة التبادل التجاري، وقد أعقبتها عدة جولات كان من أهمها جولة جوان 2002 التي بحثت سبل تعزيز وتنمية التبادل التجاري والاستثمار بينهما[1].

5- العلاقات مع الصين

لقد عقدت عدة لقاءات مع دول مجلس التعاون الخليجي كمجموعة وجمهورية الصين الشعبية، من أهمها اجتماع نيويورك في نوفمبر 2001، حيث أكد الجانبان على تعميق العلاقات الاقتصادية المشتركة وذلك بزيادة التبادل التجاري والاستثماري، وفي هذا الإطار وافق المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في ديسمبر 2003 على الدخول في مفاوضات لإقامة منطقة تجارية حرة، وقد توالت اللقاءات في هذا الشأن لوقع الطرفان في جولية 2004 اتفاقية للتعاون الاقتصادي وزيادة تبادل السلع والخدمات، وتبع ذلك عدة جولات أخرى ايتم في جوان 2009 الإعداد لحوار إستراتيجي على مستوى وزراء الخارجية[2].

الفرع الثالث: التعاون مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية

تتمثل أهم التكتلات الإقتصادية التي أقام معها تجمع مجلس التعاون الخليجي علاقات اقتصادية فيما يلي[3]:

أولا: العلاقات مع الإتحاد الأوروبي

كان أول قرار اتخذه المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر 1987 للدخول في مفاوضات رسمية مع الجماعة الأوروبية بهدف الوصول إلى اتفاقية مبدئية بمثابة

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، المسيرة والإنجاز بعد 25 عاما، مرجع سبق ذكره، ص 118.
[2] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، 29 عاما من العطاء، العدد 32، الرياض، أكتوبر 2010، ص 54.
[3] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ،المسيرة والإنجاز، مرجع سبق ذكره، ص ص318-323.

إطار للتعاون بين الجانبين والتي تم اعتمادها في ديسمبر 1988، ودخلت حيز التنفيذ في بداية عام 1990.

كما قرر أيضا المجلس الأعلى الدخول في مفاوضات مع الجماعة الأوروبية بهدف الوصول إلى اتفاق تجاري بين الطرفين في جوان 1990، وإثر توقيع الاتفاقية الإطارية تم تشكيل مجلس مشترك يضم وزراء خارجية الجانبين يجتمع سنويا بشكل دوري. وفي إطار تنفيذ هذه الاتفاقية عقدت ثلاث مؤتمرات للصانعين من الجانبين، ووقعت مذكرة تفاهم بين هيئة المواصفات والمقاييس لدول المجلس والهيئة الأوروبية. كما تم عقد عدة ندوات ومؤتمرات للتعاون في مجال الطاقة والبيئة لتحقيق المصالح الاقتصادية والتجارية لكلا التجمعين، حيث أن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بوجود احتياطات كبيرة من النفط كما أنها بحاجة إلى منتجات المصانع الأوروبية المختلفة.

ثانيا: العلاقات مع دول السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية(MERCOSUR)

في عام 2003 تم تكليف المنسق العام للمفاوضات بإجراء اتصالات مع مجموعة الميركسور للنظر في فتح حوار اقتصادي معها، ووضع آلية لهذا الحوار عن طريق اتفاقية إطارية للتعاون الاقتصادي بين دول المجلس وهذه المجموعة.

لقد تم التوقيع على الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي بين دول المجلس ومجموعة الميركسور في 10 ماي 2005 على هامش اجتماعات القمة العربية الأمريكية الجنوبية وبدأت المفاوضات لإبرام اتفاقية منطقة تجارة حرة بين الطرفين.

المبحث الرابع

التحديات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي العديد من التحديات من أهمها: الاعتماد المفرط على قطاع النفط، الخلل السكاني وسيادة العمالة الوافدة، تنامي الفجوة الغذائية والانكشاف الاقتصادي الشبه الكلي على العالم الخارجي.

المطلب الأول: الاعتماد المفرط على قطاع النفط

تتميز دول مجلس التعاون الخليجي جميعها باحتلال النفط أهمية قصوى في اقتصادها، وهو ما جعل هذا الأخير عرضة للتقلبات والتغيرات التي تطرأ على سعر برميل البترول، والتي تؤثر إيجابا أو سلبا على مجمل الأوضاع الاقتصادية. وفيما يلي جدول يبين تطور مساهمة قطاع النفط والتعدين* في الناتج المحلي الإجمالي وإرادات الموازنة العامة.

الجدول رقم (20): تطور مساهمة قطاع النفط والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي وإرادات الموازنة العامة خلال الفترة (1996-2009)

السنوات	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)	نسبة المساهمة في إرادات الموازنة العامة(%)
1996	37.7	72.9
1998	26.6	58.2
2000	41.9	79.9
2002	39.7	75.3
2004	40	79.6
2005	46.4	82.2
2006	47.1	83.7
2007	46.5	82.5
2008	52.3	85.3
2009	44.2	78.4

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، النشرة الإحصائية، مركز المعلومات، العدد التاسع عشر، الرياض، 2011، ص133.
- بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2009، ص219.
- صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية، 2010، ص37 وما بعدها.

* التعدين: هو عملية الحصول على المعادن ومواد أخرى واستخراجها من مناجمها أو آبارها مثل الفحم الحجري، النحاس، الرصاص، الغاز الطبيعي، وبما أن دول مجلس التعاون الخليجي تندر فيها المورد المعدنية فإنه يشمل في الأساس الغاز الطبيعي.

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (20) يتضح لنا أهمية قطاع النفط والتعدين في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وإرادات الموازنة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، وقد تزايدت أهميته مع تصاعد أسعاره، حيث نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي شهدت نموا ملحوظا إذ انتقلت من 37.7% عام 1996 إلى 41% عام 2000 ثم إلى 46.4% عام 2005 ليساهم بأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 حيث وصل إلى نحو 52.3%، ثم انخفضت هذه النسبة عام 2009 إلى 44.2% نتيجة تراجع أسعار البترول.

بالمثل نجد قطاع النفط والتعدين تصاعدت نسبة مساهمته في إرادات الموازنة العامة، حيث انتقلت من 72.9% سنة 1996 لتصل إلى حوالي 85.3% عام 2008، لتتراجع إلى 78.4% سنة 2009، وهو ما يدل على أن دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد اقتصاديا بصفة رئيسية على سلعة واحدة ألا وهي النفط، وبالتالي يمكن اعتبار هذا الأخير المصدر الأساسي شبه وحيد للدخل يسيطر بشكل أساسي على إجمالي الإرادات العامة.

المطلب الثاني: الخلل السكاني وسيادة العمالة الوافدة

تعد أقطار مجلس التعاون الخليجي من أكثر دول العالم جذبا للقوة العاملة الوافدة نتيجة لعوامل عدة أهمها تراكم العوائد النفطية الضخمة من النقد الأجنبي، ورغبة دول المجلس في الإستفادة منها في إقامة مشروعات وبرامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية تفوق قدرة الدول على توفير العمالة الوطنية اللازمة لإنجازها، بالإضافة إلى استبعاد نسبة كبيرة من السكان من قوة العمل، خصوصا فئة النساء وإن كان مؤخرا بدأ تدريجيا دمجها في سوق العمل[1].

لقد أصبحت ظاهرة توافد العمالة الأجنبية من القضايا الشائكة في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي حظيت باهتمام واسع بسبب العديد من الآثار المترتبة عنها أمنيا وسياسيا واقتصاديا، من أهمها مشكلة البطالة وتزايد حجم التحويلات المالية للعمالة الأجنبية، والذي يعتبر تدويراً للفوائض البترولية، وثقلا على ميزان المدفوعات.

[1] السيد عبد المنعم المباركي، دول مجلس التعاون الخليجي الفجوة بين إمكاناتها الاقتصادية وقدراتها السياسية، مرجع سبق ذكره، ص53.

وفقا لإحصائيات الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي وتقارير وزارة العمل فإن تطور نسبة العمالة الوافدة في كل دولة من دول المجلس في الفترة ما بين 2001 و2006 عرفت نموا متسارعا حيث تشير إلى أن نسبتها في البحرين كانت 58.8% عام 2001 ارتفعت إلى حوالي 79% عام 2006، وفي السعودية ارتفعت من 50.2% إلى 88.4%، و في سلطنة عمان زادت من 79% إلى 81.5%، وفي دولة قطر طفرت من 53.9% إلى 84.8% وفي الكويت زادت من 80.4% إلى 84.3%. كما تشير تلك البيانات إلى أن العمالة الوافدة في دولة الإمارات بلغت أقصاها إذ تشكل نسبتها 90% من إجمالي القوة العاملة عام 2006 بعد أن كانت 81% عام 2001[1].

إضافة إلى ما تقدم، تشير تقديرات القوة العاملة ونسبة العمالة الوطنية وغير الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي حسب مصادر منظمة العمل العربية لعام 2006، إلى أن العمالة الوطنية والأجنبية بلغت حوالي 14.5مليون عامل تشكل العمالة الوافدة فيها نسبة 70.3%[2].

أما فيما يتعلق بنسب العمالة الوافدة حسب جنسيتها، فالبيانات توضح بأن العمالة الآسيوية هي المهيمنة على سوق العمل لتشكل 69.9% تليها العمالة العربية بنسبة 23.2%. أما على المستوى القطري فإن سلطنة عمان تستقطب من العمالة الآسيوية ما يعادل 92.4%، تليها دولة الإمارات بنسبة 87.1%، ثم البحرين بنسبة 80.1% فدولة الكويت بـ65.4% تليها السعودية بـ59.3% وأخيراً دولة قطر بنسبة 45.6%.

تتركز معظم العمالة الوافدة وخصوصا الأسيوية منها في قطاع المقاولات والبناء والتشييد والزراعة وأعمال النظام وتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والنقل والصيد والأمن والحراسة لدى منشآت القطاع الخاص، وتتصف هذه العمالة بعدة خصائص تجعلها مقبولة لدى عدد كبير من أصحاب الأعمال والشركات والمؤسسات الخاصة، كتدني المستوى التعليمي والثقافي وبالتالي لا تتطلب أجورا مرتفعة، وتقبل العمل في ظروف لا يستطيع المواطن الخليجي تحملها أو القبول برواتبه.

---

[1] الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، التقرير السنوي للعمالة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد الثامن، الرياض، يناير 2007، ص9.

[2] أحمد بن سليمان بن عبيد، تحديات سوق العمل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإمكانات مواجهتها، موجع سبق ذكره، ص16.

مما سبق يمكن القول أنه على الرغم من الدور الكبير الذي تقوم به العمالة الوافدة من خلال مشاركتها في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي وسد النقص الكلي في العمالة الوطنية التي تحتاجها التنمية الاقتصادية المتسارعة، إلا أن هناك آثار سلبية أفرزتها العمالة الأجنبية التي لم تكن تخضع لخطط مدرسة ومعايير محددة لاستقطابها ما أدى إلى استقرارها في هذه الدول. من أبرز تلك الآثار ما يلي[1].

1- استمرار هيمنة العمالة الوافدة وخصوصا الآسيوية منها واستحواذها على هيكل وتركيبة سوق العمالة خاصة لدى مؤسسات وشركات القطاع الخاص، وحسب تقديرات عام 2006 فإن العمالة الوافدة تستحوذ على 60 - 70% من فرص العمل في دول المجلس .

2- تفاقم مشكلة البطالة بين مواطني دول المجلس بسبب منافسة العمالة الوافدة للقوة العاملة الوطنية في سوق العمل والتي بلغت كمتوسط عام حوالي 5.7% على مستوى دول مجلس التعاون سنة 2006.

3- زيادة التحويلات المالية للعمالة الوافدة إلى بلدانها، والذي يتضح من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (21): تطور صافي التحويلات المالية من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1999-2009)

الوحدة (10^9دولار)

الدولة	1999	2001	2003	2005	2007	2008	2009
الإمارات	-3.9	-4.2	-4.7	-5.9	-9.3	-10.6	-10.2
البحرين	-0.8	-1.3	-1.1	-1.2	-1.5	-1.8	-1.4
السعودية	-23.5	-27.3	-27.8	-14.8	-17	-23	-27.2
عمان	-1.4	-1.5	-1.7	-2.3	-3.7	-5.1	-5.3
قطر	-1.3	-1.6	-1.6	-2.6	-3.8	-5	-7.7
الكويت	-2	-2	-2.4	-3.3	-5.8	-5.8	-10.1
المجموع	-32.9	-37.9	-39.3	-30.1	-41.1	-51.3	-61.9

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية، 2010، ص24.
- صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2011، ص24.

[1] محمد دينو، نحو أسواق عمل منتجة ومستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي، أبرز التحديات ، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة، 15-16 نوفمبر 2008، ص 8 وما بعدها.

من جلال الجدول رقم (21)، نلاحظ أن التحويلات المالية من دول مجلس التعاون الخليجي إجمالا عرفت تزايدا مستمرا خلال الفترة ما بين 1999 و2009، حيث ارتفعت من 32.9 مليار دولار عام1999 إلى حوالي 61.9 مليار دولار عام 2009، وهذا باستثناء سنة 2005 الذي سجلت فيه تراجعا ملحوظا مقارنة مع عام 2003، والذي قد يرجع في الأساس إلى سياسات وخطط التنمية في السعودية التي انخفضت تحويلاتها من 27.8 مليار دولار عام 2003 إلى 14.8 مليار دولار عام 2005.

إضافة إلى ذلك، تشير البيانات الواردة في المنتدى العربي للتنمية والتشغيل إلى أن إجمالي التحويلات خلال الفترة 1975- 2002 بلغت أكثر من 413 مليار دولار من دول المجلس، كما تم تقدير التحويلات التي تمت بصورة غير رسمية عام 2006 بحوالي 10 مليار دولار بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي الست.

تشكل هذه التحويلات فقدانا لموارد دول مجلس التعاون الخليجي وتسربا لمخزون كبير من العملات الأجنبية إلى خارج بلدانها، وهو ما يؤثر سلبا على موازين مدفوعات دول المجلس لما يمثله من تدوير الفوائض المالية ومدخرات اقتصاديات دول المنطقة وفرصا ضائعة للاستثمار، وعدم إمكانية إعادة توظيف الأموال في الدورة الاقتصادية لهذه الدول.

4- زيادة الضغط على السلع والخدمات، حيث تحصل العمالة الوافدة وأسرهم على خدمات التعليم والصحة، واستخدام المرافق العامة دون مقابل أو بمقابل رمزي واستفادتهم من الدعم المقدم من دول المجلس لكثير من الخدمات مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة وهو الأمر الذي يساهم في ارتفاع العجز في الموازنات العامة لدول المجلس والحد من قدرتها على توفير المزيد من فرص العمل للمواطنين الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

5- إعاقة برنامج تنمية الموارد البشرية في ظل تزايد أعداد العمالة الوافدة وإغراق أسواق دول مجلس التعاون من هذه العمالة التي تقبل العمل بأجور متدنية، وهو الأمر الذي يحد من تشغيل المواطنين ويحرمهم من فرص تطوير قدراتهم ومهاراتهم العلمية، وعدم الاهتمام بالتدريب والتعليم وإعادة التأهيل، وتزايد الضغوطات الدولية على دول المجلس سواءً من قبل منظمة العمل الدولية أو المنظمات المعنية بحقوق العمال وتوجيه اتهاماتها بانتهاك حقوق العمال وممارسة التمييز وضرورة تحسين أوضاعها والسماح بتجنيس بعضها.

هذه الآثار كلها أوقعت دول مجلس التعاون الخليجي أمام تحديات وخيارات معقدة لمواجهة تلك الضغوط والاستجابة للتداعيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبطالة في صفوف المواطنين وإثارة الإضرابات العمالية.

المطلب الثالث: تنامي الفجوة الغذائية

لتحديد ماهية الفجوة الغذائية يستلزم البحث في مفهوم الأمن الغذائي، حيث يُعرّف هذا الأخير بأنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى القريب والبعيد كما ونوعا وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم.

أما الإكتفاء الذاتي فهو سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا، وأما درجته فتقاس بنسبة الإنتاج المحلي الإجمالي إلى المتاح للاستهلاك الكلي سواء تم إنتاجه محليا أو تم استيراده من خارج الوطن، و لهذا يمكن حسابها بالعلاقة التالية[1].

درجة الإكتفاء الذاتي= (الإنتاج المحلي/ المتاح للاستهلاك)×100%

لذلك فهي تقيس درجة الاعتماد على الذات، وعندما تساوي 100% نقول أن الدولة أو التجمع يحقق الإكتفاء الذاتي، ويحدث هذا عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك.

يطلق اسم عدم الإكتفاء الذاتي عندما يزيد المتاح للاستهلاك عن الإنتاج المحلي، والذي يسمى أيضا بالعجز الغذائي أو الفجوة الغذائية[2]، وهي الظاهرة التي ميزت الاقتصادات العربية عموما ودول مجلس التعاون الخليجي خصوصا رغم الإصلاحات التي اتخذتها في الميدان الفلاحي، والتي كانت تهدف جميعها إلى التقليل من الفاتورة الغذائية المتزايدة. وفيما يلي جدول يبين تطور الصادرات والواردات الزراعية لدول مجلس التعاون الخليجي وعجز ميزانها التجاري الزراعي.

[1] محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي- نظرية ونظام وتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص16.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة أوضاع الزراعة العربية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسية المرتقبة في المنظمة العربية، الخرطوم، 1995، ص25.

الجدول رقم (22): تطور إجمالي الصادرات والواردات الزراعية لدول مجلس التعاون الخليجي وعجز ميزانها التجاري الزراعي خلال الفترة (2000، 2003-2009)

الوحدة (10^9 دولار)

السنوات	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	عجز الميزان التجاري الزراعي
2000	2.39	11.24	-8.85
2003	2.53	11.25	-8.72
2004	3.31	13.02	-9.71
2005	2.78	14.38	-11.60
2006	3.06	15.33	-12.27
2007	3.68	18.55	-14.87
2008	5.51	26.56	-21.05
2009	5.26	28.13	-22.87

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2010، ص295.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، ص314.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (22) أن قيمة الواردات الزراعية لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة عرفت ارتفاعا مستمرا قاربت ثلاثة أضعاف ما كانت عليها في مدة أقل من عشر سنوات، حيث بلغت حصيلتها عام 2000 حوالي 11.24 مليار دولار لتقفز إلى نحو 14.38 مليار دولار عام 2005، ثم إلى 28.13 مليار دولار عام 2009. في حين نجد أن صادراتها القليلة لم تتعد 5.26 مليار دولار عام 2009، وهو ما جعل الميزان التجاري الزراعي لدول المجلس يسجل عجزا متزايدا ومستمرا ضاعف من فاتورة غذاء الدول الخليجية لتتسع الفجوة الغذائية من 8.85 مليار دولار عام 2000 إلى نحو 22.87 مليار دولار عام 2009.

إن تعاظم وتنامي الفجوة الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي جعل من قضية الأمن الغذائي تحتل أولوية قصوى سواءً في إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي أو على مستوى كل دولة على حده، محاولة منها لوضع حلولا ملائمة لتقليل الاعتماد على الخارج، والحد من آثارها السلبية على احتياجاتها. غير أن محدودية الإمكانيات الزراعية - والتي تم تناولها سابقا – وارتفاع

نسبة النمو السكاني والتي بلغت حوالي 4.4% سنويا حسب تقديرات عام 2008، والذي يتجلى في تزايد عدد السكان من نحو 30 مليونا عام 2000 ليصل إلى قرابة 39 مليونا عام 2009 ومن المتوقع أن يصل إلى 58 مليونا عام 2030 بحسب مركز الخليج للأبحاث[1]، وارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، كل هذه العقبات وغيرها جعلت مشكلة تأمين الغذاء تشكل تحديا حقيقيا لمستقبل تجمع مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الرابع: الانكشاف الاقتصادي الشبه الكامل على العالم الخارجي

يصبح الاقتصاد منكشفا عندما يكون حجم التبادل التجاري الخارجي يمثل نسبة كبيرة مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي، وهي الظاهرة التي تقاس من خلالها التبعية الاقتصادية للخارج والتي تحققت في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغت فيها نسبة التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) إلى إجمالي الناتج المحلي نحو 96.4% عام 2008 وذلك مقابل 76.5% سنة 2000[2] وهو ما يدل على الاقتراب من الانكشاف الكامل على العالم الخارجي.

إن ارتفاع نسبة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي وإن كانت تدل أيضا على الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي والاندماج في الاقتصاد العالمي، وبالتالي تأثيرها إيجابيا على نمو الإنتاج والإنتاجية، وزيادة الدخل الفردي، ونمو اقتصادات هذه الدول بصورة أسرع من الاقتصادات التي ترتكز على أسواقها الداخلية، إلا أن اعتمادها بشكل مفرط على قطاع النفط في صادراتها - كما هو مبين في الجدول رقم (20) – واستيراد جل حاجياتها من السلع الغذائية والآلات والمعدات الرأسمالية، وكذا توظيف الفوائض المالية النفطية خارج مصارفها المحلية، والاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية في تشغيل الصناعات الجديدة وتطوير وتنمية اقتصادها يجعل هذا الأخير عرضة للتقلبات التي تحدث في العالم سواء كانت اقتصادية أو سياسية.

---

[1] فهد بن سعد الدوسري، الفجوة الغذائية آخذة في التزايد عاما بعد آخر، المؤتمر الخليجي الثامن حول الرؤية المستقبلية للأمن الغذائي في دول الخليج، جامعة فهد بن عبد العزيز، الرياض، 22-24 أكتوبر2010، ص39.

[2] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، التقرير الاقتصادي لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية في مجلة الأهرام على الموقع:

http://digital.ahram.org.eg/maka

خلاصة

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل، يمكن القول أن تجربة التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي كانت ناجحة مقارنة مع محاولات العمل الاقتصادي المشترك على مستوى جامعة الدول العربية، والذي يتجلى بوضوح في الإنجازات التي حققها المجلس بدءً من التدرج في مراحل التكامل الاقتصادي الذي وصل إلى عتبات الإتحاد النقدي، وكذا إقامة علاقات تعاون فيما بينها من جهة، وبينها وبين العالم الخارجي من جهة أخرى، وهذا كان باستنادها إلى الارتباطات التاريخية والأنظمة التي تجمعها، والمعطيات الجغرافية والإمكانيات والموارد التي تمتلكها.

ما تم التوصل إليه أيضا، أنه على الرغم من الإنجازات التي حققتها دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن هناك عدد من التحديات التي تشكل حجرة عثرة أمام تحقيق مجموعة من أهدافها المنشودة، والتي من بينها وأهمها التبعية الاقتصادية للخارج، والذي يتجلى في انخفاض نسبة التبادل التجاري البيني نتيجة التشابه الهيكلي، وكذا الاعتماد على العمالة الوافدة في دفع عجلة التنمية.

الفصل الثالث

التكامل الاقتصادي المغاربي بين إمكانيات وجوده وعوائق تفعيله

مدخل

إن المطّلع على تاريخ المغرب العربي يتبين له بوضوح عمق الروابط التي جمعت هذه المنطقة في كيان وحدوي متماسك، يشتد أحيانا، ويفتر حينا، وكلما تحققت هذه الوحدة في زمن معين – مثل فترة الاستعمار والكفاح من أجل الإستقلال – دفعت مواطنيها نحو انجاز حضاري مثمر وقدرة فعالة على مواجهة التحديات المختلفة، وحين يمر بها زمن الفرقة والشتات ينشط المخلصون من أبنائها في بذل جهود للعودة إلى التلاحم وتوطيد العلاقات، وضمن هذا المفهوم، يأتي إنشاء وإعلان إقامة الإتحاد المغاربي كمحاولة للسير نحو تحقيق نوع من الإندماج المرحلي في سبيل الوحدة العربية الشاملة.

مما سبق فإن دراسة حالة المغرب العربي، تستوجب البحث في جذوره التاريخية ومشاهده الوحدوية المتكررة عبر العصور، وكذا المعطيات والإمكانات التي تتربع عليها منطقته، بالإضافة إلى المقومات المشتركة بين دوله، والمعوقات التي تحول دون تحقق إقامة التكامل الاقتصادي بين أقطاره، وهذا بتقسيم الفصل الثالث إلى أربعة مباحث.

المبحث الأول: يتناول جذور الوحدة المغاربية، وهذا بذكر بدايات اصطلاح المغرب، وكذا المشاهد الوحدوية التاريخية التي شهدتها منطقة المغرب العربي، بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية بين دوله قبل إعلان قيام اتحاد المغرب العربي.

المبحث الثاني: يدرس فيه نشأة اتحاد المغرب العربي، مع ذكر أهم مؤسساته وأهدافه.

المبحث الثالث: يخصص لدراسة المعطيات الجغرافية والإمكانيات والموارد الاقتصادية التي تتوفر في دول اتحاد المغرب العربي. وكذا أهم مؤشرات إقامة التكامل فيما بينها.

المبحث الرابع: يتم فيه تناول أهم المقومات التي تتوفر عليها منطقة المغرب العربي، وأبرز المعوقات التي تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي بين أقطارها.

المبحث الأول
جذور الوحدة المغاربية

إن فكرة المغرب العربي ليست وليدة القرن الحاضر فحسب، بل هي راسخة الجذور في أعماق التاريخ المغاربي، حيث عرفت المنطقة المحاولات الوحدوية المتكررة على مد العصور ابتداءً من عهد الملك "ماسينيسا" ثم "يوغورطا" ثم في فترة بزوغ الحكم الإسلامي، وانتهاءً بالمحاولات التي قام بها الفاطميون بتأسيس الدولة الفاطمية، والمرابطون بتأسيس الدولة المرابطة، والموحدون أثناء قيام الدولة الموحدية والانضمام إلى الخلافة العثمانية[1].

المطلب الأول: بدايات اصطلاح المغرب

لقد عُرفت المنطقة الجغرافية الممتدة من السلوم المصري شرقا إلى الجزر الخالدات، والساقية الحمراء، ووادي الذهب غربا منذ آلاف السنين بالمغرب، وإن لم يكن هذا هو الاسم الوحيد الذي سميت به هذه البقعة دائما، فالمصريون القدماء أطلقوا عليها اسم "أمانتي"، أي عروس المغرب، وأطلق عليها أحيانا"بلاد الأمازيغ"، بمعنى الوطن الحر[2].

إذا تم إجمال الأسماء أو المسميات التي عُرفت بها منطقة المغرب، فإنه يمكن حصرها في: المغرب، بلاد الأمازيغ، بلاد البربر، الشمال الإفريقي، وبعد الإسلام أطلق عليها: المغرب الإسلامي، المغرب العربي، بعد ذلك اتخذت بعض الخطابات السياسية اسم المغرب العربي الكبر.

كما أصطلح أيضا على تقسيم المغرب العربي إلى ثلاثة أقسام كبيرة بحسب قربها أو بعدها من مركز الخلافة في المشرق أسماء مختلفة نوردها فيما يلي[3]:

---

[1] جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي:دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص12.

[2] إسماعيل سليمان، الجذور التاريخية لمغرب موحد، مجلة الشؤون العربية، العدد 30، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، أوت1983، ص8.

[3] العبادي أحمد مختار، تاريخ المغرب والأندلس، دار النهضة العربية، بيروت، 1978، ص57.

1- المغرب الأدنى

ويسمى أيضا "افريقية"[1]، وكان يشمل جمهورية تونس الحالية وبعض الأجزاء الشرقية من الجزائر، وكانت عاصمته مدينة القيروان أيام حكم الأغالبة(800- 908م)، ثم المهدية أيام الفاطميين(910- 973م)، ثم مدينة تونس منذ عهد الحفصيين حتى اليوم.

2- المغرب الأوسط

كان يشمل المغرب الأوسط دولة الجزائر. عاصمته مدينة تاهرت في أيام الدولة الرستمية الخارجية الإباضية(778- 909م)، والتي تقع تقريبا في مكان "تيارت" الحالية. أما في عهد الدولة الزيرية الصنهاجية(973-1062م) التي خلفت الفاطميين في حكم المغرب، أصبحت العاصمة مدينة أشير التي يطلق عليها حاليا "بنية " الواقعة بالقرب من مدينة الجزائر،ثم تحولت العاصمة إلى تلمسان غربا أيام دولة بني عبد الواد (بني زيان) في القرن السابع الهجري، لتصبح في الأخير جزائر بني مزغنة والتي هي مدينة الجزائر العاصمة حاليا.

3- المغرب الأقصى

يعتبر المغرب الأقصى امتدادا للمغرب الأوسط لتتاخم الفواصل التي بينهما، ولذا نجد في معظم العصور التاريخية يكونان دولة واحدة، ويُتخذ نهر ملوية الحد الفاصل بينهما، وهو حد غير ثابت أيضا، ولهذا كثرت مشاكل الحدود إلى اليوم. يشمل حاليا المملكة المغربية وموريتانيا[2].

المطلب الثاني: المشاهد التاريخية الوحدوية المغاربية

لا يمكن سرد واستحضار جميع المشاهد الوحدوية التي عرفتها المنطقة المغاربية على مر التاريخ ، لذلك سنكتفي بذكر أهمها في الأزمنة القديمة، وسنحاول بإيجاز استعراض المشاهد الوحدوية في الأزمنة الحديثة.

[1] نهلة شهاب أحمد، تاريخ المغرب العربي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، الأردن، عمان، 2010، ص17.
[2] خليل إبراهيم السامرائي وآخرون، تاريخ المغرب العربي، دار المدار الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، 2004، ص14.

الفرع الأول: المشاهد الوحدوية المغاربية في الأزمنة القديمة (910م- 1815م)

من أبرز المشاهد التاريخية الوحدوية التي عرفتها منطقة المغرب العربي في العصور القديمة هناك مشهدين هما[1]:

1- تأسيس الدولة الفاطمية (910- 973م)

لقد كان لقيامها أثر بالغ في توحيد أغلب أجزاء بلاد المغرب في الفترة ما بين 910م و973م، وذلك بالدخول في حرب ضد الدويلات التي كانت للإباضية في تيارت، وللصفرية في سجلماسة، وللأدارسة في فاس، وهو ما سمح لسكان المنطقة أن تتحد في السنة، وتعتنق المذهب المالكي، وهذا باستثناء القليل من الخوارج الإباضية المتواجدين في جزيرة جربة ووادي ميزاب.

2- تأسيس الدولة الموحدية (1160- 1212م)

حيث سيطرت دولة الموحدين على جميع أقطار المغرب العربي في الفترة ما بين 1160م و1212م، إلا أنها لم تلبث أن ضعفت، واقتصر نشاطها على التنافس فيما بينها، مما ساعد على ضياع الأندلس، والقضاء على آخر معاقل المسلمين بسقوط غرناطة عام 1492م، وانسحاب الموحدين من أسبانيا، وبداية الضعف والانقسام، الأمر الذي سمح للبرتغال والأسبان بمهاجمة السواحل والتوغل فيها.

لذلك فقد أدت وضعية الضعف بالمغرب العربي إلى انتكاسة واقعية لمفهوم الوحدة، تلك التي سيغذيها الاستنجاد بدخول الدولة العثمانية، والتي سيحل لها "عروج بربروس" الحدود الجغرافية ابتداءً من عام 1515م[2]، ومن بعده الاستعمار الغربي الذي سيقام على أنقاض التمايزات التي تركتها الدولة العثمانية. لهذا فإنه مع بداية القرن التاسع عشر، وبالتحديد عام 1815م اختل التوازن العسكري، والسياسي، والاقتصادي، وهو ما أدى بالمنطقة إلى ثقل استعماري، حيث كانت الجزائر المحطة الأولى في 1830م، ثم تلتها كل من تونس عام 1881م، والمغرب عام 1912م.

---

[1] جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي:دراسة قانونية سياسية، مرجع سبق ذكره، ص ص13-14.

[2] عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، الجزء الثالث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1999، ص45.

الفرع الثاني: المشاهد الوحدوية المغاربية في الأزمنة الحديثة (منذ عام 1915)

يعتبر "علي باشا" - أحد زعماء الحركة الوطنية التونسية في أوائل القرن العشرين- أول من فكر ونادى بضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح من أجل الاستقلال وأكده في برلين عام 1915م[1]. ابتداءً من العشرينات والثلاثينات من نفس القرن انطلقت أول اللقاءات بين رجال الحركة الوطنية التونسية، والجزائرية، والمغربية. وقد استطاع قادة الكفاح من أجل تحرير المغرب العربي من الاستعمار، تكوين عدد من المنظمات كان أبرزها "نجم شمال أفريقيا" التي تأسست في باريس عام 1923م من أجل إغاثة العمال المغاربة. قائدها "مصالي الحاج" زعيم الحركة الوطنية الجزائرية.

إضافة إلى ما تقدم، فقد توالت المشاهد الوحدوية المرتبطة بنمو الحركات الوطنية التحررية في كل من الجزائر وتونس والمغرب حيث تأسس في باريس أيضا عام 1927م "جمعية الطلبة المسلمين لشمال أفريقيا"، وقد قامت المنظمة بدور بالغ الأهمية في صفوف الطلاب المغاربة في حملهم لفكرة توحيد المغرب العربي[2].

مع منتصف الثلاثينات برزت منظمة شباب الشمال الإفريقي بتونس، كما شهدت هذه الفترة ظهور عدد من المنظمات والجمعيات التي أخذت من الوحدة المغاربية هدفا لمشروعاتها، وشعارا لوجودها.

أما بعد الحرب العالمية الثانية، وغداة إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945م تحول نشاط الحركات الوطنية المغاربية إلى القاهرة، حيث عقد القادة المغاربة في فبراير عام 1947 "مؤتمر المغرب العربي" بحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية، وكان من توصيات هذا الاجتماع إنشاء "مكتب المغرب العربي" تحت اسم "لجنة تحرير المغرب العربي"[3].

---

[1] محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي(رؤية عربية للقمة الاقتصادية)، الدوحة، 8-9 نوفمبر2007، ص10.

[2] AIT CHAALAL Messaoud, « **Le Maghreb :une nécessité de l'histoire** », Revue Algérienne des relation internationales, N°3,office publication universitaire, Alger, 3eme Trimestre, 1986 ,p54.

[3] علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة الرسالة، الطبعة الرابعة، الرباط، 1980، ص ص348-350.

على الرغم من المشاهد الوحدوية لتاريخ المغرب العربي قديما وحديثا، إلا أن الفكرة الحقيقية له وميلاده الرسمي لم يتم إلا في أبريل 1958 من خلال مؤتمر طنجة، والذي تمخضت منه أهم الخطوط العريضة لمشروع الإتحاد الاقتصادي والسياسي المغاربي، وهذا بحضور ممثلي كل من حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، وحزب الاستقلال المغربي، والحزب الدستوري الجديد التونسي، مع إشراك كل من ليبيا وموريتانيا كمندوبين ملاحظين.

بعد انتهاء أشغال مؤتمر طنجة، أسفر عن إقرار إقامة مؤسسات فيدرالية وإنشاء مجلس نواب مشترك، إلى جانب مجموعة من التوصيات، من أهمها[1]:

- توحيد تقرير المصير المغاربي.

- تمتين علاقات التعاون والتضامن والتكامل في شتى المجالات، الاقتصادية، السياسية والإجتماعية.

في عام 1964 ولأول مرة عقد اجتماع لوزراء الاقتصاد المغاربة في تونس، حيث تم فيه اتخاذ قرار بزيادة التبادل التجاري البيني، وإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الدول المغاربية، بالإضافة إلى تكوين خلية أساسية للتعاون الاقتصادي المغاربي سميت بـ"اللجنة الاستشارية الدائمة" التي أوكلت لها مهمة البحث في النواحي الفنية الخاصة بالتكامل الاقتصادي وربط العلاقات مع مختلف التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، خاصة مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية. في ختام الجلسة وقع وزراء الاقتصاد"بروتوكول التعاون الاقتصادي المغاربي"[2]. وفيما يلي الهيكل التنظيمي لمؤتمر وزراء الاقتصاد.

[1] موسى بودهان، مستلزمات وشروط تحقيق الاندماج الاقتصادي المغاربي، ملتقى الاندماج الاقتصادي المغاربي، تونس، 10-11جوان 2000، ص2.

[2] أحمد صديق، اتحاد المغرب العربي في العالم العربي، مطبوعات أفريقيا –الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 1990، ص89.

الشكل رقم(13): الهيكل التنظيمي لمؤتمر وزراء الاقتصاد المغاربي

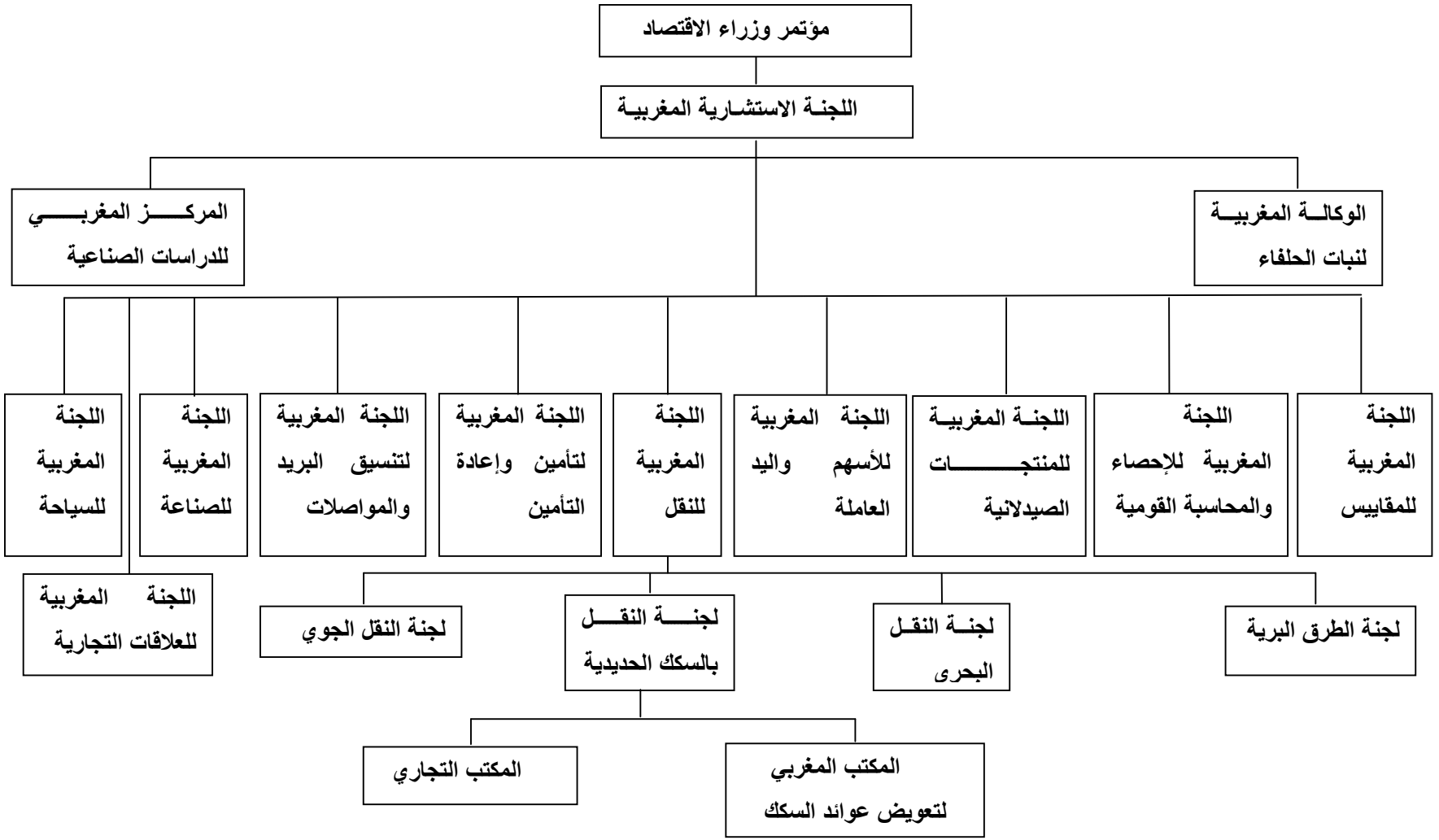

المصدر: عبد الحميد براهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، بيروت، 1986، ص143.

توالت المشاهد الوحدوية الاقتصادية بعد الاجتماع الأول لوزراء الاقتصاد المغاربة وتتابعت مؤتمراتهم مع مرور السنين، حيث انعقد مؤتمر طنجة في نوفمبر 1964، ثم مؤتمر طرابلس في ماي 1965، ثم مؤتمر الجزائر في فيفري 1966، ثم مؤتمر تونس في نوفمبر 1967، ثم مؤتمر الرباط في ماي 1970، ثم مؤتمر الجزائر في عام 1975.

على الرغم من انعقاد كل تلك المؤتمرات السابقة الذكر، وسعي وزراء الاقتصاد الحثيث لإيجاد تكامل اقتصادي حقيقي، إلا أنه يمكن القول بأن انعدام التعاقد ما بين القادة المغاربة، وافتقاد القرار الملزم للأطراف آنذاك، لم يمكّن الدول المغاربية من الدخول في التعاون الشمولي المفضي إلى انطلاق مسيرة الاندماج، ولكن لا يجب أن ننفي أن تجربة التعاون تلك - رغم محدوديتها وضيق أُفقها- لم يكن لها أي أثر يذكر في العمل الاقتصادي المغاربي فحسب، بل مكنت إلى حد ما من مد جسور التشاور ومن التفكير والإمعان في وضع لبنات عملية لمشروع التكامل الاقتصادي المغاربي.

الجدير بالذكر أنه ابتداءً من نهاية عام 1975إلى منتصف عام 1988، دخل التعاون والتكامل الاقتصادي المغاربي في مرحلة من الركود والفتور- بسبب مشكلة الصحراء الغربية – ميزت العلاقات المتعددة الأطراف داخل المغرب العربي[1]، ولكن ما تجدر الإشارة إليه أنه لم يَخل باستمرارية العلاقات الثنائية، وهذا ما سنبينه في الفرع الموالي.

الفرع الثالث: الاتفاقيات الثنائية بين بلدان المغرب العربي قبل ميلاد الإتحاد المغاربي

لقد بدأ اهتمام دول المغرب العربي بتعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية منذ أوائل العقد السادس من القرن العشرين، ولم يكن هذا الاتجاه يستهدف تحويل الجهود التي كانت تبذل لتحقيق التكامل على المستوى المغاربي فحسب، بل كان السعي دائما نحو توثيق أواصر التعاون بين دولتين، والذي يعتبر من الوسائل الفعالة لتدعيم مشروع التكامل المغاربي. في هذا الإطار أبرمت عدة اتفاقيات ثنائية اقتصادية كان هدفها تحقيق الاندماج، صاحبها تحسن ملحوظ في العلاقات السياسية تجلى خصوصا في تبادل الزيارات بين المسؤولين، وهو ما كان يشير إلى أن تلك العلاقات ستنمو وتزداد توثيقا في المستقبل.

[1] أحمد دياب، المغرب والجزائر...تداعيات الخلاف حول الصحراء، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، المجلد 40، ماي 2005، ص203.

من أهم الاتفاقيات الثنائية بين الدول المغاربية في الفترة ما بين 1957 و1988 نوجزها فيما يلي:

1- معاهدة الإخاء وحسن الجوار بين تونس وليبيا

أبرمت هذه الاتفاقية بين البلدين في يناير 1957، اشتملت على نصوص تؤكد رغبة الدولتين في توطيد علاقات التعاون بينهما في المجالات الاقتصادية، والتجارية، والثقافية والصحية، وفي مجال تبادل الخبرات، كما عقدت اتفاقية خاصة بين البلدين في جميع هذه المجالات تم توقيعها بطرابلس في جوان 1969[1]. وبعد قطع العلاقات الدبلوماسية بسبب الخلافات السياسية عام 1983، استؤنفت علاقاتهما في ديسمبر 1987، وهذا بعد تولي الرئيس "زين العابدين بن علي" مقاليد رئاسة الجمهورية وإعلان التصالح، وتجسد تعاونهما في زيارات رسمية متبادلة بين الرئيس الليبي "معمر القذافي" والرئيس التونسي، حيث أقرا تعزيز العلاقات بين بلديهما عن طريق اتخاذ جملة من الإجراءات من بينها حرية تنقل الأشخاص، وإقامة المشاريع المتكاملة، أهمها ربط الطرق السريعة بين"رأس أجدير" في ليبيا و "صفاقص" في تونس[2].

2- اتفاقية التبادل التجاري بين المملكة المغربية وليبيا

عقدت هذه الاتفاقية عام 1963، حيث عملت سلطات البلدين على تمديد أجلها ومراجعتها باستمرار. كما عقد البلدان اتفاقية بشأن استخدام اليد العاملة المغربية في ليبيا سنة 1965، وقد اتجها في غضون الستينات بصفة خاصة إلى توثيق علاقاتهما الاقتصادية، والتجارية، والفنية، إلى أن جاء اتفاق وجدة عام 1984 الذي سمح أيضا للدولتين بالتبادل التجاري بينهما، بحيث تستورد ليبيا المنتجات الزراعية ومواد البناء، والنسيج والجلود، واليد العاملة من المغرب، وبالمقابل تستورد هذه الأخيرة حاجياتها البترولية من ليبيا[3].

لقد وصف إعلان اتفاقية وجدة 1984 على أنه وسيلة لتمتين العلاقات بين المملكة المغربية وليبيا من جهة، وكنواة للوحدة العربية والمغاربية من جهة أخرى، غير أن ما أثبته

[1] إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص46.

[2] جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية، مرجع سبق ذكره، ص ص74-75.

[3] GUECHI Djamel-Eddine, « **L'union du Maghreb Arabe, Intégration régionale et développent économique** », Edition Casbah, Alger, 2002, p.30.

الزمن أن تلك الاتفاقية كانت تنقصها الجدية، والذي يتضح جليا في خضوع العلاقات الاقتصادية للاعتبارات السياسية التي سادت في ليبيا عام 1986[1]، وعدم تضامن المغرب مع هذه الأخيرة وقتذاك، وهو ما أدى إلى قطع العلاقات القائمة بينهما.

3- اتفاقية التعاون الاقتصادي بين المملكة المغربية وتونس

بعد توقيع هذه الاتفاقية في عام 1964 شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين نمواً مطردا في السنوات التالية لها، حيث تم إنشاء غرفة تجارية مغربية- تونسية، وتشكيل عدد من الشركات المختلطة[2]، وبرؤوس أموال تساهم فيها كلا الدولتين.

4- اتفاقية التعاون الاقتصادي بين المملكة المغربية والجزائر

حيث تم توقيعها في عام 1969، والتي نصت على إقامة المشاريع الاقتصادية في المناطق الحدودية بين البلدين[3]، غير أن قطع العلاقات الدبلوماسية عام 1975 بينهما كان عقبة في سبيل بناء المغرب العربي .

لكن رغم الخلافات السياسية بين الجزائر والمملكة المغربية، إلا أن الرغبة كانت واضحة لعودة البلدين للحوار، ومن ثم التصالح لحل المشاكل التي كانت قائمة بينهما، وتم استئناف العلاقات بين الدولتين بعد لقاء الرئيس الجزائري مع العاهل المغربي بحضور رئيس المملكة العربية السعودية في ماي 1988 في المركز الحدودي العقيد لطفي[4].

جاء لقاء الرئيس الجزائري بملك المغرب لتعزيز الحوار وعدم التهويل من مشكلة الصحراء الغربية، حيث تم الاتفاق على اجتياز هذه العقبة عن طريق الاستفتاء وبواسطة التعبير الحر لإرادة سكان الإقليم الصحراوي، كذلك تم تشكيل لجنة مشتركة مغربية جزائرية تتكون من ممثلين عن وزارات الداخلية والمالية والاتصالات والنقل، ومن أهم ما قررته إلغاء تأشيرة الدخول بين البلدين، وفتح البوّابات الحدودية رسمياً.

---

[1] طيبي بن علي، العالم العربي والألفية الثالثة، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2002، ص59.

[2] جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية، مرجع سبق ذكره، ص63.

[3] ALAOIA Mohamed Ben Elhassan, « **La coopération entre l'union européenne et les pays du maghreb** », Nathan, Paris, 1994, p.100.

[4] GUECHI Djamel-Eddine, « **L'union du Maghreb Arabe, Intégration régionale et développent économique** », citt, p. 30.

5- معاهدة الإخاء وحسن الجوار بين الجزائر وليبيا

تم توقيع المعاهدة سنة 1969، وقد شكلت إطاراً للتفاهم الذي تم إقراره في أواخر يناير 1970، هدفه رفع أسعار النفط إلى سقف معقول يتماشى مع أسعار السلع الأخرى المستوردة من الخارج.

6- معاهدة الإخاء وحسن الجوار بين الجزائر وتونس

حيث شهدت العلاقات الجزائرية التونسية في أواخر عام 1969 تحسنا ملحوظا، سمح للبلدين بإرساء قواعد التعاون في المستقبل، وهو ما أدى في النهاية إلى عقد اتفاقية في يناير 1970، وهذا تزامنا مع زيارة وزير الخارجية الجزائري لتونس، ومن أهم ما تضمنته هو الفصل الثاني الذي يتعهد بموجبه الطرفان بالعمل على تنمية العلاقات بين البلدين، خصوصا في المجال الاقتصادي والثقافي، إلى جانب إيجاد نوع من التعاون جنوب- جنوب على غرار التعاون شمال- جنوب بتنظيم الاستغلال المشترك لأنبوب الغاز المار عبر الأراضي التونسية إلى إيطاليا[1]. في جانب آخر من هذه الاتفاقية تم إمضاء معاهدات فرعية أخرى من أهمها:

- اتفاق خاص بوضع لجنة من أجل التعاون الاقتصادي، العلمي، التقني والثقافي.
- اتفاق حول وضعية الأفراد والممتلكات والأراضي الفلاحية للجزائريين في تونس.
- اتفاق خاص بالتعاون المالي.
- اتفاق خاص بالتعاون في مجالات الطاقة، الصناعة والسياحة.

من خلال ما سبق يتبن لنا أنه على الرغم من أهمية الاتفاقيات الثنائية التي ساعدت على تطوير العلاقات بين دولتين من دول المغرب العربي، إلا أنه يجب ملاحظة أن هذا التعاون الثنائي لم يجمع الأقطار المغاربية، أو يساهم على الأقل في التكامل الاقتصادي بين دولتين من المنطقة، أو يوحد سياستهما المشتركة.

[1] محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005، ص45.

المبحث الثاني

نشأة إتحاد المغرب العربي

إن فكرة إنشاء تجمع إقليمي مغاربي يضم كافة دول المغرب العربي ليست وليدة الصدفة فحسب، بل تطورت مع الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة، لاسيما بعد التصالح المغربي الجزائري ، والتآخي التونسي الليبي، وما ناتج عنه من تطبيع العلاقات المغاربية، وتهيئة الطريق لبناء الإتحاد المغاربي.

المطلب الأول: الاجتماع التمهيدي لإعلان الإتحاد المغاربي وميلاده الرسمي

على الرغم من أن فكرة "إتحاد المغرب العربي" (Union du Maghreb arabe UMA) كانت قديمة إلا أن تجسيدها والتمهيد لقيامها لم يأتي إلا بعد فترة طويلة، ليكون الاجتماع المنعقد في منتصف عام 1988 اللبنة الأولى لبناء تجمع إقليم المغرب العربي.

الفرع الأول: الاجتماع التمهيدي(10 جوان1988)

لقد جرى الاجتماع التمهيدي لإعلان إقامة الاتحاد المغاربي في 10جوان 1988، بمدينة زرالدة الجزائرية، حضره قادة الدول المغاربية الخمس بوساطة ملك السعودية، وعلى هامش القمة العربية الطارئة المنعقدة بالجزائر من 8 إلى10 جوان 1988، تمت عدة مقابلات جانبية بين الرؤساء المغاربة بخصوص بحث المشروع المغاربي، وقرروا تكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي[1].

وافق القادة المغاربة على تشكيل لجنة عليا مغاربية، وفعلا اجتمعت هذه الأخيرة في الجزائر في الفترة ما بين 13 و14 جويلية 1988، وتمت مناقشة كيفية بناء وحدة المغرب العربي، وانتهت إلى إنشاء خمس لجان عربية متخصصة لتقديم المقترحات والتوصيات، والتي اجتمعت بالمغرب في الفترة ما بين 27 و28 أكتوبر 1988[2]

[1] جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية، مرجع سبق ذكره، ص ص80-81.

[2] حنيش الحاج، التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2009، ص103.

في 24 يناير 1989 اجتمعت اللجنة المغاربية في دورتها الثالثة بتونس وانتهت إلى التمهيد لعقد القمة الثانية لرؤساء دول المغرب العربي، واقتراح إصدار إعلان يضع المسار الوحدوي في سياقه التاريخي، والمطالبة بإعداد معاهدة تأسيسية لتكون إطارا للعمل الوحدوي المغاربي، وإنشاء هياكله ومؤسساته.

الفرع الثاني: الميلاد الرسمي لاتحاد المغرب العربي (17 فبراير 1989)

تم إعلان قيام الإتحاد المغاربي، وانطلاق الحدث التاريخي في القمة المغاربية التي عقدت في مدينة مراكش بالمملكة المغربية، ووقعت المعاهدة يوم الجمعة 10 رجب 1409هـ، الموافق لـ17 فبراير1989م[1].

لقد وقع قادة الدول المغاربة على معاهدة إنشاء الإتحاد المغاربي، إدراكاً منهم بما يجمع أبناء المغرب العربي من أواصر متينة قوامها التاريخ المشترك ووحدة الدين واللغة، والعادات والأعراف والتقاليد، واستجابة لما لسكان المنطقة من تطلع عميق يثبت أن إقامة الإتحاد بينهم يقوي ما يربطهم من علاقات، وييسر لهم السبل الملائمة ليسير تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل. ووعيا من القادة أن هذا الانجاز سيترتب علية آثار إيجابية تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكسب وزنا ومكانا يسمح له بالمساهمة الفعالة في الساحة العالمية، وإدراكا منهم أن إقامة التكامل بين دول المنطقة المغاربية يتطلب تحقيق مشاريع ملموسة، ووضع قواعد مشتركة في سبيل تجسيد التضامن الفعلي بين دوله، وتؤمّن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وتعبيرا عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون إتحاد المغرب العربي مهداً لبناء الوحدة العربية الشاملة، ومنطلقا نحو اتحاد أوسع يضم دولا عربية أخرى في المستقبل.

لذلك فإن « خطوة توقيع معاهدة إنشاء الإتحاد المغاربي جاءت بعد اقتناع القادة المغاربة بأن عدم الاستقرار السياسي والتوترات الإقليمية لها عواقب وخيمة على استراتيجيات التنمية، وأن التعاون الاقتصادي هو السبيل الوحيد نحو التوحد السياسي»[2].

---

[1] الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي على الموقع:

http://www.maghrebarabe.org

[2] عبد اللطيف بن أشنهو، التعلم من التجربة الأوروبية في بناء الوحدة المغاربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 139، سبتمبر 1990، ص20.

المطلب الثاني: مؤسسات الإتحاد المغاربي

في سبيل تحقيق السياسة المشتركة المرسومة لدول الإتحاد في مختلف المجالات، قرر قادته إنشاء هيئات ومؤسسات اتحادية، نصت علها المادتين السابعة والتاسعة عشر من اتفاقيته نذكر أهمها فيما يلي[1]:

1- مجلس الرئاسة

يعد مجلس الرئاسة الجهاز الأعلى في الإتحاد، وله وحده سلطة اتخاذ القرار، يتألف من رؤساء الدول الأعضاء الذين يتناوبون على رئاسته كل سنة. يتخذ المجلس قراراته بالإجماع خلال دوراته السنوية، كما يمكنه عقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

2- مجلس الشورى المغاربي

يعد مجلس الشورى المغاربي بمثابة "البرلمان المغاربي" ممثلا للمواطنين المغاربة. كان المجلس يتكون في البداية من 50 عضوا ممثل عن الهيئات النيابية المغاربية، أي بمعدل 10 أعضاء عن كل دولة، غير أنه بعد إدخال تعديلات على تشكيلته، تم رفع عدد أعضائه من 50 إلى 100 ثم إلى150 ليستقر عند معدل 30 عضو من كل برلمان من الدول الأعضاء، ويجتمع مرة واحدة كل سنة، وله دورات استثنائية. يضطلع بدور استشاري عن طريق إبداء رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات، كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الإتحاد وتحقيق أهدافه، وقد اجتمع هذا المجلس لأول مرة في شهر جويلية عام 1989، ومقره الجزائر العاصمة.

3- الهيئة القضائية

تشكل الهيئة القضائية من قاضيين اثنين عن كل دولة ويعينان لمدة ست سنوات، يرأسها أحد القضاة الأعضاء لمدة سنة واحدة عن طريق الانتخاب، وتتمثل مهامها في النظر في المنازعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الإتحاد، التي يحيلها

[1] طيبي بن علي، العالم العربي والألفية الثالثة، مرجع سبق ذكره، ص ص82-84.

لها مجلس الرئاسة، أو إحدى الدول الأطراف في النزاع، بالإضافة إلى تقديم الآراء الاستشارية في المسائل التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

4- مجلس وزراء الخارجية

يتكون مجلس الوزراء من الوزراء المكلفين بالشؤون الخارجية للدول الأعضاء في الإتحاد، ومن مهامه ما يلي:

- التحضير لدورات واجتماعات مجلس الرئاسة.

- دراسة خطط التنمية.

- تنسيق جميع القضايا التي يكلفه بها مجلس الرئاسة.

- يجتمع المجلس مرتين في السنة، وتكون رئاسته بالتناوب، وتؤخذ قراراته بالإجماع.

5- لجنة المتابعة

تعقد لجنة المتابعة خمس دورات خلال كل فترة رئاسية، وتتكفل بمتابعة قضايا الإتحاد مع باقي الهيئات، وتطبيق مقرراته، وتقوم بعرض أعمالها على مجلس وزراء الخارجية.

6- الأمانة العامة

تتكون من أمين عام يعينه مجلس الرئاسة من موظفين من الإتحاد، وهي تعمل تحت إشراف رئيس الدورة، ومجلس وزراء الخارجية. من مهامها تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى، وإعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الإتحاد، كما أنها مسؤولة على حفظ المستندات الرسمية لأجهزة الإتحاد.

7- اللجان الوزارية المخصصة

يضم الإتحاد أربع لجان وزارية أنشئت من قبل مجلس الرئاسة في يناير 1990 وهي: لجنة الأمن الغذائي، لجنة الاقتصاد والمالية، لجنة الموارد البشرية ولجنة البنية الأساسية. تتكون هذه اللجان من ممثلين عن الوزارات والقطاعات المعنية في كل دولة حسب اختصاص كل لجنة،

تتلخص مهامها في وضع الخطط والجداول الزمنية اللازمة لتنفيذ برامج عمل الإتحاد المصادق عليها من طرف مجلس الرئاسة، وهذا بالاستعانة بذوي الخبرات والكفاءات المغاربية، كما تقوم بعرض أعمالها على مجلس وزراء الخارجية.

إلى جانب الهيئات والمؤسسات السابقة الذكر، هناك أجهزة أخرى للإتحاد المغاربي نوجز أهمها فيما يلي[1]:

8- المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية

لقد تم توقيع اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي في مارس1991 ومقره تونس. الهدف منه المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مندمج، وتسهيل إعداد وإقامة وتمويل المشاريع المشتركة، وكذلك تشجيع انسياب رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية، وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها.

9- الأكاديمية المغاربية للعلوم

تعتبر الأكاديمية المغاربية للعلوم إحدى الإنجازات الاتحادية العلمية التي حققها الإتحاد المغاربي في مجال التعاون في البحث العلمي. يقع مقرها في ليبيا، هدفها تطبيق سياسة البحث العلمي والتكنولوجي، مركّزة على الجوانب التنموية المشتركة، وتمكين الباحثين في الإتحاد من المشاركة في تطوير العلوم، واستيعاب التقنية وطرق توظيفها في الميدان العلمي والتقني.

10- جامعة المغرب العربي

تعتبر الجامعة المغاربية من أهم الإنجازات التي حققها الإتحاد في مجال التعاون في التعليم العالي، أنشئت بموجب القرار الصادر عن مجلس الرئاسة في دورته الثانية المنعقدة بالجزائر في جويلية 1991، ويقع مقرها بمدينة طرابلس الليبية، وتتكون من وحدات جامعية

[1] الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي على الموقع:
http://www.maghrebarabe.org

مغاربية موزعة على دول الإتحاد حسب مقتضيات مهمتها والإمكانات المتوفر في كل منها، هدفها تكوين الطلبة والباحثين في المجالات ذات الأولوية التي يقرها مجلس إدارة الجامعة.

من خلال العرض السابق لأهم هيئات ومؤسسات الإتحاد المغاربي ، يمكن تلخيص هيكله التنظيمي في الشكل رقم (14) الموالي.

الشكل وقم (14): الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي

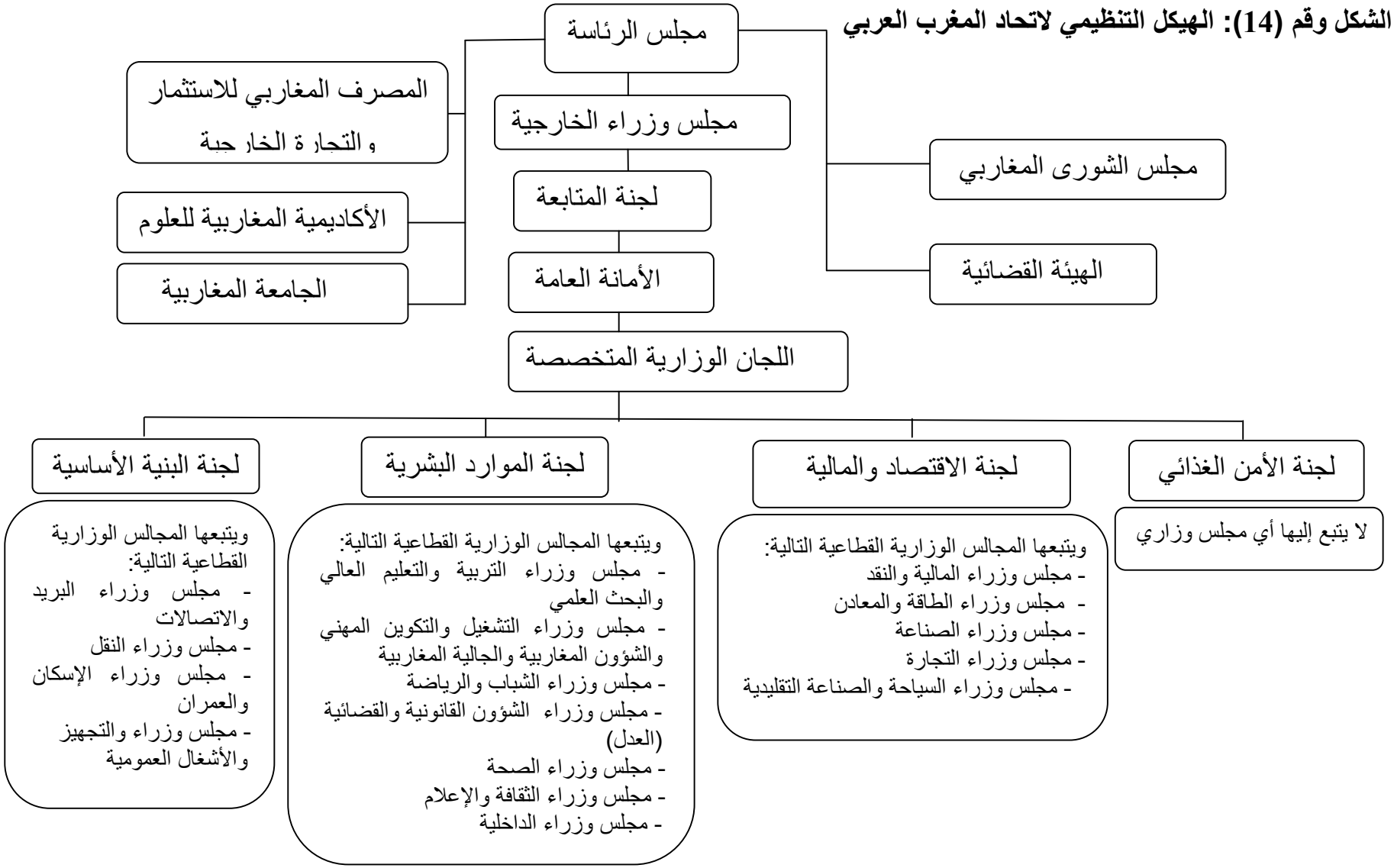

المصدر: جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص 160.

المطلب الثالث: أهداف الإتحاد المغاربي

لقد أقيم تجمع اتحاد المغرب العربي لتحقيق مجموعة من الغايات لدوله الأعضاء، تضمنتها المادة الثانية من معاهدة مراكش، يمكن تلخيص أهم ما جاء فيها في النقاط التالية[1]:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء في الإتحاد.
- تحقيق التقدم والرفاهية لأبناء إتحاد المغرب العربي والدفاع عن حقوقها.
- انتهاج سياسة مشتركة في مختلف المجالات.
- العمل تدريجيا على تحرير حركة انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، والسلع والخدمات بين الدول الأعضاء في المنطقة.
- المساهمة في تحقيق السلم والاستقرار القائم على العدل والإنصاف وصيانته.

تهدف السياسة المشتركة المذكورة آنفا إلى تحقيق مجموعة من الأغراض يمكن إيجازها فيما يلي[2]:

- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء، وإقامة تعاون دبلوماسي يقوم على أساس الحوار.

- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية، والزراعية، والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء في الإتحاد، واتخاذ ما يلزم من الوسائل لهذا الهدف، خاصة ما يتعلق بإنشاء المشروعات المشتركة.

- في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء في الإتحاد.

- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته، وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة، وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا تبادل الأساتذة والطلبة، وإنشاء

[1] حنيش الحاج، التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص104.
[2] الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي على الموقع:
http://www.maghrebarabe.org

مؤسسات جامعية وثقافية، ولجان تضم أدمغة متخصصة في البحث العلمي تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

لقد عرفت السنوات التي تلت تأسيس الإتحاد المغاربي تطورا هاما في مجال العلاقات الاقتصادية، ويتضح جليا من خلال اجتماع وزراء الخارجية في ديسمبر عام 1990، حيث نصت قراراته على المحاور الأساسية للتكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية، والتي تم توقيعها من قبل مجلس الرئاسة في ماس 1991 بمدينة "رأس لانوف" الليبية.

تمثلت أولويات العمل المشترك في تحقيق الأمن الغذائي، وتنمية الموارد البشرية والاقتصادية، والإسراع بتنفيذ الخطط المعتمدة في ميدان التبادل التجاري، وانتهاج سياسات اقتصادية ترتكز على مراحل ومدد زمنية محددة لتحقيق المصالح المشتركة لكل الدول الأعضاء، وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية لخدمة الأهداف الاتحادية، آخذة في الحسبان درجات النمو لكل بلد عضو، وحث المؤسسات القطرية والثنائية لإعطاء البعد المغاربي لجميع نشاطاته، وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

أولا: مرحلة إقامة منطقة التجارة الحرة

حددت المدة الزمنية لتحيق هذا الهدف قبل نهاية عام 1992. الغرض من منطقة التبادل الحر هو رفع القيود الجمركية وغير الجمركية أمام حركة تدفق السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ المغاربي والموجهة للاستهلاك داخل الإتحاد، وإعطاء دفع قوي وملموس لزيادة الإنتاج.

ثانيا: مرحلة إقامة الإتحاد الجمركي

حددت مدة وجوب إنشاء وتوحيد النظام الجمركي قبل نهاية عام 1995، الهدف منه توحيد الضرائب والرسوم بين الدول الأعضاء في الإتحاد، ووضع تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

ثالثا: مرحلة إقامة السوق المغاربية المشتركة

حدد المدى الزمني لإلزامية تحقق هدف قيام السوق المشتركة بين الدول المغاربية قبل حلول عام 2000، الهدف منها إرساء نظام واحد للأسواق وتراتيب موحدة داخل المنطقة

المغاربية، وإقامة سوق داخلية كبيرة تلغى فيها الرسوم الجمركية والقيود الأخرى، وتحقيق حرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال، والسلع والخدمات.

رابعا: مرحلة إقامة الإتحاد الاقتصادي

كان من المأمول إقامة إتحاد اقتصادي بين الدول المغاربية بعد تحقيق حلم سوقها المشتركة، وهذا بتوحيد سياسات وخطط التنمية الاقتصادية على أسس وأهداف إقليمية، مع مراعاة تقليص الفوارق التنموية في كل بلد وفيما بينها، والعمل على تحقيق ذلك بوضع سياسات عامة وقطاعية ترمي كلها إلى التمهيد لعملية دمج الاقتصاديات الوطنية، خاصة في مجالات الأمن الغذائي، الموارد البشرية، الطاقة، الصناعة، النقل والاتصالات، وكذا المجال التجاري والمالي والنقدي.

المبحث الثالث

المعطيات الجغرافية والإمكانيات الاقتصادية لدول إتحاد المغرب العربي

إذا كانت منطقة المغرب العربي من بين المناطق التي لها جذور وحدوية راسخة منذ القدم، وبذلت دوله قبل وبعد نيل استقلالها جهوداً - ولو كانت يسيرة - في تثبيت ذلك، فإنه من الجدير بالاهتمام أيضا الإطلاع ودراسة معطياتها الجغرافية، وإمكاناتها الاقتصادية، ومن ثم معرفة ما إذا كان تفعيل هذا التجمع الإقليمي سيساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي الشامل.

المطلب الأول: المعطيات الجغرافية لمنطقة المغرب العربي

لدراسة أي تجمع إقليمي يستوجب معرفة أهم المعطيات التي يتوفر عليها، لذا كان من الأهمية بمكان، تناول المعطيات الجغرافية لمنطقة المغرب العربي، وذلك بذكر موقعه ووضعه المناخي، ومساحته وعدد سكانه.

الفرع أول: موقع تجمع المغرب العربي ووضعه المناخي

يمتد إقليم المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا) من الشمال إلى الجنوب بين خطي طول 25 درجة شرقا، و16 درجة غرب غرينيتش، ومن الشرق إلى الغرب بين دائرتي عرض 15 و16 درجة شمال خط الاستواء[1].

لتوضيح موقع المنطقة المكونة لاتحاد المغرب العربي وحدودها، يمكن الإستعانة بالخريطة رقم (2) الموالية.

[1] محمود عصام الميداني، موسوعة الأطلس الجغرافي الحديث: الوطن العربي والعالم، مرجع سبق ذكره، ص 43.

الخريطة رقم (2): الموقع الجغرافي لدول اتحاد المغرب العربي

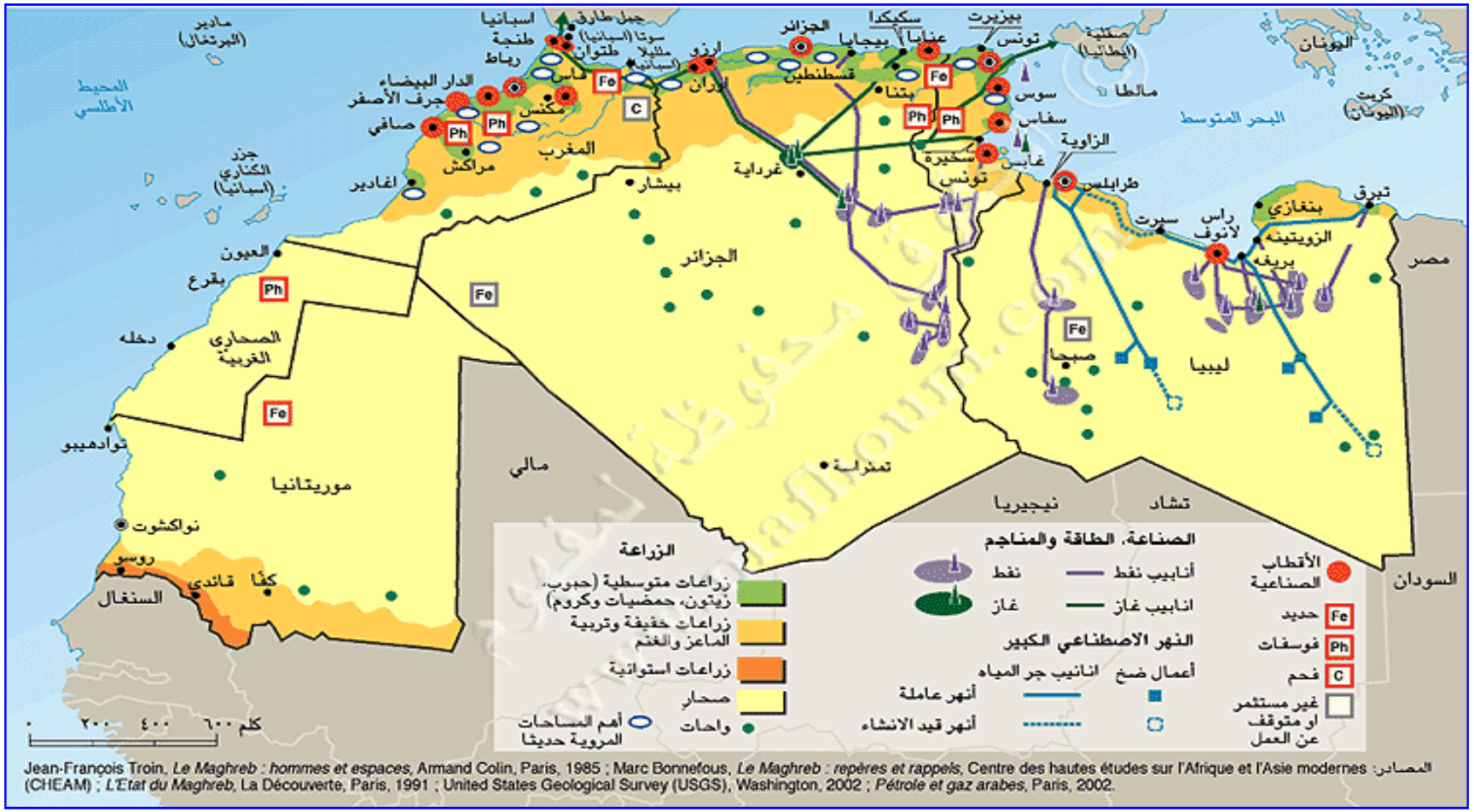

المصدر: خرائط دول اتحاد المغرب العربي على الموقع:

www.argan.ucoz.com.gif

يلاحظ من الخريطة رقم (2) أن دول اتحاد المغرب العربي تقع في شمالي غرب القارة الأفريقية، والتي هي منطقة جغرافية واحدة متصلة، تتألف في مجملها من إقليم ساحلي، يحدها من الشمال البحر المتوسط -الذي يفصلها عن أوروبا-، ويحدها من الغرب المحيط الأطلسي – الذي يفصلها عن أمريكا. من الشرق مصر والسودان، ومن الجنوب دول الساحل الصحراوي(السودان، تشاد، النيجر والسنغال).

كما يلاحظ أيضا من الخريطة أن منطقة المغرب العربي تشكل الممر المائي شبه الوحيد الذي يربط أوروبا بالمغرب العربي، والذي بواسطته يمكن الوصول إلى أفريقيا كلها وآسيا مرورا بالوطن العربي، الأمر الذي يجعل إقليم الإتحاد المغاربي بمثل هذا الموقع والامتداد، يؤلف إحدى التكتلات الجغرافية الرئيسية، التي توفر المجال الطبيعي الملائم لقيام دولة كبرى ذات وزن دولي، وتأثير إقليمي وعربي مهم.

أما من جانب الوضع المناخي، فإن منطقة المغرب العربي تتسم بتنوعه، حيث الصيف المعتدل الحار والشتاء الدافئ القليل البرودة، وهذا راجع لوقوعها على شاطئ البحر المتوسط الذي يعتبر مناخه معتدلا، ويتغير هذا المناخ كلما ابتعدنا عنه إلى الناحية الجنوبية، حيث تقع المنطقة الصحراوية التي تكون فيها الأمطار شبه منعدمة، خصوصا في جنوب المغرب، موريتانيا، الجزائر وليبيا[1].

الفرع الثاني: مساحة تجمع المغرب العربي

تبلغ مساحة المغرب العربي – كما هو مبين في الجدول رقم(22)الموالي – نحو 6.05 مليون كلم^2، أي ما نسبته 42% من مساحة الوطن العربي، تتوزع بين الخمس دول المشكلة له، حيث تستحوذ الجزائر على أكبر نصيب لتغطي ما قدره 2.38 مليون كلم^2، تليها ليبيا بـ1.77 مليون كلم^2، ثم موريتانيا بـ 1.03 مليون كلم^2، ثم المغرب بـ 0.71 مليون كلم^2، وتونس بـ 0.16 مليون كلم^2.

[1] عبد العزيز جراد، نبذة جيو-استراتيجية لدراسة المغرب العربي الكبير، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد03، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص54.

الجدول رقم(23): مساحة إتحاد المغرب العربي

(الوحدة 10^6مليون كلم^2)

الدولة	المساحة (كلم^2)	النسبة (%)
تونس	0.16	2.64
الجزائر	2.38	39.34
ليبيا	1.77	29.26
المغرب	0.71	11.74
موريتانيا	1.03	17.02
المجموع	6.05	100

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

Larousse des noms propres, « **Grand dictionnaire des noms propres** », éditions Larousse, France, 2008.

الفرع الثالث: سكان اتحاد المغرب العربي

حسب تقديرات سنة 2010 فإن عدد سكان إتحاد المغرب العربي بلغ حوالي 86.6 مليون نسمة، أي ما نسبته 27% من مجموع سكان الدول العربية، وتتصدر الجزائر الدول المغاربية بنسبة 40% تقريبا، وتمثل مع المغرب ما نسبته 76.5% من إجمالي سكان التجمع المغاربي وهذا ما يغني استحواز الجزائر والمغرب على أكبر عدد من سكان المغرب العربي.

فيما يلي جدول يبين عدد السكان، وتطور الكثافة السكانية وسكان الحضر والريف في دول اتحاد المغرب العربي.

الجدول رقم(24): السكان، وتطور الكثافة السكانية وسكان الحضر والريف

الدولة	السكان* (10^6نسمة)	الكثافة السكانية (فرد/ كلم2)		سكان الحضر والريف كنسبة مئوية من الإجمالي (%)							
				1970		1990		2000		2009	
		1970	2010	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
تونس	10.58	33	68	44	56	57.9	42.1	63.4	36.6	66.9	33.1
الجزائر	34.58	6	15	39	61	52.1	47.9	59.8	40.2	65.9	34.1
ليبيا	6.54	1	4	45	55	75.7	24.3	76.4	23.6	77.7	22.3
المغرب	31.62	34	45	34	66	48.6	51.4	57.8	42.2	57.4	42.6
موريتانيا	3.20	1	3	14	86	39.7	60.3	40.4	60.0	41.2	58.8
المجموع	86.52										

* إحصائيات 2009

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، النشرة الإحصائية، 2011، ص293.
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، النشرة الإحصائية، 2010، ص ص272- 273.

من خلال الجدول رقم (24) نلاحظ أن سكان المغرب العربي يتوزعون بنفس النسبة تقريبا في كل من الجزائر والمغرب، في حين نجد أن ليبيا رغم شساعة مساحتها والتي تقدر بحوالي 29.26% من إجمالي التجمع المغاربي، إلا أن سكانها لا يتجاوز نسبة 8% من مجموع سكان المنطقة، وهذا ما يترجم أن لدول المغرب العربي إمكانية خلق تكامل في الموارد البشرية من خلال تغطية حاجيات الأقطار التي تعاني من نقص في الأيدي العاملة - مثل ليبيا – من الدول التي لها فائض في ذلك مثل المغرب، تونس والجزائر.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول وجود الاختلال التوازني بين الريف والحضر، وتزايد سكان هذا الأخير مع تقدم السنوات، خاصة ليبيا التي تبلغ فيها نسبته 77.7% من مجموع سكانها عام 2009 بعدما كانت 45% فقط عام 1970.

ترجع ظاهرة النزوح الريفي من المناطق الصحراوية، والمزارع والقرى نحو المدن إلى توفر في هذه الأخيرة معظم المرافق الضرورية، مثل الصحة والتعليم، وكذا استحواذها على أكبر حظوظ الحصول على مناصب الشغل في المنشآت الإقتصادية والتجارة والوظائف الحكومية، هذا

من جهة، ومن جهة أخرى، يرجع تعاظم سكان المدن إلى عجز الدول المغاربية وعدم التوفيق في سياساتها المتعلقة بإحداث التوازن الجهوي، وإهمالها لبعض المناطق الريفية وجعلها فقط حماية لحدودها دون توفير حتى أهم المرافق مثل المتشفيات والمدارس التربوية.

الجدير بالذكر أن ظاهرة النزوح الريفي قد ترجع أيضا لأسباب أمنية، والتي عاشتها بعض الدول المغاربية مثل الجزائر في فترة التسعينات من القرن العشرين التي أخلت قرى بأكملها.

المطلب الثاني: الإمكانيات الإقتصادية لدول إتحاد المغرب العربي

إن تحقيق التكامل الإقتصادي بين دول المغرب العربي ـ وما يترتب عليه من إنشاء تدريجي لمنطقة تجارة حرة، ثم إتحاد جمركي وسوق مشتركة واتحاد اقتصادي ـ مرتبط بحقيقة الإمكانات والموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في المنطقة، وكذا مدى تنوع البنية الإقتصادية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه متعلق أيضا بنسبة التجارة البينية.

الفرع الأول: الموارد البشرية (القوة العاملة)

إن التطور الديمغرافي في الوطن العربي بصفة عامة، والمغرب العربي الذي هو جزء منه، يعتبر تحديا للمخططات الإقتصادية في كثير من هذه البلدان، لأنه غالبا ـ إن لم نقل عادة ـ ما تكون الإنجازات أقل من التقديرات، وبالتالي يصبح من الصعب الإستجابة لمتطلبات وحاجيات السكان الضرورية. إلا أن هذا النمو الديمغرافي من جهة أخرى، يعتبر من بين العوامل الأساسية في التطور الاقتصادي للبلدان المغاربية، وخاصة إذا كانت الفئة النشيطة كبيرة، وهو ما تتميز به دول المغرب العربي، والذي سيتضح من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (25) الموالي.

الجدول رقم (25): التوزيع العمري لسكان دول الإتحاد المغاربي الأقل من 65 سنة خلال السنتين (2000 و2009)

الدولة	فئــة العـمر							
	أقل من 15 سنة (10^6 نسمة)		أقل من 15 سنة (%)		من 15 إلى 65 سنة (10^6 نسمة)		من 15 إلى 65 سنة (%)	
	2000	2009	2000	2009	2000	2009	2000	2009
تونس	2.9	2.5	30.1	23.2	6.1	7.4	63.7	70.0
الجزائر	10.4	9.4	34.1	27.3	18.8	23.6	61.7	68.1
ليبيا	1.8	2	32.2	30.1	3.6	4.3	64.5	65.6
المغرب	9.5	8.8	33.6	27.9	17.5	21.0	61.7	66.5
موريتانيا	2.0	1.3	42.2	39.5	1.4	1.9	55.1	57.9
المجموع	26.6	24.0	34.7	27.7	47.4	58.2	61.8	67.3

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

التقرير الإقتصادي العربي الموحد، النشرة الإحصائية، 2011، ص ص292-293.

أما عن اليد العاملة القادرة والباحثة عن العمل فقد قدرت بحوالي 32 % من سكان المنطقة المغاربية[1]، أي ما يعادل 27.2 مليون نسمة، وهي مرشحة للإرتفاع نتيجة زيادة دخول العنصر النسوي والعمالة التي تقل أعمارها عن 20 سنة إلى سوق العمل.

يتجلى من خلال الجدول رقم(25)، أنه على الرغم من انخفاض عدد السكان الأقل من 15 سنة من 26.6 مليون نسمة سنة 2000 إلى 24 مليون نسمة عام 2009، إلا أن هذه الفئة لا تزال تشكل ما يزيد عن ربع سكان دول الإتحاد المغاربي مجتمعة، وهذا ما يعكس ارتفاع نسبة الشباب التي تدخل وباستمرار إلى سوق العمل وبالتالي تفاقم حدة البطالة، خاصة إن لم تعمل الدول المغاربية على تكييف خططها التنموية التي تتلاءم مع النمو الديمغرافي واستيعاب أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة المتزايدة.

[1] مصطفى الصالحين الهوني، التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي: التحديات والإستراتيجيات، الندوة السادسة "المغرب العربي في مفترق الشركات"، الأمانة العامة لمركز جامعة الدول العربية، تونس، 31 ماي 2007، ص65.

يلاحظ أيضا من خلال الجدول ارتفاع وتزايد نسبة الفئة النشطة والتي تتراوح أعمارها بين 15 و65 سنة، حيث قفزت من 47.4 مليون نسمة سنة 2000، إلى حوالي 58.2 مليون نسمة عام 2009، لتشكل واحدها ما يزيد عن ثلثي سكان اتحاد المغرب العربي.

تعتبر هذه الطبقة العمود الفقري في عملية التنمية والتطور المغاربي، والذي يتسنى بتوجيه وتشغيل عدد منها عن طريق إقامة مشروعات قطرية ومشتركة للتخفيف من مشكلة البطالة، وجعلها قوة دافعة نحو تحقيق الإتحاد المغاربي في إطار التكامل الإقتصادي.

الفرع الثاني: الموارد الزراعية

يتميز القطاع الزراعي في منطقة المغرب العربي بمحدودية إنتاجه، والذي يرجع في الأساس إلى قلة الأراضي الصالحة للزراعة والتي تبلغ حوالي 26 مليون هكتار، أي ما يعادل نسبة 4.3% من المساحة الإجمالية للمغرب العربي. لذلك إذا قمنا بتقسيم هذه المساحة الصالحة للزراعة على سكان المنطقة (حوالي 86.5 مليون نسمة) نجد أن حصة الفرد الواحد لا تتعدى 0.30 هكتار، واستنادا إلى معدلات النمو الديمغرافي فإن عدد سكان المنطقة سيقارب 116 مليون نسمة بحلول عام 2025[1]، وعليه إذا لم تبذل الجهود اللازمة لتوسيع المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة فإن حصة الفرد الواحد منها ستتقلص إلى حوالي 0.22 هكتار، وبالتالي سينخفض نصيبه من المواد الغذائية.

[1] GUECHI Djamel-Eddine, « **Les agricultures maghrébines : concurrence ou complémentarités** », colloque sur l'intégration économique maghrébine, Alger, 10-11Juin 2000, p.2.

الجدول رقم(26): الأراضي الزراعية وتطور نسبة العاملين فيها خلال الفترة(2000-2009)

الدولة	المساحة الإجمالية* (10^6هكتار)	الأراضي الصالحة للزراعة* (10^6هكتار)	نسبة الأراضي الصالحة للزراعة (%)	الأراضي المسقية/ الأراضي الصالحة للزراعة (%)	الأراضي الرعوية/ مجموع المساحة (%)	نسبة العمالة في الزراعة إلى العمالة الكلية(%)						
						2000	2003	2004	2005	2006	2007	2009
تونس	16.2	5.7	35.2	5.8	29.6	19.7	19.6	19.0	16.3	16.3	18.3	16.2
الجزائر	238.2	8.4	3.5	9.5	13.8	24.4	30.2	20.7	14.5	16.5	22.3	13.1
ليبيا	176	2.6	1.5	11.5	7.6	6.0	4.9	4.6	4.4	4.8	5.3	4.9
المغرب	71.1	9.0	12.7	15.5	34.9	36.1	40.6	42.8	42.4	41.1	37.5	57.4
موريتانيا	103.1	0.3	0.3	5.0	38.1	52.9	52.1	48.0	53.4	51.9	52.0	54.1
المجموع	604.6	26.0	4.3	10.1	19.0	26.2	31.6	28.4	25.2	25.9	27.1	30.2

* إحصائيات 2009.

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على الإحصائيات الواردة في:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، النشرة الإحصائية، 2011، ص304.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، النشرة الإحصائية، 2010، ص ص289-290.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم (30)، الخرطوم، 2010، ص ص8-10.

إن ما يجب الإشارة إليه أنه على الرغم من صغر المساحة الزراعية في منطقة المغرب العربي، إلا أن أراضي هذا الأخير تتميز بتنوع مواردها الزراعية الطبيعية، هذا التنوع يرجع في الأساس إلي تباين المناخ من منطقة إلى أخرى، إذ تشتمل على أقاليم رطبة ومناطق شبه جافة وأخرى صحراوية شاسعة. وباختلاف البيئة الزراعية تتنوع محاصيلها النباتية من خضر وفواكه وحبوب شتوية وصيفة، وكذا الثروة الحيوانية والسمكية.

من خلال الجدول رقم (26)، نلاحظ أن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة تشكل 4.3% من إجمالي مساحة دول اتحاد المغرب العربي، أي ما يعادل 26 مليون هكتار، وهو ما يمثل نسبة 30% من المساحة المزروعة في العالم العربي.

ما يلاحظ أيضا من الجدول أن البلدان المغاربية تتفاوت من حيث المساحة الصالحة للزراعة حيث تتصدرها المغرب لتستحوذ على حوالي 9 مليون هكتار لتليها الجزائر بـ 8.4 مليون هكتار، وتمثل الأراضي الصالحة للزراعة المتواجدة في المغرب والجزائر وتونس ما نسبته 88.9% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة.

من جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أن 90% من مساحة الجزائر وليبيا وموريتانيا عبارة عن أراضى قاحلة يصعب استغلالها، في حين تصل هذه النسبة إلى 50% في تونس، و30% في المغرب، وهذا ما يؤدي إلى نوع من التخصص الزراعي حسب المناخ والأراضي القابلة للزراعة، فالمغرب ينتج أساسا الحبوب والحوامض، في حين أن الجزائر تنتج العنب والتمر وبعض أنواع الخضر، وتختص تونس بالنباتات الزيتية، أما موريتانيا وليبيا فتعرفان زراعة بعلية مع تربية المواشي[1].

لذلك فإن الدور الإستراتيجي الذي يمكن أن يلعبه القطاع الزراعي في إطار التكامل الإقتصادي يتجلى في تحقيق الأمن الغذائي المغاربي، وهذا لا يتم إلا بالتخطيط لهذا الغرض والمرور عبر مراحل والتي يمكن طرحها كما يلي:

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الندوة القومية حول إمكانيات التكامل الزراعي العربي، الخرطوم، 10-11 نوفمبر 2003، ص ص56-57.

1- فتح الحدود أمام المبادلات الزراعية حتى يتم تغطية قسط من عجز البعض بفائض البعض الآخر.

2- تنظيم التكامل الزراعي، ووضع خطط التوزيع الجهوي للإنتاج حسب المعطيات الجغرافية والإمكانيات الزراعية المتوفرة في كل دولة.

3- توحيد الجهود لإستغلال الموارد الطبيعية التي لا تزال مخزنة كالمياه الجوفية.

كما أن تحقيق التكامل يستلزم التعاون في ميدان الزراعة والأسمدة، وإنتاج وتسويق العتاد الفلاحي، وتبادل الخبرات.

أما عن مساحة الأراضي المسقية فيلاحظ من الجدول رقم (25) أن نسبتها في حدود 10.1% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، أي ما يعادل 2.6 مليون هكتار فقط، وهذا ما يعبر عن قلتها وعدم كفايتها مقارنة بحجم النشاط الزراعي. تعود هذه الوضعية إلى ظاهرة التصحر والجفاف التي تتعرض لها المنطقة المغاربية بحكم موقعها الجغرافي، وعدم تكاثف الجهود لمحاربة هذه الظواهر أو إيجاد بدائل عنها، مثل نقل المياه من المناطق التي تحوي مياه إرتوازية إلى الأماكن ذات التربة الصالحة للزراعة.

من خلال الجدول أيضا، وبخصوص ما يتعلق بنسبة العاملين في القطاع الزراعي في دول إتحاد المغرب العربي، فإنه يلاحظ على العموم أنها شبه مستقرة في الفترة (2000-2009)، إذ تراوحت بين 25% و30% من إجمالي القوة العاملة، بلغت هذه الأخيرة سنة 2009 حوالي 58.2 مليون نسمة، تجاوزت نسبتها 50% في كل من المغرب وموريتانيا، في حين لم تتعد 17% في الدول الأخرى. غير أن ما يجب الإشارة إليه، أن القطاع الزراعي المغاربي يتميز بالإزدواجية، بمعنى وجود قطاعين متناقضين[1]:

- قطاع تقليدي يتميز بإستغلال أدوات وتقنيات بدائية بسيطة، كالمحراث الذي يجر بالحيوانات، والأسمدة الطبيعية، بالإضافة إلى صغر المساحات المزروعة وارتفاع عدد العاملين بها، وانخفاض الإنتاجية والدخل الفردي.

[1] رابح فوضيل، التكامل الاقتصادي العربي – معوقاته وآفاقه -، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص91.

ـ قطاع شبه متطور، يعتمد على الجرارات في البذر والحصاد، واستعمال بعض البذور المحسنة، وتقنيات التقطير والرش المحوري، وهو موجه أساسا نحو السوق، ويتميز بشساعة المساحة المزروعة وكثافة رأس المال الموظف، وقلة عدد العاملين بها، وارتفاع الإنتاجية والدخول الفردية.

إضافة إلى الإمكانيات والموارد الزراعية السابقة الذكر، فإن منطقة المغرب العربي تتربع على مساحات رعوية طبيعية كبيرة قدرت بحوالي 19% من المساحة الإجمالية، تحوي أجود الأعشاب التي تعتبر غذاء للماشية مثل، حشائش التندرا والإستبس. لذلك فإنه إذا تظافرت الجهود وحسن استغلالها ستزيد من الثروة الحيوانية خاصة البرية منها. كما أن إستغلال السواحل- حوالي 8019 كلم- التي تطل عليها البلدان المغاربية، بداية من المحيط الأطلسي بشواطئ موريتانيا والمغرب، التي تلتقي فيها التيارات الباردة مع التيارات الدافئة المساعدة على تكاثر الأسماك، وصولا إلى شاطئ البحر المتوسط شمال المغرب والجزائر وتونس وليبيا[1]، حيث يمكن أيضا الإستفادة منها في اصطياد الأسماك وتسويقها إقليميا وعالميا.

الفرع الثالث: إمكانيات النقل والمواصلات

تعتبر منطقة المغرب العربي رقعة جغرافية متصلة - مثلها مثل دول مجلس التعاون الخليجي-، تملك جميع دوله سواحل بحرية معتبرة ممتدة ومشتركة، وهو ما يسهل من عملية التبادل التجاري وتنقل الأشخاص وتخفيض تكاليف التنقل والمواصلات سواء كان ذلك برا أو بحرا أو جوا، إضافة إلى موقعها في قلب العالم وهو ما جعلها منطقة عبور لجل عمليات التصدير والإستيراد شرقا وغربا، شمالا وجنوبا.

الفرع الرابع: الموارد المعدنية والأسمدة الإصطناعية

على الرغم من عدم توفر البيانات الإحصائية الدقيقة الخاصة بكل المعادن المتواجدة في منطقة المغرب العربي وتضاربها في بعض الأحيان، إلا أنه يمكن القول أن دول الإتحاد المغاربي تعتبر من البلدان الغنية بالموارد الإقتصادية المتنوعة خاصة الجزائر.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، النشرة الإحصائية، 2011، ص ص48-57.

تشير تقديرات عام 2010 إلى أن المغرب يحتوي على 10% من المدخر العالمي من الفوسفات، وهو ينتج سنويا حوالي 27.6 مليون طن، ويحتل بذلك مرتبة ثاني أكبر دولة منتجة للفوسفات في العالم[1]، وتختص المملكة بإستغلال هذا القطاع عن طريق المكتب الشريفي للفوسفات، أما تونس فهي ثاني منتج مغاربي بـ 7.4 مليون طن سنويا، وثالث قطب هو الشركة الوطنية للأبحاث والإستغلال المعدني بالجزائر، والتي تنتج ما يناهز 2 مليون طن سنويا، وتبلغ إحتياطات المغرب العربي إجمالا حوالي 6 مليار طن[2] .

لذلك فإن إمكانيات التكامل في هذا المجال تعني أولا توحيد السياسات التجارية للشركات الثلاث، بالشكل الذي يمكّن مركزها الإنتاجي البالغ حوالي 37 مليون طن من الإنتاج العالمي، من تخويلها القوة على التحكم في الأسعار من ناحية، وتطوير قطاع الفلاحة المرتبط به من ناحية أخرى.

أما فيما يخص المعادن فإن قطاع الحديد والفولاذ يعتبر ثالث قطاع استراتيجي بعد النفط والفوسفات، من حيث الإنتاج والتصدير. وبخلاف القطاعين السابقين، فإن البلدان المغاربية الخمسة منتجة ومصدرة للحديد وتحتوي بمجملها ـ حسب إحصائيات 2010 ـ على مدخر يناهز 6.6 مليار طن، وتنتج حوالي 20 مليون طن سنويا، أي ما يعادل 86% من الإنتاج العربي، تحتل موريتانيا أول مرتبة من ناحية الاحتياط الإنتاج، وقد بلغت فيها نسبة هذا الأخير 69% من إجمالي الإنتاج المغاربي، تليها الجزائر بنسبة 22.5%.

لذلك فإن توفر كل هذه الإمكانيات، واختلافها من دولة إلى أخرى، تمثل أكبر دليل على إمكانية وإيجابية الإندماج والتكامل نظرا للتفرع الكبير لمنتجات الحديد، وبحجة أنه أساس لكل الصناعات الثقيلة، إضافة إلى أن الجهود المنفردة تبقى دائما مضطربة وغير كافية ما لم تتكامل الأقطار المغاربية في جميع قطاعاتها.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، ص67.

[2] الصديق إبراهيم، مشروع الإندماج الاقتصادي في المغرب العربي،مجلة الوحدة، العدد 215، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، جوان 2006، ص93.

على غرار معدن الحديد فإن دول المغرب العربي تمتلك مدخرات ومنتجات معدنية أخرى. على الرغم من عدم الحصول على بيانات إحتياطاتها إلا أنه يمكن تلخيص الطاقات الإنتاجية منها حسب إحصائيات عام 2010 كما يلي[1]:

- الزنك، والذي يتواجد في كل من تونس والجزائر والمغرب، تتصدرهن هذه الأخيرة لتستأثر وحدها بنصيب 111 ألف طن، وتنتج الدول الثلاث إجمالا حوالي 144.4 ألف طن سنويا، أي ما يعادل حوالي 99% من الإنتاج العربي.

- الرصاص، والذي يتواجد أيضا في كل من تونس والجزائر والمغرب، وتنتج الدول الثلاث حوالي 76 ألف طن سنويا، أي ما يعادل حوالي 66% من الإنتاج العربي.

- النحاس، والذي يتواجد في كل من الجزائر والمغرب، وتبلغ طاقة الإنتاج فيهما حوالي 21ألف طن سنويا، أي ما يعادل 34.1% من الإنتاج العربي.

- الفحم الحجري، والذي يتواجد في كل من الجزائر والمغرب، وتنتج الدولتان حوالي 665 ألف طن سنويا، أي ما يعادل 52.6% من الإنتاج العربي.

مما سبق فإنه يمكن القول أن السبيل الوحيد لتحقيق الإستقلال الصناعي المغاربي يبقى رهين توحيد برامج خاصة بالحديد والفولاذ والمعادن الأخرى، وخلق اندماج أفقي وعمودي متكامل، يتيح لبلدان المنطقة إمكانية التحكم في صناعاتها الثقيلة والخفيفة.

الفرع الخامس: الموارد الطاقوية (النفط والغاز)

يعتبر النفط والغاز أول قطاع استراتيجي من ناحية الإنتاج والتصدير والإحتياط في منطقة المغرب العربي حيث تضم كل من ليبيا والجزائر وتونس كمنتجين، والمغرب وموريتانيا كمستوردين، وعليه فإن تحقيق التكامل الإقتصادي بين دول إتحاد المغرب العربي ينبغي عليها تطوير علاقاتها التجارية لسد حاجيات المغرب وموريتانيا من النفط المغاربي مما سيخفض من تكاليف النقل، وكذا توحيد جهود التنقيب على جيوب جديدة، مما سيقلص من عبء الاستثمار وسيساعد على الاستفادة من المعلومات المتبادلة.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، ص324.

فيما يلي جدول يبين تطور إنتاج واحتياطات البترول والغاز خلال الفترة (2005-2009) في الدول المغاربية.

الجدول رقم (27): تطور إنتاج واحتياطات النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة (2005-2009) في الدول المغاربية

أ- الإحتياطات

الدولة	2005		2006		2007		2008		2009	
	النفط الخام (10^9 برميل)	الغاز الطبيعي (10^9 م^3)	النفط الخام (10^9 برميل)	الغاز الطبيعي (10^9 م^3)	النفط الخام (10^9 برميل)	الغاز الطبيعي (10^9 م^3)	النفط الخام (10^9 برميل)	الغاز الطبيعي (10^9 م^3)	النفط الخام (10^9 برميل)	الغاز الطبيعي (10^9 م^3)
تونس	0.31	78	0.40	64	0.37	55	0.43	64	0.4	65
الجزائر	12.27	4580	12.27	4504	12.27	45.04	12.27	4504	12.2	4504
ليبيا	41.46	1491	41.46	1420	41.46	1540	43.66	1540	46.42	1549
إجمالي الدول المغاربية	54.04	6149	54.13	5988	54.10	6099	56.36	6108	59.02	6118
نسبة الدول المغاربية للوطن العربي (%)	8.1	11.5	8.0	11.1	8.0	11.3	8.3	11.3	8.6	11.2
نسبة الدول المغاربية للعالم (%)	4.6	3.4	4.7	3.3	4.6	3.4	4.8	3.4	5.0	3.3

ب- الإنتـاج

الدولة	2005		2006		2007		2008		2009	
	النفط الخام (10^3برميل /اليوم)	الغـــاز الطبيعـــي (10^9م^3 /سنة)	النفط الخام (10^3برميل /اليوم)	الغـــاز الطبيعـــي (10^9م^3 /سنة)	النفط الخام (10^3برميل /اليوم)	الغـــاز الطبيعـــي (10^9م^3 /سنة)	النفط الخام (10^3برميل /اليوم)	الغـــاز الطبيعـــي (10^9م^3 /سنة)	النفط الخام (10^3برميل /اليوم)	الغـــاز الطبيعـــي (10^9م^3 /سنة)
تونس	66	2.5	97	2.4	70	3.1	85.0	3.3	82.0	3.5
الجزائر	1352	89.3	1426	88.1	1398	83.0	1356.0	86.5	1240.0	81.4
ليبيا	1693	11.3	1761	13.2	1661	15.2	1721.5	15.9	1473.9	15.9
إجمـــالي الـــدول المغاربية	3111	103.1	3284	103.7	3129	101.3	3162.5	105.7	2795.9	100.8
نسبة الدول المغاربية للوطن العربي (%)	13.6	28.2	14.2	26.8	14.0	25.8	13.9	24.7	13.1	23.3
نسبة الدول المغاربية للعالم (%)	4.2	3.6	4.0	3.5	3.6	3.4	3.7	3.4	4.0	3.4

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، 2010، ص ص9 -22.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2010، ص ص320-323.

من خلال الجدول رقم (27) يلاحظ أن ليبيا تحتل المرتبة الأولى في إنتاج واحتياطات النفط، حيث قدر احتياطها عام 2009 بما يناهز 46.42 مليار برميل، وإنتاج يومي بلغ حوالي 1473.9 ألف برميل، لتأتي الجزائر في المرتبة الثانية باحتياط قدر بـ 12.2 مليار برميل وبإنتاج بلغ 1240 ألف برميل يوميا، ثم تليهما تونس في المرتبة الثالثة بكميات ضئيلة، قدر احتياطها وإنتاجها على الترتيب بـ 0.4 مليار برميل و82 ألف برميل يوميا.

في المقابل تشير بيانات الجدول أن الجزائر تحظى بالمرتبة الأولى مغاربياً في إنتاج واحتياطات الغاز الطبيعي، حيث قدرت احتياطاتها لهذا الأخير بحوالي 4504 مليار متر مكعب، وإنتاج سنوي بلغ نحو 81.4 مليار متر مكعب، تليها كل من ليبيا وتونس على الترتيب باحتياطات قدرت بـ 1549 و65 مليار متر مكعب، وإنتاج سنوي بلغ 15.9 و3.5 مليار متر مكعب.

أما عن تطور الإنتاج والإحتياط خلال الفترة 2005-2009، فإنه قد سجل تذبذبا في الإنتاج مع انخفاض طفيف في كلا المادتين - النفط الخام والغاز الطبيعي- عام 2009 مقارنة بسنة 2004. وفيما يخص الإحتياطات فقد سجلت تزايدا ملحوظا في النفط الخام، وانخفاضا طفيفا في الغاز الطبيعي بلغت نسبة تغيرها على التوالي خلال المدة 2005-2009 حوالي 9.2% و0.5%.

أما فيما يتعلق بالأهمية النسبية لمادتي النفط الخام والغاز الطبيعي عربيا وعالميا، فإنه يمكن تلخيصه فيما يلي:

- بالنسبة لإنتاج النفط الخام فإن الدول المغاربية تساهم بنسبة 13.1% من الإنتاج العربي، أي ما يعادل 4% من الإنتاج العالمي. أما فيما يخص إنتاج الغاز الطبيعي فإن نسبته بلغت 23.3% من الإنتاج العربي أي ما يعادل 3.4% من الإنتاج العالمي، وهذا حسب إحصائيات عام 2009.

فيما يلي شكل يوضح نصيب دول الإتحاد المغاربي من إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي، وباقي الدول العربية، وباقي دول العالم خلال سنة 2009.

الشكل رقم(15): نصيب دول الإتحاد المغاربي من إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي، وباقي الدول العربية، وباقي دول العالم خلال سنة 2009

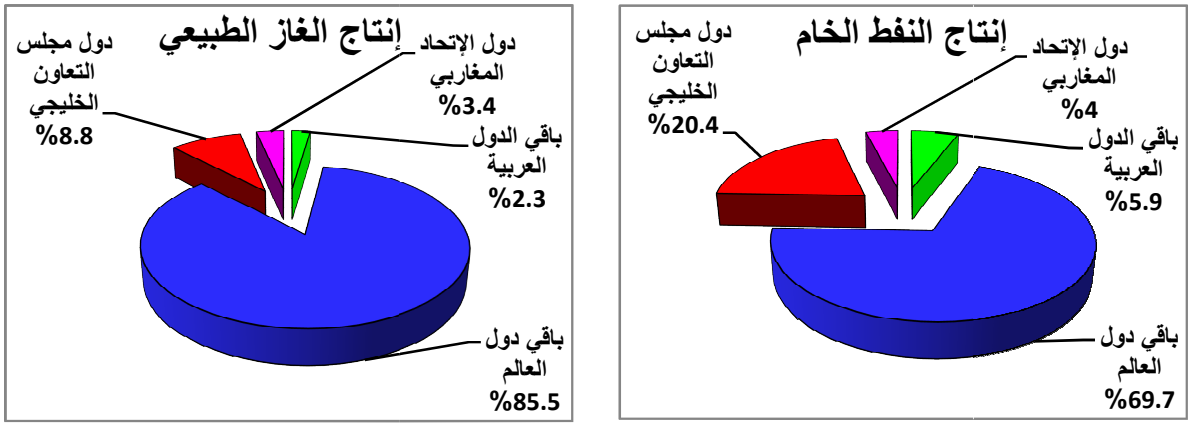

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على المعطيات الواردة في الجدول رقم (27).

- بالنسبة لإحتياطات النفط الخام فإن الدول المغاربية تساهم إجمالا بنسبة 8.6% من والإحتياطي العربي، أي ما يعادل 5% من الاحتياطي العالمي. أما فيما يخص إحتياطات الغاز الطبيعي فإن نسبته بلغت 11.2% من الاحتياطي العربي، أي ما يعادل 3.3% من الاحتياطي العالمي، وهذا حسب إحصائيات عام 2009.

فيما يلي شكل يوضح نصيب دول الإتحاد المغاربي من احتياطي النفط الخام والغاز الطبيعي مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي، وباقي الدول العربية، وباقي دول العالم خلال سنة 2009.

الشكل رقم(16): نصيب دول الإتحاد المغاربي من احتياطي النفط الخام والغاز الطبيعي مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي، وباقي الدول العربية، وباقي دول العالم خلال سنة 2009

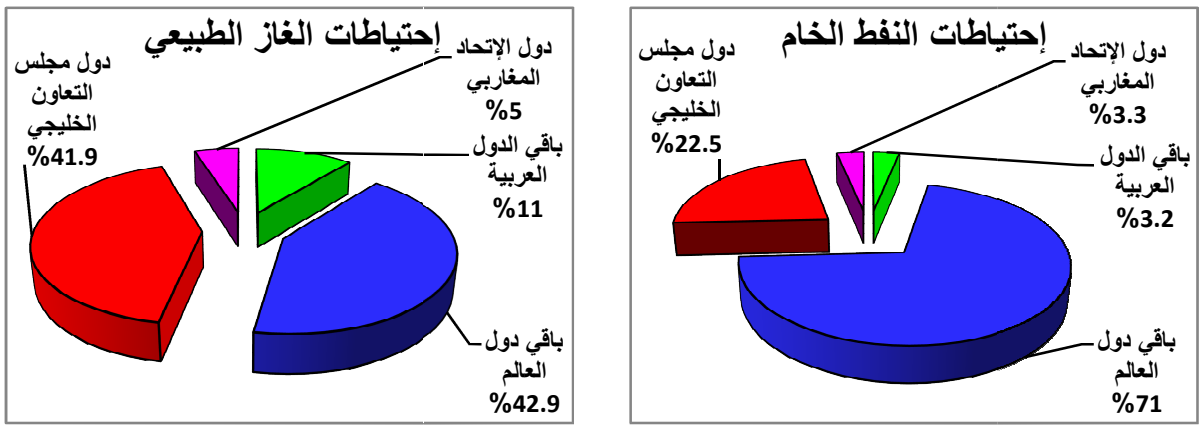

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على المعطيات الواردة في الجدول رقم (27).

من خلال النسب السابقة الخاصة بإنتاج واحتياطات النفط والغاز الطبيعي في منطقة المغرب العربي، قد يبدو أن أهميتها النسبية ضعيفة خاصة إذا تم مقارنتها مع الإنتاج والإحتياطي العالمي، لكن موقعها وسهولة استخراجها وجودتها، يعطي لها من الأهمية مالا تأخذه غيرها، حيث أن انخفاض تكاليف النقل ـ خاصة إلى الدول الأوربية والمغرب وموريتانيا ـ تمنح لها ميزة نسبية عن المنتجات التي تستورد من مناطق أخرى بعيدة، أو ذات تكاليف الإستخراج المرتفعة.

كذلك ما يجب الإشارة إليه، أنه إذا أُضيفت ميزة النقل والمواصلات التي تنفرد بها دول المغرب العربي ـ محليا وعالميا ـ إلى المواد الأولية التي تمتلكها، والإمكانات الاقتصادية الهائلة التي تبرز أساسا في القطاع الطاقوي المتمثل في البترول والغاز الطبيعي، والقطاع المعدني المتمثل في الحديد والنحاس وصخر الفوسفات والفحم الحجري وغيرها. كما أن تربع المنطقة على قطاع زراعي يشمل النباتات والسهول الواسعة والخصبة التي تصلح لمختلف أنواع الزراعات، والثروة الحيوانية المتوفرة في كثير من أقطارها، واستغلال سواحلها في صيد الأسماك، كل ذلك يمكّن الدول المغاربية من إقامة سوق داخلية متكاملة، تجعل منطقة المغرب العربي قادرة على الإكتفاء الذاتي، وتكوين مجموعة قوية لها مكانتها ودورها في الساحة الإقليمية والدولية.

إضافة إلى ما تقدم فإن منطقة المغرب العربي تضم دول ذات كثافة سكانية كبيرة وأخرى تعاني من شح الطاقات البشرية، وهذا الوضع يشجع على إقامة التكامل الإقتصادي لتحقيق المصالح المتبادلة بسد العجز وتصدير الفائض. يتضح هذا التباين بجلاء في قطاعي الزراعة والصناعة حيث أن هناك دول مغاربية تمتلك مساحات زراعية شاسعة غير مستغلة، وأخرى لها موارد بشرية معطلة، لذلك فإنه يمكن عن طريق التكامل بين عنصر الأرض في دولة مثل ليبيا أو موريتانيا وعنصر العمل في دولة كالمغرب أو تونس، تحقيق منافع كثيرة متبادلة.

كما أن امتلاك الدول المغاربية لكل تلك الإمكانيات السابقة الذكر يجعلها قادرة على تحسين قدرتها التنظيمية والرفع من قدرات اقتصادياتها الإنتاجية، و يمكنها من الاستخدام الأمثل لمواردها، وبالتالي خلق فرص العمل لمواطنيها، والرفع من مستوى معيشتهم، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مناسبة تفوق معدلات نموها السكاني بما يكفل ردم الهوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة في أقل الآجال.

الجدير بالذكر أيضا، أنه إذا قورنت الإمكانيات الاقتصادية لتجمعي مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، فإن هذا الأخير له من القدرات والموارد - التي تختلف من دولة إلى أخرى – ما يمكنه من إقامة أنجح تجمع عربي إقليمي، وهذا إذا تم تجاوز العقبات والمعوقات غير الاقتصادية، والمتمثلة أساسا في الخلافات السياسية، والتي سيتم تناولها في المبحث الرابع من هذا الفصل.

المطلب الثالث: المؤشرات الإقتصادية الأساسية لدول إتحاد المغرب العربي

إن الأخذ في الحسبان المؤشرات الإقتصادية وقراءة محتواها، واستدراك النقائص التي تعبر عنها، من بين وأهم السبل التي تِؤدي إلى إنجاح أي مشروع للتكامل الإقتصادي.

لذلك فإن تفعيل التجمع المغاربي وإمكانية تحقيق التكامل الاقتصادي بين أقطاره، وبالتالي الإستفادة منه في العمل الإقتصادي العربي المشترك يستوقف النظر إلى أهم المؤشرات الإقتصادية المغاربية والتي يمكن إيرادها فيما يلي:

الفرع الأول: الناتج المحلي الإجمالي

حققت دول إتحاد المغرب العربي مجتمعة ـ حسب بيانات عام 2010 ـ ناتجا محليا إجماليا قدر بـ 375.1 مليار دولار، وهو يعتبر متدنيا مقارنة بناتج تجمع مجلس التعاون الخليجي الذي بلغ ما يقارب ثلاثة أضعاف ناتج التجمع المغاربي، أو مقارنة بقدراتها الحقيقية ومواردها الطبيعية.

أما فيما يتعلق بمساهمة كل دولة في هذا الناتج، فقد احتلت الجزائر المرتبة الأولى ليبلغ ناتجها المحلي الإجمالي حوالي 161.9 مليار دولار، ثم تليها المغرب بـ 91.3 مليار دولار، لتأتي كل من ليبيا، وتونس وموريتانيا بـ 74 و44.3 و 3.6 مليار دولار على الترتيب، وبخصوص الوزن الإقتصادي للتجمع المغاربي في الإقليم العربي فإنها تظهر من خلال النسبة المقبولة التي تساهم بها في إجمالي الناتج المحلي العربي، والتي قدرت حسب إحصائيات 2010 بـ 18.5% [1].

[1] التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، ص286.

الشكل رقم (17): نسبة الناتج المحلي لدول الإتحاد المغاربي مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي، وباقي الدول العربية سنة 2010

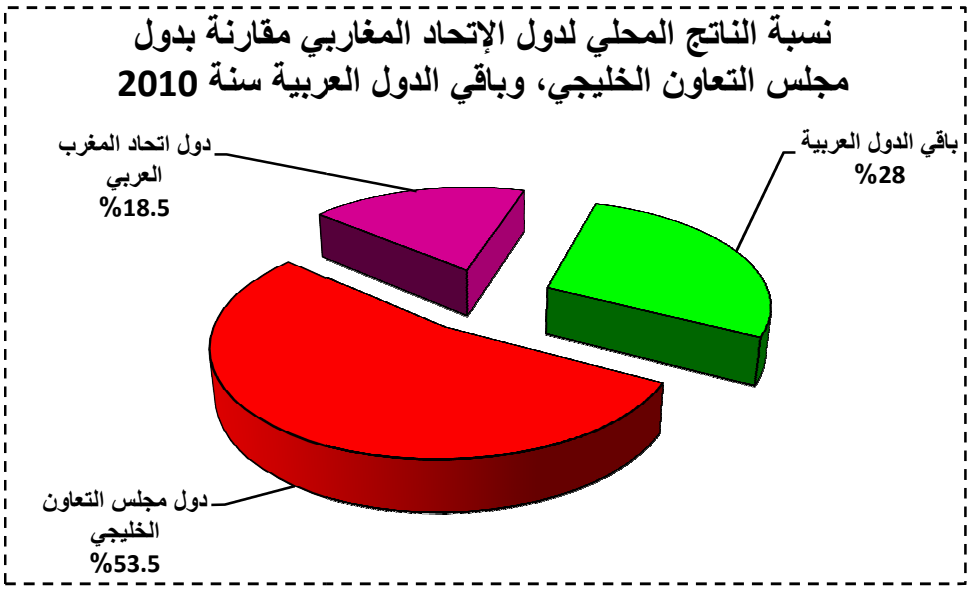

المصدر: تم إعداد الشكل استنادا إلى المعطيات السابقة.

الفرع الثاني: الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

يشتمل ناتج القطاع الزراعي في دول إتحاد المغرب العربي على قيم محصول الحبوب والبقول والزيوت والثروة الحيوانية البرية، وكذا الثروة السمكية. وفما يلي جدول يبين الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (28): تطور الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في دول إتحاد المغرب العربي خلال السنوات (2000، 2005، 2009- 2010)

الدولة	الناتج الزراعي (10^9دولار)				مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)			
	2000	2005	2009	2010	2000	2005	2009	2010
تونس	2.4	3.2	3.6	3.2	12.4	11.1	8.2	7.2
الجزائر	4.6	7.9	12.8	13.5	8.7	7.7	9.2	9.0
ليبيا	2.8	1.1	1.9	1.6	8.1	2.4	3.0	2.2
المغرب	4.9	7.8	13.6	12.5	13.3	13.2	14.9	13.4
موريتانيا	0.3	0.3	0.6	0.6	25.8	15.7	18.5	15.8
مجموع الدول المغاربية	15	20.3	32.5	31.4	10.2	8.5	9.5	8.4
نسبة الدول المغاربية للوطن العربي (%)	26.6	28.8	28.6	25.3	/	/	/	/

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، ص 286.
- صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2011، ص40.

من خلال الجدول رقم (28) يلاحظ أن الإنتاج الزراعي في دول الإتحاد المغاربي، عرف تحسنا ملحوظا في الفترة ما بين2000 و2008، حيث ارتفع في هذه المدة الزمنية إلى ما يربوا عن ضعف ما كان عليه، إذ انتقل من 15 مليار دولار إلى 31.4 مليار دولار.

تعود الزيادة في إجمالي الناتج الزراعي المغاربي إلى توجه الدول المغاربية نحو انتهاج السياسات الزراعية التي من شأنها تعزيز دور النشاط الزراعي والتي منها، منح القروض الميسرة (بدون فوائد أو بفوائد رمزية) للمستثمرين، والتدعيمات الفلاحية، ومسح الديون التي هي على عاتق الفلاحين، وهذا لتخفيض تكلفة الفاتورة الغذائية المستوردة من الخارج، والاعتماد على الإنتاج محليا والتوسع في استخدام الأساليب الزراعية الحديثة، بالإضافة إلى تطبيق القوانين المشجعة على زيادة حجم التصدير[1].

غير أنه على الرغم من الزيادة المستمرة في إجمالي الناتج الزراعي المغاربي، إلا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي عرف تراجعا ملحوظا سواء كان ذلك قطريا أو مغاربيا، باستثناء المغرب والجزائر. وقد سجل انخفاضاً إجمالياً قدر بـ 1.8% عام 2010 مقارنة بعام 2000، وهذا ما يعني زيادة ناتج القطاعات الأخرى بنسب أكبر من زيادة ناج القطاع الزراعي، وتوجه الدول المغاربية إلى الإستثمار أكثر في القطاع الصناعي والخدماتي على حساب المجال الزراعي.

في جانب آخر، سجل الناتج الزراعي تراجعا في عام 2010 مقارنة بسنة 2009 في كل الدول المغاربية، إذ تراوح الانخفاض بين 2.7% في موريتانيا و0.2% في الجزائر. يرجع ذلك إلى الظروف المناخية غير الملائمة، والتي تتجلى في اعتماد مساحات واسعة من الزراعة على الأمطار، قدرت نسبتها بنحو 70% من المساحة المزروعة[2].

أما بخصوص مساهمة الناتج الزراعي المغاربي في إجمالي الناتج الزراعي العربي خلال الفترة ما بين2000 و2010، فإنه شابه نوع من التذبذب الطفيف، إذ انحصر بين 26.6%

[1] التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 45.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد التاسع عشر، الخرطوم، 1999، ص ص10-11.

و28.8%. هذه النسب تبين مدى أهمية القطاع الزراعي المغاربي في الوطن العربي، حيث يساهم بما يزيد عن ربع ناتج هذا الخير.

أما عن ناتج دول اتحاد المغرب العربي فرادى، فإن الجزائر تحتل المرتبة الأولى بناتج إجمالي محلي بلغ حوالي 13.5 مليار دولار، لتليها المغرب بـ 12.5 مليار دولار، لتأتي تونس بـ 3.2 مليار دولار، ثم ليبيا وموريتانيا بـ 1.6 و 0.6 مليار دولار على التوالي، وهذا حسب إحصائيات 2010.

ما يلاحظ أيضا من الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (28) حول الناتج الزراعي، هو أن الدول النفطية (ليبيا والجزائر) حققت معدلات أدنى من غيرها (موريتانيا، المغرب وتونس) في نسب الناتج المحلي الزراعي إلى إجمالي ناتجها المحلي، وهو ما يعكس مدى أهمية القطاع الزراعي في الدول غير النفطية في تكوين ناتجها المحلي الإجمالي.

مما سبق يمكن القول أنه على الرغم من توفر الموارد والإمكانيات الزراعية التي تتربع عليها منطقة المغرب العربي، إلا أنها لم تحظ بالمستويات الإستثمارية المطلوبة، الأمر الذي حال دون تطوير وتنمية هذا القطاع. إضافة إلى وجود عوامل أخرى، منها الجفاف، والتصحر وانجراف التربة، وعدم إتباع أساليب الزراعة الحديثة، فضلا عن أن الزراعة في أغلب البلدان المغاربية تعتمد على الأمطار وهي غير مضمونة دائما، كل ذلك جعل دول المنطقة تدور في دوامة التبعية الغذائية للعالم الخارجي.

لذلك يتوجب على دول المغرب العربي العمل على استيراد التكنولوجيات والتقنيات المتطورة للرفع من الإنتاج والإنتاجية، للالتحاق بركب الدول المتقدمة، وهذا بتوحيد الجهود المغاربية.

الفرع الثالث: القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ إجمالي الناتج المحلي للقطاع الصناعي- حسب بيانات عام 2010- لدول اتحاد المغرب العربي بالقيمة المضافة حوالي 149.2 مليار دولار، أي ما يعادل 39.8% من إجمالي الناتج المحلي المغاربي. تحتل الجزائر المرتبة الأولى لتساهم بقيمة 64.2 مليار دولار، تليها ليبيا بـ 56.9 مليار دولار، ثم يأتي المغرب فتونس وأخيرا موريتانيا.

أما عن مساهمة ناتج كل دولة في ناتجها المحلي الإجمالي، فقد تصدرت ليبيا المرتبة الأولى بنسبة 76.9%، ثم تليها الجزائر بـ 39.7%، لتأتي على الترتيب كل من موريتانيا وتونس والمغرب بـ 35.5 و23.5 و18%، وهو ما يتضح من خلال الجدول رقم (29) الموالي.

الجدول رقم(29): القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2010

الدولة	الصناعة الإستخراجية		الصناعة التحويلية		إجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة (10^9دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)	القيمة المضافة (10^9دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)	القيمة المضافة (10^9دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)
تونس	3.8	8.6	6.6	14.9	10.4	23.5
الجزائر	56.2	34.7	8.0	5.0	64.2	39.7
ليبيا	53.4	72.2	3.5	4.7	56.9	76.9
المغرب	3.5	3.9	12.9	14.1	16.4	18.0
موريتانيا	1.2	32.1	0.1	3.4	1.3	35.5
المجموع	118.1	31.5	31.1	8.3	149.2	39.8
نسبة دول إتحاد المغاربي للوطن العربي(%)	16.4	/	16.6	/	16.5	/

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:
التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، ص323.

فيما يتعلق بمساهمة القيمة المضافة للصناعة التحولية في الناتج المحلي الإجمالي للدول المغاربية كمجموعة، تشير البيانات الواردة في الجدول أن نسبتها قد بلغت 8.3% في عام 2010. تعتبر هذه النسبة متدنية إذا قورنت مع مثيلاتها في الصين، كوريا الجنوبية، الهند ودول منطقة اليورو، حيث بلغت في عام 2009 حوالي 34%، 28%، 16% و15% على التوالي[1]. وعلى

[1] www.data.Worldbank.org/indicator .

صعيد أقطار المغرب العربي فرادى، فقد تراوحت نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحولية في الناتج المحلي الإجمالي بين 72.2% في ليبيا و3.9% في المغرب

من جانب آخر، وفي إطار الأهمية النسبية للصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي المغاربي، يلاحظ من خلال الجدول أن هناك تباين كبير بينهما، حيث أنه في حين تساهم الصناعة التحويلية بـ 8.3%، تساهم الصناعة الإستخراجية بـ 31.5%، بمعنى أن هذه الأخيرة تساهم بما يقارب أربعة أضاف مساهمة الأولى.

إن ارتفاع الأهمية النسبية للصناعة الإستخراجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي المغاربي بالمقارنة مع الصناعة التحويلية، تعبر عن اعتماد اقتصادات الدول المغاربية على القطاع الأولي، والذي يتضح جليا في الأقطار النفطية مثل ليبيا والجزائر، حيث تساهم القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية في ناتجهما المحلي الإجمالي بحوالي72.2% و34.7% على الترتيب.

أما فيما يتعلق بتطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في دول إتحاد المغرب العربي، فيمكن توضيحه من خلال الجدول رقم(30) الموالي.

الجدول رقم (30): تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في دول إتحاد المغرب العربي خلال الفترة(1995-2010)

السنوات	الصناعة الإستخراجية		الصناعة التحويلية		إجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة(10^9 دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)	القيمة المضافة(10^9 دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)	القيمة المضافة(10^9 دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
1995	20.1	16.0	15.2	12.1	35.3	28.1
2000	37.4	25.5	14.9	10.1	52.3	35.6
2003	42.3	24.8	17.5	10.3	59.8	35.1
2004	57.6	28.0	20.3	9.9	77.9	37.9
2005	82.9	34.7	20.8	8.7	103.7	43.4
2006	100.9	37.1	22.2	8.1	123.1	45.2
2007	112.3	35.0	24.9	7.8	137.2	42.8
2008	140.9	37.3	29.7	7.9	170.6	45.2
2009	86.5	25.5	32.2	9.5	118.7	31.6
2010	118.1	31.5	31.1	8.3	149.2	39.8

المصدر: تم أعداد الجدول اعتمادا على:

- صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية، 2010، ص 41 وما بعدها.
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2010، ص ص267، 305.
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، ص ص286، 322.

يلاحظ من خلال الجدول أن الناتج الصناعي المحلي للدول المغاربية إجمالا، سجل نمواً ملحوظاً بنسبة قدرت بـ 25.7% في عام 2010 مقارنة مع انكماش بلغت نسبته نحو 43.7% في سنة 2009. يرجع هذا النمو في الأساس إلى ارتفاع القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية إثر تزايد الطلب العالمي على النفط، وارتفاع متوسط أسعاره خلال عام 2010 إلى 77.4 دولار مقارنة بـ61 دولار عام 2009[1].

[1] أنظر الجدول رقم (8) من هذا البحث.

كما يلاحظ أيضا من خلال الجدول رقم (30)، أن القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية سجلتا تحسنا ملحوظا خلال الفترة (1995-2010)، غير أن هذه الأخيرة تزايدت بوتيرة أقل بكثير من الأولى، حيث أنه في حين ارتفعت القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية من 20.1 مليار دولار عام 1995 إلى 118.1 عام 2010، لم تنتقل القيمة المضافة للصناعة التحولية سوى من 15.2 مليار دولار إلى 31.1 مليار دولار خلال نفس الفترة.

مما سبق يمكن القول أنه على الرغم من الإمكانيات المتاحة التي تتوافر عليها الدول المغاربية، وتبنيها مجموعة من البرامج التصحيحية في العقد الأخير من القرن العشرين[1]، ومحاولتها الخروج من الانسداد الاقتصادي، و البحث عن أنسب الطرق للتكيف مع التحولات العالمية و الاندماج إيجابيا في الاقتصاد العالمي إلا أن اقتصاديات هذه الدول مازالت تعرف تدهورا اقتصاديا واختلالا هيكليا في نسيجها الصناعي، والذي يتجلى بوضوح في استحواذ مساهمة الصناعة الإستخراجية على ما يقارب ثلث الناتج المحلي الإجمالي المغاربي.

الفرع الرابع: قطاع الخدمات ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

شهد ناتج قطاع الخدمات دول الإتحاد المغربي نموا ملحوظا خلال الفترة (1999-2010)، حيث بلغ ناتج الدول الأعضاء عام 1999حوالي 10.3 مليار دولار في قطاع النقل والاتصالات والتخزين لينتقل إلى نحو 15.5مليار دولار عام 2005[2]، ثم إلى 29.4 مليار دولار عام 2009[3]، وبالمثل انتقل ناتج قطاع التجارة والمطاعم والفنادق من 19.4 مليار دولار عام 1999 إلى نحو 24.5مليار دولار عام 2005، ثم إلى 37.9 مليار دولار عام 2009.

إضافة إلى ذلك، عرف ناتج الخدمات الحكومية نموا ملحوظا ليبلغ حوالي 42.9 مليار دولار عام 2009 بعد أن كان 26.6 و19.5 مليار دولار في عامي2005 و1999 على الترتيب، وبإجمال ناتج النشاطات الخدماتية الأخرى، فإن مجموع قطاع الخدمات سيساهم بما يزيد عن ثلث

[1] محمد الشريف منصور، التكامل الصناعي المغاربي كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 8-9ماي2002، ص12.

[2] صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية، 2010، ص42 وما بعدها.

[3] صندوق النقد العربي، النشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2011، ص42 وما بعدها.

الناتج المحلي الإجمالي لدول الإتحاد المغاربي، وهو ما سيتم توضيحه من خلال الجدول رقم(31) الموالي.

الجدول رقم (31): مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في دول إتحاد المغرب العربي خلال عام 2010

الدولة	قطاعات الخدمات الإنتاجية		قطاعات الخدمات الإجتماعية		إجمالي قطاع الخدمات	
	الناتج (10^9 دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)	الناتج (10^9 دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)	الناتج (10^9 دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)
تونس	12.0	27.1	13.6	30.7	25.6	57.8
الجزائر	32.0	19.8	39.8	24.6	71.8	44.4
ليبيا	6.6	8.9	10.3	13.9	16.9	22.8
المغرب	17.7	19.4	27.5	30.1	45.2	49.5
موريتانيا	0.5	13.9	0.8	22.2	1.3	36.1
مجموع الدول المغاربية	68.8	18.3	92	24.5	160.8	42.8
نسبة الدول المغاربية للوطن العربي (%)	16	/	22.2	/	19	/

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

ـ التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، ص287.

من خلال الجدول رقم (31) يلاحظ أن إجمالي ناتج قطاع الخدمات في دول الإتحاد المغاربي بلغ 160.8 مليار دولار، أي ما يعادل 42.2% من الناتج المحلي الإجمالي. تحتل الجزائر المرتبة الأولى بناتج إجمالي بلغ حولي 71.8 مليار دولار، تليها المغرب بـ 45.2، ثم تأتي كل من تونس وليبيا وموريتانيا على الترتيب.

أما بخصوص الأهمية النسبة لقطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للأقطار المغاربية فرادى، تشير البيانات الواردة في الجدول أن تونس تحتل المرتبة الأولى بنسبة

57.8%، ثم المغرب بـ 49.5%، ثم تليهما كل من الجزائر، موريتانيا وليبيا بـ 44.4% و36.1% و22.8% على التوالي، وهو ما يعني تباين درجات اعتماد اقتصادات أقطار المغرب العربي على النشاطات الخدماتية، واختلاف قدراتها في هذا المجال.

كذاك ما يمكن قراءته من خلال تحليل نسب مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة عضو في اتحاد المغرب العربي على حدى، أن هناك تباين في الأهمية النسبية بين قطاع الخدمات الإجتماعية وقطاع الخدمات الإنتاجية، حيث نجد مثلا في تونس والجزائر أن هذا الأخير يساهم في الناتج المحلي بنسب تقدر على التولي بـ27.1% و19.8%، في حين لم تبلغ هذه النسبة 9% في ليبيا. من جانب آخر نجد أن قطاع الخدمات الإجتماعية له أهمية أكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في كل من المغرب وموريتانيا مقارنة مع الدول المغاربية الأخرى.

أما فيما يتعلق بالأهمية النسبية لقطاعي الخدمات الإنتاجية والخدمات الإجتماعية، فيلاحظ من الجدول أن الدول المغاربية كمجموعة سجلت إختلالا كبيرا بينهما، بلغ ناتج الأول حوالي 18.3% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغ ناتج الثاني ما نسبته 24.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

إن الاختلاف بين نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بدول الإتحاد المغاربي، يبين مدى التباين بين الإمكانات والقدرات المتوفرة من دولة إلى أخرى، والتي يمكن أن تكون بادرة من بوادر نجاح إقامة أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي بين الأقطار المغاربية.

بعد توضيح وزن القطاعات الإقتصادية الأساسية في دول إتحاد المغرب العربي، والذي يظهر من خلال النسبة اللتي يساهم بها كل قطاع على حدى في إجمالي الناتج المحلي المغاربي، يمكن تلخيص تركيب الناتج المحلي الإجمالي لدول الإتحاد المغاربي في الشكل رقم (18) الموالي:

الشكل رقم (18): تركيب الناتج المحلي الإجمالي لدول إتحاد المغرب العربي سنة 2010

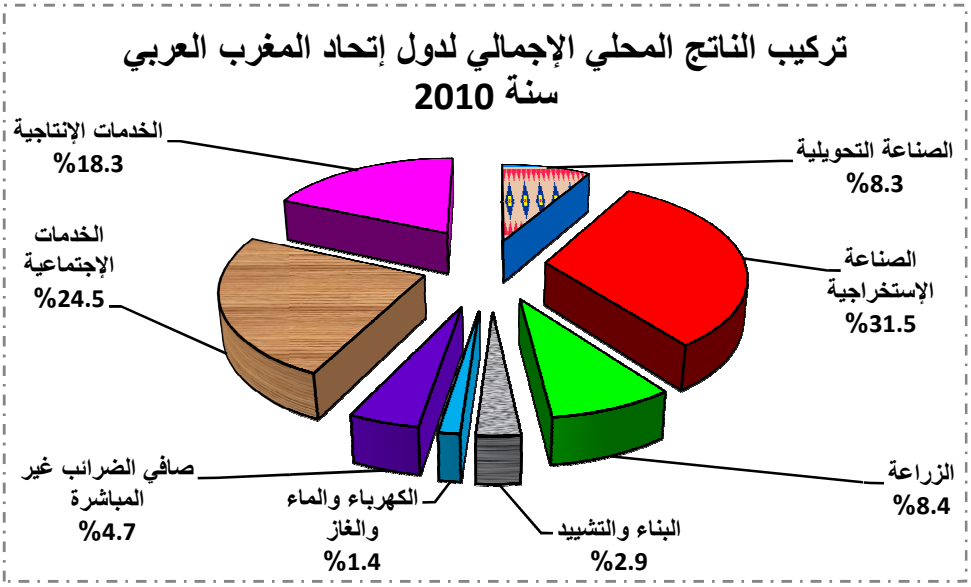

المصدر: تم إعداد الشكل استنادا إلى:

- البيانات الواردة في الجدول رقم (29)، (30) و (31).
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، ص 287.

من خلال عرض وتحليل البيانات الخاصة بالقطاعات الإقتصادية الأساسية (الزراعة، الصناعة، الخدمات)، فإنه يمكن القول أن طبيعة التخصص الجلي الذي تتميز بها دول إتحاد المغرب العربي، سواء كان في قطاع الزراعة أو قطاع الصناعة الإستخراجية أو التحويلية أو قطاع الخدمات، يؤهلها لإقامة مشروع إقتصادي متكامل بين دوله، كما أن تنوع الصناعات والمنتجات الزراعية والخدمية إذا قورنت فيما بينها من شأنه تأكيد الميزة التنافسية لكل بلد، وهو ما يجسد مبدأ التخصص الذي يتيح تعظيم الفوائد والمنافع لدول المنطقة بأقل التكاليف.

الفرع الخامس: التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي

سجلت قيمة التجارة البينية المغاربية عام 2010 ارتفاعا بنسبة 7.7%، لتبلغ نحو 5.6 مليار دولار، وذلك مقارنة بـ 5.2 مليار دولار في سنة 2009. أما بخصوص تطورها خلال الفترة (2005-2010)، فقد شابها نوع من التذبذب، لتنحصر بين 4 و6.7 مليار دولار، حققت أعلى مستوى لها في عام 2008، وهو ما يتضح من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم(32): مساهمة التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي في إجمالي تجارتها الخارجية خلال السنوات(2005، 2007-2010)

الوحدة (10^9 دولار)

السنة	التجارة البينية	التجارة مع بقية دول العالم	إجمالي التبادل التجاري	نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التبادل التجاري(%)
2005	4.0	81.1	85.1	4.7
2007	4.8	115.2	120	4.0
2008	6.7	135.2	141.9	4.7
2009	5.2	105.4	110.6	4.7
2010	5.6	134.4	140	4.0

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، 156.
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2010، 175.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (32)، أن نسبة التبادل التجاري البيني لدول اتحاد المغرب العربي تراوحت بين 4% و4.7% في الفترة ما بين 2005 و2010، وتعتبر هذه النسب منخفضة جداً مقارنة مع حجم الإمكانات اللتي تتوفر في منطقة المغرب العربي، واختلاف مواردها من قُطر إلى آخر، أو إذا قورنت مع تكتلات أخرى من الدول النامية. يمكن ذكر على وجه الخصوص إقليم مجلس التعاون الخليجي، حيث أنة على الرغم من أن هذا الأخير تندر فيه جل الموارد الطبيعية باستثناء النفط، إلا أن بلدانه استطاعت أن تحقق معدلات تفوق بكثير النسب التي تم تسجيلها في التجارة البينية المغاربية.

تعكس نسب التبادل التجاري البيني لدول اتحاد المغاربي ضعف تشابكها وتكاملها، واختلال بنيانها الاقتصادي، والذي يتجلى في استئثار قطاع النفط والتعدين بالنصيب الأكبر في إجمالي الصادرات البينية لتبلغ نسبته نحو 56%، في حين سجل قطاع الصناعة التحويلية والقطاع الزراعي على الترتيب ما نسبته 38% و6%، وهو ما يتلخص في الشكل الموالي.

الشكل رقم (19): نسب الصادرات المغاربية البينية حسب تصنيف القطاعات سنة 2009

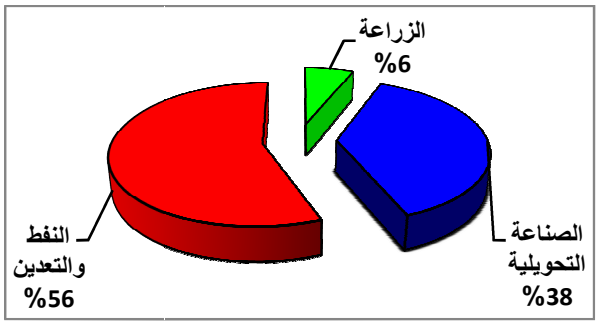

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على البيانات الواردة في:

- صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2011، ص 77 وما بعدها.
- صندوق النقد الدولي، إحصاءات اتجاه التجارة على الموقع:

www.data.worldbank.org/indicator

من جانب آخر، وفي إطار ما يتعلق باتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية لدول إتحاد المغرب العربي وحجم مبادلاتها فإنه يمكن توضيحه من خلال الجدول رقم (33) الموالي.

الجدول رقم (33): إتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية لدول إتحاد المغرب العربي وحجم مبادلاتها سنة 2010

الوحدة (10^9 دولار)

المصدر / الاتجاه	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	إجمالي التبادل السلعي البيني	الرصيد (الصادرات-الواردات)
تونس							
الصادرات		0.4	0.7	0.2	0.02	1.32	0.43
الواردات		0.6	0.2	0.09	0.0	0.89	
الجزائر							
الصادرات	0.6		0.03	0.5	0.0	1.13	0.72
الواردات	0.3		0.01	0.1	0.0	0.41	
ليبيا							
الصادرات	0.6	0.0		0.09	0.0	0.69	0.24
الواردات	0.4	0.01		0.04	0.0	0.45	
المغرب							
الصادرات	0.1	0.1	0.03		0.07	0.30	-0.74
الواردات	0.2	0.8	0.04		0.0	1.04	
موريتانيا							
الصادرات	0.0	0.0	0.0	0.0		0.0	-0.05
الواردات	0.01	0.0	0.0	0.04		0.05	

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، ص375.

من خلال الجدول رقم (33)، يلاحظ أن تونس تحتل المرتبة الأولى في التبادل التجاري السلعي البيني المغاربي، سواءً من جانب الصادرات أو الواردات، لتسجل ما قيمته 1.32 مليار دولار من إجمالي صادراتها، و0.89 مليار دولار من مجموع وارداتها، في حين تساهم موريتانيا بأدنى الواردات البينية والبالغة نحو 0.05 مليار دولار، أما صادراتها تجاه الدول المغاربية فهي منعدمة طوال سنة 2010.

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من ذكر مساهمة التجارة المغاربية البينية لكل دولة عضو على حدى، إلا أن قيمتها ونسبتها مهما تكن، فهي هامشية وضئيلة إذا أخذ في الحسبان إجمالي التبادل التجاري الخارجي المغاربي، والذي بلغ نحو 140 مليار دولار عام 2010، وهو

الأمر الذي يستدعي الدول المغاربية إلى إقامة هياكل اقتصادية قادرة على إنتاج السلع بالأنواع والكميات التي تستوفي متطلبات السوق المحلية، وهذا مع مراعاة الإمكانيات المتوفرة في كل بلد، والأخذ بعين الاعتبار الميزة النسبية في عملية الإنتاج.

لذلك فإنه يمكن القول أن مجرد إزالة الرسوم الجمركية – الذي لم يتحقق في الإتحاد المغاربي حتى الآن- أو تخفيضها، لا يمكن أن يؤدي إلى زيادة كبيرة ومتصاعدة في التجارة البينية، ما لم تعمل الدول المغاربية على تطوير وتنويع هيكلها الاقتصادية، وهو ما أصبح جليا في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أنه على الرغم من تحرير التجارة فيما بينها، إلا أن نسبة تبادلها التجاري البيني لم تتعد 11.2% حسب إحصائيات عام 2010.

الفرع السادس: مؤشرات التكامل النقدي المغاربي على ضوء معايير اتفاقية ماستريخت

تعتبر مرحلة التكامل النقدي من أهم وأشد الخطوات تعقيداً في التكامل الإقتصادي، وذالك لما تتطلبه من تنسيق السياسات المالية والنقدية، وفق معايير وشروط محددة، تتمثل أبرزها في استقرار أسعار صرف العملات المحلية، تحديد نسبة الدين العام وعجز الموازنات العامة، معالجة مشكلة التضخم وتحديد سقف معدلات الفائدة.

1- تغيرات معدل الصرف لعملات دول إتحاد المغرب العربي نسبة للدولار الأمريكي

حسب التقرير الإقتصادي العربي الموحد، فإن منطقة المغرب العربي تضم دولا تختلف في ترتيباتها الفعلية لأسعار الصرف، حيث أنه في حين تتبع كل من تونس والجزائر وموريتانيا نظام سعر الصرف المعوم تعويما مدارا، تنتهج الأقطار الأخرى نظاما مخالفا لذلك. أما عن ارتباط سعر صرف عملاتها فهو غير معلن أيضا، باستثناء ليبيا والمغرب، إذ ترتبط أسعار صرفهما بسلة حقوق السحب الخاصة في الأولى، وبسلة خاصة من العملات غير المعلنة في الثانية[1].

أما فيما يتعلق بتغيرات معدل الصرف لعملات دول إتحاد المغرب العربي نسبة للدولار الأمريكي، فيمكن توضيحه من خلال الجدول رقم (34) الموالي.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2010، ص370.

الجدول رقم(34): تغيرات معدل الصرف لعملات دول إتحاد المغرب العربي نسبة للدولار الأمريكي خلال الفترة (1999-2009)

(نسب مئوية)

الدولة / السنة	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
1999*	100	100	100	100	100
2000	110.81	112.25	110.12	108.39	114.21
2001	116.14	115.88	129.74	115.30	123.05
2002	114.76	119.58	273.70	112.42	130.81
2003	104.03	116.15	278.66	97.66	126.62
2004	100.56	108.14	280.17	90.46	127.85
2005	104.42	109.97	285.12	90.43	127.82
2006	107.42	109.02	282.32	89.72	129.30
2007	103.30	103.99	271.33	83.56	129.30
2008	99.35	96.92	263.79	78.89	121.71
2009	108.87	107.02	269.39	104.17	103.61

* سنة الأساس

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية، 2010، ص9.
- صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية، 2011، ص9.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم(34)، أن هناك تباين كبير في تغيرات معدل الصرف لعملات دول المغرب العربي مقابل الدولار خلال الفترة ما بين 1999 و2009، حيث أنه في حين تختار كل من تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا تضييق هامش تقلب سعر الصرف، لتتقارب بينها في عام 2009، يلاحظ أن ليبيا تختلف تماما عن بقية الدول المغاربية، لتسجل انخفاضا كبيرا في سعر صرف عملتها منذ عام 2002، بلغ حده الأدنى عام 2005 قدر بـ185.12%، لتوضيح ذلك أكثر، يمكن الإستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم(20): تغيرات معدل الصرف لعملات دول اتحاد المغرب العربي نسبة للدولار الأمريكي خلال الفترة (1999-2009)

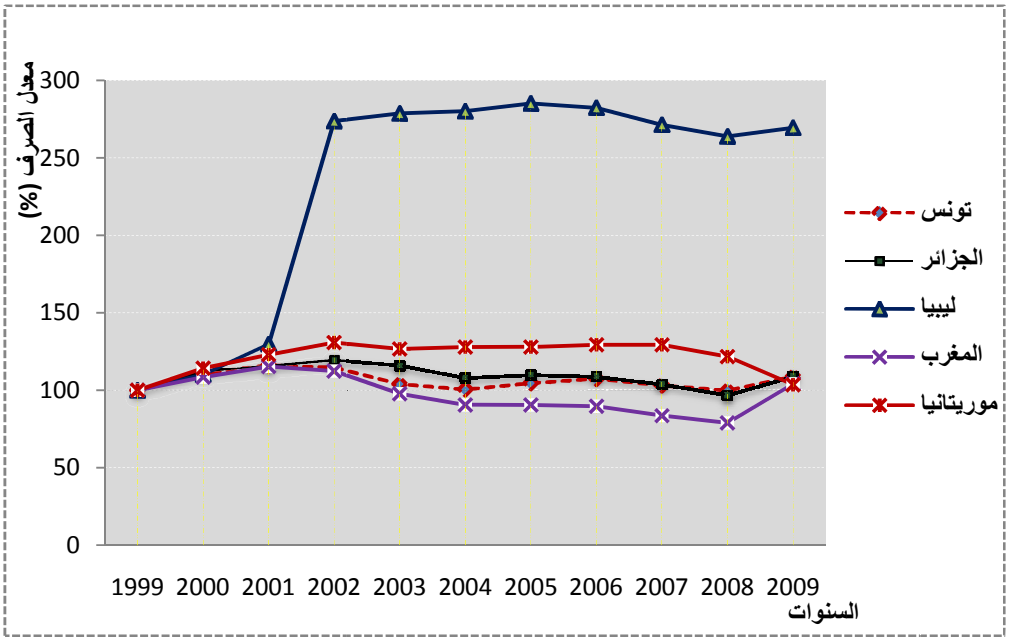

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول رقم(34).

من خلال النتائج التي سجلتها الدول المغاربية في تقلبات أسعار صرفها، فإن إمكانية التكامل النقدي وإصدار العملة المغاربية الموحدة- حسب معيار أسعار الصرف- يبقى بعيد المنال، طالما أن البلدان المغاربية لم تعمل على تنسيق سياساتها النقدية، بحيث تجعلها تتحكم في هامش تحركات أسعار صرفها، بالشكل الذي يفي بعدم تجاوز الحد المفترض ±2.25%، إذ نلاحظ من الجدول أن أدنى تقلب لسعر الصرف في عام2009 مقارنة بسنة 2008، كان في ليبيا بهامش قدر بـ+5.6%.

2- نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

يضم إقليم المغرب العربي دولا تختلف من حيث المساحة والسكان، تتباين في حجم ونوع ثرواتها ودرجات غناها وفقرها. لذلك فإنه إذا تم الأخذ بعبء ديونها الخارجية إلى إجمالي ناتجها المحلي، يتجلى بوضوح تفاوت أدائها الاقتصادي في هذا المجال، وهو ما يلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم(35) المولي.

الجدول رقم(35): تغيرات نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول المغرب العربي خلال الفترة (1999- 2010)

(نسب مئوية)

الدولة / السنة	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا
1999	62.4	62.6	44.1	157.5
2000	59.8	46.1	43.4	140.0
2001	60.2	41.2	37.2	180.6
2002	56.0	39.8	34.4	151.8
2003	71.2	34.4	28.7	223.2
2004	19.1	25.6	24.6	210.8
2005	62.1	16.7	21.0	178.6
2006	59.5	4.8	20.9	94.1
2007	56.5	4.2	19.8	96.1
2008	50.4	3.3	20.2	75.6
2009	48.2	3.9	21.4	103.6
2010	48.8	3.4	25.8	91.4

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، ص390.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2010، ص368.
- صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية، 2010، ص ص11، 26.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم(35)، أن الدول المغاربية المقترضة شهدت انخفاضا ملحوظا في عبء ديونها الخارجية خلال الفترة(1999- 2010)، فقد تراجعت نسبة المديونية الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي في تونس من62,4% عام 1999 إلى 48.8% سنة 2010، وفي الجزائر من 62.6% إلى 3.4%، وفي المغرب من 44.1% إلى 25.8%. كما انخفضت هذه النسبة في موريتانيا من 157.5% عام 1999 إلى 91.4%. في حين تبقى ليبيا غير مستدينة من الخارج.

أما فيما يتعلق بإمكانية إقامة التكامل النقدي المغاربي، فإنه على الرغم من التذبذب الحاصل في نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في جميع دول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة(1999- 2010)، إلا أنه بقيت موريتانيا تسجل معدلات أعلى من السقف

المشروط عدم تعديه في اتفاقية "ماستريخت"، وهو ما يوحي باستبعاد هذه الأخيرة من محاولة إصدار العملة المغاربية الموحدة، ما لم تعمل على تخفيض رصيدها من الديون الخارجية وزيادة ناتجها المحلي.

3- التضخم

إن الأخذ بمعيار التضخم في دول اتحاد المغرب العربي، يمكن أن يكون مؤشرا عن إمكانية إقامة التكامل النقدي فيما بينها، وللحكم على مدى استيفائها للشرط القائل- حسب اتفاقية ماستريخت- بعدم تجاوز نسبة التضخم 2,4%، يستلزم الأخذ بالبيانات الواردة في الجدول الموالي.

الجدول رقم(36): تغير معدلات التضخم في دول إتحاد المغرب العربي خلال الفترة (1999-2010)

(نسب مئوية)

الدولة / السنة	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
1999	2.7	2.6	2.6	0.7	4.1
2000	3.0	0.3	-2.9	1.9	6.8
2001	2.0	4.2	8.8	0.6	4.7
2002	2.7	1.4	-9.8	2.8	3.9
2003	2.7	2.6	-2.0	1.2	5.3
2004	3.6	3.6	-2.3	1.5	10.4
2005	2.0	1.4	2.0	1.0	12.1
2006	4.1	2.3	3.3	3.3	6.2
2007	3.1	3.7	6.7	2.0	7.3
2008	5.0	4.9	10.4	3.7	7.3
2009	3.7	5.7	2.4	1.0	2.2
2010	4.5	3.9	2.4	0.9	6.3

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، ص 23.

- www.data.worldbank.org/indicator .

تشير بيانات الجدول رقم(36)، أن دول اتحاد المغرب العربي- مثلها مثل دول مجلس التعاون الخليجي- شهدت عدم استقرار المستوى العام للأسعار السائدة بها طِوال الفترة ما بين 1999 و1010، حيث تميزت معدلات التضخم بالارتفاع والانخفاض. هذه التقلبات تعود في الغالب إلى عدم استقرار أسعار الواردات من المواد الغذائية والنفطية[1].

أما فيما يتعلق بأداء الدول المغاربية عام 2010، فإن هناك تباين فيما بينها، حيث تراوح معدل التضخم بين 6.3% في موريتانيا، و0.9% في المغرب، 2.4% في ليبيا، وبقيت كل من تونس والجزائر ضمن الدول المغاربية عالية التضخم بالمقارنة مع المعدل المقبول 2.4%، والذي سيتضح أكثر في الشكل الموالي.

الشكل رقم(15): معدل التضخم في دول إتحاد المغرب العربي عام 2010

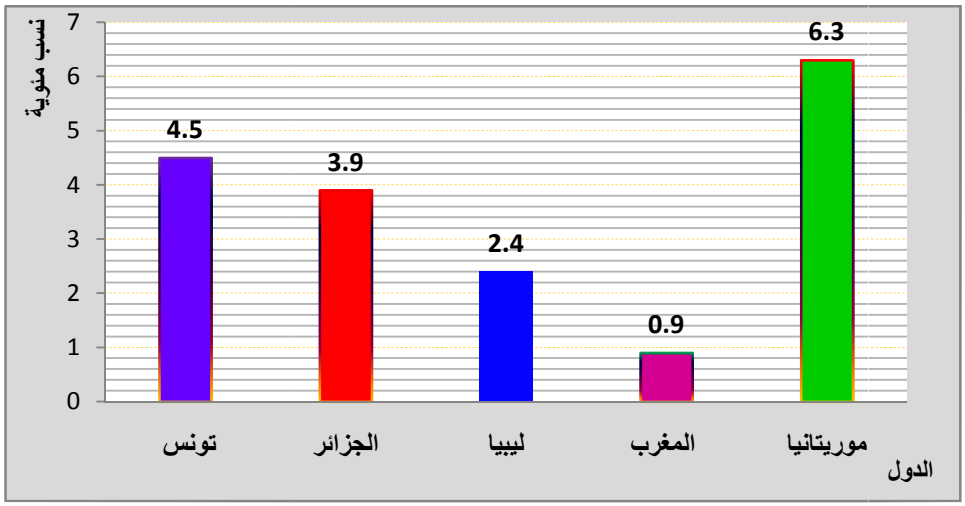

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على البيانات الوردة في الجدول رقم (36).

من خلال الوضع السائد في دول اتحاد المغرب العربي الذي يبينه الشكل رقم(21)، فإنه حسب معدل التضخم الذي أقرته اتفاقية "ماستريخت"، يجعل إمكانية التكامل النقدي المغاربي أمراً مستبعداً.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2010، ص ص22-23.

4- نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي

أدى التحسن في الأداء المالي للدول المغاربية والنمو الجيد في الإرادات النفطية وإرادات الغاز الطبيعي والمواد الخام الأخرى، إلى تحقيق الفائض في جميع الموازنات العامة لأقطار المغرب العربي منذ عام 2008 [1]. وقد انعكست هذه التغيرات على نسبة الفائض المالي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت هذه الأخيرة سنة 2010 حوالي 5.2% في تونس، و14% في الجزائر، و41% في ليبيا، و2.3% في المغرب، و4.8% في موريتانيا، وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم(37): نسبة العجز أو الفائض في الموازنات العامة لدول إتحاد المغرب العربي خلال الفترة(2003- 2010)

(نسب مئوية)

الدولة / السنة	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
2003	-3.3	8.4	3.5	-3.3	-10.3
2004	-2.5	7.1	13.4	-2.6	-4.8
2005	-2.7	11.9	26.5	-5.4	-7.3
2006	-1.6	13.5	35.5	-1.7	35.9
2007	-1.9	4.8	27.8	0.4	-1.7
2008	5.4	26.8	53.6	3.1	1.0
2008	3.9	13.7	31.5	1.5	1.3
2010	5.2	14.0	41.2	2.3	4.8

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2010، ص336.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، ص356.

يلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم(37)، أن جميع دول الإتحاد المغاربي، منذ عام 2006 استوفت شرط اتفاقية "ماستريخت"، والذي ينص على عدم تجاوز عجز الموازنات العامة للدول الراغبة للانضمام إلى منطقة اليورو نسبة 3%. لتوضيح ذلك أكثر يمكن الإستعانة بالشكل التالي.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011، ص118.

الشكل رقم(22): تغيرات نسبة العجز أو الفائض في الموازنات العامة لدول إتحاد المغرب العربي خلال الفترة(2003- 2010)

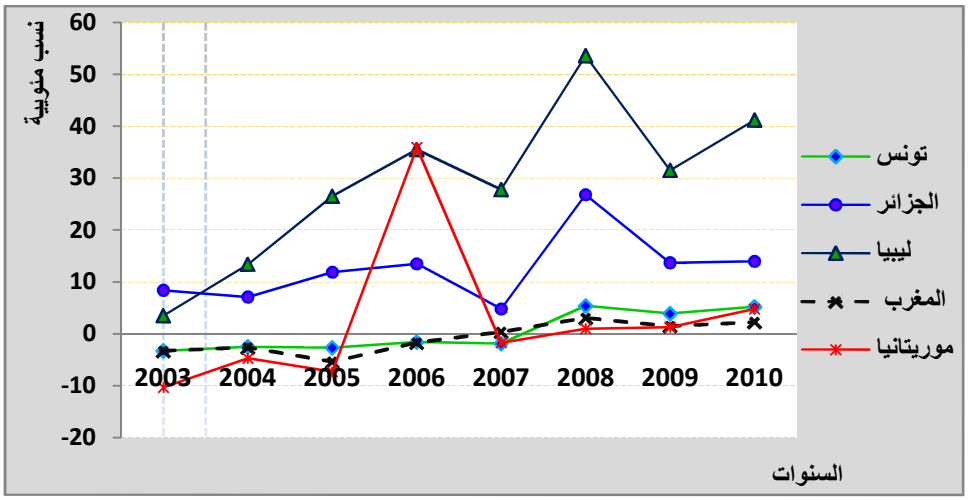

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول رقم(37).

تبين التطورات التي شهدها الوضع المالي في دول اتحاد المغرب العربي، كما هو مبين في الشكل رقم (22)، أنه بإمكانها إقامة تكامل نقدي فيما بينها حسب معيار عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال دراسة المعايير السابقة الذكر، يمكن القول أنه من المستبعد- حسب معايير اتفاقية "ماستريخت"- إمكانية إقامة التكامل النقدي المغاربي، ما لم تعمل الأقطار المغاربية على تنسيق سياساتها المالية والنقدية، ووضع إجراءات وترتيبات لإيجاد جهاز إداري موحد لتنفيذ تلك السياسات بالشكل الذي يفي باستدراك النقائص التي تشوب العملات المغاربية، والتي من بينها ما ذكر آنفاً.

المبحث الرابع

مقومات ومعوقات العمل الإقتصادي المغاربي المشترك

يتوفر إقليم المغرب العربي على جملة من المقومات التي بإمكانها أن تجعل من قضية التكامل الاقتصادي المغاربي وتفعيل تجربة إتحاده أمراً ليس فقط ممكنا، بل ومتميزا عن سواه من تجارب الدول الأخرى، وذي خصوصية في إطار الوطن العربي. غير أنه لا يمكن إغفال أن هناك العديد من المعوقات والعقبات التي تعترض مسار العمل الاقتصادي المغاربي المشترك، بعضها راجع للخلافات السياسية والعوامل المؤسساتية و الاقتصادية، وبعضها يكمن في تغليب المصالح القطرية الضيقة على حساب المصالح الإقليمية.

المطلب الأول: مقومات التكامل الإقتصادي المغاربي

إلى جانب المعطيات الجغرافية والديمغرافية والإمكانات الاقتصادية الدائمة منها والشبه الدائمة ـ والتي يمكن إدراجها ضمن المقومات المادية ـ تتميز منطقة المغرب العربي أيضا بتوفر مجموعة من الدعائم و المقومات المعنوية التي بفضلها تتيسر عملية دفع دول المنطقة نحو إقامة تكامل اقتصادي حقيقي بينها. من أهم تلك المقومات ما يلي:

الفرع الأول: المقومات العقائدية والثقافية

يمكن إجمال المقومات العقائدية والثقافية التي ساعدت على إنشاء إتحاد المغرب العربي، وإمكانية المضي به قُدما نحو إقامة مشروع مغاربي حقيقي في النقاط التالية:

أولا: وحدة الدين

تشكل الوحدة الدينية عاملا مهما لإقامة تكامل اقتصادي بين دول المغرب العربي، لكون المنطقة المغاربية بوصفها الحالي من صنع الإسلام، كما أن سيادة شعور شعوبها بالارتباط ببعضها البعض تحت عقيدة الدين الإسلامي الحنيف، وتأكيد كافة دساتير الأقطار المغاربية على أن الإسلام دين الدولة[1]، يعد بلا شك، دعامة أساسية للإتحاد، ودافع قوي نحو تحقيق عمل إقتصادي مغاربي مشترك.

[1] جمال عبد الناصر مانع، إتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية، مرجع سبق ذكره، ص37.

ثانيا:وحدة اللغة

إلى جانب الدين الإسلامي تأتي اللغة العربية لتشكل عاملا مساعدا على إقامة التكامل الإقتصادي بين الدول المغاربية، حيث أنه من المعروف أن اللغة أداة للتعامل والتفاهم ووسيلة للتخاطب والتواصل بين أفراد أي جماعة، وبالتالي تجعل الناطقين بها متميزين عن غيرهم، وهو ما يؤدي إلى خلق شعور عام بينهم، وعن طريقه تتم الوحدة.

ثالثا: وحدة التاريخ

تعتبر وحدة التاريخ عاملا أساسيا وفعالا في دفع الأمم والشعوب التي لها ذاكرة ماضية مشتركة نحو إقامة علاقات وتعاون اقتصادي قد يفضي إلى التكامل، وهذا ما يميز دول المغرب العربي الذي يبنى مستقبلها على جذورها في الماضي، وتاريخها الطويل الحافل بالتضحيات الجسام ومقاومة الغزاة المحتلين الذين كانوا باستمرار يهدفون إلى احتلالهم، وطمس هويتهم، وبسط نفوذهم عليهم، واستغلال مواردهم الطبيعية منها والبشرية.

رابعا: وحدة العادات والتقاليد والرغبة في المعيشة المشتركة

يعتبر تناسق الأعراف، وتشابه العادات والتقاليد، وتقارب أذواق المأكل والمشرب والملبس من بين العوامل التي تساعد على قيام التكامل الاقتصادي، وهذا من خلال إمكانية سد عجز ونقائص البعض بفائض ووفرة البعض الأخر.

لذلك فإن اتحاد مواطني دول المغرب العربي في العقيدة والغة والمصالح الإقتصادية والتاريخ المشترك وتشابه العادات والتقاليد، يخلق لديهم الشعور بوحدة الانتماء، والرغبة في العيش معا.

الفرع الثاني: المقومات السياسية والإجتماعية

يمكن إيجاز أهم المقومات السياسية والإجتماعية اللتي تشكل دعائم لإقامة التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي فيما يلي:

أولا: حتمية التكامل الاقتصادي في السياق الدولي الراهن

إن المتغيرات والتحولات التي يشهدها الاقتصاد العلمي من تزايد إقامة التكتلات الاقتصادية في شكل مناطق تجارة حرة، واتحادات جمركية، وسوق مشتركة ...، وتنامي الشركات المتعددة الجنسيات، يجعل دول المغرب العربي مجبرة على تحقيق التكامل الاقتصادي لمواكبة التحولات الاقتصادية الإقليمية منها والدولية، وهذا كما نصت عليه الوثيقة التأسيسية للاتحاد المغاربي بأنه: « نظرا لما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي بصفة عامة، وما تواجه دولنا وشعوبنا من تحديات في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بصفة خاصة يتطلب منا المزيد من التآزر والتضامن وتكثيف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود » [1]. وتنص عليه أيضا معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي بان إقامة هذا الأخير يمنح له وزنا نوعيا يسمح بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي والإقليمي[2].

ثانيا: حتمية الإستجابة لإرادة شعوب المنطقة المغاربية

لقد تعززت إرادة التكامل الاقتصادي والإتحاد بين دول المغرب العربي بفضل المتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي - حيث لا مكان للاقتصادات الصغيرة- والتي أضحت تفرض إقامة مشروع اقتصادي متكامل بين دول المنطقة، وما على الحكام المغاربة إلا الاستجابة لمطالب شعوبهم[3].

إضافة إلى ذلك، فإن تزايد دور منظمات المجتمع المدني، من مجالس وطنية لحقوق الإنسان وأحزاب متعددة، وجمعيات ونقابات عمالية، وحركات طلابية، وإعداد ندوات وملتقيات وتأليف كتب - والتي ورد البعض منها في هذا البحث- وتصاعد التوجه الديمقراطي العالمي، عزز من التأثير على الحكومات ودعم أطر التكامل الاقتصادي بين دول الإتحاد المغاربي، والسعي إلى تحرير اقتصادياتها من أشكال التبعية وضمان استقلاله بما يكفل تنميته عن طريق تحقيق العدالة الإجتماعية خدمة للمواطن المغاربي خصوصا والعربي عموما.

---

[1] انظر الملحق رقم (2) من هذه المذكرة.

[2] انظر الملحق رقم (3) من هذه المذكرة.

[3] أحمد محفوظ بيه، صعوبات ومعوقات التكامل في اتحاد المغرب العربي، المؤتمر الدولي الأول حول التكامل الإقليمي في أفريقيا - رؤى وآفاق -، جامعة القاهرة، 16-17 أبريل، 2005، ص ص259-260.

الفرع الثالث: المقومات الأمنية والإستراتيجية

يعتبر عامل الأخطار الأمنية من بين أهم الدعائم التي تدفع دول المغرب العربي إلى إقامة الإتحاد فيما بينها، خاصة بعدما تعرضت بعض دوله لتهديدات حقيقية لأمن واستقرار المنطقة، نذكر على سبيل المثال الهجمات المتتالية التي لحقت بليبيا قبل قيام الإتحاد المغاربي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والآثار المترتبة على اعتبار مياه خليج سيرت مياها إقليمية ليبية، وهو ما ترفضه أمريكا لتنسبها إلى مياه دولية [1].

إضافة إلى ذلك الاعتداءات التي تعرضت لها تونس بسبب تواجد مقر الهيئة الفلسطينية بها من طرف إسرائيل، علاوة على هذا النزاع الليبي ـ التشادي والتوتر الموريتاني ـ السنغالي، واحتمالات تصاعد التوتر بين المغرب واسبانيا نتيجة استرجاع المدينتين المغربيتين " سبتة " و"مليلية" والجزر مستقبلا إلى المغرب.

مما سبق يمكن القول أن تنامي عدد التكتلات الإقتصادية في العالم، يمثل خير مبرر وداعم يدفع إلى إقامة مشروع اقتصادي مغاربي متكامل يفرض وجوده ومكانته في الاقتصاد العالمي، ويلتحق بركب البلدان المتقدمة، وهذا في ظل إشتداد منافسة منتجات الإتحادات العملاقة للمصنوعات القطرية ذات التكلفة المرتفعة والقليلة الجودة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تزايد منافسة التجمعات الكبرى على إقامة علاقات إقتصادية مع الأقطار المغاربية فرادى، وبالتالي تمزيق إتحادها وقطع الأواصر بين دوله، والتمكن من إستنزاف ثرواتها وجعلها سوقا إستهلاكية تتسرب إليها منتجات الدول المتقدمة، مع إملاء هذه الأخيرة ما يحلوا لها من شروط، سواء في عمليات الشراء أو البيع.

[1] جمال عبد الناصر مانع، الإطار القانون لإتحاد المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة عنابة، 1997، ص 288-290.

المطلب الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي

على الرغم من التأكيد على إمكانية وجود المشروع المغاربي، وبالرغم من توفر مجموعة من الشروط الموضوعية والمقومات الأساسية المادية منها والمعنوية التي يمكن أن تحقق للدول المغاربية مكاسب ومزايا وأهداف وطموحات لا يُستهان بها، إلا أنه ومن جانب آخر، واجه مسار التكامل الاقتصادي المغاربي ـ الذي يراوح مكانه منذ إعلان قيامه ـ عدد من الإخفاقات الكثيرة، والعراقيل والمعوقات التي حالت دون بلوغ هدفه المنشود.

فيما يلي يمكن تقسيم معوقات التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، إلى ثلاث مجموعات هي:

الفرع الأول: المعوقات الاجتماعية

تتمثل أهم المعوقات الاجتماعية فيما يلي:

أولا: التباين في مستويات الدخل

يعتبر التفاوت الكبير في مستويات الدخل بين مختلف الدول العربية عموما و المغاربية خصوصا من أهم وأقوى العقبات التي تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي [1]، حيث نجد في منطقة المغرب العربي أقطارا غنية إلى جانب بلدان فقيرة. فبينما تتمتع الدول البترولية باقتصادات قوية- حيث أنه في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي في كل من ليبيا و الجزائر 10.5 و4.9 دولار على التوالي في عام 2008- نجد دول مغاربية أخرى تعاني ويلات الفقر، حيث لم يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة بموريتانيا سوى ما يقارب 1.1 ألف دولار، وهو ما سيتضح أكثر من خلال الجدول رقم (38) الموالي.

[1] محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، مركز دراسة الوحدة العربية، الجز الأول، بيروت، 1986، ص779.

الجدول رقم(38): تطور متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول الإتحاد المغاربي خلال الفترة (1999-2008)

الوحدة(10^3دولار)

الدولة / السنة	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
1999	2.1	1.4	5.5	1.4	0.4
2000	2.0	2.0	6.1	1.3	0.4
2001	2.0	2.0	5.1	1.3	0.4
2002	2.3	2.0	3.6	1.4	0.4
2003	2.5	2.1	4.2	1.7	0.5
2004	2.8	2.6	5.2	1.9	0.5
2005	2.9	3.1	6.8	2.0	0.6
2006	3.0	3.5	8.0	2.1	0.9
2007	3.4	4.0	9.0	2.3	0.9
2008	4.0	4.9	10.5	2.6	1.1

المصدر: صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية، 2010، ص13.

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (38)، نلاحظ أنه على الرغم من تزايد متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مجمل الدول المغاربية، إلا أن هذا الأخير سجل اتساع فجوته بين دولة وأخرى – والذي يتضح جليا في اتجاه منحنى كل دولة في الشكل رقم (23) الموالى- حيث أنه في حين لم يتعد الفارق بين متوسط الدخول 5.2 ألف دولار عام 1999، تجاوز 9 آلاف دولار سنة 2008.

الشكل رقم(23): تطور متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول الإتحاد المغاربي خلال الفترة (1999-2008)

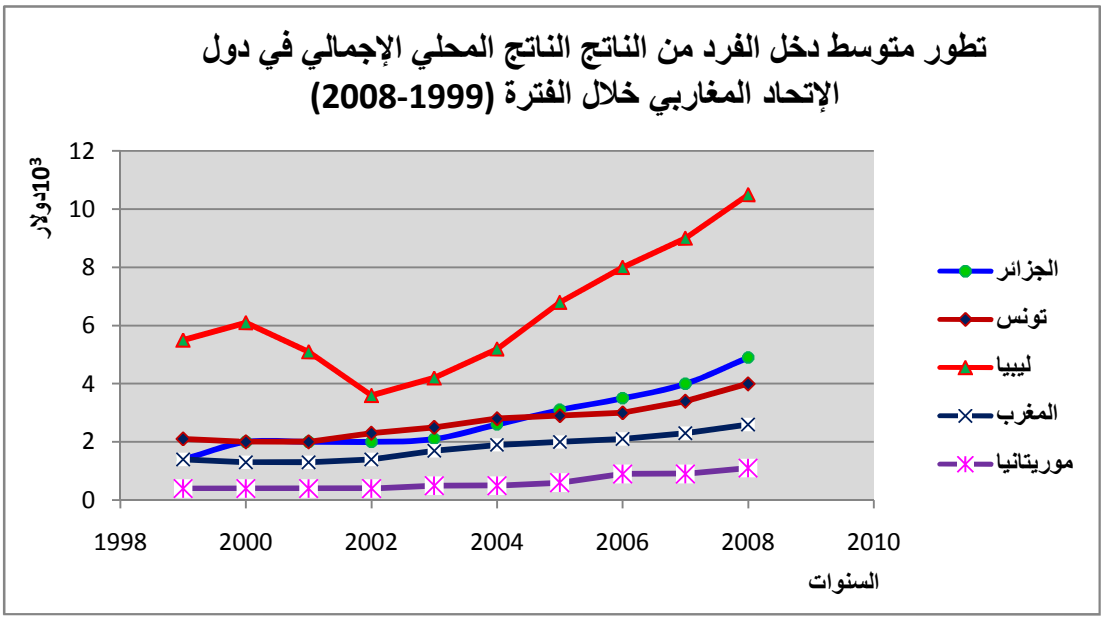

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على المعطيات الواردة في الجدول رقم (38).

لذلك نجد أن الأخذ بمعيار الدخل الفردي يجعل الدول التي لها موارد مالية كبيرة – مثل الجزائر التي يبلغ حجم احتياطاتها الخارجية الرسمية حوالي 142.2مليار دولار- تخشى تذويبها مع دولة أثقل كاهلها الديون، مثل تونس والمغرب التي قدرت ديونهما على التوالي بـ20.6 و17.3مليار دولار سنة 2008[1].

يمكن القول أن اتساع الفجوة بين الدخول الفرية للبلدان المغاربية، يعني تراجع احتمالات التكامل الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي، خاصة إذا صاحبه ثقل الديون الذي يتفاوت بينها.

ثانيا: الحرص على تبوء دور الزعامة

إن المناخ العام السائد في العلاقات بين الدول العربية عامة، والتي منها الأقطار المغاربية، هو طغيان مشاعر الغيرة والاستئثار بالقدرة في توجيه القرارات الخاصة بالقضايا المختلفة[2]، وهذا من شأنه أن يؤثر بالسلب ليس فقط على فرص التكامل الاقتصادي المغاربي، والعلاقات

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2010، ص366.
[2] نزية عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، مرجع سبق ذكره، ص77.

الاقتصادية المغاربية فحسب، بل على وجود علاقات طبيعية متوازنة فيما بين مختلف الأقطار المغاربية.

ثالثا: تزايد معدلات النمو السكاني

أدى تزايد معدلات نمو السكان في بعض الدول المغاربية كالجزائر، إلى تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء في هذه الدول، مما ساهم في خلق مشكلات اقتصادية واجتماعية نتج عنها ارتفاع معدلات البطالة، وتناقص العمالة الماهرة، وتردي مستويات التعليم في مختلف مراحله[1]، والذي نجم عنه العديد من المشكلات من أهمها، التقليد الأعمى ومحاكاة المظاهر الاجتماعية للمجتمعات الغربية، الأمر الذي أسفر عن مزيد من الصراع واهتزاز الهوية لبعض سكان المغرب العربي.

رابعا: ارتباط أعمال التكامل الاقتصادي بالأجهزة الرسمية وغياب دور المجتمع المدني

لقد كان غياب دور المجتمع المدني من هم أسباب تعطل المشروع المغاربي، حيث أنه لم يسجل التاريخ أي حركة شعبية تنادي بإقامة تكامل اقتصادي سواء على المستوى العربي الكلي، أو في إطار منطقة المغرب العربي، وعلى النقيض نجد حركات ومسيرات تهدف إلى تغيير رموز السلطة، ولم تجبرها يوما على تحقيق الإتحاد وإقامة مشروع اقتصادي حقيقي بين الدول المغاربية، وبالتالي جُعل تحقيق هذا الأخير من خصوصيات السلطة الحاكمة وفي يدها وحدها.

الفرع الثاني: المعوقات السياسية

تتلخص أهم المعوقات السياسية التي أدت إلى تعثر محاولات التكامل الاقتصادي المغاربي فيما يلي:

أولا: ضعف الإرادة السياسية

يعتبر الالتزام السياسي ووضوح الأهداف من أقوى العوامل التي تؤدي إلى تحقيق تكامل اقتصادي، غير أن الخلافات السياسية والإيديولوجية والفكرية ، والتخوف من التعدي على السيادة

[1] الجوزي جميلة، التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق، مرجع سبق ذكره، ص27.

القطرية، وفقدان الثقة بين حكام البلدان المغاربية، أضعف الإقتناع لدى أصحاب القرار السياسي، وبالتالي جعل القادة المغاربة يتبنون العديد من الاتفاقيات دون معرفة مدى جدواها وجديتها.

ثانيا: الخلافات السياسية وفقدان تضامن الدول المغاربية

رغم مرور فترة تجاوزت العقدين من الزمن – الفترة مابين(1989-2012)- على إنشاء الإتحاد المغاربي، إلا أن الخلافات السياسية كانت حجرة عثرة أمام مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي، « ورغم التكاملية الحقيقية للدول المغاربية الخمس فإن مسيرة الإتحاد لا تزال تراوح مكانها، وأصبح من الصعوبة بمكان أن يجتمع القادة المغاربة، رغم تجانس الدول والقواسم المشتركة فيما بينها»[1].

ـ بالنسبة للجزائر فإن الخلافات بينها وبين المغرب حول قضية الصحراء الغربية ألقت بظلالها على العمل المغاربي المشترك مثبطة إياه، خاصة بعد أن اعتبرت المملكة المغربية بأن هذه القضية وطنية ولا يمكن أن توضع جانبا وتترك للتسوية في إطار الأمم المتحدة، وإنما يجب تسويتها بين الجزائر والمغرب فقط، في حين تؤكد الجزائر بأن نزاع الصحراء الغربية يجب أن يحل بين المغرب والبوريزاريو في إطار تسوية تخضع لقرارات الأمم المتحدة[2].

إضافة إلى ما تقدم، هناك عقبات أخرى أعاقت مسيرة اتحاد المغرب العربي وهي الأزمة السياسية في الجزائر بداية عام 1990 وما كابدته هذه الأخيرة خلال تلك العشرية من جراء الإرهاب ووقوفها وحيدة في الساحة المغاربية دون مؤازرة أو مواساة الدول الأعضاء في الإتحاد، ومن ثم تدهور العلاقات الجزائرية المغربية من بداية عام 1995، نتيجة اتهام هذه الأخيرة للجزائر بتفجير فندق مراكش عام 1994، وقيامها بفرض التأشيرة على الرعايا الجزائريين، والذي كان رده غلق الجزائر لحدودها رسميا مع المغرب.

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص86.

[2] بوكساني رشيد ودبيش أحمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 102.

علاوة على ذلك بروز أزمة لوكربي وفرض الحصار على ليبيا عام 1992، والتزام الدول الأعضاء في الإتحاد بالقرارات الدولية[1]، وهو ما أدى إلى استياء الجماهيرية الليبية من عدم تضامن المغرب العربي، وإعلان رئيسها خطابا معاديا للعرب والعروبة، ونتيجة لهذه المشاكل والخلافات تم تجميد اتحاد المغرب العربي بصفة نهائية[2].

ثالثا: غلبة النزعة القطرية

إن ظاهرة تغليب المنظور القطري يجعل المصالح المشتركة العائدة من التكامل الاقتصادي تحظى بمستويات متدنية، وهو ما حصل في الدول المغاربية بعد حصولها على الإستقلال، وأصبح مفهوم القطرية هو السائد، حيث مارست نمطا انعزاليا أسهم في تعميق التبعية والتجزئة بين دول المنطقة، «ففي الوقت الذي عمدت فيه الدول الاستعمارية إلى تقسيم الوطن العربي إلى أقطار مختلفة ليسهل عليها السيطرة والمحافظة على مصالحها...، لم تتحرك الدول العربية– منها الدول المغاربية- للقضاء على هذه المخططات، بل على العكس وجدت السلطات الحاكمة في التجزئة مدعاة لعدم تقليص مساحة قوتها وسلطانها...وإن غلّفتها أحيانا بالشعارات الوحدوية»[3].

الفرع الثالث: المعوقات الاقتصادية

يمكن تلخيص أهم المعوقات الاقتصادية التي تقف حائلا أمام تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي فيما يلي:

أولا: الاختلالات الاقتصادية الهيكلية

تتميز هياكل الاقتصاديات المغاربية بسيادة نمط الإنتاج الأولي، والاعتماد على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع، وضعف القاعدة التكنولوجية، وضآلة نصيب الصناعة التحويلية والتي لم تتعد 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي في مجمل الدول المغاربية حسب تقديرات عام

[1] بوزلحة سامية، واقع اقتصاديات الدول العربية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005، ص183.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص88.

[3] نزية عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، مرجع سبق ذكره، 76.

2010، ولذلك فإن محاولة إلغاء الحواجز أمام التجارة البينية، جعل كل طرف يخشى على منظومته من التلاشي والاضمحلال نتيجة انتقال السلع والبضائع بطريقة غير مدروسة، أو عدم الالتزام بالقواعد والإجراءات القانونية المتفق عليها.

إن إقامة التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول، يستوجب تحقيق عدد من الشروط مع توفير حد أنى من التجانس وتنسيق السياسات الاقتصادية، وتنمية القطاعات المختلفة دون الاعتماد على إحدى منتجات القطاع الأولي، أو الصناعات المتماثلة(المتنافسة) ذات الإنتاجية المنخفضة ونفقات الإنتاج المرتفعة التي لا تنتج إلا في ظل الحماية، الأمر الذي يعني أن قيام التكامل يؤدي إلى القضاء على الكثير من هذه الصناعات، وبالتالي تضرر أصحابها والعاملين المشتغلين فيها[1].

ثانيا: التبعية الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة

في محاولة منها لأن تجد لنفسها مكانة اقتصادية تمكنها من العمل كقوة نحو التنمية الذاتية، سعت الدول المغاربة كل على حدى إلى إقامة علاقات مع السوق الأوروبية المشتركة، أو مع دول أخرى متقدمة وذلك بعقد اتفاقيات تعاون تجاري، واقتصادي، غير أن هذا الاتجاه الذي اتخذته البلدان المغاربية على حساب العمل الاقتصادي المغاربي البيني، جعلتها تفشل في تحقيق تنميتها واستقلالها، مما يعني تبعيتها للدول الغربية، وخير دليل على ذلك استحواذ دول الاتحاد الأوروبي وحدها على نحو 70% من مجمل التجارة الخارجية لدول المغرب العربي [2].

أما عن التبعية المالية، فإن الدين الخارجي للأقطار المغاربية يعتبر أهم مؤشر يبرز حدة تلك التبعية، والذي يبينه الملحق رقم(5)، حيث يظهر قوة ارتباط النظام النقدي والمالي المغاربي بالنظام الرأسمالي – بدلا من إيجاد نظاما ماليا خاصا بالدول المغاربية، أو على الوجه الأعم الدول العربية – وما له من انعكاسات على اقتصادياتها، ومنه على اتحادها وقوتها ككتلة واحدة أمام التجمعات الاقتصادية الأخرى في العالم.

[1] عبد الحميد الإبراهيمي، الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص ص211-213.

[2] أحمد راشد عبد الهادي، التكامل الاقتصادي المغاربي: الواقع والآفاق، مجلة معلومات دولية، العدد116، الكويت، 2004، ص102.

ثالثا: التفاوت في تبني اقتصاد السوق واختلاف التجارب الإنمائية في دول المغرب العربي

لقد أدى اختلاف درجات التقدم في تبني اقتصاد السوق، والتسابق في استيراد الأنظمة والمناهج الوضعية المتعلقة بتنظيم الحياة الاقتصادية، إلى التباين في الإجراءات والسياسات المتخذة في كل قطر، وبالتالي ذهاب كل دولة إلى توفير حد أدنى لحماية مخططاتها الإنمائية وانغلاقها على نفسها، فتوالت في الدول المغاربية ما يسمى بالخطط العشرية، الخماسية والثلاثية سعيا منها إلى تحيق أهداف قطرية بحتة، وبتمويلات وأساليب ذاتية، وفي مواقيت مقررة على انفراد، وهذا دون أن تكون هناك أية مشاورة ولا تنسيق ولا مراعاة لاختيار المشاريع التي لها مردود اقتصادي يستفيد منها الجميع على المدى الطويل.

لذلك نجد مثلا أن الدول المغاربية لم تستفد من موارد الطاقة التي تتوفر في كل من ليبيا والجزائر، ولم تتخذ منها منطلقا لسياسة تصنيعية مشتركة، مثلما اعتمدت الدول الأوربية على الفحم في المرحلة الأولى من مراحل التكامل الاقتصادي بينها[1].

رابعا: ضعف وقلة البنية الأساسية المخصصة للنقل والمواصلات بين دول الاتحاد المغاربي

يتجلى ضعف وتخلف قطاع النقل والمواصلات بين دول اتحاد المغرب العربي في قلة قنوات التصدير والاستيراد، وأماكن للشحن والتفريغ، الأمر الذي يستلزم وجود سياسة مشتركة لإنشاء شبكة واسعة من السكك الحديدية وتوحيد خطوطها، وإقامة أساطيل برية وبحرية وجوية لمواجهة احتياجات التنمية الاقتصادية، وكذا العمل على توسيع قاعدة التبادل التجاري. فالعبرة ليس في اتخاذ قرارات حرية انتقال السلع والأشخاص فحسب، بل في توفير الإمكانات اللازمة لتحقيق ذلك.

بناء على ما سبق فإن مشروع اتحاد المغرب العربي جدير ببذل جهود حقيقية من أجل تفعيله وإنجاحه، لكن هذا لن يتحقق إلا إذا تم تجاوز المشاكل والعقبات التي تقف حجرة عثرة دونه، والعمل بجدية وخطوات مبرمجة من جانب أصحاب القرار في الدول المغاربية للتخلص منها، حتى يتحقق حلم التكامل الاقتصادي المغاربي، الذي طال انتظاره ولم يتحقق حتى الآن.

[1] مصطفى الفلالي، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية، بيروت، 2005، ص39-40.

خلاصة

من خلال ما تم عرضه وتحليله في هذا الفصل يتجلى أن فكرة الوحدة بين الدول المغاربية ضاربة في أعماق التاريخ، حيث عرفت المنطقة محاولات متكررة لإقامة التكامل والإتحاد فيما بين الأقطار المكونة لها، منها ما كان في الأزمنة القديمة، وأخرى في العصر الحديث، كما شهدت أيضا عدة اتفاقيات ثنائية بين بلدانه.

ما خلص إلية أيضا أن تأسيس إتحاد المغرب العربي ما هو إلا امتداد ونتيجة للمحاولات المتتالية التي شهدتها المنطقة قبل ميلاده الرسمي، غير أن ما يميز هذا الأخير هو أنه جاء مصحوبا بإنشاء عدد من الهيئات والمؤسسات الاتحادية، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة.

كذلك ما تم التوصل إليه هو أن دول المغرب العربي تتوفر على جملة من المعطيات، والموارد والإمكانيات، والمؤشرات والمقومات التي تُمكّنها من جعل قضية التكامل الاقتصادي وتفعيل تجربة إتحاده ليس فقط ممكنا فحسب، بل ومتميزا عن ما سواه من تجارب الدول الأخرى، وذي خصوصية في الوطن العربي.

غير أن توفر كل تلك الإمكانيات التي تتربع عليها منطقة المغرب العربي، فإنه قد خلص البحث أيضا إلى أن هناك مجموعة من المعوقات والعقبات التي تعترض مسار التكامل الاقتصادي بين دول إتحاد مغرب العربي، البعض منها راجع للخلافات السياسية، والبعض الآخر يكمن في تغليب المصالح القطرية الضيقة على حساب المصالح الإقليمية المشتركة.

الخـــاتمة العـامـــة

لقد تم تناول- من خلال طرح الإشكالية- أن من ردود الأفعال لظهور العولمة الاقتصادية، أنْ سارعت الدول العربية نحو الدخول في محاولات التكامل الاقتصادي منذ بداية الخمسينات من القرن العشرين، غير أن عدم تجاوب الدول العربية مجتمعة مع هذا التوجه، أعادت الكرة في مستوى أضيق بإقامة تجمعات إقليمية، والتي من بينها إنشاء مجلس التعاون الخليجي في سنة 1981، وإعلان قيام اتحاد المغرب العربي عام 1981، وبعد دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي لهذين التجمعين، يمكن تلخيص مجمل ما تضمنه البحث فيما يلي:

تناول الفصل الأول المفاهيم النظرية العامة المتعلقة بالتكامل الاقتصادي، وقد تم التوصل إلى أن مفهوم هذا الأخير اختلف باختلاف الفكر الاقتصادي، مما جعله مفهوما واسعا ليس له تعريفا جامعا ومانعا، بل ارتبطت علاقته بمفاهيم أخرى مثل، التعاون الاقتصادي، العمل المشترك، التنسيق، الاتفاقيات الثنائية.

إلى جانب ذلك، تبين أن قيام التكامل الاقتصادي بين عدد من الدول، تترتب عليه مزايا ومشاكل وآثار، تتنوع هذه الأخيرة بين ساكنة ومتحركة.

تجلى أيضا من خلال الفصل الأول، أن هناك تجارب ونماذج مختلفة في العالم، تتباين في درجات ارتباطها ونجاحها، فمثلا، بالنسبة لإخفاق الدول العربية في تحقيق تكاملها الاقتصادي، تبين أنه كان راجعا لعدة أسباب، كان أهمها هو طموح الأهداف دون الاكتراث بالظروف والإمكانيات الاقتصادية السائدة في المنطقة العربية، الأمر الذي جعلها تَلِج في تكوين تجمعات إقليمية، أما الدول الأوروبية فقد توصلت إلى تحقيق تكاملها الاقتصادي والنقدي، بإتباع أسلوب التدرج في مراحل التكامل.

الفصل الثاني تطرق إلى التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، مبينا إمكانياته وأبرز تحدياته. أهم ما يمكن الوقوف عنده هو أن قيام مجلس التعاون الخليجي، كان نتاجا طبيعيا للتطور التاريخي في منطقة الخليج العربي، وأن تكتل دوله كان مستنداً لعوامل مشتركة منها، الدين ، اللغة، التاريخ المشترك، تشابه الأنظمة...إلى جانب توفرها على جملة من المعطيات الجغرافية والإمكانيات الاقتصادية أهمها، التقارب الجغرافي والثروة النفطية، والاشتراك في عدد من التحديات أبرزها، العمالة الوافدة، الأمن الغذائي، الانكشاف الاقتصادي.

كذالك تم التوصل في هذا الفصل إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي، حققت جملة من الإنجازات أهمها، التدرج في مراحل التكامل الاقتصادي، بدءً بإقامة منطقة التجارة الحرة في عام 1983، ثم الإتحاد الجمركي في سنة 2003، ثم الانتقال إلى السوق المشتركة في مطلع عام 2008، وهي على خطى نحو إقامة الإتحاد النقدي. إضافة إلى ذلك بناء علاقات تعاون فيما بينها من جهة، وبينها وبين الدول العربية والدولية والتكتلات الأخرى، الأمر الذي يجعل هذه التجربة من أنجح التكتلات العربية، سواءً على المستوى الكلي أو الجزئي.

أما الفصل الثالث فقد تناول تجربة اتحاد المغرب العربي، مركزاً على إمكانيات وجوده وعوائق تفعيله، وقد تبين من خلاله أن مشاهد الوحدة المغربية لم تكن بدايتها بإعلان اتحاد المغرب العربي في عام 1989 فحسب، بل هي ضاربة في أعماق التاريخ، كانت أهم مقوماتها الدين، اللغة، وحدة التاريخ، تشابه العادات والتقاليد والرغبة في المعيشة المشتركة، إلى جانب توفر المعطيات الجغرافية والإمكانيات الاقتصادية.

كما اتضح أيضا من خلال الفصل أن هناك عدد من المعوقات حالت دون تحقيق التكامل الاقتصادي المغربي، تتجلى أهمها في فقدان الإرادة السياسية، وتباين مستوى الدخول والحرص على تبوء دور الزعامة.

تبعاً لما تناوله في هذا البحث، جاء اختبار صحة الفرضيات على النحو التالي:

فيما يخص الفرضية الأولى، قد تم إثباتها في الفصل الأول، حيث تبين أنه على الرغم من سعي الدول العربية الحثيث نحو إقامة التكامل الاقتصادي فيما بينها منذ مطلع خمسينيات القرن العشرين، إلا أن جل مساعيها باءت بالفشل، السبب في ذلك كان راجعا إلى عدم التقيد بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة، وبالتالي جعلها مجرد توصيات. إضافة إلى ذلك، فإن اهتمام الدول العربية بشكل التكامل لا بمضمونه وشروطه- أي بمعنى الاهتمام بالمدخل السوقي وإهمال المدخل الإنتاجي- كان أيضا سببا من أسباب تعثر تكتلها.

أما الفرضية الثانية فقد تأكدت صحتها في الفصل الثاني، حيث أتضح أنه إلى جانب التقارب الجغرافي لدول مجلس التعاون الخليجي وتشابه أنظمتها السياسية، تتميز الأقطار الأعضاء بقلة عدد السكان، الدخل المرتفع، التقارب في مستويات ومكونات البنيان الاقتصادي،

كما أنها تواجه نفس التحديات (الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، العمالة الوافدة، الأمن الغذائي، الانكشاف الاقتصادي...)

لذلك كان اشتراك دول مجلس التعاون الخليجي في كل تلك المقومات والسمات، جعلها تحقق التكامل الاقتصادي فيما بينها، سعياً منها للحفاظ على مصالحها، وتكوين قوة إقتصادية وسياسية في منطقة الخليج العربي.

أما بخصوص الفرضية الثالثة- على خلاف التجمع الخليجي- تبين أنه على غرار التقارب الجغرافي، والاشتراك في مقومات الدين واللغة والعادات والتقاليد، تتوفر منطقة المغرب العربي على إمكانيات اقتصادية هامة متنوعة، والتي تبرز أساسا في القطاع الطاقوي المتمثل في البترول والغاز الطبيعي، والقطاع المعدني المتمثل في الحديد والفوسفات والنحاس والفحم الحجري، وتنوع بنية المحاصيل الزراعية. هذا التنوع في المواد الأولية والإمكانيات الاقتصادية يجعل الدول المغاربية قادرة على إقامة سوق داخلية متكاملة، وتحقيق الإكتفاء الذاتي، وتكوين منطلق نحو تمكين التكامل الاقتصادي العربي المنشود.

أما فيما يتعلق بالفرضية الرابعة، فقد تم التوصل إلى أنه على الرغم من وجود إمكانيات التكامل الاقتصادي في منطقة المغرب العربي، إلا أن عدم توفر الإرادة السياسية كان سبباً رئيسياً في تجميد مسعى إقامة إتحاد المغرب العربي منذ عام1989.

من خلال دراسة الموضوع تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- يحقق التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول مكاسب عدة، تتمثل أساساً في إتاحة وتنويع فرص استغلال الموارد، وتيسير الإستفادة من المهارات والقدرات والإمكانيات، كما يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتطوير القاعدة التكنولوجية، وتعزيز القدرة على التفاوض لصالح الدول المتكاملة.

2- على غرار الجوانب السياسية، ترجع أسباب فشل محاولات التكامل الاقتصادي في الدول العربية عموما والمغاربية خصوصا، إلى تبنيها المدخل السوقي للتكامل، وإهمالها المدخل الإنتاجي، والذي يتجلى في ضآلة نسب مساهمة القطاع الزراعي والقطاع الصناعي التحويلي،

لذلك فإن مجرد رفع القيود الجمركية بين عدد من الدول في ظل عدم وجود قاعدة إنتاجية كبيرة ومتنوعة لن يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان المتكاملة.

3- تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي جل المعطيات والإمكانيات التي جعلتها تحقق التكامل الاقتصادي وتتقدم في مراحله، إلا أن عدم تنوع هيكلها الإنتاجي، وافتقار أراضيها لبعض الثروات الطبيعية- خاصة المعادن والموارد الزراعية-، واعتمادها بشكل مفرط على قطاع النفط، لم تسجل تجارتها البينية معدلات مرتفعة، إذ أن نسبتها لم تتعد 11.2% عام 2010، رغم تبنيها تحرير التبادل التجاري فيما بينها منذ عام 1983.

4- تتميز منطقة المغرب العربي بتنوع معطياتها الجغرافية ومواردها الطبيعية، والتي تختلف بين الأقطار المكونة لها، الأمر الذي يبرر إمكانية إقامة أنجح تجمع إقليمي بين دولها، وهذا إذا تم تدليل العقبات الاقتصادية وتجاوز الخلافات السياسية.

الملاحق

الملحق رقم(1): النظام الأساسي لدول مجلس التعاون الخليجي

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت.

إدراكا منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية، وإيمانا بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها، ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين، واقتناعا بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية، واستكمالا لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولا إلى وحدة دولها، وتمشيا مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى، وتوجيها لجهودها إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والإسلامية واقفت فيما بينها على ما يلي:

المادة الأولى: *إنشاء المجلس*

ينشأ بمقتضى هذا النظام مجلس يسمى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويشار إليه فيما بعد بمجلس التعاون

المادة الثانية: *المقر*

يكون مقر مجلس التعاون بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية

المادة الثالثة: *اجتماعات مجلس التعاون*

يعقد المجلس اجتماعاته بدولة المقر وله أن يجتمع في أي من الدول الأعضاء

المادة الرابعة: *الأهداف*

تتمثل أهداف مجلس التعاون الأساسية فيما يلي:

** تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.*

** تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.*

** وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الآتية:*

– الشئون الاقتصادية والمالية.

– الشئون التجارية والجمارك والمواصلات.

– الشئون التعليمية والثقافية.

– الشئون الاجتماعية والصحية.

– الشئون الإعلامية والسياحية.

– الشئون التشريعية والإدارية.

** دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.*

المادة الخامسة: *عضوية مجلس التعاون*

يتكون مجلس التعاون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض بتاريخ 1981./2/4

المادة السادسة: *أجهزة مجلس التعاون*

يتكون مجلس التعاون من الأجهزة الرئيسية التالية:

– المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات.

– المجلس الوزاري.

– الأمانة العامة.

ولكل من هذه الأجهزة إنشاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية.

المادة السابعة: المجلس الأعلى

المجلس الأعلى هو السلطة العليا لمجلس التعاون ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول.

يجتمع المجلس في دورة عادية كل سنة ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر.

يعقد المجلس الأعلى دوراته في بلدان الدول الأعضاء.

يعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء.

المادة الثامنة : اختصاصات المجلس الأعلى

يقوم المجلس الأعلى بالعمل على تحقيق أهداف مجلس التعاون خاصة فيما يلي:

- النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء.
- وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي يسير عليها.
- النظر في التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التي تعرض عليه من المجلس الوزاري تمهيدا لاعتمادها.
- النظر في التقارير والدراسات التي كلف الأمين العام بإعدادها.
- اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية.
- إقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها.
- تعيين الأمين العام.
- تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون .
- إقرار نظامه الداخلي.
- التصديق على ميزانية الأمانة العامة.

المادة التاسعة: التصويت في المجلس الأعلى

يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الأعلى صوت واحد.

تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة. المشتركة في التصويت وتصدر قراراته في المسائل الإجرائية بالأغلبية.

المادة العاشرة: هيئة تسوية المنازعات

يكون لمجلس التعاون هيئة تسمى "هيئة تسوية المنازعات" وتتبع المجلس الأعلى، يتولى المجلس الأعلى تشكيل الهيئة في كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف. إذا نشأ خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي ولم تتم تسويته في إطار المجلس الوزاري أو المجلس الأعلى . فللمجلس الأعلى إحالته إلى هيئة تسوية المنازعات. ترفع الهيئة تقريرها متضمنا توصياتها أو فتواها بحسب الحال إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسبا.

المادة الحادية عشرة: المجلس الوزاري

يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى وعند الاقتضاء للدولة التالية في رئاسة المجلس الأعلى.

يعقد المجلس الوزاري اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر.

يقرر المجلس الوزاري مكان اجتماع دورته التالية.

يعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء.

المادة الثانية عشرة: اختصاصات المجلس الوزاري

– اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات واتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات أو توصيات.

– العمل على تشجيع وتطوير وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفعها بتوصية إلى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

– تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ.

– تشجيع أوجه التعاون والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص وتطوير التعاون القائم بين غرف تجارة وصناعة الدول الأعضاء وتشجيع انتقال الأيدي العاملة من مواطني الدول الأعضاء فيما بينها.

– إحالة أي من أوجه التعاون المختلفة إلى لجنة أو أكثر فنية أو متخصصة للدراسة وتقديم الاقتراحات المناسبة بشأنه.

– النظر في الاقتراحات المتعلقة بتعديل هذا النظام ورفع التوصيات المناسبة بشأنها الى المجلس الأعلى.

– إقرار نظامه الداخلي وكذلك النظام الداخلي للأمانة العامة.

– بترشيح من الأمين العام يعين المجلس الوزاري الأمناء المساعدين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

– اعتماد التقارير الدورية وكذلك الأنظمة واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون الإدارية والمالية المقترحة من الأمين العام وكذلك التوصية للمجلس الأعلى بالتصديق على ميزانية الأمانة العامة

التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله.

– النظر فيما يحال إليه من المجلس الأعلى.

***المادة الثالثة عشرة:** التصويت في المجلس الوزاري*

يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الوزاري صوت واحد، وتصدر قرارات المجلس الوزاري في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التوصيات وتصدر قراراته في المسائل الإجرائية والتوصيات بالأغلبية.

***المادة الرابعة عشرة:** الأمانة العامة*

تتكون الأمانة العامة من أمين عام يعاونه أمناء مساعدون وما تستدعيه الحاجة من موظفين

يعين المجلس الأعلى الأمين العام من مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

يرشح الأمين العام الأمناء المساعدين، ويعين موظفي الأمانة من بين مواطني الدول الأعضاء ولا يجوز له الاستثناء إلا بموافقة المجلس الوزاري.

يكون الأمين العام مسئولا مباشرة عن أعمال الأمانة العامة وحسن سير العمل في مختلف قطاعاتها ويمثل مجلس التعاون لدى الغير وذلك في حدود الصلاحيات المخولة له.

***المادة الخامسة عشرة:** اختصاصات الأمانة العامة*

تتولى الأمانة العامة المهام التالية:

– إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون.

– إعداد التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون.

– متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء

– إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري.

– إعداد مشروعات اللوائح الإدارية والمالية التي تتمشى مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسئولياته.

– إعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس التعاون.

– التحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات

– الاقتراح على رئيس المجلس الوزاري الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزاري إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

– أية مهام أخرى تسند إليها من المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري.

المادة السادسة عشرة: *أخلاقيات الوظيفة*

يمارس الأمين العام والأمناء المساعدون وكافة موظفي الأمانة العامة مهام وظائفهم باستقلال تام وعليهم أن يمتنعوا عن أي تصرف يتنافى وواجبات وظائفهم وألا يفضوا بأسرار أعمالهم سواء أثناء الخدمة أو بعدها.

المادة السابعة عشرة: *الامتياز والحصانات*

يتمتع مجلس التعاون وأجهزته في إقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالأهلية القانونية وبالامتيازات والحصانات التي يتطلبها تحقيق أغراضه والقيام بوظائفه.

يتمتع ممثلو الدول الأعضاء في المجلس وموظفوه بالامتيازات والحصانات التي تحددها اتفاقية تعقد لهذا الغرض بين الدول الأعضاء كما تنظم العلاقة بين المجلس ودولة المقر باتفاقية خاصة

إلى أن يتم وضع ونفاذ الاتفاقيتين المشار إليهما في الفقرة 2 من هذه المادة يتمتع ممثلو الدول أعضاء مجلس التعاون وموظفوه بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية الثابتة للهيئات المماثلة.

المادة الثامنة عشرة: *ميزانية المجلس*

يكون للأمانة العامة ميزانية تساهم فيها الدول الأعضاء بنسب متساوية

المادة التاسعة عشرة: *نفاذ النظام الأساسي*

يدخل هذا النظام حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه من قبل رؤساء الدول الست المشار إليها في ديباجة هذا النظام.

تودع النسخة الأصلية من هذا النظام لدى وزارة خارجية المملكة العربية السعودية كجهة إيداع تقوم بتسليم صورة طبق الأصل منه لكل دولة من الدول الأعضاء . لحين قيام الأمانة العامة التي تصبح مودعا لديها.

المادة العشرون : *تعديل النظام الأساسي*

لأي دولة عضو طلب تعديل هذا النظام.

يقدم طلب التعديل للأمين العام الذي يتولى إحالته للدول الأعضاء وذلك قبل عرضه على المجلس الوزاري بأربعة أشهر على الأقل.

يصبح التعديل نافذ المفعول إذا أقره المجلس الأعلى بالإجماع.

المادة الحادية والعشرون: *أحكام ختامية*

لا يجوز إبداء تحفظ على أحكام هذا النظام.

المادة الثانية والعشرون:

تقوم الأمانة العامة بإيداع وتسجيل نسخ من هذا النظام لدى الجامعة العربية والأمم المتحدة بقرار من المجلس الوزاري.

تم التوقيع على هذا النظام في مدينة أبو ظبي- الأمارات العربية المتحدة بتاريخ 21 رجب 1401 هجرية الموافق 25 أيار 1981 ميلادية من نسخة واحدة باللغة العربية.

- *دولة الإمارات العربية المتحدة*
- *دولة البحرين*
- *المملكة العربية السعودية*
- *سلطنة عمان*
- *دولة قطـر*
- *دولة الكويت*

الملحق رقم(2):إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي

بسم الله الرحمـٰن الرحيم

• إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية ، وفخامة السيد زين العابدين بن على رئيس الجمهورية التونسية ، وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وقائد ثورة الفاتح العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية .

• انطلاقاً مما يجمع شعوبنا من وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأماني والتطلعات والمصير.

• واستلهاماً من أمجاد أسلافنا الذين ساهموا في إشعاع الحضارة العربية الإسلامية وإثراء نهضة ثقافية وفكرية كان خير سند للكفاح المشترك من أجل الحرية والكرامة .

• وتجسيداً لإرادتنا المشتركة التي عبرنا عنها في قمة زرالدة بالجزائر والتي شكلت انطلاقة جديدة للبحث عن أفضل السبل والوسائل المؤدية إلى بناء صرح المغرب العربي.

• ووعياً منا أن تحقيق أماني شعوبنا وتطلعاتها إلى الوحدة، يستلزم تظافر الجهود وإقامة تعاون فعال بين دولنا وتكامل مضطرد في مختلف المجالات.

• ونظراً لأن ما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي، بصفة عامة، وما تواجهه دولنا وشعوبنا من تحديات في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بصفة خاصة، يتطلب منا المزيد من التآزر والتضامن وتكثيف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود.

• ونظراً لما نلمسه من ملح الحاجة إلى تضافر جهود دولنا في جميع المجالات، وإلى توفير تنسيق كامل في سياساتنا ومواقفنا واختياراتنا الاقتصادية والاجتماعية.

• ولكون تجمعنا سيجعل من منطقتنا موطن سلام ومرفأ أمن، مما سيسكنها من المزيد من الإسهام في تقوية أواصر التعاون والسلم الدوليين. وإذ نعلن عن أرادتنا الراسخة في توطيد أسس العدل والكرامة لشعوبنا وإحقاق الحقوق الفردية والجماعية في أوطاننا، استلهاماً من أصالتنا الحضارية وقيمنا الروحية .

• وسيرا على النهج الذي سارت عليه مشاريع الوحدات الجهوية عبر العالم وما تميزت به من تدرج على خطوات رصينة متأنية، وما طبع تخطيطها من عقلانية.

• واعتبار لأن ما تتوفر عليه بلدان المغرب العربي من إمكانيات بشرية وطبيعية وإستراتيجية تؤهلها لمواجهة هذه التحديات ومواكبة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة.

• وإيماناً منا بأن مغرباً عربياً موحداً يشكل مرحلة أساسية في طريق الوحدة العربية.

• واعتقاداً منا بأن قيام اتحاد المغرب العربي سيعزز كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجل التحرير واستعادة كافة حقوقه الوطنية الثابتة.

• واقتناعاً منا بأن كياناً مغاربياً متطوراً سيمكن دولنا من دعم العمل المشترك مع باقي الدول الأفريقية الشقيقة من أجل تقدم قارتنا الأفريقية وازدهاره.

• واعتباراً لكون اتحاد المغرب العربي هو الإطار الأمثل لتحقيق إرادة شعوبنا في توثيق الروابط مع كافة الشعوب الصديقة ودعم المنظمات والتجمعات الدولية التي تنتمي إليها دولنا.

• ولأن بناء التعاون الدولي ودعم السلام العالمي يفرضان قيام وحدات جهوية يرتكزان عليها لتمتين صرحهما وتحصينه.

• واستجابة لتطلعات شعوبنا وإدراكنا لدقة المرحلة الحاضرة ووعياً منا بالمسئولية التاريخية الملقاة على عاتقنا .

• وإذ نؤكد تشبثنا بمقوماتنا الروحية وأصالتنا التاريخية، والانفتاح على الغير وتعلقنا بمبادئ الفضيلة الدولية .

• *نعلن بمعونة الله وباسم شعوبنا عن قيام اتحاد المغرب العربي مجموعة متكاملة متضافرة الإرادات متعاونة مع مثيلاتها الجهوية وكتلة متراصة للمساهمة في إثراء الحوار الدولي مصممة على مناصرة المبادئ الخيرة، ومعبئة شعوبها بما لها من إمكانات لتعزيز استقلال أقطار اتحاد المغرب العربي وصيانة مكتسباتها، وللعمل مع المجموعة الدولية لإقامة نظام عالمي تسود فيه العدالة والكرامة والحرية وحقوق الإنسان ويطبع التعاون الصادق والاحترام المتبادل علاقاته ، وتحقيقاً لهذه الأهداف أبرمنا المعاهدة التي تحدد مبادئ الاتحاد وأهدافه وتضع هياكله وأجهزته .*

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد 1398 و.ر 1409 هـ
الموافق 17 النوار / فبراير 1989 م .

عن المملكة المغربية
الحسن الثاني

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الشاذلي بن جديد

عن الجماهيرية العربية العظمى الليبية الاشتراكية
معمّر القذافي

عن الجمهورية التونسية
زين العابدين بن علي

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية
معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

الملحق رقم(3): معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي

بسم الله الرحمـٰن الرحيم

إن صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية، وفخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية، وفخامة السيد الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم، العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

إيمانا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة، واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها. ووعيا منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزنا نوعيا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم.

وإدراكا منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق إنجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتعبيرا عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلا لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقا نحو اتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية وإفريقية.

اتفقوا على ما يلي:

- ***المادة الأولى :*** *ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.*
- ***المادة الثانية:*** *يهدف الاتحاد إلى:*

– تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

– تحقيق تقدم و رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

– المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

– نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

– العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها.

- ***المادة الثالثة:*** *تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:*

– في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

– في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماع للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

– في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

- ***المادة الرابعة:***

– يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه.

– تكون رئاسة المجلس لمدة سنة واحدة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة: *يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية مرة كل سنة و له أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.*

- ***المادة السادسة:*** *لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.*
- ***المادة السابعة:*** *للوزراء الأولين للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.*

المادة الثامنة: *يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.*

المادة التاسعة: *تعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد، تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.*

- ***المادة العاشرة:*** *يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.*

المادة الحادية عشرة: *يكون للاتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مقرها ومهامها، كما يعين أمينا عاما لها.*

- ***المادة الثانية عشرة:***

– يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرين عضوا عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.

– يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.

– يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.

– يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة.

- ***المادة الثالثة عشرة:***

– تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

– تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.

– كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

– تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءا لا يتجزأ من المعاهدة.

– يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها.

المادة الرابعة عشرة : *كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.*

- ***المادة الخامسة عشرة:***

– تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.

– كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشرة: *للدول الأعضاء حرية إبرام أية اتفاقية فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.*

المادة السابعة عشرة: *للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.*

المادة الثامنة عشرة: *يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.*

- ***المادة التاسعة عشرة:***

– تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

– وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد 1398 و.ر 1409 هـ
الموافق 17 النوار / فبراير 1989 م .

عن المملكة المغربية
الحسن الثاني

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الشاذلي بن جديد

عن الجماهيرية العربية العظمى الليبية الاشتراكية
معمّر القذافي

عن الجمهورية التونسية
زين العابدين بن علي

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية
معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

الملحق رقم(4): بعض المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية عن إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

الدولة / المؤشر	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
المساحة (10^3كم^2)	83.6	0.6	2250	309.5	11.4	17.8
الأراضي الصالحة للزراعة (10^6هكتار) - إحصائيات 2009	0.2	0.004	4.4	0.07	0.03	0.01
عدد السكان (10^6 نسمة) - إحصائيات 2009	4.8	1.1	25.4	3.2	1.6	2.6
نسبة السكان الوافدين% - إحصائيلت2009	81	50	27	37	-	61
- نسبة سكان الحضر (%) إحصائيات 2007	78	89	72	72	100	100
- نسبة سكان الريف (%) إحصائيات 2007	22	11	28	28	0	0
متوسط النمو السنوي للسكان(1995-2008) %	5.38	5.12	2.44	2.31	8.71	4.76
معدل التضخم (%) – سنة 2010	0.9	1.9	5.3	3.2	-2.4	4.0
متوسط الحياة (بالسنوات) - إحصائيات 2007	75.7	74.8	73.4	72	79.5	77.4
الناتج المحلي الإجمالي (10^9 دولار) - سنة 2010	297.6	22.9	447.8	63.2	128.1	124.2
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (10^3دولار) - سنة 2008	52.5	21.7	18.9	20.9	70.6	43.1
نسبة البطالة (%) -سنة 2010	4.3	3.6	5.4	14	0.5	1.9
- حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (%) لسنة 2010	0.9	0.4	2.6	1.4	0.1	0.2
- حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (%) لسنة 2010	41.3	41.5	57.8	57.5	63	56.8
- حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (%) لسنة 2010	51.5	51.5	33.6	29.9	23.8	39.3
- الصادرات (مليون دولار) سنة 2008	239.2	17.3	313.3	37.7	5.5	87.0
- الواردات (مليون دولار) سنة 2008	176.3	14.2	115.1	20.7	21.1	23.0
أهم الصادرات	النفط والغاز الطبيعي	النفط والغاز الطبيعي	النفط والغاز الطبيعي	النفط والغاز الطبيعي	النفط والغاز الطبيعي	النفط والغاز الطبيعي

الملحق رقم (5): بعض المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية عن إقتصاديات دول المغرب العربي.

الدولة / المؤشر	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
المساحة (10^6 كلم^2)	0.16	2.38	1.77	0.71	1.03
الأراضي الصالحة للزراعة (10^6 هكتار) - إحصائيات 2009	5.7	18.4	2.6	9.0	0.3
عدد السكان (10^6 نسمة) - إحصائيات 2010)	10.58	34.58	6.54	31.62	3.20
- نسبة سكان الحضر (%) - إحصائيات 2009 - نسبة سكان الريف (%) - إحصائيات 2009	66.9 33.1	95.9 34.1	77.7 22.3	57.4 42.6	41.2 58.8
متوسط النمو السنوي للسكان(1995-2008) (%)	1.10	1.63	3.25	1.64	2.64
متوسط الحياة (بالسنوات) - إحصائيات 2007	70.2	69.2	74.2	75.9	51.5
الناتج المحلي الإجمالي (10^9 دولار) - سنة 2008	44.3	161.9	74	91.3	3.6
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار) - سنة 2008	3959	4916	10520	2632	1128
نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي2010	48.8	3.4	—	25.8	91.4
خدمة الدين العام إلى الصادرات (%) - سنة 2008	8.5	1.4	—	7.3	4.2
معدل النمو الإقتصادي 2006	5.8	4.9	5	7.3	14.4
معدل التضخم (%) - سنة 2010	4.5	3.9	2.4	0.9	6.3
عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) - سنة 2010	+5.2	+14.0	+41.2	+2.3	+4.8
نسبة البطالة (%) – سنة 2010	13	10	13.5	9.1	30.5
- حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (%) لسنة 2008. - حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (%) لسنة 2008. - حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (%) لسنة 2008	7.2 23.5 57.8	7.2 39.7 44.4	2.2 76.9 22.8	13.4 18.0 49.5	15.8 35.5 36.1
- الصادرات (مليون دولار) سنة 2008 - الواردات (مليون دولار) سنة 2008	19203 24568.2	78129.2 37451.7	60257 26027.3	19976.9 41627.7	1672.7 1861.6
أهم الصادرات	منتجات زراعة، نسيج، منتجات بترولية	منتجات بترولية، غاز طبيعي	بترول، غاز طبيعي	منتجات زراعية، أسمدة، نسيج	الحديد، ثروة سمكية

المـــراجـــع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

- إبراهيم العيسوي وآخرون، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، مقاربات نظرية، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 1990.
- أحمد الغندور، التكامل الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1976.
- أحمد بن سليمان بن عبيد، تحديات سوق العمل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإمكانات مواجهتها، جامعة الملك سعود، 2007.
- أحمد صديق، اتحاد المغرب العربي في العالم العربي، مطبوعات أفريقيا –الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 1990.
- إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية - في المغرب-، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
- إسماعيل العربي، التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985.
- إسماعيل عبد الرحيم شلبي، التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، بدون معلومات أخرى.
- إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، عربية للطباعة والنشر، القاهرة، 2002.
- بكري كامل، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1984.
- بيلا بالاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964 .
- جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004.
- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل المتكافئ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985.
- حسين بوقارة، سياسات التكامل الاقتصادي، مطبوعة محاضرات، جامعة باتنة، 1994.

- حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998.
- خلف محمد الجراد، معضلات التجزئة والتأخر وآفاق التكامل والتطور، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1998.
- خليل إبراهيم السامرائي وآخرون، تاريخ المغرب العربي، دار المدار الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، 2004.
- رعد الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، دار الرضا، بيروت، 2001.
- رفعت السيد العوضي وإسماعيل علي بسيوني، الاندماج والتحالفات الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007.
- سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتنظيم، جامعة حلوان، القاهرة، 2003.
- سماح أحمد فضل، المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، 2010.
- سمير التنير، التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 1978.
- سمير محمد سعود، دول مجلس التعاون الخليجي، بيت الحكمة، القاهرة، 1991.
- السيد عبد المنعم المباركي، دول مجلس التعاون الخليجي، الفجوة بين إمكاناتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1998.
- صفوت عبد السلام عوض الله، تقويم تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، دار النهضة العربية، القاهرة،2005.
- صلاح الدين حسن السيسي، الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) – السوق العربية المشتركة (الواقع والطموح)، مكتبة الأسرة ، القاهرة، 2003.
- طيبي بن علي، العالم العربي والألفية الثالثة، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2002.
- العبادي أحمد مختار، تاريخ المغرب والأندلس، دار النهضة العربية، بيروت، 1978.

- عبد الحكيم الرفاعي، الرسوم الجمركية والتكتلات الاقتصادية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1996.
- عبد الحميد براهيمي، الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، بيروت، 1986.
- عبد القادر رزيق المخادمي،التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2009.
- عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، الجزء الثالث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1999.
- عبد الله صالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، الجزء الأول، الرياض، 1984.
- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 .
- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العلمي الجديد وآفاقه بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.
- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- عبد المنعم السيد علي، الإتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008.
- عبد الهادي منصور، التكامل الاقتصادي الإقليمي والعولمة، جامعة حلب، دمشق، 1993.
- عبد الوهاب حميد رشيد، التكامل الاقتصادي العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1977.
- علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة الرسالة، الطبعة الرابعة، الرباط، 1980.
- علي توفيق الصادق، التكامل الاقتصادي العربي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010.
- مجذاب بدر عناء ومحي الدين حسين، المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات الشرق الأوسط، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ليبيا، 1998.

- محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي- نظرية ونظام وتطبيق-، دار وائل للنشر، عمان،1999.
- محمد رئيف مسعد عبده، التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2005.
- محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية المصرية، الإسكندرية، 1977، ص169.
- محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شهاب الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، مركز دراسة الوحدة العربية، الجز الأول، بيروت، 1986.
- محمد محجوب محمود، تاريخ الجزيرة العربية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1996.
- محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ديسمبر2004.
- محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000.
- محمد نصر مهنا، الخليج العربي(التطور الحديث والمعاصر)، مؤسسة شهاب الحامعية، الإسكندرية، 1996.
- محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، مديرية المطبوعات الجامعية، حلب، 1972/1971.
- مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 1997.
- مصطفى الفلالي، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية، بيروت، 2005.
- مصطفى محمد عز العرب، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية،الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 1988.

- مفيد حلمي وكمال محمد زبيدة، التكامل الاقتصادي الاشتراكي، دار التقدم العربي، 1973.
- نزية عبد المقود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
- نهلة شهاب أحمد، تاريخ المغرب العربي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، الأردن، عمان، 2010.

2- الأطروحات والرسائل

- **الأطروحات**

- بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة- دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2009.
- جمال عبد الناصر مانع، الإطار القانوني لإتحاد المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة عنابة، 1997.
- حنيش الحاج، التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2009.
- زايري بلقاسم، الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2004.
- عبد الناصر طالب نزال، النزعة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومغزاها بالنسبة للوطن العربي، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002.
- عبد الوهاب الرميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية- دراسة تجارب مختلفة-، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.
- محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.

- **الرسائل**

- بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل العربي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005.

- بن يوب لطيفة، التكتل النقدي لدول الخليج، الفرص والتحديات ، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2007.
- بوزلحة سامية، واقع اقتصاديات الدول العربية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005.
- رابح فوضيل، التكامل الاقتصادي العربي – معوقاته وآفاقه -، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.
- لمية خضاري نجاة، التكامل النقدي الأوروبي منطقة النقد المثالية ومدى استفادة الدول العربية، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2006.

3- المجلات والتقارير

- أحمد دياب، المغرب والجزائر...تداعيات الخلاف حول الصحراء، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، المجلد 40، ماي 2005.
- أحمد راشد عبد الهادي، التكامل الاقتصادي المغاربي: الواقع والآفاق، مجلة معلومات دولية، العدد116، الكويت، 2004.
- أحمد محفوظ بيه، صعوبات ومعوقات التكامل في اتحاد المغرب العربي، المؤتمر الدولي الأول حول التكامل الإقليمي في أفريقيا - رؤى وآفاق -، جامعة القاهرة، 16-17 أبريل، 2005.
- إسماعيل سليمان، الجذور التاريخية لمغرب موحد، مجلة الشؤون العربية، العدد 30، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، أوت1983.
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، 29 عاما من العطاء، العدد 32، مركز المعلومات، الرياض، أكتوبر 2010.
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، 30 عاما من الإنجاز على طريق التكامل والوحدة، مجلة المسيرة، العدد التاسع والثلاثون، الرياض، ماي 2011.
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في دول مجلس التعاون، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، الرياض، جوان 2011.
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الخامسة، الرياض، 2011.

- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، الرياض، 2011.
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، السوق الخليجية المشتركة من الحلم إلى الواقع، إدارة البحوث والدراسات، الرياض، 2009.
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، العمل الاقتصادي العربي، العمل الاقتصادي في دول مجلس التعاون أنموذجا، إدارة البحوث والدراسات، الرياض، 2009.
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، المسيرة والانجاز بعد خمسة وعشرون عاما، مطبوعات الأمانة العامة، الرياض، ماي 2006.
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، المسيرة والإنجاز، الطبعة الخامسة، مركز المعلومات، الرياض، 2011.
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية عشرون عاما من الإنجازات، مطبوعات الأمانة العامة، الرياض، يناير 2002.
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي، الملحق الإحصائي، الطبعة الثالثة، الرياض، 2002.
- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي، الطبعة الرابعة، الرياض، 2005.
- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، النشرة الإحصائية، العدد الثامن عشر، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، الرياض، 2010.
- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، النشرة الإحصائية، العدد الخامس عشر، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، الرياض، 2007.
- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، دول مجلس التعاون، لمحة إحصائية، العدد الثاني ، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، الرياض، ديسمبر2010.
- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، التقرير السنوي للعمالة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد الثامن، الرياض، يناير 2007.
- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي، الطبعة الرابعة، الرياض، 2005.

- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، المسيرة والإنجاز، الطبعة الرابعة، مركز المعلومات، الرياض، 2011.
- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، النشرة الإحصائية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد التاسع عشر، 2011.
- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، ثلاثون عاما من الإنجاز على طريق التكامل والوحدة، مجلة المسيرة، العدد 39، الرياض، ماي 2011.
- بوكساني رشيد ودبيش أحمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، 2010.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2011.
- تواتي بن علي فاطمة، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة الباحث، العدد السادس، الجزائر، 2008.
- الجوزي جميلة، التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الخامس، الجزائر، 2007.
- الَصديق إبراهيم، مشروع الإندماج الاقتصادي في المغرب العربي،مجلة الوحدة، العدد 215، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، جوان 2006.
- صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية، 2010.
- صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2011.
- عبد الرزاق فارس الفارس ، مستقبل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون في ظل التحديات المعاصرة ، مجلة التعاون ، العدد 60، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، ديسمبر 2004.
- عبد العزيز جراد، نبذة جيو-استراتيجية لدراسة المغرب العربي الكبير، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد03، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- عبد الغني عماد، التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة، أسباب التعثر وشروط الانطلاقة، المستقبل العربي، العدد 250، ديسمبر 1999.

- عبد اللطيف بن أشنهو، التعلم من التجربة الأوروبية في بناء الوحدة المغاربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 139، سبتمبر 1990.
- فاروق محمود الحمد، الوحدة النقدية الأوروبية. النشأة التطور والآثار، مجلة بنك الكويت الصناعي، العدد 61،الكويت، 2000.
- فهد بن سعد الدوسري، الفجوة الغذائية آخذة في التزايد عاما بعد آخر، المؤتمر الخليجي الثامن حول الرؤية المستقبلية للأمن الغذائي في دول الخليج، جامعة فهد بن عبد العزيز، الرياض، 22-24 أكتوبر2010.
- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، العمل الاقتصادي العربي المشترك ومنظمة التجارة العالمية، فبراير 2001.
- محمد الشريف منصور، التكامل الصناعي المغاربي كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 8-9ماي2002.
- محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي(رؤية عربية للقمة الاقتصادية)، الدوحة، 8-9 نوفمبر2007.
- محمد دينو، نحو أسواق عمل منتجة ومستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي، أبرز التحديات ، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة، 15-16 نوفمبر 2008.
- محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي العربي ببن عقدين، المستقبل العربي 138، أوت 1990.
- مدحت العراقي، السوق العربية المشتركة وتحديات الكيانات الاقتصادية البديلة، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية، العدد التاسع، الجزائر، جويلية 2007.
- مدحت عزمي، التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية اليمن، غرفة التجارة والصناعة، دبي، 20-23 ماي 2010.
- مصطفى الصالحين الهوني، التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي: التحديات والإستراتيجيات، الندوة السادسة "المغرب العربي في مفترق الشركات"، الأمانة العامة لمركز جامعة الدول العربية، تونس، 31 ماي 2007.
- المعهد العربي للتخطيط(API)، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة جسر التنمية، العدد الواحد والثمانون، الكويت، مارس 2009.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم (30)، الخرطوم، 2010.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد التاسع عشر، الخرطوم، 1999.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة أوضاع الزراعة العربية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسية المرتقبة في المنظمة العربية، الخرطوم، 1995.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الندوة القومية حول إمكانيات التكامل الزراعي العربي، الخرطوم، 10-11 نوفمبر 2003.
- موسى بودهان، مستلزمات وشروط تحقيق الاندماج الاقتصادي المغاربي، ملتقى الاندماج الاقتصادي المغاربي، تونس، 10-11جوان2000.
- نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 1995.
- نزار حميد، مجلس التعاون الإقليمي العربي، مجلس التعاون الخليجي نموذجا، مجلة معلومات دولية، العدد 64، 2000.

4- الموسوعات

- الأكاديمية العربية للعلوم، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، المجلد الرابع(البعد الاقتصادي)، الدار العربية للعلوم، بيروت،2007.
- محمود عصام الميداني، موسوعة الأطلس الجغرافي الحديث: الوطن العربي والعالم، دار دمشق للنشر والتوزيع، 1997.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- الكتب

- Djamel-Eddine GUECHI, « **L'union du Maghreb Arabe, Intégration régionale et développent économique** », Edition Casbah, Alger, 2002.
- F. Gouthier, « **Relation économiques internationales** », Ed P. U de Laval, Canada, 1992.

- Forowicz YADWIGA, « **Economie internationale a l'heure des grandes transformations** », Beau chemin, Canada, 1998.
- J. Tinbergen, « **International economic integration** », El Sevier, Amsterdam, 1954.
- Jean-Marc SIROEN, « **Finances internationales** », Sous la direction de colin éditeur, Paris,1993.
- Jean-Paul RODRGUE, « **L'espace économique mondial : les économies avancées et la mondialisation** », Presses de l'université de Québec, Canada, 2000.
- Mohamed Ben Elhassan ALLAOUI, « **La coopération entre l'union européenne et les pays du Maghreb** », Nathan, Paris, 1994.
- P. Maillet, P. Rollet, « **L'intégration économique européenne : théorie et pratique** », Ed Nathan, Paris, 1988.
- R. Taviation, « **Le système économique de la communauté européenne** », Ed Dalloz, Paris, 1990.

2- المجلات والتقارير

- Djamel-Eddine GUECHI, « **Les agricultures maghrébines : concurrence ou complémentarités** », colloque sur l'intégration économique maghrébine, Alger, 10-11Juin 2000.
- E. Richard, « **Multilateralising regionalism, Spaghetti bowls as building blocs on the path to global free trade** », Graduate institute of International Studies, First draft, Geneve, 21 June 2006.
- Messaoud AIT CHAALAL, « **Le Maghreb: une nécessité de l'histoire** »**,** Revue Algérienne des relations internationales, N°3, office publication universitaire, Alger, 3eme Trimestre, 1986.

3- القواميس

- Larousse des noms propres, « **Grand dictionnaire des noms propres** », éditions Larousse, France, 2008.

ثالثا: مواقع المراجع الإلكترونية

- http://digital.ahram.org.eg
- http://library.gcc-sg.org/arabic
- http://www.data.Worldbank.org/indicator
- http://www.eg.manhg.com
- http://www.gcc-sg.org
- http://www.maghrebarabe.org

الملـخص

تناولت الدراسة, البحث فيما إذا كان هناك إمكانية للتكامل الاقتصادي في التجمعات العربية الإقليمية خاصة في تكتلي مجلس التعاون الخليجي وإتحاد المغرب العربي. تناول الفصل الأول المفاهيم المتعلقة بالتكامل الاقتصادي, وقد تبين أن مفهوم هذا الأخير ليس له تعريفا جامعا ومانعا, بل ارتبطت علاقته بمفاهيم أخرى. أهم ما تم الوقوف عنده في الفصل الثاني هو أن قيام مجلس التعاون الخليجي, كان مستنداً لعوامل مشتركة منها: الدين , اللغة, التاريخ المشترك, تشابه الأنظمة...إلى جانب توفرها على جملة من المعطيات الجغرافية والإمكانيات الاقتصادية أهمها, التقارب الجغرافي والثروة النفطية, والاشتراك في عدد من التحديات. كما اتضح أيضا من خلال الفصل الثالث أن هناك عدد من المعوقات حالت دون تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي- رغم توفرها على العديد من الإمكانيات لتحقيق ذلك- تتجلى أهمها في فقدان الإرادة السياسية, وتباين مستوى الدخول والحرص على تبوء دور الزعامة.

الكلمات المفتاحية:

الإمكانية؛ التكامل الاقتصادي؛ مجلس التعاون الخليجي؛ اتحاد المغرب العربي؛ المفاهيم النظرية؛ الاتفاقيات؛ الموارد؛ الناتج؛ المؤشرات؛ الإنجازات.